منهج السنة و هدي سلف الأمة

في شرح اللامية المنسوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية

عباس بن سليمان بن راشد الطيار

١٤٤٦هـ

الطيار ، عباس
منهج السنة و هدي سلف الأمة في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية. / عباس الطيار .- الرياض ، ١٤٤٦هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٤٤٢٧
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٣٥٢٩-٣

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي *** رزق الهدى من للهداية يسأل
اسمـع كـلام مـحـقـق في قـولـه *** لا ينثنـي عنـه ولا يتبـدل
حب الصحابة كلهم لي مذهب *** ومودة القربى بها أتوسـل
ولكلهـم قـدر عـلا و فضائـل*** لكنما الصديق منهم أفضـل
وأقول في القرآن ما جاءت به *** آياته فهو الكريم المنزل
و أقول قال الله جل جلاله *** و المصطفى الهادي و لا أتأول
وجميع آيات الصفات أمرُّها *** حقاً كما نقل الطراز الأول
وأرد عـهـدتهـا إلى نقّالـهـا *** وأصونها من كل ما يُتخيـل
قبحاً لمن نبذ القرآن وراءه *** وإذا استدل يقول قال الأخطل
والمؤمنون يرون حقاً ربهم *** وإلى السماء بغير كيف ينزل
وأقر بالميـزان والحـوض الـذي *** أرجو بأني منه رياً أنهل
وكذا الصراط يمد فوق جهنم *** فمسلَّم ناج وآخـر مـهمـل
والنار يصلاها الشقي بحكمة *** وكذا التقي إلى الجنان سيدخل
ولكـل حي عـاقـل في قـبـره *** عـمـل يقارنـه هنـاك ويُسأل
هـذا اعتـقـاد الـشـافعي ومالك *** وأبي حنيفة ثم أحمد ينقل
فإن اتبعت سبيلهم فموفق *** وإن ابتدعت فما عليك معول

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له و من يضلل فلا هادي له، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، أما بعد ..

فإن أصدق الحديث كتاب الله و أحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه و سلم و شر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فهذه تعليقات على نظم اللامية المنسوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمنا الله و إياه، و ننسبها له، لأنها وجدت في رسائل له رحمنا الله و إياه، وكُتب على بعضها عقيدة ابن تيمية، و شرحها كثير من أهل العلم، و نسبوها له، و على أي حال فمحتوى اللامية و مضمونها حق، و ما ذكر فيها حق، و موافق لما عليه أئمة السنة، لذا جاء الاختيار عليها، وكان منهجي فيها على النحو التالي:

١- الاختصار قدر المستطاع، و عدم الإطالة.
٢- الحرص على الصياغة السهلة، و العبارات الميسرة و البعد قدر الإمكان عن الكلمات الصعبة، ليسهل الفهم لكثير من الناس.
٣- الرد على أبرز و أهم ما لدى الفرق المخالفة لأهل السنة، و التركيز على الفكرة لا الفرقة، و محاولة الرد على بعض ما استجد من الحجج و الشُبه المخالفة.
٤- الرد يكون وفق الكتاب و السنة بفهم سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم و أتباعهم، و محاولة تقريب أقوالهم، و أي كلام أو كلمة تخرج عن منهج أهل السنة في أي موضع من الكتاب، فغير مرادة و غير مقصودة، و تمحا أو تغير بما يوافق الكتاب و السنة بفهم سلف الأمة الصالح.
٥- وضعت تمهيداً مختصراً في بيان أبرز الأصول و القواعد في بناء العقيدة، و مكانة الصحابة و عقيدة الأئمة الأربعة، لأن هذه أمور اختلفت فيها الفرق، و تميز أهل السنة بالتمسك بها و لله الحمد، و معرفة هذه الأمور المعرفة الصحيحة و الفهم السليم، يبني عقيدة سليمة صالحة، وكذلك لقطع أي كلام باطل قد يرد عن أصول الاعتقاد، أو عن الصحابة، أو من يدعي اتباع الأئمة الأربعة، و حقيقته أنه مخالف لهم.

التمهيد

الحمد لله الذي تنزه عن الشبيه و النظير، و تفرد بالملك و التدبير، القاهر فوق عباده و هو الحكيم الخبير، له الأسماء الحسنى و الصفات العلى، ليس كمثله شيء و هو السميع البصير، الحمد لله الذي علا و ارتفع، و ذل له كل شيء و خضع، تكلم مع من شاء من خلقه فأسمع.

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[الفرقان:١]، و الحمد لله الذي أتم نعمته و أكمل دينه، فلم يترك شيئا من الدين إلا بينه و دل العباد عليه، و لم يترك لأهل الأهواء و الآراء سبيلا إلى تحريف الدين، فحفظ الملة من الطرق و السبل المتفرقة، و دلهم على طريق الهداية و النجاة و هو هدي النبي عليه الصلاة و السلام و هدي أصحابه من بعده، تركتم على المحجبة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، طريق كله نور، واضح بين، لا يخرج عنه إلا من ظلم نفسه و عرضها للخطر، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥]، و قال جل و علا: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة:١٣٧]، و قال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة:١٠٠]، و قال عليه الصلاة و السلام: "فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ و إياكم و محدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"(١)، فهذا الحديث فيه البيان الشافي الكافي لمن وفقه الله و هداه، و فيه معجزة عظيمة للنبي عليه الصلاة و السلام و أن الأمة ستفترق، فبين طريق النجاة حال افتراقها، و هو التمسك بهدي النبي عليه الصلاة و السلام و هدي الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، و شدد بالتمسك فقال: "عضوا عليها بالنواجذ" و ذلك لخطر التفرق و الخروج عن السنة، وفقنا الله للسنة و ثبتنا عليها آمين.

---

(١) رواه أبو داود و الترمذي و ابن ماجة و أحمد باختلاف يسير و ابن عبد البر و اللفظ له.

أولاً: **قواعد هامة في العقيدة:**

١- الإيمان بنصوص الكتاب و السنة.

٢- عدم مخالفة النصوص أو الزيادة على النص.

٣- التسليم و الإقرار بظواهر نصوص الغيب خاصة الصفات و الأفعال، و عدم ردها أو تأويلها بغير مسوغ شرعي.

٤- الجمع بين النصوص، و عدم الأخذ ببعضها و ترك بعض.

٥- اتباع النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه و عدم مخالفتهم أو القول بشيء لم يقولوه.

٦- اتباع جمهور السلف و عدم مخالفتهم.

٧- أن يؤمن بكل ما ثبت لله تعالى مضبوطا بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء).

٨- أن لا يجد في نفسه حرجا و لا ترددا من ظواهر النصوص.

٩- أن لا يقدم قول أحد على الكتاب أو السنة أو أقوال الأئمة من الصحابة و غيرهم الموافقة للكتاب و السنة.

١٠- أن لا يبتدع أو يحدث أو يقول بقول، أو يفعل فعلاً ليس في الكتاب أو السنة أو قال به جمهور سلف الأمة الصالح.

ثانياً: مكانة الصحابة:

يجب على المسلم أن يعرف للصحابة قدرهم و منزلتهم التي أنزلهم بها الشرع المطهر، فيراعي حقوقهم، فالصحابة علامة تبين صحة و سلامة دين المسلم، و حقهم و قدرهم يتبين من خلال معرفة أمور منها:

١- أنهم كلهم عدول، و منهجهم و طريقتهم هي الحق.

٢- اتباعهم خير و هدى، و مخالفتهم ضلال.

٣- أن جمهورهم على الحق، و آحادهم ما وافق الحق فهو حق، و ما لم يوافقه فهو مغمور في بحر حسناتهم.

٤- أنهم أولى الناس بالحق، و أبعدهم عن الباطل.

٥- محبتهم كلهم و عدم بغضهم.

٦- الترضي عنهم جميعا.

٧- تفضيل من فضله النبي عليه الصلاة و السلام بنص أو غيره، أو فضله جمهور الصحابة، أو جمهور السلف.

٨- عدم تتبع أخطائهم.

٩- سلامة الصدر نحوهم.

١٠- معاداة من عاداهم.

١١- أن محبتهم و الترضي عنهم و الدفاع عنهم واتباع هديهم لا يعني أنهم معصومون.

١٢- أن عدم عصمتهم ليس مبرر للحط من قدرهم و منزلتهم أو مخالفتهم.

ثالثاً: الأئمة الأربعة:

الأئمة الأربعة المتبوعون هم من أشهر أعلام الأمة بعد النبي عليه الصلاة و السلام و الصحابة الكرام رضي الله عنهم، جعل الله لهم القبول و كثرة الأتباع، لذلك لابد من بيان حقيقة ما هم عليه من الاعتقاد، ليُعرف مذهبهم في العقيدة، و لكي لا يدعي أحد عقيدة فينسبها لهم، و هم على خلافه، و ستجد في ثنايا هذا الكتاب أقوالهم و عقائدهم، مما يرد و يبطل دعوى من يدعي غير ما هم عليه، أو يزعم مثلاً أن عقيدة إثبات الصفات محصورة في الحنابلة أو أهل الحديث، و الحق أنها عقيدة الأئمة الأربعة و كذلك الأشعري و غيرهم من أئمة الإسلام كثير و لله الحمد، لذا يجب معرفة أمور:

١- كلهم على عقيدة واحدة عقيدة النبي عليه الصلاة و السلام، و عقيدة الصحابة و أتباعهم.

٢- كلهم يقول بعلو الله تعالى، و أن القرآن كلامه تعالى غير مخلوق، و أنه سبحانه يُرى في الآخرة.

٣- لا يكفرون عصاة الموحدين.

٤- ليس منهم أحد ينتسب إلى غير منهج أهل السنة و الجماعة، لا أشعرية و لا معتزلة و لا غيرهم.

- **عقيدة الأئمة الأربعة:**
- **عقيدة الإمام أبي حنيفة رحمه الله:**

- سُئل عن النزول الإلهي فقال: "ينزل بلا كيف".
- و قال رحمه الله: "و الله يُدعى من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية و الألوهية في شيء".
- و قال: "من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، و كذا من قال إنه على العرش و لا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض".
- و قال للمرأة التي سألته أين إلهك الذي تعبده فقال: "إن الله سبحانه و تعالى في السماء دون الأرض، فقال له رجل: أرأيت قول الله تعالى: "و هو معكم" قال: هو كما تكتب للرجل إني معك و أنت غائب عنه".
- و قال: "يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه".
- و قال: "و يتكلم لا ككلامنا"، و قال: "و سمع موسى عليه السلام كلام الله كما قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].
- و قال: "و القرآن كلام الله"، و قال: "و القرآن غير مخلوق".
- و قال: "و له يد و وجه و نفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه و اليد و النفس فهو له صفات بلا كيف و لا يقال إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة و هو قول أهل القدر و الاعتزال".
- و قال: "و لا نذكر أحدا من صحابة الرسول صلى الله عليه و سلم إلا بخير".

- **عقيدة الإمام مالك رحمه الله:**

- قال ابن عبد البر: "سُئل مالك أيُرى الله يوم القيامة؟ فقال: "نعم، يقول الله عز و جل: "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة"، و قال لقوم آخرين: "كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون".
- و قال:"من قال القرآن مخلوق يوجع ضربا و يحبس حتى يموت".
- و قال: "الله في السماء و علمه في كل مكان".
- و سُئل : كيف استوى؟ فقال: الكيف غير معقول و الاستواء غير مجهول و الإيمان به واجب و السؤال عنه بدعة"

- **عقيدة الإمام الشافعي رحمه الله:**

- قال رحمه الله: "القول في السنة التي أنا عليها و رأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم و أخذت عنهم مثل سفيان و مالك و غيرهما الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله، و أن الله تعالى على عرشه في سماءه يقرب من خلقه كيف شاء، و أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء".
- و قال: "إذا سمعت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو الشيء غير الشيء فاشهد عليه بالزندقة".
- و قال في قوله تعالى: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون): "أعلمنا بذلك أن ثم قوما غير محجوبين ينظرون إليه لا يضامون في رؤيته".
- و قال: "من قال القرآن مخلوق فهو كافر".

- **عقيدة الإمام أحمد رحمه الله تعالى:**

- قال: "لم يزل الله عز و جل متكلما و القرآن كلام الله عز و جل غير مخلوق".
- و قال: "نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء و كما شاء بلا حد و لا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد".
- و قال: "من زعم أن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر مكذب بالقرآن".
- و قال: "القرآن كلام الله و ليس بمخلوق".(١)

و بما أن عقيدة الأشعرية لها ظهور و انتشار في بعض الأقطار، كان لابد من بيان حقيقة عقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري، و أن من ينتسب إليه من بعده أنه مخالف له، قال أبو الحسن الأشعري: "و أنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، و قد دل على ذلك بقوله: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض)، و قال: (إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه)، و قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، و ليس استواءه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر، لأنه عز و جل لم يزل مستوليا على كل شيء، و أنه يعلم السر و أخفى من السر"، إلى أن قال: "(و هو معكم أينما كنتم) فسر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا"(٢)

فعقيدة هؤلاء الأئمة و غيرهم من أهل السنة كثير عقيدة واضحة صافية نقية، يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه من غير تعطيل و لا تحريف و لا تأويل، فطريقتهم الإيمان بكل ما جاء على الوجه الائق، و لا يؤولون

أو يفوضون المعنى كما يدعي بعض الناس، بل يجرون معاني الألفاظ و الصفات على الحقيقة و المعنى المعروف عند العرب الذي نزل القرآن عليهم، أما الكيفيات فلا يتطرقون إليها، فالتفويض للكيفيات لا للمعاني.

---

(١)كتاب اعتقاد الأئمة الأربعة.

(٢)رسالة أبو الحسن الأشعري لأهل الثغر.

شرح اللامية

الحمد لله رب العالمين و صلى الله و سلم و بارك على عبده و رسوله نبينا محمد و على آله و صحبه و من تبعهم إلى يوم الدين.. أما بعد

قال الناظم رحمه الله:

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي * رُزق الهدى من للهداية يسأل**

(يا سائلي) يدل على أن سبب هذه المنظومة إجابة على سؤال وجه إليه، و سؤال أهل العلم له أهمية بالغة لمن لا يعرف الحكم، و ليس لديه أهلية لمعرفة الحكم الشرعي من النصوص، فمثل هذا يتعين عليه سؤال العلماء، حتى يعبد الله على بصيرة، و يسلم من الخلل، قال تعالى: {فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُون}[النحل:٤٣]، و هذا في كل مسائل الدين، و يعظم الأمر في الأصول و العقائد.

فيجب الرجوع إلى الأئمة الكبار الأعلام الراسخين في العلم، أهل العلم و العمل و الورع، المتبعين لهدي النبي عليه الصلاة والسلام وهدي أصحابه رضي الله عنهم وأتباعهم، فهم أكثر الناس حرصا ومحبة للخير، وهم أرفق الخلق بالخلق، و أرحمهم وأعدلهم، يلتمسون من الأحكام والأعمال ما يرضي الله تعالى، الموافق للكتاب والسنة، وهم أبعد الناس عن الهوى، والرغبات الشخصية.

قال في مراقي السعود:

و ليس في فتواه مفت يُتبع ** إن لم يُضف للدين و العلم الورع

فلابد من توفر هذه الأمور في المفتي، و احذر سؤال علماء السوء، أو من لا يهتم بالكتاب و السنة، أو المبتدع المحدث في الدين، أو من يأخذ بالرأي و ينظر لرضى الناس، أو من يعتمد على العقليات و الفلسفات، من أتباع الفرق المخالفة للسنة ممن لا يتكلم بقال الله و قال رسوله عليه الصلاة و السلام قال أهل العلم، حتى لو ظهر لك حرصه و محبته للدين و العلم و العمل، فإن هذا لا يكفي لموافقة الحق و القول به، و التوفيق للسنة، لأن انحراف المنهج والعقيدة خطر على عقل الإنسان و قلبه و كلامه و فهمه.

و مخالفة السنة و هدي النبي عليه الصلاة والسلام و السلف الصالح يؤدي لفساد العلم و العمل، فيلتبس عليه الحق من الباطل، فيفتي بغير الحق، حتى لو كان حريصا عليه، فالحرص و المحبة لا

تكفي، فليس كل مدع و محب للخير يوفق إليه، و إن لم يفسد قوله فسد فهمه، وهذه سمة و علامة لكثير ممن يبتعد عن هدي النبي عليه الصلاة والسلام، و هدي أصحابه رضي الله عنهم وهدي أتباعهم، و مثله من لا يتبع الصحابة و لا يهتدي بهديهم رضي الله عنهم، بل قد يعاقب بالتعصب للباطل و البعد عن الحق نسأل الله العافية، فهدي السلف هدى و نور، قال تعالى: {فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم}[البقرة:١٣٧]، وقال سبحانه: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيم}[التوبة:١٠٠]، و قال الناظم:

فمصدر العقيدة الصحيحة ** الآي والرسول خذ نصيحة

بفهم أصحاب القرون الأولى ** من حاد عن أقوالهم مخذولا

وحب آل البيت والصحابة ** لمن يريد الفوز والإصابة

لا نرتضي عن نهجهم بديلا ** فإنهم قد شاهدوا التنزيلا

بفهمهم يتضح المنقولا ** لأنهم قد صحبوا الرسولا

فلابد من اتباع فهم السلف للنصوص، و من خالف السنة و هدي الأئمة فلابد أن يقع في الضلال والبدعة، و كلما زاد بعده عن السنة زاد خطر بدعته، و من شؤم البدع أنها تتدرج حتى توصل إلى الشرك، فاحذرها كل الحذر، واحذر أهلها حتى لا يوقعوك من غير أن تشعر.

(يا سائلي) فإذا سُئل أحد عن شيء و هو يعرف الحق فيه معرفة تامة، وفق الكتاب و السنة، فعليه الإجابة، حتى لا يكتم العلم.

(عن مذهبي وعقيدتي)

أي عن عقيدة المسؤول، و المذهب والعقيدة هنا بمعنى واحد، مذهبه في العقائد وغيرها، و موضوع القصيدة والنظم هنا العقيدة، فهي الأصل والأساس؛ إذا صلح هذا الأساس صلح ما بعده، و إذا فسد، فما بعدها تبع له.

(رزق الهدى) هذا دعاء، و من الكلام الطيب، و القول الحسن، أن يدعو الإنسان لأخيه عند الكلام معه، أو عند السؤال أو الإجابة، لأنه مما يؤلف بين القلوب و يحبب النفوس فيما بينها، و علامة على حسن القصد و سلامة القلب و حب الخير.

(من للهداية يسأل) الأصل في السؤال، يكون لطلب الحق والاهتداء إليه، و الاسترشاد، و الحرص على ما تبرأ به الذمة، و ينجي يوم الحساب، و لا يكون السؤال للعناد و الجدال و المكابرة، أو المراء و الخصومة، أو البحث عن زلة أو تشفي، فهذا مخالف لحسن القصد و طلب الحق، فمن حسن قصده، و ابتعد عن سوء النية و الطوية، و المراء و الجدال، فهذا أحرى أن يوفقه الله للحق.

و هنا مسائل تتعلق بالسائل، نذكرها على سبيل الإجمال و الاختصار، كما هو الحال المتبع في سائر هذا الكتاب، رغبة في إيصال الحق، بأسهل و أقصر عبارة ممكنة، ليكون سهل الفهم و الإدراك، و الله الموفق و المعين، و هذه المسائل:

١. على الإنسان تعلم دينه، من أصول و فروع، مما يحتاجه في يومه وليلته، خاصة أصول الدين و أركانه، من توحيد وعبادات و معاملات، مما لا يعذر بتركه.
٢. إذا أشكل عليه شيء من أمور الدين، أو أمور الدنيا مما له صلة بدينه، فعليه أن يسأل أهل العلم الموثوقين، و لا يعمل بجهل.
٣. أن يتمسك بما يوافق الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، من الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم على طريقتهم، لأنهم أعلم الناس بدين الله، وقد شاهدوا التنزيل، واختارهم الله لنقل وتبليغ دينه، فلا سبيل لمعرفة الحق وهدي النبي عليه الصلاة والسلام إلا من طريقهم، فمخالفتهم خطر على الدين.
٤. أن يحرص على العلماء الكبار، وأهل العلم والعمل والورع، المعروفون بالسنة، فهم أكثر خبرة وتجربة وفهما وعلما من غيرهم، ويحذر ممن عندهم أقوال شاذة أو طرق مبتكرة مخترعة، أو فتاوى غريبة، مخالفة لهدي من سبقهم من الأئمة.
٥. أن لا يسأل عن أمور هو في غنى عنها، مما لا يحتاجه ولم يؤمر به لا في دينه ولا في دنياه، أو أن يتكلف البحث عن ما خفي عليه، ولم يكلفه الشارع به.

ثم قال الناظم رحمه الله:

(اسمع كلام محقق في قوله)

اسمع إلى جواب ما سألت عنه ، جواب متحقق متثبت مما يقوله، موافق للكتاب والسنة، و هذا منهج أهل السنة؛ أنهم ينظرون إلى ما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام، و أصحابه و أتباعهم، فيتثبتون و يتحققون منه فيتبعونهم، و يسلكون طريقهم و لا يحيدون عنهم، و لا يحدثون شيئاً لم يكونوا عليه، فلا يقولون إلا ما جاء و صح عنهم، لأن اتباعهم عقيدة و دين، مثله مثل بقية أحكام الدين، و قد أمر الله باتباع نبيه عليه الصلاة والسلام، و اتباع أصحابه رضي الله عنهم، و حذر كل الحذر من مخالفتهم، و إحداث شيء بالدين لم يأتوا به، فالنبي عليه الصلاة و السلام أتى بالقرآن و السنة جميعا، و كلها وحي من الله تعالى، و أوتي القرآن و مثله، فمن خالفه و ابتدع و أحدث أقوال وعقائد لم يأمر بها الله تعالى و لا رسوله عليه الصلاة و السلام؛ فهو على غير هدى، و على غير سبيل المؤمنين، قال تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾ **[النساء:١١٥]**، فليحذر المسلم من مفارقة النبي عليه الصلاة والسلام، و أصحابه رضي الله عنهم، و يتبع أقوالاً دخيلة و شاذة، قال جل وعلا: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ **[النساء:٨٠]**، و قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧]، و قال سبحانه: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِين﴾ [آل عمران:٣٢]، و قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيم﴾ [البقرة:١٣٧]، و قال عز من قائل: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيم**﴾ **[النور:٦٣]**، و قال: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا**﴾ **[النساء:٦٥]**، و قال: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا**﴾ **[النساء:٥٩]**، و

قال عليه الصلاة والسلام: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا به، و عضوا عليها بالنواجذ، و إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، و كل بدعة ضلالة"(١).

---

(١)رواه أحمد و الترمذي و ابن ماجه و غيرهم.

فهذا تنبيه عظيم من النبي عليه الصلاة والسلام، أنه سيظهر بدع و مخالفات و محدثات، و لم يترك الأمة بلا بيان و تنبيه و تحذير، بل نصح بلغ و حذر عليه الصلاة و السلام منها و من اتباعها، و في حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خط خطاً بيده ثم قال: "هذا سبيل الله مستقيما"، و خط خطوطا عن يمينه و شماله، ثم قال: "هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[الأنعام:١٥٣]"(١)، فأئمة الإسلام يقدمون كلام الله تعالى و كلام رسوله عليه الصلاة و السلام على قول كل أحد، و لا يقولون إلا ما أمرهم الله تعالى و رسوله عليه الصلاة والسلام به.

و هكذا يجب على كل مسلم أن يستسلم لله تعالى و لرسوله عليه الصلاة و السلام، و لا يجد في نفسه حرج مما قضى الله و رسوله عليه الصلاة والسلام، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥]، و هذا بخلاف ما عليه كثير من أتباع الفرق المخالفة للسنة، فإن عندهم أقوال و عقائد لم يأمر الله تعالى بها، و لا رسوله عليه الصلاة والسلام، و لم يكن عليها أصحابه رضي الله عنهم، و قد يكون مصدرها و منبعها من أعداء الملة والدين.

قال الناظم:

(محقق في قوله)

جازم بما يقوله، و متيقن مما يعتقده، و مقر و مؤمن به، متثبت منه بالأدلة و النصوص، و ما عليه أئمة الدين و السابقين الأولين.

---

(٢)رواه أحمد والنسائي و الدارمي.

ثم قال الناظم: (لا ينثني عنه ولا يتبدل)

الحق الذي جاء من الله تعالى، و من رسوله عليه الصلاة والسلام لا يتغير و لا يتبدل، مهما تغير الزمان و المكان، و مهما تغيرت أحوال الناس، و كل نازلة لها في دين الله حكم، و هكذا يجب على المسلم المتبع لهدي النبي عليه الصلاة والسلام، و هدي أصحابه، عليه أن يثبت على ما هو عليه، لا يغير و لا يبدل، فالحق والسنة أغلى ما يملك الإنسان، لذلك يثبت عليه ثبات الجبال الرواسي، و لهذا قال الناظم: لا ينثني عنه، لا يميل و لا يحيد.

(و لا يتبدل): الحق نفسه لا يتبدل، و صاحب الحق كذلك عليه أن لا يُبدل، فأعظم المصائب أن يبدل الإنسان دينه، فيبدل الحق بالباطل، و السنة بالبدعة، فتكون مصيبته في دينه نسأل الله العافية، و لهذا جاء في الحديث أن من دعاء النبي عليه الصلاة والسلام: (اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا)(١).

وكما أن الحق لا يغيره الزمان و المكان، فكذلك لا يغيره أفهام الناس و آراءهم، و عقلياتهم و فلسفاتهم، لأن دين الله تعالى حق من كل وجه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]، و ما سواه باطل، فكل قول مخالف للوحيين، و لما كان عليه النبي عليه الصلاة و السلام، و ما كان عليه أصحابه و أتباعهم بإحسان فهو بدعة وضلالة، و كل فرقة تدعي الحق لنفسها، لكن عند التحقيق و عرض الأقوال على نصوص الوحي و قواعد الاستدلال تجد أن كثير من أقوال الفرق المخالفة للسنة على غير الصواب، و المقصود بالتغيير؛ إحداث و ابتداع ما ليس من الدين، أما فهم النصوص الفهم الموافق للكتاب و السنة و ما كان عليه النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضي الله عنهم فهو ما نحن بصدد بيانه و الكلام عنه إن شاء الله تعالى.

---

(١)رواه الترمذي و صححه الألباني.

و ثبات هذا الدين في كل عصر و مصر؛ فكذلك حملته من أهل الحق والسنة يجب أن يكونوا ثابتين غير مبدلين، و لا مذبذبين أو مترددين أو شاكين، فلا تؤثر عليهم الآراء الدخيلة، و لا الفلسفات المنحرفة.

و على صاحب السنة أن يتحصن و يتسلح بالعلم، فيأخذ العلم من أهله الموثوقين، بالطريقة المعروفة عندهم، بالتلقي كابرا عن كابر، حتى يكون عنده حصن حصين من الدعايات الضالة، أو الآراء الخداعة التي تُظهر الحق، و تُبطن الضلال و البدعة، وقد تبطن الشرك، و عليه ملازمة الدعاء بالثبات، و الحفظ من الفتن الظاهرة و الباطنة، ثبتنا الله على دينه القويم، و هدي نبيه الكريم عليه الصلاة و السلام، و على هدي أصحابه رضي الله عنهم، أعلم الناس و أتقاهم بعد نبينا عليه الصلاة والسلام.

هذا و يحذر المسلم من أن يتعلم العلم بنفسه من غير موجه و لا معلم موثوق متبع للكتاب والسنة و هدي الصحابة، قبل أن يؤسس نفسه و يدرس العلم بالطريقة الصحيحة، فيقتصر على قراءة الكتب أو على فهمه، أو يقول أنا لدي من العقل والفهم ما أفهم به ما يكتبه الناس، فيقرأ في أي كتاب، ويسمع لكل أحد، و يظن أنه يستطيع يميز بين الحق و الباطل، و بين السليم و السقيم، و هو لم يتسلح بالعلم الصحيح، و لم يتحصن بالقواعد و الأصول الصحيحة السليمة، فهذا مثل من لا يعرف السباحة و لم يجربها، و يسمع عنها سماعا من غير إدراك لحقيقتها، فيذهب للبحر من غير أن يتحصن و يحتمي بأدوات السباحة، ولم يتعلم السباحة والغوص، ويقول أنا لدي القوة و الشجاعة و المعرفة والفهم، و سمعت عن طريقة السباحة و الغوص، فاستطيع السباحة بنفسي من غير معلم موثوق ناصح يعرف قواعد السباحة و أخطارها، فهذا بمجرد دخوله البحر واعتراكه لأمواجه، سيغرق و ربما يهلك إن لم تتداركه رحمة ربه، و يأتي أحد ينقذه و يسعفه و يخرجه من الغرق والموت، فهذا مثل من يتعلم بنفسه من غير موجه ناصح صالح، و يترك لنفسه المجال للاستماع لأهل البدع و الشبهات و الضلالات، أو يقرأ الكتب المنحرفة أو المخالفة للسنة، من غير أن يتحصن بالعلم الصحيح السليم الخالي من المحدثات، الموافق لما كان عليه السلف الصالح، و يقول لدي عقل وفهم أميز الحق من الباطل، فهذا إن لم تتداركه رحمة أرحم الراحمين، فربما يضل، أو يكون عنده لوثة شُبهة أو بدعة، و ربما يكون سبب لهلاكه نسأل الله العافية.

أما من لم يكن على ما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام، و ما كان عليه أصحابه رضي الله عنهم، و أتباعهم، من أتباع الفرق المخالفة للسنة؛ فعليه أن يراجع نفسه، ويتدارك أمره، و يتمسك بما كان عليه السلف الصالح، و أن يحذر من الأقوال المحدثة، و العقائد التي لم يقل بها النبي عليه الصلاة والسلام و

لا أصحابه رضي الله عنهم، و لا يغتر و ينخدع بأفهام الناس و أقوالهم، و يترك فهم النبي عليه الصلاة و السلام، و فهم أصحابه رضي الله عنهم، و فهم أتباعهم بإحسان.

قال الناظم:

(حب الصحابة كلهم لي مذهب * ومودة القربى بها أتوسل)**

و هذا من أبرز سمات وعلامات أهل السنة، التي تميزهم عن الفرق المخالفة لهم، و هو محبة وموالاة كل الصحابة، والترضي عنهم، والسكوت عن ما شجر بينهم، والدعاء لهم، و الدفاع عنهم، و الاقتداء بهم، واقتفاء آثارهم، و بغض من يبغضهم، وتقديم كلامهم الحق على غيرهم، و الحذر من مخالفتهم، وأنهم كلهم عدول، و رواياتهم صحيحة بما صححه أهل العلم العدول الثقات الحفاظ، و لها حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مما ليس من محض كلامهم، لا فرق بين آحاد و متواتر، بل كل ما ثبت و صح فيؤخذ به في كل أبواب الدين.

فمن ثبتت صحبته، وجبت موالاته ومحبته، و لا قيمة لمن يقول أن من الصحابة من ارتد، لأن الكلام عن من ثبت له صحبة، أما المرتد ومات على ذلك فليس بصحابي، فالصحابي هو من رآى النبي عليه الصلاة والسلام مؤمنا به و مات على ذلك، فيخرج بهذا غيرهم، من المنافقين أو المرتدين، فمثل هذه الأقوال من المخالفين لا يلتفت إليها، ففرق بين الصحابي و غيره ممن عاش في زمنهم، فكل من ثبت له صحبة، فقد أمرنا ربنا تبارك وتعالى بموالاته ومحبته، و الأدلة على وجوب محبة الصحابة و اتباعهم مبسوطة في هذا الكتاب و غيرهم، و قد تقدم ذكر شيء منها، كقوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[التوبة:١٠٠]، و قوله عز و جل: ﴿**لَٰكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[التوبة:٨٨]، و قوله سبحانه: ﴿**إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾[الفتح:٢٦]، و قوله:

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[الفتح:٢٩]، و يروى عن الإمام مالك رحمه الله قوله: "أن كل من اغتاظ من الصحابة فقد حكم على نفسه بالكفر لأن الله سبحانه قال في شأنهم: (ليغيظ بهم الكفار)"، ذكر هذا ابن باز رحمه الله و غيره، وأعظم تزكية لهم أن يصرح رب العالمين بأنه رضي عنهم: (رضي الله عنهم ورضوا عنه).

و عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: "خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"(١).

قال الإمام مالك رحمه الله عن من يتكلم بالصحابة: "إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه و سلم فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه؛ حتى يقال رجل سوء، و لو كان رجلاً صالحا لكان أصحابه صالحين"(٢)، و قال الإمام أحمد رحمه الله: "إذا رأيت رجلا يذكر أحدا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام"(٣)، و قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فاعلم أنه زنديق"(٤)، و قال أبو نعيم رحمه الله: "فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و زللهم إلا مفتون القلب في دينه"(٥)، و قال أيضا: "لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته"(٦).

---

(١) متفق عليه.

(٢) رسالة في سب الصحابة ص ٤٦ عن الصارم المسلول ص ٥٨٠.

(٣) المسائل المروية عن أحمد في العقيدة للأحمدي ٢/٣٦٣-٣٦٤ و البداية و النهاية ٨/١٤٢.

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٩٧.

(٥) تثبيت الإمامة و ترتيب الخلافة ص ٣٤٤.

(٦) المرجع السابق ص ٣٧٦.

و جاء في الدرر السنية: "سب الصحابة رضي الله عنهم ليس على مرتبة واحدة، بل له مراتب متفاوتة، فإن سب الصحابة أنواع و دركات، فمنها سب يقتضي الطعن في عدالتهم، و منها سب لا يوجب الطعن في عدالتهم، و قد يكون السب لجميعهم أو أكثرهم، و قد يكون لبعضهم، و هناك سب لمن تواترت النصوص بفضله، و منهم دون ذلك، و يختلف الحكم باختلاف الحالات، إن كان مستحلا لسب الصحابة فهو كافر، فكل الصحابة عدول لما جاء في الكتاب و السنة من الثناء عليهم، و نقل الإجماع على عدالتهم جمع من العلماء، قال ابن الصلاح في مقدمته: "للصحابة بأسرهم خصيصة و هي أن لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك الأمر مفروغ منه، لكونهم معدلين بنصوص الكتاب و السنة و إجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة"(١).

و قال النووي في شرحه على مسلم: "و كلهم عدول رضي الله عنهم"(٢)، و قال ابن كثير: "الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة و الجماعة لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز و بما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم و أفعالهم و ما بذلوه من الأموال و الأرواح بين يدي رسول الله صلى الله عليه و سلم رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل"(٣)، و قال أبو زرعة: " إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق"(٤).

فمحبة جميع الصحابة و موالاتهم علامة السنة، و بغض أحدهم أو أكثرهم و الكلام فيهم علامة ضلال و زيغ و بدعة، أما بغض أكثرهم فضلا عن جميعهم، فقال بعضهم بأن هذا كفر، و بعض الفرق المخالفة للسنة، عندها شيء من هذا، فمنهم من يبغض بعض الصحابة، و منهم من يكفر بعضهم، و منهم من يُجهّل بعضهم، و منهم من يرد أخبار بعضهم، و قد زكاهم الله تعالى، فترى بعضهم يترك السابقين الأولين و يأخذ بأخبار و كلام أمم ضالة، أو رؤوس ضلال.

---

(١)مقدمة ابن الصلاح ص٣٩٧.

(٢)شرح صحيح مسلم ١٤٩/١٥.

(٣)اختصار علوم الحديث ص١٨١.

(٤)تهذيب الكمال ٩٦/١٩.

و من أعظم مناقب وفضائل الصحابة؛ أن الله تعالى اختارهم و اصطفاهم لحمل الرسالة، و تبليغ الدين، و الدفاع عن النبي عليه الصلاة والسلام، بأرواحهم و أموالهم و أهليهم، و قد تجد من يتكلم فيهم، و هو لم يبلغ شيئاً مما بلغوه، أما الصحبة فلا سبيل لأحد لنيلها.

فهي خصيصة اختص الله بها أصحاب النبي عليه الصلاة و السلام لا تكون لغيرهم، فضلا عن أن يهاجر أو يقاتل أو يضحي بنفسه أو ماله أو ولده، أو والديه، أو بجميعها، أو يمشي مسافات طويلة في شدة حر أو برد، لينشر الدين أو يدافع عنه، و قبل هذا الدفاع عن النبي عليه الصلاة و السلام و حمايته، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال عليه الصلاة و السلام: "لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم و لا نصيفه" متفق عليه، فلا يتعرض للصحابة إلا ضال، يخشى عليه من العقوبة، لأن الله تكفل بالدفاع عن أوليائه، وكما أنه أهلك أعداءهم في زمنهم، فكذلك أعداءهم من بعدهم، لا يأمن أن ينتقم الله منه، نصرة لنبيه عليه الصلاة و السلام و لأصحابه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾[الحج:٣٨]، و عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "إن الله تعالى قال: من عادى لي وليا، فقد آذنته بالحرب..." الحديث(١).

و كما أن الكلام في الصحابة و انتقاصهم خطر عظيم، فكذلك من يظهر مولاتهم لكنه لا يتبعهم، و لا يأخذ بأقوالهم و هديهم، و لا ينظر لما كانوا عليه من الهدى، و يترك هديهم و طريقتهم، فهذا تجهيل لهم و لما كانوا عليه، و انتقاص لحقهم، و تسفيه لطريقتهم.

و قد تجد من ظاهره موالاتهم، لكن قد يفعل أمراً يكون سبباً في نقض تلك الموالاة، و سبباً في القدح بهم و هدم مكانتهم و منزلتهم، فيأتي من باب آخر؛ فيقول: الصحابة لهم قدر و منزلة لكنهم غير معصومين و يقع منهم الخطأ، فإذا قال هذا أعطى لنفسه و لغيره المجال، و فتح الباب على مصراعيه للكلام فيهم، و سرد أخطائهم و زلاتهم، فيقول ما يريد، في من يريد من الصحابة، و يجعل لنفسه العذر في رد ما عندهم مما يخالف عقيدته و أقواله، حتى لو قال به جمهور الصحابة، فالكلام في الصحابة علامة خلل و خطر.

---

(١)رواه البخاري.

فمن أفضل هذا المتكلم في الصحابة، أم خير الخلق بعد الأنبياء رضي الله عنهم!!، و لو انشغل بإصلاح نفسه و من يعول و من حوله، و ترك ما هو في غنى عنه، و ما لا حاجة له به لكان خير له، هذا إذا كان كلامه يقتصر به على نفسه، أما من ينشر هذا أو يعلمه الصبيان و يربيهم عليه فأمره أخطر.

هذا و لا يقتصر خطر الكلام فيهم على الشخص نفسه، بل قد يكون مدخلا يدخل منه أعداء الدين، و من يريد الحرب على الإسلام، و هدم أصوله و قواعده و مصادره، فلا يجد أعظم من هذه الفرصة، و هي الكلام في الصحابة، التي توجد عند بعض الفرق المخالفة للسنة، فيكون هذا أعظم خدمة لأعداء الدين، فينتقصون من الصحابة و يقدحون بهم، فإذا قدحوا بهم أسقطوا عدالتهم مما يسقط به دينهم، فيهدمون بذلك الدين كله، و قد يمكر بعضهم فلا يتكلم بآحاد الصحابة أو المقلين من الرواية، بل قد يذهب للمكثرين منهم الحديث، لأن هذا يسهل عليه هدم جزء كبير من الدين، فيتكلم مثلا بأبي هريرة رضي الله عنه، أو بغيره من المكثرين من الحديث، و بهذا يرتاح من تعب الكلام ببقية الصحابة، لأنه بهذا تكلم بأكثر السنة، فسهل عليه هدم الدين، فهذا من مخاطر الكلام في الصحابة، و التساهل فيه و الجرأة عليهم.

و مثل هذا من يتكلم بكتب الإسلام العظام، و أصوله و مصادره الجليلة التي أجمعت الأمة على قبولها و التسليم بها، كصحيح البخاري و مسلم، فقد يأتي من يأتي و يدخل من باب أن هؤلاء غير معصومين، و أن لكل أحد الحق بالنقد، فإذا أسقط البخاري أو مسلم ارتاح من قسم عظيم من السنة، فإذا فُتح المجال للقدح و الكلام بالصحابة و مروياتهم و كتب الإسلام الكبيرة؛ فماذا يبقى من الدين!!.

فهؤلاء الذي يتكلمون بالصحابة، أو الذين لا يتبعون هديهم و طريقتهم، أو لا يثقون بهم، أو يردون أحاديثهم بمبررات واهية غير معتبرة عند أئمة الإسلام، يفتحون ثغرة كبيرة على الإسلام و المسلمين، و يقدمون خدمة جليلة لأعداء الدين، ليس لهم أن يحصلوا عليها إلا من هذا الطريق الذي يتسبب به بعض الفرق المنتسبة للإسلام.

فمن أعظم مخاطر و مفاسد الكلام بالصحابة؛ أنه يؤول إلى القدح بالدين، و هدم الملة و الشريعة، فلا سبيل و لا طريق لدين الله تعالى، و سنة نبيه عليه الصلاة والسلام إلا من طريق الصحابة، فإذا قدح أحد بالصحابة، مع اختلاف مراتبهم و منازلهم، و حملهم لحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام، فقد قدح بالدين الذي بلغوه و نشروه، و هذا قدح في الله تعالى و رسوله عليه الصلاة والسلام، لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء، و يعلم ما سيكون، إن كانوا سيغيرون و يبدلون، فهل يختار لحمل دينه من يبدل و يغير، و قد تكفل بحفظ دينه، و من حفظ دينه؛ تهيئة العدول الثقات لحمل و تبليغ الدين، فالقدح بهم إنما هو

قدح بحكم الله تعالى الذي اختارهم لصحبة نبيه عليه الصلاة و السلام، و إذا كان الكلام بحملة الدين، قدح بالدين، فسيضيع الحق، و لا يعرف ممن يؤخذ منه الحق، فيظهر رؤوس جهال يَضلون و يُضلون، و يأتون بعقائد و أقوال لم يقل بها أحد قبلهم، و ليس لهم فيها أصل في دين الله تعالى، لأن الصحابة حلقة وصل بين الأمة و بين نبيها عليه الصلاة و السلام، فمن يقطع هذه الحلقة، فقد قطع الدين.

و القدح بأكابر الصحابة ليس كالقدح بمن دونهم من الصحابة، كالكلام بأبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي، أو العشرة، أو أهل بدر أو من المكثرين من حديث النبي عليه الصلاة و السلام كأبي هريرة أو ابن عباس أو ابن عمر أو أنس أو عائشة أو غيرهم من الرواة المكثرين، رضي الله عنهم أجمعين، فالكلام بأبي هريرة ليس كالكلام عن أقل الصحابة رواية، لأنه هدم لنصف الدين و الشريعة تقريبا، لأنه من أكثر الصحابة رواية للحديث، فاحذر ممن يلوك الصحابة بلسانه، و لو كان أعلم الناس و ظاهره الصلاح، لأن الكلام في الصحابة علامة خلل عظيم، و احذر من الروايات و القصص التاريخية، و ما ينقل عن الصحابة، فإن الأكاذيب والزيادات كثيرة، و فيها ما هم بريئون منه، فضلا عن أنه لا يعلم من أدخل مثل هذه القصص و الحكايات التي قد تكون مدسوسة من أعداء الصحابة، فاجعل بينك و بين الصحابة خط لا تتجاوزه و هو أن الله تعالى صرح بالترضي عنهم، و لصحبتهم و جهادهم و نصرهم لنبي عليه الصلاة و السلام و للإسلام، و أن الأمة تلقت الدين و الشريعة منهم، فلهم حق عظيم من المحبة و الموالاة و الاتباع، و ما حصل من أحدهم أو ما بينهم فمنهم و لهم و الله يتولاهم و يغفر لهم لعظيم حسناتهم، و لن نطالب و نحاسب عنه، فعلى الإنسان أن يمتثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]، يتمثلها بحق و صدق، و ليس مثل بعضهم يستدل بها و يدعو إليها ثم يعدد أخطاء الصحابة و يتتبع ما عندهم سواء من الخلفاء الراشدين أو غيرهم، فيوقع في نفوس الناس شيء عليهم، فلا فائدة من استدلاله بالآية و هو ينقضها بكلامه، فرضي الله عن الصحابة جميعا و أرضاهم و جمعنا بهم.

وقد تجد من يترضى عن الصحابة في بداية كلامه ويظهر محبتهم و مولاتهم، ثم يتكلم فيهم، أو قد يمدحهم لكن لا يترضى عنهم، أو قد يمدحهم ولا يترضى عنهم لكن يقول مثلا عن علي –كرم الله وجهه- و لا يقول رضي الله عنه، لأن الترضي له حكم عند بعض الفرق كالخوارج، فالترضي يعني موالاة و دعاء بأن يرضى الله عنه، و بعض فرق الخوارج لا يوالون إلا من يعتبرونه مؤمن عندهم كما يزعمون، و كبارهم و

أصولهم تتكلم بعلي و عثمان و قد تكفرهم، و الكفر عندهم مهما سموه، فحكمه في الآخرة كالمشرك، و لذلك لا يطلق بعضهم الترضي عن عثمان و علي رضي الله عنهما، فضلا عن من يكفرهم، أو يتوقف في حقهم، فيمدحهم أو يقول كرم الله وجه، ثم بعد ذلك يتكلم بهم، و قد يسبهم و يهدم عدالتهم، بطرق لا يدركها إلا القليل، فاحذر أمثال هؤلاء.

و لا يقول قائل: أن معنى كلامنا و دفاعنا عن الصحابة رضي الله عنهم أننا نقول بعصمة أحد غير الأنبياء عليهم الصلاة و السلام، فهذا لا يقوله أهل السنة، بل نحن ننزل الناس منازلهم كما أمرنا الشرع، فلا نقول بعصمة أحد غير الأنبياء، فالصحابة نعم ليسوا بمعصومين، لكنهم تجاوزوا القنطرة، و عندهم من بحور الحسنات ما يغطي الأخطاء إن وجدت، و حتى لو وجدت فهذا لا يقدح بعدالتهم ومنزلتهم و قدرهم العالي، لما قدموه للإسلام و المسلمين، و اجتهادهم دائر بين الأجر والأجرين، و كلٌ يؤخذ من قوله و يرد إلا النبي عليه الصلاة والسلام، و هدي الخلفاء الراشدين سنة و دين، فعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و سلم الصبح ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون و وجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فأوصنا فقال: "أوصيكم بتقوى الله و السمع و الطاعة، و إن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها و عضوا عليها بالنواجذ، و إياكم و محدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة"(١).

فليس لأحد أن ينتقصهم، أو يظن أن من حقه أن يتكلم بهم، أو يحط من قدرهم، و لا أن تُذكر أخطاءهم، خاصة أمام العوام، أو حتى طلبة العلم بلا سبب علمي شرعي كبيان مسألة شرعية يحتاج لذكر الخلاف فيها، من غير زيادة في الكلام و لا تنقص، أو قصد طلب غير الحق في مسألة علمية شرعية، أو دفاعا عن حق، مع حفظ حقهم و صيانة مكانتهم، لأن التهوين من أمرهم و حقهم يؤدي إلى أمور لا تُحمد، فهذا له ضوابط وشروط، ليس لكل أحد أن يتكلم بما يريد.

---

(١) رواه أبو داود و أحمد و ابن حبان و الترمذي و قال حديث حسن صحيح، و الدارمي و البزار و نقل عنه ابن عبد البر قوله: حديث ثابت صحيح، و قال البغوي حديث حسن، و قاله الجورقاني كذلك و غيرهم، و هو صحيح بطرقه و تلقته الأمة بالقبول، و ذكر طرف منه ابن باز رحمه الله.

قال الناظم:

(حب الصحابة كلهم لي مذهب)

فأهل السنة يحبون ويوالون كل الصحابة بلا استثناء، بخلاف الرافضة فإنهم يكفرون ويعادون أفاضل وأكابر الصحابة كأبي بكر و عمر و عثمان و عائشة و غيرهم، و كفى بهذا ضلال و فساد دين و عقيدة، و كذلك من الخوارج وغيرهم قد يصل ببعضهم إلى تكفير عثمان و علي رضي الله عنهما و الكلام فيهم.

فالرافضة أعداء لأوائل الخلفاء الراشدين أبي بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهما، و الخوارج أعداء لآخرهم عثمان و علي رضي الله عنها، و هذه علامة على خلل عظيم عندهم، أما أهل السنة فقد وفقهم الله تعالى لمحبة وموالاة كل الخلفاء الراشدين و الحمد لله، و هذه علامة توفيق و حق، بأن يوالوا و يحبوا كل الخلفاء الراشدين، و لا يفرقوا بينهم، و بهذا يتبين علامة من علامات ضلال كلتا الفرقتين الرافضة و الخوارج، لأنهم جميعا وقعوا في نفس الخلل، واتفقوا على معاداة الخلفاء الراشدين و الصحابة، لأن عدو أبي بكر وعمر، عدو لعثمان و علي، و عدو عثمان و علي عدو لأبي بكر و عمر، و لابد لأحدهم أن ينقض عقيدة الآخر، لأنهم فرقوا بين الخلفاء الراشدين المهديين من بعد النبي عليه الصلاة والسلام، الذي أمرنا باتباع سنتهم من بعده "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء..."، والخلفاء الراشدون باب لبقية الصحابة المهديين، و شؤم عداوة أولياء الله تعالى تجر أصحابها إلى الضلال و الهلاك، لأن عداوتهم حقيقته عداوة ما يحبه الله تعالى، و هذا الفعل سبب للعقوبة نسأل الله العافية.

أما أهل السنة و لله الحمد ففازوا بمحبة و موالاة كل الخلفاء الراشدين و الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

و كذلك بقية الفرق، فمن لم يظهر منه معاداة أحد من الصحابة، بتجهيل أو تكفير، فقد فعل هذا ببدعته و ضلاله، فمن يحدث بالدين ما ليس عليه الصحابة، و يسفه و يجهل و يسب من خالف قوله و رأيه، فإنه بهذا يجهل و يسفه الصحابة الذين لم يقولوا بقوله، بل قالوا بخلافه، كالقول بخلق القرآن، أو إنكار رؤية المؤمنين لربهم في الجنة، أو إنكار علو الله تعالى على خلقه، و استواءه على عرشه سبحانه، أو إنكار صفة من صفات الباري سبحانه، فكل هذا إنما هو قدح بالصحابة بل و بالنبي عليه الصلاة و السلام، بل و بالوحي المنزل و القرآن العظيم.

فكل من خالف السنة، وخرج عنها فإنه مخالف للصحابة و الجماعة، رضي أم لم يرضى، حتى يعود للسنة، وبعودته يكون متبعا للصحابة مهتدي بهديهم، من أهل السنة و الجماعة.

قال الطحاوي في عقيدته: " و نحب أصحاب الرسول عليه الصلاة و السلام، و لا نفرط في حب واحد منهم، و لا نتبرأ من أحد منهم، و نبغض من يبغضهم، و بغير الحق يذكرهم، و لا نذكرهم إلا بخير، و حبهم دين و إيمان و إحسان، و بغضهم كفر و نفاق و طغيان".

فالكلام بالصحابة ليس كالكلام بغيرهم، فإنه مزلة قدم، و مهلكة، فإن كان الكلام بآحاد الناس وعامتهم بغير حق ذنب عظيم، فكيف بالصحابة رضي الله عنهم، فاحذره كل الحذر، و قد تجد بعض أتباع الفرق المخالفة يتكلم ببعض الصحابة ثم يقول نريد وحدة الأمة. يهدم و يمزق الأمة في بعض كلامه، ثم يقول نريد نوحد الأمة، و هو يدري أو لا يدري أن كلامه أول ما يفرق و يمزق الأمة، نسأل الله العافية والسلامة والثبات على الحق والسنة.

قال الناظم:

(ومودة القربى بها أتوسل)

و القربى هم آل النبي عليه الصلاة و السلام و أزواجه و ذريته رضي الله عنهم، و محبة الآل يلزم منها محبة المؤمنين منهم، و عدم التفريق بينهم، و من يحب بعضهم و يترك بعضهم، فمحبته غير صحيحة، كما تقدم في بيان حال الرافضة و الخوارج مع الصحابة و منهم الآل، ويدخل هنا النواصب الذين يعادون آل البيت، فالناظم يبين هنا أن أهل السنة يحبون و يوالون الجميع بلا استثناء.

قال: (أتوسل)

المراد بالتوسل هنا هو التقرب إلى الله تعالى بمودة القربى، و هكذا يجب على كل مسلم، أن يحبهم ديانة وقربة، و طاعة لله تعالى و لرسوله عليه الصلاة والسلام، قال شيخنا الشيخ عبدالكريم الخضير: "و التوسل منه المشروع و منه الممنوع، فالتوسل بذواتهم ممنوع، و التوسل بمحبتهم مشروع، لأنه قربة إلى الله تعالى"(١).

---

(١)شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثم قال الناظم:

(و لكلهم قدر علا و فضائل)

للصحابة و للآل كلهم قدر عالٍ، و منزلة رفيعة، و فضائل لا يلحقهم بها أحد، يجب أن تعرف و تحفظ لهم، و لا يعني هذا الغلو فيهم كما تقدم، بل إنزالهم منزلتهم، و حفظ حقهم، و محبتهم و الترضي عنهم، و اتباعهم هديهم و سنتهم.

قال الناظم:

(لكنما الصديق منهم أفضل)

الصديق هو أبو بكر رضي الله عنه و هو أفضل الصحابة على الإطلاق، و فضله و سيرته مشهورة، و مكانته في الإسلام و عند رسول الله عليه الصلاة و السلام، أجلى من أن تبين، و أشهر من أن تسطر و تذكر، صدّق النبي و آمن به يوم كذبه الناس، و آزره ونصره يوم قلّ الصاحب و المعين من الناس، و له رضي الله عنه من الفضائل و الصفات و الحسنات العظام، ما لا يتسع المجال لذكره هنا، مذكورة مبسوطة في مظانها و مواضعها من كتب أهل العلم، رضي الله عنه وأرضاه.

ثم قال الناظم:

(وأقول في القرآن ما جاءت به ** آياته فهو الكريم المنزل)

أقول في القرآن: أي أعتقد في القرآن الكريم ما نصت عليه الآيات الصريحة القطعية أنه كلام الله تعالى حقيقة، و قد سمى الله تعالى القرآن كلامه، و كلام الله تعالى صفة من صفاته سبحانه، و عقيدة أهل السنة أن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي مسموع بالكيفية التي تليق بجلاله و عظمة سلطانه لا يماثله أحد في ذلك، وأن صفة الكلام ذاتية فعلية، فهو سبحانه يتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء سبحانه، تكلم بالقرآن حقيقة و بغيره، كما كلم موسى في ميقاته، و محمد ليلة المعراج عليهما الصلاة و السلام، و من يعتقد هذه العقيدة لا يدخل عليه أي خلل و لا زلل، لأنه أثبت لله تعالى الكمال و هو الكلام الحقيقي المسموع، و نفى عنه النقص الذي هو ضد الكلام، و هو الخرس كما هو حال الجمادات والأصنام التي عابها الله تعالى بالخرس و أنها لا تتكلم كلام مسموع، مما يدل على أن نفي الكلام الحقيقي المسموع قدح بالربوبية و الألوهية، و أن عدم التكلم بكلام حقيقي مسموع لا يليق بالإله، و ليس من صفات الألوهية، و نزهه عن التكييف و

المماثلة، فمن يختل عنده شيء من هذه الأمور فقد ضل و زاغ عن الحق والهدى، فإما أن يثبت الكمال، أو يثبت له النقص والخرس ومماثلة الأصنام والجمادات التي لا تصدر كلاما مسموعا تعالى الله عن هذا علوا عظيما.

و قد يقول نفاة صفة الكلام، أصحاب القول بخلق القرآن، أو من يقول أن القرآن دلالة أو عبارة عن كلام الله: أنهم يثبتون أن القرآن كلام الله و لا ينازعون في ذلك، فالجواب: أن قولكم أن القرآن مخلوق أو أنه دلالة أو عبارة؛ هذا حقيقته نفي أن القرآن كلام الله، سواء قلتم هذا أم لم تقولوه، و سيأتي بيان هذا إن شاء الله و أن من يعتقد خلق القرآن فهو ينفي أنه كلامه، فهذا يتضمن نفي صفة الكلام.

و آيات القرآن بالآلاف، و مع ذلك لم يصرح بكلمة أن القرآن مخلوق، بل سمى القرآن كلامه سبحانه، و العرب تفهم الكلام على ظاهره، و لا تغير المعنى الظاهر إلا بدليل، و لا دليل هنا يغير المعنى عن حقيقته، لأن بعض المعطلة يفرق بين القرآن و بين كلام الله تعالى، فيزعم أن الله يتكلم إما بالأزل أو الكلام النفسي، أو غيره، لكن كلامه بالقرآن مخلوق أو عبارة أو دلالة، و كل هذا نتيجته واحدة و هي أن القرآن مخلوق، و يؤدي كذلك لنفي صفة الكلام الحقيقي لله تعالى، الكلام الحقيقي الذي يميز الموصوف به عن الجمادات و الأصنام التي لا يسمع أصحابها كلامها.

و تفريقهم بين القرآن و بين صفة الكلام لله تعالى تفريق باطل، بل مخالف لصحيح المنقول و صريح المعقول، و مع إنكارهم أن الله تكلم بالقرآن حقيقة، إلا أن أحدهم إذا أورد آية يقول: قال الله تعالى، و قال كذا و سكت عن كذا، و خاطبنا بكذا، و أمر و نهى، و سمع و قال، و كل هذه الألفاظ لا يفهمها العربي إلا على الحقيقة، فلو وصف شيء لا يتكلم حقيقة بكلام مسموع، بهذه الأوصاف الكثيرة الملازمة له دائما، لعد هذا الفعل من الجهل و الخلل العظيم، و مخالف للعقل و الحس.

فمثل هذه الألفاظ لا تلازم إلا موصوفاً بالصفة الحقيقية، و التكلم الحقيقي، و ما يلزم منه من أمر و نهي و تكلم و سكوت، فالعرب يفهمون الكلام على ظاهره، وعلى المعنى الحقيقي المتبادر للذهن أول مرة، و هو المعنى المعروف بالوضع، و لا يُصرف و يتغير هذا المعنى الحقيقي الظاهر، إلا بقرينة و دليل، و لا يتغير هكذا بلا دليل و لا ضوابط، بحسب رغبة المتكلم و هواه، و ما يريده المعطلة حسب فهمه و تأويلاته الباطلة، فهذا إفساد للغة و عبث بها، فلا يمكن أن تقول: قال فلان، أو تكلم فلان وأنت لا تقصده بل تقصد غيره، كقولهم أن الله تعالى خلق الكلام في الهواء، أو أن الكلام خرج من لا شيء، فالكلام ينسب لمن

صدر منه أول مرة سواء كان الهواء أو غيره، و لا يقال كلام الله تعالى، و هذه الألفاظ -قال و يقول- لا تلازم أحدا دائما و هو لا يتكلم على الحقيقة.

فمن يضع معنى لأي كلام بحسب رأيه، من غير اعتبار و لا نظر لقواعد اللغة و الشريعة، فهذا لا عبرة بقوله، و هذا حقيقة قول المخالفين للسنة: أن الله لم يتكلم بالقرآن حقيقة، و أنه مخلوق أو عبارة عن كلامه، فإذا لم يتكلم الله تعالى بالقرآن حقيقة فلن يكون كلامه، بل كلام من صدر منه ابتداء، مثل كلامي هذا، يقال كلامي، و لا يقال كلام غيري، لأنه صدر مني ابتداء، أما لو أنه صدر من غيري ابتداء، فلن يقال بأنه كلامي، بل كلام من صدر منه ابتداء، و هكذا قول النفاة القائلين بخلق القرآن، أن القرآن صدر ابتداء حقيقة من غير الله تعالى، و بهذا لا يقال كلامه، و هكذا كل كلام، ينسب لقائله ابتداء لا تبليغا، و هذا معنى قول أهل السنة عن القرآن: منه بدأ، أي أن الله تعالى هو الذي تكلم به حقيقة أول مرة، و ليس غيره، لا الهواء و لا الشجرة و لا غيرها، فكل هذه الأقوال تجعله كلام غير الله تعالى، لا كلامه سبحانه، أما قولهم أن إثبات هذا يعني أن الصفة تنفك و تنفصل و تحل و تنتقل، فهذا قول باطل سيأتي جوابه تباعاً إن شاء الله تعالى.

قال الطحاوي في عقيدته المشهورة: "و إن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيف قولا، و أنزله على رسوله وحيا، و صدقه المؤمنون على ذلك حقا، و أيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة"، فقوله: منه بدأ بلا كيف قولا، إثبات أن تعالى تكلم بالقرآن ابتداءً على الحقيقة، لا أنه صدر من غيره سبحانه، فلو أنه صدر من غير الله تعالى لما قال بلا كيف، فهذا ليس إلا لله تعالى، لأنه ليس كمثله شيء، أما المخلوقون فبينهم اشتراك في وجه من الوجوه، و قوله: قولا، أي تكلم حقيقي، و كذلك باقي كلامه إثبات و تأكيد على هذا والحمد لله رب العالمين.

فكل كلام يُفهم على الظاهر و الحقيقة، و لا يمكن صرفه عن الحقيقة إلا بقرينة صارفه، و لا حجة للمعطلة في قولهم بالمجاز، و أنه يمكن أن يقال: أمر الحاكم، و المتكلم و زيره، أو قال فلان، و القائل ليس هو بل شخص آخر، أو بلغ كلامه كتابة، أو غيره مما يستعمل في اللغة، فالجواب على هذا من وجوه:

١- أن الأصل الحقيقة لا غيرها، و لا تصرف الحقيقة إلا بقرينة صارفة، فأول ما يتجه إليه معنى كل كلام هو الحقيقة، فإذا وجد مانع من الحقيقة بدليله فنعم، و إلا فلا.

فلا تصرف الحقيقة إلى غيرها إلا بصارف و دليل يصرف العنى الحقيقي الظاهر إلى غيره.

٢- حتى لو زعموا المجاز هنا، فلا يمكن منع الحقيقة منه، حتى لو قيل أن غيره هو المتكلم، فلا يمكن أن تنفي أنه تكلم به.
٣- أن الذي نسب إليه هذا القول و هو لم يقوله بزعم أهل المجاز؛ متصف بصفة الكلام و يستطيع يتكلم، فهو لا زال على الحقيقة، و أنه يتكلم بهذا و بغيره.
٤- لا يمكن أن يصدر كلام و ينسب لأحد و هو لم يتكلم به، أو لم يأمر به، و كون غيره نقل الكلام عنه، أو كتبه عنه، فهذا لا ينفي أنه أمر و نهى و تكلم، فلا يمكن أن يصدر وزير قراراً من مهام الحاكم، و ينسبه للحاكم إلا وقد أخذ من منه الأوامر و التوجيهات التي يسير عليها، فقد ينسب للوزير كلام مأخوذ من الحاكم، لكن ذلك لا ينفي صفة الكلام عنه، فكلامنا في نفي التكلم الحقيقي لا غيره.

فلا يمكن سلب الحقيقة عن من يتصف بصفة الكلام، سواء نسب إليه قول أم لم ينسب إليه شيء، حتى لو قيل أنه كلامه على غير الحقيقة، فكلامنا هنا عن إثبات ونفي حقيقة الصفة، و التكلم الحقيقي، لا عن آحاد الكلام، أما ما لا يتصف بصفة الكلام كالجمادات والعجماوات فهذه قرينة صارفة، تصرف الحقيقة إلى غيرها.

أن بعض نفاة صفة الكلام الحقيقي القائلين بخلق القرآن؛ لا يلتزمون بضوابط و لا قواعد في تحديد متى يكون المعنى حقيقة و متى لا يكون، فترى بعضهم يتخبط و يقحم المجاز في نصوص أتت على الحقيقة و العكس كذلك، فهذا من الطوام التي وقعوا بها بسبب البدعة، التي تسببت في خلل عظيم عندهم، و يقولون بهذا حتى لو اختلت اللغة، فيأتي على نصين متشابهين بالسياق و الألفاظ و المعنى، كقول: كتبت بيدي، و قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فيثبت في أحدها المعنى الحقيقي و في الآخر المجاز،

و يفعل هذا لأنه خرج من فهم معنى الكلام، إلى تصور و تخيل الكيفية، و لذلك نفى الحقيقة، فلو أنه اقتصر على فهم معنى الكلام المخاطب به العرب، و عدم الدخول في الكيفية لتبين له خطأه، و أن الكلام عند العرب واحد، أما الكيفية لله تعالى فهي مضبوطة بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]

و هذا ينهي كل توهم في عقله، أما ما يختص بالمخلوق فهو معلوم الكيفية و لا إشكال فيه.

لكن عندما تنكر عليه قوله هذا و تعطيله، يقول أن المانع من الحقيقة في الدليل الثاني هو العقل، فلم يجعل الضابط اللغة أو الشريعة، بل عقله، فتجيبه أي عقل؟ عقلك أم عقلي أم عقل من!! و هل كل من

تصور شيء بعقله سُلم له به!! و أين عقول الأئمة و الصحابة و قبلهم النبي عليه الصلاة و السلام لم تنكر عقولهم هذا، و لم يبينوه و ينفوا الحقيقة المنكرة هنا كما تزعم!!، أخفي عليهم و ظهر لك، و غاب عنهم الحق و عرفته!! فهنا يتبين لك أنهم في خلل عظيم، لا يلتزمون بقواعد و لا ضوابط، يثبتون البدعة أولا، ثم يبحثون لها عن نص، و هذا خلل عظيم، لأن الحق عكس هذا فالنص أولا، ثم يستخرج منه الأحكام، لأن المشرع هو الله تعالى، و ليست العقول، فالذي يقدم عقله على النص فإنه يجعل عقله مصدر لتلقي الأحكام، و يستدرك به على الوحي، فضلا عن تجهيل السابقين الأولين و كفى بهذا ضلال و بطلان لهذه الطريقة، و الكلام يطول في هذا الأمر، و من لا ينفعه قليل العلم و الحكمة ضره كثيرها، و الله أعلم.

فالأصل في كل كلام الحقيقة، و لا تصرف الحقيقة إلا بضوابط، أما من إذا وافقه الكلام قال حقيقة و متى ما عارض قوله جعله مجاز، فهذا لا قيمة له لا لغة ولا شرعا و لا عقلا، و كثيرا ما يأتي المخالفون للسنة بشواهد شرعية و غيرها، واضحة السياق والألفاظ و التراكيب، يفهمها أي عربي سليم الفطرة و السليقة، فيجعلون الحقيقة منها مجاز، و المجاز حقيقة، و قد يساوون بين الجمل المتغايرة المعنى، أو يفرقون بين الجمل المتماثلة في المعنى، كقول: تكلم الرجل مع أبيه، أو قول: الأب فوق البيت والابن تحته، أو: نظر الرجل إلى القمر ليلة البدر، فهذه الجمل كلها على الحقيقة، لكن قد يجعل بعضهم معناها كمعنى قوله: خطب الأسد بالناس، أو: الراعي فوق الرعية، أو: الأمير فوق الوزير، أو: نظر الرجل إلى مستقبله، أو: أنظرت أخي حتى يعود، و غيرها كثير، فمثل هذه الجمل يفهما كل عربي، فالقسم الأول منها على الحقيقة، و القسم الثاني على غير الحقيقة لصارف في الجملة، و هذا معلوم في لغة العرب، لكن بعض المعطلة يخلط بينها، فيجعل بعض القسم الأول مجازا و بعضها حقيقة، و كذلك القسم الثاني، و هذا واضح كل الوضوح في استدلالاتهم في بعض نصوص الكتاب و السنة، كقوله: (إلى ربها ناظرة)، و قوله: (يخافون ربهم من فوقهم)، و قوله: (و هو القاهر فوق عباده)، و قوله: (الرحمن على العرش استوى)، و قوله: (و كلم الله موسى تكليما) و قوله: (و كلمه ربه)، و قوله: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي).

فسياق الكلام هنا هو الذي يحدد المعنى، لا التوهمات و الفلسفات العقلية، لكن بعض المعطلة يجعلون بدعتهم هي التي تحكم و تحدد المعنى، و هنا تعلم ضلال طريقتهم و منهجهم و فساد قولهم.

و من المعطلة من يفرق بين صفة الكلام الحقيقي لله تعالى، و بين القرآن، فهذا أولا: خالف النصوص الصريحة، و أيضا ليس له دليل على ادعاءهم هذا، فلابد من الاعتماد و الالتزام بالنصوص، و عدم الحكم

على شيء إلا بدليل، لكنهم لا يفعلون هذا، لأنهم كما قلنا: البدعة عندهم أولا، فإن وجد نص يؤيدها، وإلا تأول لها نص.

فإذا أردت أن ترد على معطل و تثبت صفة الكلام لله تعالى، من كلامه سبحانه بالقرآن، و أنه تكلم به حقيقة، فهذا دليل على أنه يتكلم سبحانه، يقول لك: أنك هنا انتقلت من الصفة إلى القرآن، فالصفة شيء، و القرآن الذي بين أيدينا شيء آخر، فيفرق بين الصفة و القرآن، و هذا هو إنكار أن القرآن كلام الله تعالى حقيقة، و إنكار لصفة الكلام، لأن الصفة لا تثبت إلا بالتكلم الحقيقي، فمن ينفي التكلم الحقيقي المسموع فهو ينفي الصفة.

فالله تعالى خاطب أفصح العرب و أفهمهم و أعرفهم باللغة، و قال لهم أن القرآن كلامه، و كلامه صفة من صفاته، فهل يقول لهم أن القرآن كلامه، و مراده غير ذلك، و أن القرآن ليس صفة الكلام، و لم ينكر هذا أحد منهم، لا النبي عليه الصلاة والسلام و لا الصحابة، و لا حتى المشركون الذين سمعوا هذا القرآن، فيقولون بهذا الفهم، و أن القرآن ليس هو الصفة الذاتية، حتى لا يفهم أحد أن تسمية الله للقرآن أنه كلامه أنها صفته الذاتية!! فيأتي هذا المعطل الذي يتكلم بلا دليل وليس معه إلا فهمه، فيبين مراد الله تعالى، الذي لم يقله أحد قبله!!، فالتفريق هذا مثله مثل سائر شبههم الباطلة، إنما هي محاولات غير مستقيمة لإثبات البدعة، و لن تثبت لا لغة و لا شرعا و لا عقلا.

فالله تعالى تكلم بالقرآن على الحقيقة، سمعه منه جبريل عليه الصلاة و السلام، فنزل به على النبي عليه الصلاة و السلام فقرأه عليه و سمعه منه النبي عليه الصلاة و السلام و وعاه، و بعض المعطلة يستدل بقوله: ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾[الشعراء:١٩٤]، يريد منه أنه معنى لا كلام، و معنى الآية: أن قلبه يعي القرآن، لا أنه لم يتلقاه بالسمع، فالنبي عليه الصلاة و السلام سمعه من جبريل و وعاه بقلبه، لأن الله تكفل للنبي عليه الصلاة والسلام حفظ القرآن في صدره، فقال: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴿١٦﴾إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَه﴿١٧﴾فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه﴾[القيامة:١٨]، فالنبي عليه الصلاة و السلام كان يحرك به لسانه ليقرأه، مخافة نسيانه، فتكفل الله بحفظه له، و هذا دلالة على أنه تلقاه سماعا، لا أنه نزل معنى بلا تلقي بالسمع كما يظن بعض المعطلة، بدليل قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه﴾ قال ابن كثير و غيره من المفسرين: "أي:

فاستمع له ثم اقرأه كما أقرأك"، و لا شك أن مع هذا اتباع أحكامه، فلا يمكن يقرأه و لا يتبعه، بل لهذا أُنزل، و هو أولى الناس بهذا عليه الصلاة و السلام.

فالنبي سمعه من جبريل عليه السلام و وعاه وحفظه، لأن بعضهم يريد ينكر الكلام الحقيقي، و ما يلزم منه من سماع و تكلم، و أن القران ألقي في روع النبي عليه الصلاة والسلام، و قذف في قلبه، و هذا خلاف الحق، بل سمعه و حفظه عليه الصلاة و السلام.

فالله تعالى تكلم بالقرآن حقيقة، فسمعه جبريل عليه السلام و نزل به على النبي عليه الصلاة و السلام، و قرأه عليه حتى سمعه و وعاه وحفظه.

قال الناظم: (ما جاءت به آياته)

دلت النصوص الكثيرة على أن القرآن كلام الله تعالى، و تقدم أن النصوص التي لا صارف لها عن الحقيقة من لغة أو شرعا؛ فإنها تحمل على المعنى الحقيقي، فقد نزل القرآن على أفصح العرب، و أفهم الأئمة و أعلمهم، فاتباعهم بما كانوا عليه هدى، و مخالفتهم بعقيدة أو قول لم يقولوها زيغ و ضلال، فأهل السنة يقولون و يعتقدون ما جاءت به النصوص، و ما كان عليه النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضي الله عنهم، و أتباعهم ولم يزيدوا على ذلك ولم ينقصوا، كما يفعل بعض المعطلة نفاة الصفات، الذين أحدثوا بدع منكرة دخيلة على الأمة، و سفهوا و جهلوا السابقين الأولين، أو كما يزعم بعضهم أن السلف الصالح فهم النصوص وفق فهم المعطلة، لكنه لا يستطيع يثبت هذا، إلا بالنصوص الظاهرة الحقيقية، و ليس له في زعمه هذا دليل ولا برهان، إلا فهمه و ادعاءه، و قالوا بهذا لتبرير أقوالهم و عقائدهم، و إلا فمن الظلم أن يُنسب قول أو فهم لأحد لم يقل به و لم يصرح بالفهم المزعوم هذا.

فالمعطلة من جهمية و معتزلة و أشعرية و إباضية و من يقول بقولهم، ينكرون أن الله تعالى يتكلم كلام حقيقي مسموع، و أن القرآن كلام الله تعالى تكلم به حقيقة، على اختلاف ألفاظهم و عباراتهم في هذا، و كل ما تقوله الفرق، بمختلف ألفاظها و عباراتها، يؤدي لنتيجة واحدة: و هي إنكار أن الله تعالى تكلم بالقرآن على الحقيقة، و أنه يتكلم كلاما حقيقيا مسموعا، و يقولون أن القرآن الذي بين أيدينا ليس هو ذات كلام الله الذي هو صفته الذاتية الأزلية، بل غير الصفة الذاتية الأزلية و هو مخلوق، لم يتكلم به الله تعالى على الحقيقة، فمنهم من قال أنه عبارة عن كلام الله، ومنهم من قال أنه حكاية، ومنهم من يثبت الكلام النفسي، و بعضهم يسميه الأزلي، و منهم من يقول ننفي عنه الخرس، و في نفس الوقت ينفي الكلام الحقيقي

المسموع كالقرآن وغيره، تناقضا منهم و اضطراب، و بعضهم يقول الدال و المدلول، و كل هذه السفسطات الجدليات مؤداها و محصلتها واحدة وهي إنكار أن الله تعالى تكلم بالقرآن على الحقيقة، و حقيقة هذا إنكار صفة الكلام الحقيقي المسموع، فإذا كانوا ينفون أن الله يتكلم بذاته كلاما حقيقيا مسموعا، فما الفرق بين قولهم هذا و بين الجمادات و الأصنام التي عابها القرآن، و أنها لا تصدر كلاما مسموع يسمعه من يدعوها و يعبدها، فهذا دليل على أن حقيقة صفة الكلام هي إثبات الكلام الحقيقي المسموع، فإذا عطلت الذات عن هذا و أنها لا تتكلم كلاما حقيقيا مسموعا فهذا نقص و عيب، و من يوصف بهذا لا يكون إله، تعالى الله عن ما يقولون علوا كبيرا.

هذا و يكثر عندهم الكلام الفلسفي بمختلف العبارات والألفاظ، و يقع عندهم هذا لبعدهم عن السنة، و لإنكارهم النصوص القطعية.

و لا يقتصر الأمر على ذلك بل من تفحص أقوالهم وجد أن كثير منها متناقضة مضطربة، فتجدهم ينكرون الكلام الحقيقي المسموع، و في نفس الأمر ينفون الخرس، و هذان نقيضان لا يرتفعان و لا يجتمعان معا، بل لابد من إثبات أحدهما، و بإثبات أحدهما ينتفي الآخر مباشرة، لكن يقع عندهم هذا التناقض بسبب خلل أصولهم و قواعدهم و بدعهم، فهم ينفون الخرس هربا من نفي صفة الكلام، و يثبتون الكلام النفسي أو الأزلي، هربا من إثبات الكلام الحقيقي، فهذا تناقض من حيث العقل و النقل واللغة؛ لأن الخرس ضد الكلام الحقيقي المسموع، فالخرس والكلام المسموع نقيضان لابد من إثبات أحدهما لينتفي الآخر مباشرة، فإذا نفيت الخرس، ثبت ضده و هو الكلام الحقيقي المسموع، و إذا أثبت الكلام النفسي، تريد بهذا نفي الكلام المسموع فهذا لا ينفي الخرس، و بيان هذا:

١- أن الخرس هو عدم القدرة على إصدار كلام مسموع، فالخرس ضد الكلام المسموع، فالذي لا يستطيع و ليس لديه القدرة ليتكلم كلاما مسموعاً، هذا يقال له أخرس، و بالمقابل الذي يتكلم بكلام مسموع، هذا ليس بأخرس، و بهذا يثبت في حقه صفة الكلام، و ينفى عنه الخرس، فالشأن كله في إصدار الكلام المسموع.

هذا معنى الخرس المعروف عند العرب، فإذا أنكر المعطل هذا المعنى، فإنه يثبت خرسا و صفة كلام لا معنى لهما، أو غير معلومة المعنى، مثل لو تكلم أحد بطلاسم غير مفهومة و لا معنى لها، فهذا المنكر يجعل نصوص الكتاب و السنة كذلك، و أنها تثبت صفات غير معلومة المعنى.

و هذا معارضة لقوله: (بلسان عربي مبين)، قال ابن كثير: "ليكون بينا واضحا ظاهرا قاطعا للعذر مقيما للحجة دليلا للمحجة"(١)، فكيف يكون كذلك، و يكون بعض ألفاظه غير معلومة المعنى كآيات الصفات، فقوله (مبين) أي: مفهوم معلوم المعنى عند السامع، مما تقام به الحجة عليه، و لا يُعذر بتركه، و لقوله: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَاب﴾[ص:٢٩]، فلا يمكن يُتدبر إلا معلوم المعنى، و هؤلاء الذين ينفون الخرس لإثبات صفة غير الكلام الحقيقي المسموع، من هذا النوع، و أنهم يجعلون آيات الصفات تصرح بأمور غير معلومة المعنى عند العربي صحيح العقل سليم السليقة، فيجعل قوله: (وكلم الله موسى تكليما) ليس التكليم المعلوم معناه عند العرب، بل شيء غيره، و مثله: (و كلمه ربه) و (أجره حتى يسمع كلام الله) و غيرها من الأدلة، فالكلام هنا عند القائلين بخلق القرآن، على معنى غير المعروف عند العرب.

فلا يجتمع نفي الخرس و نفي الكلام الحقيقي المسموع معاً، لأنهما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، لا يمكن أن تقول: زيد حاضر غائب، إما حاضر أو غائب، ولا يقال نائم قائم، أو حي و ميت، هذه لا تجتمع معا، و لا ترتفع معا، بل لابد من إثبات أحدها، وبإثبات أحدها ينتفي الآخر مباشرة.

فمعنى الخرس المعروف عند العرب و حتى عند هذا المعطل هو عدم إصدار كلام مسموع، هذا معناه المعروف عند كل عربي، فإذا كان كذلك، فضده الكلام الحقيقي المسموع، فعلى هذا لابد من إثبات أحدهما، ، و بهذا يبطل قولهم بنفي الخرس ونفي الكلام المسموع معا.

٢- قولهم بالكلام النفسي هربا من التشبيه عند إثبات الكلام الحقيقي، هذا لا ينفي التشبيه الذي يزعمونه، فالمخلوق لديه كلام نفسي، و الأخرس كذلك لديه كلام نفسي، فإثبات الكلام النفسي لا ينفي التشبيه و لا ينفي الخرس، فلا معنى و لا فائدة في إثبات الكلام النفسي لنفي التشبيه و لا لنفي الخرس، فقد يثبت الخرس مع وجود الكلام النفسي و قد لا يثبت، لأنه في كلا الحالين: المتصف بالكلام الحقيقي و الأخرس كلاهما لديه كلام نفسي.

---

(١)تفسير ابن كثير ١٤٦/٦ط العلمية.

و الكلام النفسي لا تثبت به صفة الكلام؛ لأنك لو قلت بعت أو اشتريت أو عقدت النكاح أو غيره، بكلام نفسي غير مسموع لما وقع كل هذا.

٣- أن المعطلة قالوا بالكلام النفسي هربا من إثبات الكلام المسموع الحقيقي، لأن فيه تجسيم وتشبيه كما يزعمون، و هذا فهم باطل لعدة أمور: أهمها أن قولهم هذا كلام في الكيفية، فالذي يقول أن إثبات الصفة تشبيه، فقوله هذا هو التشبيه؛ لأنه لم يقل هذا إلا بعد أن شبه و تصور الجسم، و هذا كلام في الكيفية و هو ممنوع، و لم يقل أحد من أهل الإثبات بالتشبيه و لا بالجسمية، فهذا لا يوجد إلا عند من يتصور هذه الأمور، فمثل هذا هو من يرد على كلامه و تخيله التشبيه، و لم يقل به أحد، و لم يقل أحد أن كلام الخالق تعالى ككلام المخلوق، بل قالوا خلافه و أن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته و صفاته و أفعاله سبحانه، فلا يلزم من إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه؛ التجسيم و لا التشبيه، فمن يقول بأن الإثبات تشبيه فيلزم من قوله هذا محاذير عديدة لا تليق بالكتاب و السنة.

بل الذي يقول بأن القرآن مخلوق؛ هو الذي شبه كلام الخالق بالمخلوق، فجعل كلام الخالق و المخلوق كلاهما كلام مخلوق، و هذا تشبيه بل قول كفري، قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[المدثر:٢٦]، فالمعطل لم يثبت المعنى الصحيح للصفة، و ينفي التمثيل و يترك و يفوض الكيفية، بل كيف ثم عطل، و المعنى معلوم و الكيف مجهول غير معلوم و لا معقول كما نُقل عن الإمام مالك رحمه الله، و قال الطحاوي: "ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، و قد ذمه الله و عابه و أوعده سقر"(١).

---

(١)عقيدة الطحاوي.

فقولهم بالكلام النفسي هربا من التشبيه، هذا تشبيه أيضا، فالمخلوق لديه كلام نفسي، فلم يزول الإشكال الذي زعموه من إثبات صفات يشترك فيها الخالق و المخلوق، فضلا عن باقي الصفات التي يثبتونها، كالحياة والسمع والبصر والعلم و غيرها، فالقاعدة أن من يثبت صفة واحدة، يلزمه إثبات باقي الصفات الثابتة بالنصوص، ومن ينفي صفة واحدة فعليه نفي كل الصفات بنفس الحجة التي يحتج بها فيما أثبت أو نفى.

و بنفي كل الصفات ينكر وجود إله، فالذي لا صفات له مطلقا هو العدم، فعلى هذا لابد من إثبات صفات، و الصفات لا تُعلم إلا من طريق السمع، حتى لو قالوا بأن هناك صفات تثبت عقلا، و أخرى سلبية، فالسمع و النص هو المقدم و الأصل، لأن هذا شرع و دين والمشرع هو الله تعالى و ليست عقول المخلوقين، و هذه قاعدة معروفة في نقض و هدم قواعد وأصول وعقائد الفرق المخالفة للسنة، و تستعملها الفرق المعطلة في إلزام بعضها البعض ممن هم أشد إنكار من غيرهم للصفات، ممن يثبت بعض الصفات و ينكر بعض، فالأشعرية تلزم بها المعتزلة، و المعتزلة و الإباضية تلزم بها الجهمية، و العكس صحيح في نفي بعضهم لبعض الصفات، فكل فرقة تنقض عقيدة ومنهج الأخرى، لأنهم انطلقوا من منطلق و قاعدة باطلة و هي العقل، فوقعوا في التناقض والاضطراب.

أما أهل الحق و السنة و الجماعة فإنهم لا يقولون و لا يثبتون إلا ما أثبته الله تعالى لنفسه و أثبته له نبيه عليه الصلاة و السلام، بالقاعدة التي أمر بها الوحي و هي: (ليس كمثله شيء)، فلا يثبتون أو ينفون من منطلق عقلي فلسفي، فهذا لابد أن يدخله الخلل و الفساد بوجه من الوجوه، أما من التزم النصوص التزاما كاملاً فهذا لا يدخله الخلل ولا الزلل أبدا و الحمد لله رب العالمين.

فكل من يقدح في إثبات اليدين أو الوجه أو العلو أو النزول أو غيرها من الصفات الثابتة على الوجه اللائق بالله تعالى، فإنه لا يقدح بالمثبت، بل يقدح بالوحي، و كل ما يقوله من أباطيل فإنها تتوجه للنصوص، و يجعل تنزيهه أعظم من تنزيه الكتاب و السنة، و فهمه أصح من فهم السابقين الأولين، إلى آخر الطوام التي تنبني على تعطيلهم، و هذا من النتائج الخطيرة للبدعة و الشُبهة نسأل الله العافية.

فمن يتمسك بالنصوص، و يضبط كل ما يتعلق بالله تعالى بضابط (ليس كمثله شيء)، فإن هذا يزيل كل توهم و تخيل، فأهل السنة يلزمون بهذه القاعدة كل الفرق فيما يثبتونه و ما ينفونه من الصفات، فالذي يثبت صفة ليس كمثلها شيء، يلزمه هذا في باقي الصفات، و من ينكر صفة هربا من التشبيه، فيلزمه

هذا في باقي الصفات، و بهذا تتهاوى الدعاوى الباطلة، فيذهب الزبد جفاء، و يبقى الحق ثابتا راسخا والحمد لله.

٤- لا يمكن تثبت صفة الكلام لأحد من غير أن يصدر كلاما مسموعا، فلا يقال أن أحدا يتصف بصفة الكلام أو أنه متكلم أو يتكلم و هو لا يصدر كلاما مسموعا، فصفة الكلام لا تثبت لأحد إلا إذا كان لديه القدرة لإصدار كلام مسموعا، أما من لا يملك القدرة لإصدار كلام مسموع، فهذا تنتفي عنه صفة الكلام والتكلم، فيقال له أخرس، فالخرس ضد التكلم الحقيقي المسموع، لا كما يقوله بعض المعطلة من إثبات كلام من غير تكلم حقيقي مع نفي الخرس، فيجمع بين النقيضين و هذا ممتنع.

و لهذا عاب الله تعالى الأصنام، لأن أصحابها لا يسمعون كلامها، و لا ترجع إليهم بالكلام و القول، فمن كان هذا حاله لا يصلح أن يكون إله بنص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا﴾[طه:٨٩] قال ابن كثير: "أنه لا يجيبهم إذا سألوه و لا إذا خاطبوه"(١)، و قال بهذا المعنى و أنه لا يكلمهم القرطبي و البغوي و الرازي و غيرهم، و قال الرازي: "و هذا يدل على أن الإله لابد و أن يكون موصوفا بهذه الصفات"(٢)، فلما علمنا أن الإله لابد أن يتكلم بكلام حقيقي مسموع، و أن هذا من لوازم الألوهية و الربوبية، و نفيه عنه نقص و عيب، فما اسم هذه الصفة!! اسمها صفة الكلام، ليس لها اسم غير هذا، فلما كان هذا اسمها، انتفى تسمية غيرها بأنه هو الصفة، كقولهم أن الصفة هو القدرة أو الإرادة و المشيئة، أو الكلام النفسي أو الأزلي، فكل هذا معارضة لهذه الآية و لحقيقة القرآن و أنه كلام حقيقي مسموع، فيبطل بهذا نفي المعطلة لهذه الصفة.

---

(١)تفسير ابن كثير ٢٧٢/٥ ط العلمية.

(٢)تفسير الرازي.

٥- أن كلامنا هنا عن معني الصفة لا الكيفية، فالكيفية خارج كلامنا، حتى لا يتوهم متوهم و ينزل شيء من هذه الألفاظ على كيفية لا تليق، كما أن هذا مما تثبته المسلمات العقلية و اللغوية الموافقة للدلالات الشرعية، فالحديث عن صفة الكلام هنا؛ يقصد به بيان حقيقة معنى الصفة، وأن صفة الكلام لا يمكن تثبت لأحد إلا بإصدار الكلام المسموع، هذا هو معنى الصفة، و هذا خارج عن الكلام في الكيفية، فالكيفية لا يعلمها إلا الله تعالى، لأن كثير من المعطلة لم يعطل إلا بعد أن تصور الكيف، و عندما يقرأ كلام أهل السنة يقحم الكيف في كلامهم، و هذا الذي أوقعهم في الباطل، فالكيف ممنوع مجهول غير معلوم و لا معقول، فلهذا من لا يصدر كلام مسموعا فلا يقال أنه يتصف بصفة الكلام، و هذا معلوم بضرورة الشرع و اللغة و العقل، و من يخالفه فقد خالف هذه المسلمات.

فهذا هو المعنى الحقيقي لصفة الكلام الذي ينفيه بعض المعطلة، و أنه إصدار كلام مسموع، أما كيفية الصفة، فلها تفصيل، فإن كنت تتحدث عن كيفية صفة الكلام عند الإنسان؛ فهذه معلومة: و هي قدرة أدوات و آلات النطق لدى الإنسان و سلامتها و هي: على قسمين: ألآت داخلية و آلات خارجية، أما الداخلية فهي: مراكز استقبال و إرسال الكلام بالمخ، و مراكز فهمه و تفسيره و تحليله ثم تركيبه في الدماغ، و الخارجية هي: اللسان و الشفتان و الأسنان و الحلق بما فيه من سقف و لهاة، فعند سلامة جميع هذه آلات من الآفات، و تكاملها و اكتمالها عند سن معين، يتم اصدار الكلام وعندها يتصف هذا المتكلم بصفة الكلام، لأنه استطاع اصدار كلام مسموع، لا أن لديه ألآت فقط، بل لابد من إصدار كلام مسموع حتى تتحقق له الصفة، أما إن اختل شيء من هذه آلات مما يمنع من إصدار كلام مسموع، حتى لو كان يفهم و يسمع، لكن لا يستطيع يتكلم بكلام مسموع، فلا يقال أنه يتصف بصفة الكلام، وهذا ما يخالف فيه المعطلة، وأنهم لا ينظرون للكلام المسموع في إثبات الصفة، بل قد تثبت الصفة عندهم بغيره، فمع مخالفتهم للنصوص وللعقل بهذا، فإنهم خالفوا الحس والواقع أيضا، الذي لا يخالفه إلا جاهل أو مكابر.

أما إن كنت تتكلم عن كيفية صفة الكلام لله تعالى، فالكلام في كيفيات صفات الله تعالى ممتنع، و لا يجوز الخوض فيه، فكل كلام أهل السنة في صفات الباري سبحانه، إنما يتكلمون و يعنون المعنى لا الكيفية، لأن الكلام في كيفية أي صفة لله تعالى، كالكلام في كيفية ذاته و حياته و نفسه و وحدانيته و أزليته و علمه و رضاه و استواءه و كلامه و علوه و سمعه و بصره و غيرها من الصفات الثابتة له سبحانه وتعالى وتقدس وتنزه، فالذي يتكلم عن كيفية صفاته سبحانه فاسأله عن كيفية ذاته، فإن لم يجب ولن يجيب،

فقل له كذلك صفاته لا أحد يعلم عن كيفياتها، أما المعنى فمعلوم معروف عند العرب، لذلك نزل القرآن يخاطبهم بما يعرفون، فنزل بالألفاظ و المعاني، فالمعنى معروف عندهم، و لذلك يجب إثبات المعاني دون الكيفية، لمنع القرآن الدخول في التكييف بنفي المثيل، فلا إشكال أبدا في المعنى، و لو كان فيه ما يتوهمه المعطلة لكان أولى الناس في معرفته هو النبي عليه الصلاة و السلام أفصح الناس و أعلمهم، و أصحابه رضي الله عنهم أفصح العرب.

قال ابن القيم في نونيته الشافية الكافية للانتصار للفرقة الناجية:

فاسمح بإنكار الجميع ولا تكن ** متناقضا رجلا له وجهان

أو لا ففرق بين ما أثبته ** و نفيته بالنص و البرهان

فالباب باب واحد في النفي و ال ** إثبات في عقل و في ميزان

فمتى أقر ببعض ذلك مثبت ** لزم الجميع أو أتِ بالفرقان

و متى نفى شيئا و أثبت مثله ** فمجسم متناقض ذي صان

و قال محمد سالم بن عبدالودود الهاشمي الشنقيطي المالكي:

وما نقول في صفات قدسه ** فرع الذي نقوله عن نفسه

فإن يقل جهميهم كيف استوى ** كيف يجي فقل له كيف هو

لا فرق بين ما سميه يعد ** وصفا لنا كعلم أو جزءاً كيد

الباب في الجميع واحد فلا ** تكن معطلا و لا ممثلا(١)

---

(١)مقدمة نظمه لمختصر خليل.

و قال ابن عبد البر رحمه الله: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن و السنة، و الإيمان بها و حملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنه لا يكيفون شيئا من ذلك، و لا يحدون فيه صفة محصورة، و أما أهل البدع و الجهمية و المعتزلة كلها، و الخوارج فكلهم ينكرها، و لا يحمل شيئا منها على الحقيقة، و يزعمون أن من أقر بها مشبه، و هم عند من أثبتها نافون للمعبود، و الحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله و سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم، و هم أئمة الجماعة"(١)، و هؤلاء من أئمة المالكية، و هذا رد على من يقول أن إثبات الصفات على حقيقتها و ظاهرها في النصوص؛ أنه لم يقل به إلا جمع قليل من الحنابلة، و أن بقية المذاهب على غير هذا، كما يردده بعضهم، و الله المستعان.

و على هذا الأصل و القاعدة و العقيدة؛ أئمة الإسلام من أهل السنة قاطبة في المشرق و المغرب، الكبار منهم والصغار، المتقدمون و المتأخرون، من المذاهب الأربعة و أئمتها المتبوعين أبا حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد رحمهم الله و رضي عنهم و كذلك أتباعهم و غيرهم، مما لا يحصى عددهم، و بعض كلامهم مبسوط في هذا الكتاب و غيره، كلهم يقول: يجب إثبات الصفات الواردة في الكتاب و السنة و الإيمان بها كما وردت على الحقيقة من غير تعطيل و لا تحريف، و لا تمثيل و لا تكييف، و لا عبرة بمن شذ عن جمهورهم، و لا يقولون بتأويل شيء مما علموه منها، على غير معناه المراد، لأنه مخالف لقواعد اللغة و الشريعة، و ما عليه السابقين الأولين.

أما قولهم أن القرآن مخلوق فهذا منكر شنيع عظيم، فاسد و باطل من كل وجه، بل و يترتب عليه مفاسد عظيمة، منها:

١- أنه ليس لهم في بدعتهم المحدثة هذه، كلمة واحدة في الكتاب أو السنة، أو حتى قول لواحد من الصحابة و من تبعهم بإحسان، و لا الأئمة الأربعة المتبوعين و لا غيرهم من أعلام الأمة المعتبرين، بل هو قول مخالفة لصريح الأدلة من الكتاب و السنة، التي تنص و تصرح بأن القرآن كلام الله تعالى، و هذه الأدلة تُحمل على الحقيقة و لا صارف لها عن ذلك، مما يدل على أنه تعالى تكلم به حقيقة، لا أنه بدأ من غيره و تكلم به غيره كما يقولون أنه خلقه.

---

(١)التمهيد ١٤٥/٧.

و الخلق لابد أن يكون غير الله تعالى، و ما كان كذلك فلا يقال أنه صفته، أو أن الآيات أتت على المجاز كما يزعم بعضهم، و لم تأتي كلمة في القرآن و لا السنة أنه مخلوق، لا من الصحيح و لا غيره، و مخالف أيضا لصريح كلام أئمة الإسلام الذين يقولون أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

و ما يستدل به المعطلة ببعض النصوص التي زعموا أنها تدل على أنه مخلوق، فهذا فهمهم و ليس النص، أو كلام زائد على النص، و فهمهم غير معتبر، لأنه قول محدث ليس له ما يدل عليه في الكتاب أو السنة، بل جاء خلافه، و الزيادة باطلة كما بينا في مقدمة الكتاب، أن من أصول الاعتقاد عدم الزيادة على النص، فضلاً عن أنه فهم مخالف للغة، و لم يقل به أحد قبلهم من السابقين الأولين، و لو كان فهما صحيحا لقال به و لو واحد من الصحابة، أو تابعيهم بإحسان، و لنُقل عنهم، بل قال السلف الصالح بخلافه، كما نُقل عنهم نقولات لا تحصى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كما لم يقل أحد من السلف إنه مخلوق، لم يقل أحد منهم إنه قديم، لم يقل واحداً من القولين أحد من الصحابة و لا التابعين لهم بإحسان و لا من بعدهم من الأئمة و لا غيرهم، بل الآثار متواترة عنهم بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله"(١)، و قال الأشعري: "قد احتججنا لصحة قولنا: إن القرآن غير مخلوق، من كتاب الله عز و جل و ما تضمنه من البرهان و أوضحه من البيان، و لم نجد أحدا ممن يحمل الآثار و ينقل عنه الأخبار و يأتم به المؤتمن و من أهل العلم يقول بخلق القرآن، و إنما قال ذلك رعاع الناس و جهال من جهالهم لا موقع لهم"(٢)، و قال الأشعري أيضا: "و إن من قال بخلقه كافر، من العلماء و حملة الآثار و نقلة الأخبار لا يحصون كثرة منهم: حماد و الثوري و عبد العزيز بن سلمة و مالك بن أنس و الشافعي و أصحابه، و أبو حنيفة و أحمد بن حنبل، و مالك و الليث بن سعد و سفيان بن عيينة و هشام..."(٣) و عدّد نفر كثيرين.، و قال بمثل قوله عبد الله بن أحمد في كتابه السنة، و روى كلامهم في كفر القول بخلق القرآن و زندقته، منهم أبوه الإمام أحمد و سفيان الثوري و عبد الله بن المبارك و وكيع و أبو بكر بن عياش و سفيان بن عيينة و عبد الرحمن بن مهدي، و يزيد بن هارون و يحيى بن معين و غيرهم، و نقل هذا جمع من الأئمة، و منهم ابن باز و ابن عثيمين رحمهما الله.

---

(١) مجموعة الرسائل و المسائل ٣/ ٢٠.

(٢) الإبانة ص٣٧٢-٣٨٨ و شرح الطحاوية لابن أبي العز ص١٠٦.

(٣) الإبانة ص٣٧٢.

و قال ابن عثيمين: "لو قال قائل بخلق القرآن، و أن القرآن مخلوق بائن من الله عز و جل، فإن كثيراً من السلف أطلق عليه القول بالكفر، و قال إنه إذا قال إن القرآن مخلوق فقد كذب قول الله تعالى: (أنزله بعلمه)، فجعله سبحانه و تعالى نازلاً بالعلم لا مخلوقا بالقدرة، و إذا كان نازلا بالعلم لم يكن مخلوقا بالقدرة، و إذا قلنا إنه مخلوق صار تكذيبا لقوله تعالى: (أنزله بعلمه) و حينئذ يكون كافرا"(١).

و قال هارون بن معروف: "من قال القرآن مخلوق فهو يعبد صنما"(٢).

فلم يُنقل عن أحد من السلف الصالح أنه قال به، بل شنعوا على قائله، فمن أين أتى هذا القول الدخيل على الإسلام و المسلمين!! لا شك أنه مجلوب من عقائد ضالة منحرفة، فقد روى غير واحد، أن أول ما اشتهر القول بخلق القرآن في آخر عصر التابعين في المئة الثانية، لما ظهر جهم بن صفوان و كان لا يصف الله تعالى بشيء مما وصف به نفسه، و ترك الصلاة أربعين يوما يبحث عن دين، إلى آخر أقواله الخطيرة، و قد تلقى هذا القول عن الجعد بن درهم، حيث لقيه في الكوفة فأخذ عنه هذا القول الشنيع، و الجعد أخذ بدعته هذه من بيان بن سمعان، و بيان أخذها عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، و طالوت أخذها عن خاله لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه و سلم.

و الذي تقلد هذا المذهب الباطل عن الجهم، بشر المرّيسي شيخ المعتزلة و هو ممن ساهم في دعوة المأمون لهذا القول، فجدد القول بخلق القرآن، و أخذه عن المريسي، أحمد بن أبي داود، فأعلن مذهب الجهمية و أظهر بدعهم الضالة، و امتحن و ابتلى أهل السنة بسببها.

فانظر لهذا السند الضال الذي تلقى عقيدة خلق القرآن، ليتبين لك أنها دسيسة ضالة منحرفة، أُدخلت على المسلمين، و انخدع بها من انخدع من أهل القبلة، و الله المستعان.

---

(١) الشرح الممتع ٤٢٣/١٥.

(٢) السنة لعبدالله بن أحمد ١٢٧/١.

و لم يقتصر إنكار و رد هذه البدعة الضالة على أئمة السنة، بل حتى بعض أتباع الفرق المخالفة التي تقول بخلقه، أنكروا قولهم و بدعتهم بخلق القرآن، و من ذلك ما تقدم من قول الأشعري، الذي ينتسب إليه الأشعرية، فهو يخالفهم في بدعتهم، كذلك قول الإباضي خميس بن سعيد الشقصي الرستاقي الذي قال بالبراءة ممن يقول بخلق القرآن، قال: "يوجد في الآثار في من يقول: إن القرآن مخلوق، أقاويل، فقال بعضهم من قال إن ذلك لا يبلغ به إلى البراءة، و لا وقوف و هو في الولاية، و ذلك أنه إذا علم أنه يعني بخلقه حدوث وحيه على النبي صلى الله عليه و سلم، و تلاوة النبي صلى الله عليه و سلم على أمته، و إنزال الله له، وكتابه في اللوحة المحفوظ، و ما تخرج على هذا من التأويلات، فإذا علم أنه يعني هذا، فهو مصيب، قابل للحق و هو في الولاية.

و من قال في البراءة ممن قال إن القرآن مخلوق، و هو إذا أراد به القرآن نفسه؛ لأن القرآن علم الله وكلامه، وكلامه علمه، فمن قال إن علم الله وكلامه محدث و جبت منه البراءة"(١)، وكلامه واضح لكل ذي بصيرة، فهو يعني بالقرآن الذي بين أيدينا الذي قال أنه تلاوة النبي عليه الصلاة و السلام، فالنبي تلى القرآن الذي أنزل عليه، الموجود بين أيدينا الآن، فمن قال أن هذا القرآن مخلوق و جبت منه البراءة، و معنى البراءة كما قال هو في الجزء الثاني من هذا الكتاب: "و البراءة هي التبرؤ من الفعل المكفر و مفارقة أهله عليه، و التخطئة لهم و الإنكار عليهم و الكراهة لهم و ترك الرضا بفعلهم"(٢).

أما الجزء الأول من كلامه و هو قوله: من يعني بخلقه حدوث وحيه، و تلاوة النبي عليه الصلاة و السلام، و غيرها فهذه مخلوقة، لأن جبريل و نزول جبريل و حركته كل هذا مخلوق، و هو نزول جبريل عليه السلام مرة بعد مرة، و هذا شيء غير الذي معه من كلام الله تعالى، و تلاوة النبي عليه الصلاة و السلام صوته و حركته و فعله، و هذا غير المتلو الملفوظ، فهو كما قالوا: الكلام كلام الباري و الصوت صوت القاري، ففرق بين الإثنين، فالتلاوة فعل المخلوق و هذا مخلوق، و الكلام المتلو غير الفعل، فالكلام كلام الباري جل و علا و هو غير مخلوق، فهذا بيان كلام الرستاقي.

---

(١)منهج الطالبين بلاغ الراغبين تحقيق سالم بن حمد الحارثي الطبعة الثانية ١٤١٣هـ من مطبوعات وزارة التراث القومي و الثقافة في سلطنة عمان ج١ ص ٢٠٣.

(٢)المرجع السابق ص ١٣.

(٣)الدعائم من مطبوعات وزارة التراث القومي و الثقافة في سلطنة عمان الطبعة الثانية ص ٣١-٣٥.

و نظم أحمد ابن النضر الإباضي نونية من خمسة و سبعين بيتا في الرد على من يقول بخلق القرآن، موجودة في ديوانه، جاء فيها قوله:

يا من يقول بفطرة القرآن ** جهلا و يثبت خلقه بلسان

لا تنحل القرآن منك تكلفا ** ببدائع التكليف و البهتان

هل في الكتاب دلالة من خلقه ** أو في الرواية فأتنا ببيان

الله سماه كلاما فادعه ** بدعائه في السر و الإعلان

ألا فهات و ما أظنك واجدا ** في خلقه يا غر من برهان

إن كان من (أنا جعلناه) فما ** في الجعل إن أنصفت من تبيان

قد قال إبراهيم رب اجعل لنا ** بلدا بفضلك أفضل البلدان

و كذاك فاجعلني مقيما مخلصا ** حق الصلاة لوجهك المنان

فانظر أكان و قد دعاه لجعله ** أم لم يكن خلقا من الرحمن

ثم قال:

شاهت وجوه أولي الضلال لقد ** عموا و تعلقوا بمدارج العميان

أرعوا عقولهم رياض تشدق ** فرعى حماها طائف الشيطان

ثم قال:

إن كان مخلوقا بزعمك محدثا ** فمن المنادي أيها الثقلان

و من الذي فرض الفرائض آمرا ** بحدودها و نهى عن العصيان

و من المخاطب خلقه بثوابهم ** و عقابهم في الخلد و النيران

ثم قال:

و لئن نزعت إلى ضلالك طامحا ** كبرا و كنت كطامح سكران

لما طما بك بحر كبرك لم تجد ** يا غر معتقلا سوى البهتان

و زعمت جهلا أنه من خلقه ** فغدوت في شرك من الخذلان

ثم قال:

و كذاك قال مميزا لكلامه **عن كل شيء يقتنيه القاني

ما قولنا للشيء حين نريده ** فارشد فإنك عن رشادك واني

أوما تراه كيف ميز قوله ** و كلامه عن كل شيء فاني

فالخلق قال له معا متفردا ** و الأمر ميزه لذي العرفان

فالأمر منه قوله و كلامه ** و الخلق غير كلامه يا شاني

٢- قولهم أن القرآن مخلوق هذا ينفي أنه كلام الله تعالى، فلا يمكن يكون مخلوق و يكون كلام الله تعالى.

فإنكارهم أن القرآن كلام الله تعالى حقيقة؛ يعني أن هذه الآيات و السور في القرآن الكريم لم يتكلم بها الله تعالى على الحقيقة، و لم يسمعها جبريل عليه السلام من الله تعالى مباشرة، بل خلقها و استقلت بذاتها، فصدر هذا الكلام من غير الله تعالى، فهذا المخلوق الذي سمعه جبريل قال: (إنني أنا الله)، و قال: (فاعبدني)، و غيرها من الآيات التي لا يجوز أن يقولها إلا الواحد جل و علا، و هي بذلك لا تكون كلامه جل و علا، لأنه تعالى لم يتكلم بها بذاته المقدسة، بل صدرت من غيره، فيقال كلام من صدر منه، أما على قول المخالفين للسنة؛ فلا يمنع أن تنسب كلاما لأحد و هو لم يتكلم به، فتقول له: هذا كلامك، و هو لم يصدر منه، بل صدر من غيره، فهذا يجوز على قاعدة القائلين بخلق القرآن.

و كما أن قولهم بخلق القرآن، ينفي أنه كلام الله تعالى حقيقة، فكذلك ينفي أنه كلامه مجاز أيضا، فلو صح أن يقال أنه كلامه سبحانه مجازا؛ لجاز أن يقال: أن كل كلام للمخلوقين كلام الله تعالى، لأن كلام الله تعالى و كلام غيره كل هذا مخلوق، فينسب إليه تعالى مجازا، تعالى الله و تقدس و تنزه، فيكون كلام المشركين و الكفرة و الملاحدة و الكلام الذي لا يليق و لا يجوز، كله يُنسب للذات العلية تعالى الله عن هذا علو كبيرا، و هذا يثبت الحلول، و ينقض حجتهم في نفي أنه كلام الله لكي لا يحل في صدر المخلوق و في الورق، فهذا القول أيضا حلول.

فإن أنكروا أن ينسب إلى الله تعالى مجازا؛ فقد نقضوا عقيدتهم، و أن القول بخلق القرآن منكر مردود، فيبطل نسبة الكلام إليه مجازا، و يثبت نسبته إليه حقيقة، و الحقيقة هي: أنه تكلم بذاته سبحانه، فلا يقال أنه صدر من مخلوق.

قال ابن عثيمين: "إذا قلنا: إن القرآن مخلوق، و قد أضافه إلى نفسه إضافة خلق؛ صح أن نطلق على كل كلام من البشر و غيرهم أنه كلام الله؛ لأن كل كلام الخلق مخلوق، و بهذا التزم أهل الحلول و الاتحاد؛ حيث يقول قائلهم:

و كل كلام في الوجود كلامه ** سواءٌ علينا نثره و نظامه"(١).

فإن أنكروا هذا و قالوا: بل ينسب إليه حقيقة كونه كلامه و مراده و أمره، و مجازا لأنه صدر من غيره، من الهواء أو من لا شيء، أو ألقاه في روع جبريل أو محمد عليه الصلاة و السلام، فعبروا عنه، و أنه شرع إلى آخر ما يتحججون به، فالجواب: أن السنة أيضا وحي من الله تعالى، و مع ذلك فلم يقل أحد لا من أهل السنة و لا من القائلين بخلق القرآن، أنها كلام الله تعالى، بل فرقوا بين السنة و القرآن، فالجميع يقول عن القرآن: قال تعالى، و يقول في السنة: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم، فهم مقرون أنها من كلام النبي عليه الصلاة و السلام، و لم يقل أحد أنها كلام الله تعالى، مع أنها وحي من الله تعالى و شرع، فالنبي عليه الصلاة و السلام أكرم الخلق على الله عز و جل، و هو أولى أن ينسب إليه كلامه تعالى، و مع ذلك فكل ما يتكلم به عليه الصلاة و السلام يقال كلامه، مع أنه شرع و وحي!! و بهذا تعلم الخلل العظيم الذي وقعوا فيه، و أنهم خلطوا بين كلام المخلوقين و كلام الله تعالى.

فإن كان كلام الله تعالى صدر من مخلوق، فالنبي عليه الصلاة و السلام أولى أن ينسب إليه هذا، و مع ذلك لم يقل أحد بهذا، بدليل أن الأحاديث القدسية تختلف عن كلامه عليه الصلاة و السلام، مما يدل على أن باقي كلام النبي عليه الصلاة و السلام من النبي حروفه و معانيه لا من غيره، و هو وحي من الله تعالى، أما الحديث القدسي فلفظه من النبي عليه الصلاة و السلام، و معناه من الله تعالى، فيقال فيها: قال النبي عليه الصلاة و السلام: قال الله تعالى: كذا و كذا.

---

(١)شرح العقيدة الواسطية ج١ ص٤٣٢.

و هل الحديث القدسي لفظه و معناه من الله تعالى، أم المعنى دون اللفظ، على قولين: اختار بعض العلماء الأول، و رجح آخرون الثاني، مع أن الجميع يرى الأخذ بالأولى، و هو الأخذ بالظاهر، فالحديث الذي يقال فيه: (قال الله تعالى)، فيقال أن لفظه و معناه من الله عز و جل، و الفرق بينه و بين القرآن: أن للقرآن أحكام خاصة ليست في الحديث القدسي، كأجر الحروف عند القراءة، و أن في كل حرف عشر حسنات، و متعبد بتلاوته، و يُقرأ في الصلاة و أنه معجز من حيث عدم التغيير و متحدي بذلك، إلى آخره.

و لا يقال أن قراءة السنة سواء الحديث القدسي أو غيره من الأحاديث ليس فيها أجر، بل لها فضل عظيم، فهي المصدر الثاني للشريعة، و مصدر للعلم، و تعليم و دلالة و إرشاد، و مما يحبه الله تعالى، إلى آخر ما تحمله من أسباب حصول الأجر العظيم، في قراءتها و تعلمها، فقراءة السنة فيها أجر، لكن ترتيب الأجر على ذلك، لا أحد يحدده بشيء، كتحديد أجر قراءة القرآن و الله أعلم.

٣- قول أن السور و الآيات و الكلمات في القرآن الكريم صدرت من مخلوق، هذا فيه إثبات الشريك مع الله، فتكون عقيدة شركية، لأنه قال: (و أنا ربكم فاتقون) و قال: (إنني أنا الله) وقال: (فاعبدني)، و قال: (ادعوني استجب لكم)، و غيرها، فهذه الآيات لا يمكن يقولها ابتداء أول مرة؛ إلا الله تعالى الواحد المعبود، و من يقول أن الذي قالها ابتداء غير الله تعالى، فإنه يثبت شريك مع الله يأمر بعبادته من دون الله تعالى.

٤- بعضهم يقول أنه يختلف عن القائلين بخلق القرآن، و أنه يقول شيئا آخر، كقولهم أن القرآن عبارة أو حكاية عن كلام الله تعالى، أو أنه خلقه في الهواء، أو لم يصدر ويخرج من شيء، أو ألهمه جبريل أو محمد عليهم الصلاة والسلام، و ألقاه في روعه و قلبه، فالجواب: أن كل هذا لا يخرج عن القول بأنه مخلوق مستقل بذاته عن الله تعالى، فهل هذا القائل يقول: أن القرآن الذي بين أيدينا كلام الله تعالى حقيقة و أنه غير مخلوق!! لن يقوله، فمهما تنوعت أقوالهم، سواء جهمية أو معتزلة أو أشعرية أو إباضية أو غيرهم ممن ينفي أنه كلام الله تعالى على الحقيقة غير مخلوق، كلهم يعتقد أن القرآن الذي بين أيدينا مخلوق، فما دام أنه لم يصدر من الله تعالى ابتداء؛ فيعني خلقه.

٥- أما أن القول بخلق القرآن إبطال للربوبية والألوهية، فلأن الله تعالى يخلق بالقول و الكلام و هذا يتعلق بالربوبية، و الكلام غير الخلق، أما الألوهية فلأن الشرع و الأمر و النهى كلام، فإذا بطل الكلام بطل الشرع.

فالربوبية قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦]، وقوله: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلاَ تُصَدِّقُونَ﴿٥٧﴾أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴿٥٨﴾أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَم نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴿٥٩﴾نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[الواقعة:٥٧-٦٠]، فهذا الكلام -حسب زعمهم- لم يصدر من الله تعالى ابتداء، بل صدر من غيره، و الكلام ينسب لقائله ابتداءً، فالذي قال في هذه الآيات أنه يخلق، ليس الله تعالى و تقدس، بل غيره، و سيأتي الكلام -إن شاء الله- عن قوله للشيء كن فيكون.

و أما إبطاله للشريعة و الأمر و النهي، فحسب عقيدتهم أن قوله: (حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى)، و قوله: (ادعوني استجب لكم)، و قوله: (و أقم الصلاة لذكري)، و قوله: (أنا ربكم فاتقون)، و قوله: (إنني أنا الله)، و قوله: (لا إله إلا أنا فاعبدني)، و قوله: (كتب عليكم الصيام)، إلى آخر، كل هذه صدرت من مخلوق، لا من الله، تعالى الله عن هذا علوا عظيما، فيكون هذا المخلوق هو الآمر الناهي المشرع، و لا عبرة بإنكارهم هذا مع تمسكهم بعقيدة خلق القرآن، لأن هذا يلزمهم عقلا و شرعا، و لا يخرجون منه إلا بإبطال عقيدة الخلق، و التصريح بأن القرآن غير مخلوق، لا بمجرد الإنكار و الادعاء، بل لابد من التصريح بنقيضه، حتى يوافقوا العقل و الشرع و اللغة.

٦- زعموا أن قولهم بخلق القرآن هربا من التجسيم و التشبيه، و الحقيقة أنهم قد وقعوا بأشد مما هربوا منه، فنفي صفة الكلام الحقيقي لله تعالى تشبيه له بالجمادات و الأصنام التي لا تتكلم، و قد عاب الله تعالى تلك الأصنام التي لا ترجع بالقول على أصحابها، قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ﴿٨٨﴾أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا﴾ [طه:٨٩]، فالذي لا يتكلم بكلام مسموع لا يصلح أن يكون إله بنص القرآن الكريم، و هذا التشبيه أشد من التشبيه الذي زعموا أنهم هربوا منه، لأن المخلوق المتكلم أكمل من الذي لا يتكلم.

فعقيدتهم هذه قدح عظيم بالذات العلية تعالى الله عن قولهم، و هذه بعض مألات و نتائج البدعة، و الخروج عن السنة، و الاعتماد على العقل، أو تقديمه على النص، و تجهيل السلف الصالح، فهذه تؤدي إلى الوقوع في الطوام و الضلالات و التناقضات، و ما لا يليق بالله تعالى.

فالبدعة ضابطها العقل المتغير المتقلب، و آراء الناس و أفهامهم، و من اتخذ عقله دليلا و قائدا له ضل، لأن العقل متغير، و كل إنسان له عقل يختلف عن الآخر، حتى لو ادعى من ادعى أن المسلمات العقلية واحدة، فقد يأتيك من لديه مسلمات تخالف ما عندك، لأن مرجع الاختلاف؛ حقيقة ما نشأ عليه كل عقل، و طريقة تلقيه للعلوم، و اكتساب الخبرات و المعارف و ما يدور حولها، كل هذه تؤثر في العقل و مسلماته، و لا أدل على هذا من أن الخلق مفطورون على أن ربهم و خالقهم في العلو، فكل مخلوق عاقل أو غير عاقل يتوجه إلى العلو عند الكرب و الشدة، و مع أن هذا من مسلمات الفطرة و العقل، إلا أن هناك من أنكر هذا و خالفه، مع أن باطنه يقر بذلك سواء شعر أم لم يشعر فالفطرة تتحرك في أوقات قد لا يشعر بها المخلوق، فإنكارهم له إنكار لمسلمات و ضرورات العقل، و لم يقع لهم هذا إلا بسبب طريقة تلقيهم للعلم، و أنهم أخذوا علما محرفا من عقول أفسدتها الشُبه و البدع و الفلسفات، فعاشوا في بيئة هذا مسلك أكثرهم، فتغيرت فطرهم و عقولهم.

فالبدع تلوث المسلمات العقلية، فلا يعتد بهذا العقل المشوب بلوثات البدعة، لأنه يختلف عن العقل السليم الصافي، أما من ينشأ نشأت صافية سليمة من الشبهات، و لم يطرق سمعه و عقله بدعة و لا فلسفة؛ فهذا غالبا ينشأ على الفطرة التي فطر الله الناس عليها، و الفطرة موافقة للدين، و كل من يُترك ينشأ على سليقته و فطرته و لا يلوث سمعه و عقله الفلسفات، فسينشأ على الفطرة الصافية.

أما عقيدة أهل السنة و الجماعة فمضبوطة بالنصوص، لا يدخلها الخلل بوجه من الوجوه، و لم يقولوا بشيء من عقولهم و آرائهم، لأن الذي أنزل النصوص هو الذي خلق العقل و يعلم كل ما فيه، و يعلم خطراته و تقلباته، و ما يصلح له و ما لا يصلح، فلابد من الامتثال لأمر الشارع مهما كان، و ترك ما سواه، و أن لا يجد العبد حرج مما قضى الله ورسوله، بل عليه أن يسلم لهما تسليما، و لا يكون كالذين أُمروا فبدلوا و غيروا، قيل لهم قولوا حطة فزادوا على الأمر وقالوا حنطة، فيلحد في أسماءه و صفاته، ﴿**وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [**الأعراف:١٨٠**].

٧- أن إثبات صفة الكلام الحقيقي لأي أحد هذا كمال، ونفيها عنه نقص، و كل كمال فالله تعالى أولى به، فالكمال الذي يليق بالله تعالى هو كل كمال لا نقص فيه، فقد يوجد كمال عند الإطلاق، و لا يكون فيه نقص، كالكلام فهذا إثباته لكل أحد كمال و نفيه عن كل أحد نقص، لكن كيفيته و كماله

يعرف عند نسبته للموصوف، فإذا وصف به الخالق فهو كمال مطلق لا نقص فيه بوجه من الوجوه، و لا يشبهه شيء لا في كلامه و لا تكلمه سبحانه، أما إذا وصف به المخلوق فإنه يكون كمال على قدر المخلوق، الذي قد يقع منه الخطأ و النقص بوجه من الوجوه.

و قد يوجد كمال لكن حقيقته نقص، كالنوم و الأكل و النسيان و غيرها من حاجات المخلوق، فهذه وجودها كمال للمخلوق، و صارت كمال لأنها لو فقدت لاختلت و اضطربت حياة المخلوق، و يكون غيره ممن لم يفقد هذه الحاجات أو تنقص عنده أكمل منه، و هذا الخلل يدل على أن وجودها له كمال، و زوالها عنه نقص، أما كون حقيقتها نقص؛ فلأن هذه الصفات مما ينقص الحياة و يثبت الحاجة و الضعف و الافتقار، و هذا نقص يليق بالمخلوق، ففرق بين كمال لا نقص فيه، و كمال حقيقته النقص.

و على هذا يكون المخلوق المتكلم أكمل من المخلوق الأخرس الذي لا يتكلم، فيكون نفي الكلام عن الله تعالى أشد في إثبات النقص، لأن النافي و المنكر للكلام الحقيقي لله تعالى يجعل المخلوق المتكلم أكمل، تعالى الله عن هذا، و هذا رد على زعمهم أن إثبات الكلام الحقيقي لله تعالى نقص، فجوابه: أن نفيكم له؛ أشد في إثبات النقص مما زعمتم عند إثباته.

٨- لا يمكن الجمع بين صفة الكلام لله تعالى، و القول بخلق القرآن، لأن بعضهم يفرق بين صفة الكلام و بين القرآن ، فيثبت أن لله صفة كلام، أو أنه سبحانه يتكلم كلام حقيقي لكن لا نعلم عنه و لا ينزل و لا يُسمع، ثم يقول: الكتب المنزلة كالقرآن الكريم ليست صفة كلام الله، فمن يقول هذا القول فهو كمن يقول نؤمن ببعض القرآن و ننكر بعضه، يفرق بين الشيء الواحد، أو يمسك بالمصحف و يقول نصفه قرآن و نصفه الآخر ليس بقرآن، فهذا قول باطل، ليس فيه إثبات للصفة كما يزعم، لأن صفة الكلام واحدة، سواء قرآن أو غيره، و سيأتي الرد على حججهم العقلية في إنكار أن القرآن كلام الله حقيقة.

فيمتنع عقلا و لغة و شرعا أن يقال أنه كلام الله تعالى و يكون مخلوق، فلابد من إثبات أحدهما و بإثباته ينتفي الآخر، فكلام الله تعالى لا يكون مخلوقا أبدا، و ما كان مخلوق فلن يكون كلام الله تعالى.

٩- لا يمكن تنزيه الله تعالى من كل هذه المعائب والنقائص التي في عقائد المعطلة، والسلامة من الانحرافات العقدية إلا بالرجوع لعقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة النبي عليه الصلاة والسلام و أصحابه رضي الله عنهم عقيدة التنزيه و هي: إثبات صفة الكلام الحقيقي لله تعالى من غير تكييف

و لا تحريف و لا تمثيل و لا تعطيل، و أنه يتكلم بالقرآن و بغيره، بكلام حقيقي بحرف و صوت، على الكيفية التي تليق بجلاله و عظمته سبحانه، ليس كمثله شيء في ذاته و لا في صفاته و لا أفعاله، هكذا تثبت الصفة و كل صفة ثابتة له سبحانه في الكتاب والسنة، فأهل السنة يثبتون المعنى على الوجه اللائق به سبحانه، و لا يتعرضون للكيفية، لأن علمها عند الله تبارك و تعالى.

أما إثبات الحرف: فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة، و الحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف، و لكن ألف حرف و لام حرف و ميم حرف"(١).

و دليل الصوت: أن الله تعالى نادى موسى عليه الصلاة و السلام، و استماع البشر لا يقع في الحقيقة إلا للصوت، قال تعالى : ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَامُوسَى﴾ ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي﴾[طه:١٤]، قال هنا : (نودي)، و قال: (فاستمع)، فموسى سمع كلام ربه و نداءه له حقيقة، لا أنه ألهم الكلام أو غيره، و هو كلام ربه حقيقة؛ لأنه قال: (إنني أنا الله) وقال: (فاعبدني)، فمن يقول أن الذي قال هذا مخلوق، فقد قال قولا خطيرا، فهذا إثبات أن مع الله شريك يقول إنه إله، و أن الإله مخلوق تعالى الله عن قولهم، لأن صفة الخالق لا تكون مخلوقة، فلو كانت مخلوقة لكان الموصوف مخلوق، فالكلام الذي يصدر ابتداء من المتكلم ينسب إليه، و هؤلاء الذين أنكروا كلام الله حقيقة، جعلوا الكلام الذي سمعه موسى، أن الذي تكلم به حقيقة غير الله تعالى، و بهذا يكون كلام الذي صدر منه، لا كلام غيره، و لا ينسب إلى الله تعالى حقيقة، و هذا منكر عظيم نسأل الله العافية.

---

(١)رواه الترمذي و صححه الألباني في مشكاة المصابيح.

و قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[الشعراء:١٠]، و قال سبحانه: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴿ ١٥ ﴾إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[النازعات:١٦]، و قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَامُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[القصص:٣٠].

فالنداء عند العرب لا يكون إلا بصوت، و جاء بأداة النداء (يا موسى)، و قال: (إني أنا الله)، و كل هذا على الحقيقة اللائق به تعالى، أما من السنة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك و سعديك، فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تُخرج من ذريتك بعثاً إلى النار..."(١)، و عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "يُحشر الناس يوم القيامة عراة حفاة بهما، فيناديهم بصوت يسمعه من بَعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان"(٢).

و قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: إن ههنا من يقول: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: يا بني هؤلاء جهمية زنادقة، إنما يدورون على التعطيل"(٣)، و بوب البخاري في صحيحه، باب كلام الرب مع جبريل و نداء الله الملائكة، و ذكر حديث: "إن الله تبارك و تعالى إذا أحب عبدا نادى جبريل..." الحديث

و قال أبو نصر السجزي: "ينبغي أن ينظر في كتب من درج، و أخبار السلف هل قال أحد منهم: إن الحروف المتسقة التي يتأتى سماعها و فهمها، ليست بكلام الله سبحانه على الحقيقة؟ و أن الكلام غيرها و مخالف لها، و أن معنى لا يدرى ما هو، غير محتمل شرحا و تفسيرا؟

---

(١)رواه البخاري.

(٢)أخرجه أحمد و صححه الألباني.

(٣)مجموع الفتاوى ٣٦٨/١٢.

فإن جاء ذلك عن أحد من الأوائل السلف و أهل النحل قبل مخالفينا الكلابية و الأشعرية، عذروا في موافقتهم إياه، و إن لم يرد ذلك عمن سلف من القرون و الأمم، و لا نطق به كتاب منزل، و لا فاه به نبي مرسل، و لا اقتضاه عقل؛ عُلم جهل مخالفينا و إبداعهم، و لن يقدر أحد في علمي على إيراد ذلك عن الأوائل، و لا اتخاذه إياه دينا، في أثر و لا عقل"(١).

و قال ابن قدامه: "هاتوا أخبرونا من قال قبلكم: إن هذا القرآن عبارة و حكاية، و أن حقيقة القرآن معنى قائم في النفس، أخبرونا هل وجدتم هذه الضلالة و قبيح المقالة عند أحد من المتقدمين"(٢).

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "و ليس في الأئمة و السلف من قال: إن الله لا يتكلم بصوت، بل قد ثبت عن غير واحد من السلف و الأئمة: أن الله يتكلم بصوت، و جاء ذلك في آثار مشهورة عن السلف و الأئمة"(٣).

تنبيه:

و لا يعني القول بالحرف و الصوت المماثلة و المشابه كما يتوهم بعضهم، فالسلف قالوا بهذا ردا على تعطيل المعطلة، و إلا فالتزام النصوص أولى و هو إيرادها كما جاءت من غير تحريف و لا تعطيل و لا تمثيل، لكن لما تكلم من تكلم في الحرف و الصوت، رد عليهم السلف بهذا؛ إثباتا للحق، و ثباته لا يلزم المشابهة، بل يثبت كما تثبت باقي صفات الباري جل و علا، من عدم المماثلة و المشابهة، و يثبت على الوجه اللائق بالله تعالى.

---

(١)رسالة السجزي إلى أهل زبيد ص٢١٥.

(٢)رسالة في القرآن وكلام الله ص ٥٢.

(٣)مجموع الفتاوى ٥٢٧/٦.

قال الناظم:

(و أقول في القرآن ما جاءت به * آياته فهو الكريم المنزل)**

الأدلة التي تثبت صفة الكلام لله تعالى، و أن القرآن كلامه سبحانه تكلم به على الحقيقة كثيرة و متنوعة، منها ما جاء صريحا في أن القرآن كلامه سبحانه، و منها ما يصرح بأنه يتكلم جل و علا، و منها أنه تعالى ينادي، و منها أنه يقول، و كذلك تصديق قوله و حديثه، و غيرها من أساليب إثبات هذه الصفة العظيمة على وجه الحقيقة:

١- قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[التوبة:٦]، سمى الله تعالى القرآن هنا كلامه، كما هو مذكور في أدلة كثيرة، ومع هذا التصريح، لم تأتي كلمة واحدة تقول أن القرآن مخلوق، مع أن هذه العقيدة من أصول الدين، و تتعلق بصفة من صفات رب العالمين، و بيانها من مهمات الدين، وحاجة الأمة لها حاجة عظيمة، فكيف لا يبينها الشرع!!

و هو منزه عن النقص و الخطأ و الزلل و النسيان، فمسألة كلام رب العالمين أصل من أصول الدين، لا كما يزعمه بعض المعطلة، مما يهون من خطورة هذا الأمر، فيقولون أنها مسألة اجتهادية، أو أنها من الفروع لا الأصول.

و قد تقدم مرارا أن كل كلام يحمل على المعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن أول مرة، إلا أن يأتي دليل يصرف المعنى الظاهر إلى غيره، فالآية هنا على الحقيقة، و المعنى فيها يدل على الكلام الحقيقي، كما فهم هذا النبي عليه الصلاة والسلام و أصحابه رضي الله عنهم، و لم ينكر أحد منهم هذا أو يرده أو يذكر خلافه، مع ضرورة البيان و خطر الكتمان، فتلقوه كما نزل و نقلوه و بلغوه من غير تحريف و لا تعطيل، فلا كلام لمن بدل و غير بعدهم، فإنه مخالف للسابقين الأولين، و طريقته على غير هدى، و هم بذلك خالفوا حتى قواعدهم التي يقولون أنها تقوم على المحكمات و القطعيات؛ فتركوا صريح الآيات، و أخذوا بالمتشابه عليهم، و بفهمهم في آيات أخرى، و الله المستعان.

قال الطبري و ابن كثير و السعدي عند تفسيرهم لهذه الآية: "كلام الله هنا القرآن"، وقال السعدي في تفسيره: "في هذا حجة صريحة لمذهب أهل السنة والجماعة، القائلين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق،

لأنه تعالى هو المتكلم به و أضافه لنفسه إضافة الصفة إلى موصوفها، و بطلان مذهب المعتزلة و من أخذ بقولهم أن القرآن مخلوق، وكم من الأدلة الدالة على بطلان هذا القول".

٢- قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، و وجه الاستدلال:

١- أن الآية جاءت على الحقيقة و لا صارف فيها، و تأويل المؤولة للكلام هنا، لا حجة لهم فيه و لا دليل عليه يصرف تكليم الله تعالى لغير الحقيقة، و سياق القصة كله على الحقيقة، مجيء موسى عليه السلام لميقات ربه سبحانه، و تكليم ربه له، و تكليمه لربه، فمعنى التكليم هنا: هو الكلام الحقيقي المسموع لا النفسي، و لا مخلوق في الشجرة، أو في الهواء أو أنه خلقه من غير شيء.

٢- قول موسى (رب أرني أنظر إليك) دليل على أنه سمع كلام ربه و خطابه له، فأجابه بهذا الطلب، فلما سمع كلامه اشتاقت نفسه وتشوفت للرؤية، و لو لم يسمع كلاما حقيقيا، أو أنه إلهاما لما قال هذا، فالإلهام يأتيه و يأتي غيره من الأنبياء عليهم الصلاة و السلام، فالإلهام لا يحصل فيه ما يحصل عند سماع الكلام الحقيقي، من الشوق للرؤية، فالاستماع للكلام الحقيقي أعظم في حصول الشوق للرؤية، فقال تعالى له: (لن تراني) و هذا سمعه موسى من ربه سبحانه.

٣- لو كان تكليم الله تعالى لموسى إلهاما أو شيئا يقذفه في قلبه، أو أنه مخلوق و ليس المتكلم هو الله تعالى بنفسه؛ لما اختص موسى بهذا عن غيره من الأنبياء، ولا ما كان هناك حاجة لأن يأتي موسى للميقات و المكان المبارك، و لحصل له هذا الإلهام في أي مكان.

٤- سماع موسى للكلام وقع من جهة و ناحية الشجرة، لا أن الكلام خرج من الشجرة، و أنها هي القائل: (إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني)، أو أنه خرج من الهواء ابتداء، أو كما قال ابن عاشور في تفسيره: "يجوز أن يخلق الله الكلام من خلال السحاب"، فهذا كلام عجيب، أتقول الشجرة أو السحاب: (إنني أنا الله) و (أعبدني)، لأن هذا ينسب لمن قاله ابتداء، فإن لم يصدر هذا ابتداء من الله تعالى على الحقيقة، فلن يكون كلامه، بل كلام من صدر منه ابتداء على الحقيقة، و إن كان مخلوق، فما المانع من أن يخرج مخلوق من الإنس أو غيرهم، فيقول كلاما و ينسبه إلى الله تعالى، لأن كلام الله

و كلام غيره كله مخلوق، تعالى الله و تنزه عن هذا الضلال العظيم، فإن قال قائل: أن الوحي انقطع و لا سبيل لهذا القول، فيقال: فما المانع أن يحصل هذا وقت التنزيل، فإن قيل: يرده الوحي و يكذبه، فيقال: و كذلك الوحي كذب و توعد و شدد الوعيد على من قال أن الوحي كلام مخلوق، قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦].

أما قول بعضهم من أن سماع موسى الكلام من جهة الشجرة، أن هذا فيه تحيز في جهة، و غيره مما زعموا، فجوابه: أن هذا يتعلق بموسى عليه الصلاة و السلام، فموسى مخلوق و في الأرض التي فيها جهات و ماديات محسوسة، مما لا يمكن أن يدرك و يعقل الإنسان إلا ما يوافق طبيعته، لذلك تحدث الأمور وفق طبيعة الإنسان وحاجته ومعرفته، ليفهم ويعي ويدرك ما يلقى عليه و يوحى إليه، و إلا لو كانت النبوة طلاسم و أحوال فوق قدرته وإدراكه لما وعى الرسالة، و لا يقال أن نظر النبي عليه الصلاة و السلام لجبريل و فزعه من ذلك، أو ما رآى من آيات ربه الكبرى ليلة الإسراء، أو غير هذا، فهذا خاص بهم و بتلك الحالات و يعطون من القوة و الإيمان و اليقين ما يقدرون على هذه الأحوال، و تحصل أيضا وفق طبيعة خلقتهم.

فسماعه من الشجرة لا يدل على أن هذه كيفية الغيب، فالجهة هنا تتعلق بموسى عليه السلام، و قد روي أن موسى عليه السلام سمع الصوت من عدة جهات لا جهة واحدة، و هو محمول على إحاطة رب العالمين للمخلوقين مع علوه سبحانه، كما ثبت كل هذا في النصوص، و مع ذلك تعجب موسى من سماعه هذا حسب ما روي، فعلى أي حال حصل التكليم، إن كان من جهة أو غير جهة فكل هذه تتعلق بالمخلوق وهو الكليم موسى عليه السلام، و لا يتعلق هذا في كيفية الغيب، حتى لا يقول قائل: أن الكلام هنا ككلام المخلوق للمخلوق، يسمع من جهة و ينتقل بالهواء و أنه ذبذبات، إلى آخر فلسفاتهم و توهماتهم، التي يقحمونها في حقيقة و كيفية الغيب، و لا يفرقون بين أحوال المخلوق، و عظمة الخالق سبحانه وتعالى.

٥- أن تكليم الله تعالى حصل بعد أن جاء موسى لميقات ربه، لا قبل ذلك، و مثل هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١]، فسمع سبحانه المجادلة عندما جادلت، فأنزل وحيه و كلامه جل و علا، و لهذا قالت أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات لقد جاءت المجادلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم و أنا في ناحية البيت تشكو زوجها، و ما أسمع ما تقول، فأنزل الله: (قد سمع

الله قول التي تجادلك في زوجها)، رواه ابن ماجه، فصفة السمع لله تعالى ذاتية أزلية، و سماعه سبحانه للمجادلة بعد أن جادلت، و هكذا صفة الكلام صفة ذاتية أزلية، و يتكلم متى شاء سبحانه، كما كلم موسى لما جاء للميقات، و تكلم بالقرآن و بغيره سبحانه، فهذه صفات ذاتية فعلية لله تعالى، متصف بها في الأزل، و يتكلم متى شاء سبحانه.

٦- الكلام ليس ذاتا قائمة تستقل بنفسها، بل لابد للكلام أن يعود على متكلم، صدر منه الكلام، فالكلام صفة لابد له من موصوف، فلا يقوم بنفسه كباقي الذوات المخلوقة، بل يعود على متكلم، فخلق الكلام في الهواء أو بلا شيء، يجعل الكلام يعود لهذا المخلوق، لأنه صدر منه أولا، و لا يمكن نسبته إلى الله تعالى نسبة صفة لموصوف و قد خرج من غيره، و لا يمكن نسبته لغير الخالق سبحانه و قد قال: (إنني أنا الله)، لا هواء و لا شجرة و لا غيره، و هذا معنى قول أهل السنة و الجماعة: منه بدأ، أي أن الله تعالى هو المتكلم به على الحقيقة ابتداء، لا غيره.

٧- لو كان الكلام الذي سمعه موسى صدر من غير الله تعالى، لما أجابه موسى عليه الصلاة والسلام وقال له (رب): (رب أرني أنظر إليك)، لأن الكلام المخلوق يصدر من مخلوق، و قول موسى (رب) لا يقال لمخلوق، و لن يجيبه ربه سبحانه بقوله: (لن تراني)، لأن هذا كلام إله خالق، لا يقوله مخلوق، فالكلام المخلوق يعود لمخلوق، أما كلام الخالق تعالى لا يكون مخلوقا.

٨- لما تبين مما تقدم -لكل ذي بصيرة- أنه كلامه تعالى حقيقة، غير مخلوق؛ بطل قولهم أن الكلام معنى قائم بالنفس، أو الكلام النفسي، فلو صدقت هذه الأقوال لما سمع موسى كلام ربه سبحانه، فالكلام النفسي والقائم بالنفس لا يُسمع.

و لو لم يكن تكليما حقيقيا لموسى عليه الصلاة و السلام لما قال تعالى فيه: (إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي)، فلو كان وحيا أو أنه كلام صدر من غير الله تعالى، لما كان للاصطفاء مزيد فائدة، و لما قال: (بكلامي)، فكيف يقول كلامي و المتكلم غيره!! فهذا مثل لو تكلم زيد، فيقال: هذا كلام عمرو!! هذا لا يقول به أحد لا أهل الإثبات و لا أهل التعطيل، لكن المعطلة لا يدركون حقيقة أقوالهم.

فالرسالة تشمل كل الرسل عليهم الصلاة و السلام، أما التكليم في الدنيا فلموسى دون غيره، و لهذا قال تعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾**[البقرة:٢٥٣]**، فكل الرسل أوحي

إليهم، لكن من كلمه الله تعالى منهم له مزية خاصة، و لو لم يكن تكليم الله تعالى له مباشرة على الحقيقة لما كان لهذا الاصطفاء والتفضيل مزية.

٩- سبق الكلام على أن النداء: (يا موسى)، لا يكون إلا بصوت مسموع، و لا تعرف العرب غير هذا، قال هذا شيخ الإسلام و غيره.

هذا و يجدر التنبيه على لفظ: "عبارة أو حكاية" عن كلام الله تعالى، قال بعض أهل العلم: "أنه يحسن بمن يثبت صفة الكلام الحقيقي لله تعالى، و يقول أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، أن يحاول تجنب قول: "حكاية عن كلام الله تعالى" لأن هذه اللفظة مثل غيرها من الألفاظ الموهمة، و التي يستعملها المعطلة، فإن قالها معطل -عقيدته القول بخلق القرآن- فقوله هذا باطل، لأنه يعتقد بخلق القرآن و أن المتكلم ليس الله تعالى، و إن قالها مثبت للصفة منكر لخلق القرآن، فالأولى تركها، لعدم مشابهة المعطلة، و لتجنب ما يتوهم من معناها، و الله أعلم.

٣- و من أدلة إثبات الكلام الحقيقي لله تعالى، قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، قال القرطبي

في تفسيره لهذه الآية: "تكليما مصدر، معناه التأكيد، يدل على بطلان من يقول خلق لنفسه كلاما في شجرة فسمعه موسى، بل هو الكلام الحقيقي الذي يكون به المتكلم متكلما، قال النحاس: و أجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا، و أنه لا يجوز في قول الشاعر: امتلأ الحوض و قال قطني، أن يقول: قال قولا، فكذا لما قال تكليما وجب أن يكون كلاما على الحقيقة، من الكلام الذي يعقل".

و قال البغوي في التفسير: "قال الفراء: العرب تسمي ما يوصل إلى الإنسان كلاما بأي طريق وصل، ولكن لا تحققه بالمصدر، فإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام، كالإرادة يقال: أراد فلان إرادة، يريد حقيقة الإرادة، و يقال أراد الجدار، و لا يقال أراد الجدار إرادة، لأنه مجاز غير حقيقة"، و لا كلام بعد كلام أئمة التفسير و اللغة، فلا حجة لمن خالف أئمة اللغة و التفسير، لو عقلوا و حكموا اللغة و الشريعة كما زعموا، فكيف يوفق للحق من ينظر في كلام المتكلمين و الفلاسفة، أو يبتدع من فهمه و عقله، و يترك كلام أهل العلم و التفسير و اللغة!!، فالعاقل لا يترك النصوص و يتمسك بأوهام و أفهام باطلة.

و من ذلك أيضا ما يروى: أن أحد المعطلة قال لرجل سني: اقرأ قوله تعالى: (وكلم الله موسى تكليما) بنصب لفظ الجلالة، فقال له السني: هب أنك قرأتها هكذا بالنصب، فماذا تصنع بقوله تعالى: (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) فبهت و الحمد لله.

٤- من الأدلة أيضا، قوله سبحانه: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ ﴾[الأعراف:١٤٨]، و هذا دليل قاطع صريح في أن من لا يتكلم الكلام الحقيقي المسموع ليس بإله، ولا يستحق العبادة، و لا يليق في حقه الألوهية والربوبية، فبينت أن من أعظم صفات الإله المعبود؛ أن يتكلم كلام حقيقيا مسموع، و بنفي هذه الصفة تنتفي الألوهية، و لا يستحق أن يُعبد كما صرحت الآية الكريمة، و لذلك عاب الله تعالى العجل الجماد الذي لا يتكلم و لا يسمع أصحابه كلامه، فهذا فيه عظم صفة الكلام الحقيقي المسموع، و أنه أمر و نهي و هداية و إرشاد، كما هو حال الوحي المنزل و أنه هداية، و لذلك قال سبحانه: ﴿ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً ﴾، فبين عظم قدر الكلام المسموع، و أنه كما أنه صفة عظيمة للمعبود؛ فهو هداية و أمر و نهي، و في هذا يتبين قول: أن إنكار الكلام الحقيقي إنما هو إنكار للشرع و الأمر و النهي، لأن الشرع و الوحي كلام، فمن ينكره ينكر أعظم صفات الربوبية و الألوهية.

و فيه أيضا أن من ينكر الكلام الحقيقي المسموع لله تعالى فهو يشبهه بالجمادات و الأصنام، فالمعطلة أنكروا الكلام الحقيقي هربا من التشبيه فوقعوا بأشد مما هربوا منه و هو تشبيهه بما هو أشد نقصا و عيبا و هو الجماد، بل و بما يعبد من دون الله تعالى.

فإنكار الكلام الحقيقي أنما هو وصف بالعيب و النقص بصريح الآية، و الآية تنكر هذا العيب و النقص أشد الإنكار، و تبين أن الإله لا يكون أخرسا لا يتكلم كلاما مسموعا، فعاب الصنم و عاب عباد الصنم الذين يدعون و يناجون أخرس لا يتكلم و لا يرجع إليهم قولا، و أن الإله المستحق للدعاء و المناجاة والتضرع و الخضوع و العبادة لا يكون أخرسا لا يتكلم كلاما حقيقيا.

٥- كذلك قوله: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَاإِبْرَاهِيمُ﴿٦٢﴾قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴿٦٣﴾فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ﴿٦٤﴾ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴿٦٥﴾قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾[الأنبياء:٦٢-٦٦]، فبينت الآيات أن الذي لا يتكلم كلام مسموع لا يستحق العبادة، بل هو جماد، فكيف إذا كان صنم يُعبد من دون الله، هذا أشد نكارة و قدحا و قبحا، فكيف تنفى هذه الصفة العظيمة عن العظيم الأعظم سبحانه و تعالى و تنزه و تقدس، و يماثل بها الأصنام، فهذه من أعظم صفات الربوبية و الألوهية، و لذلك قال مقرعا لهم و موبخا لفعلهم الذي لا يفعله عاقل: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴿٦٣﴾فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ﴿٦٤﴾ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴿٦٥﴾﴾، فتبين أن الذي لا يتكلم كلام مسموع ليس بإله و لا يستحق العبادة، و لا يملك نفعا و لا ضرا، و لا هداية و إرشادا، و هذه عقيدة الأنبياء كلهم محمد و من قبله عليهم الصلاة والسلام، لأن عقيدة الأنبياء واحدة و هي التوحيد و ما يتعلق به، و شرائعهم تختلف، فمنهم من قص القرآن الكريم خبره و حجته على قومه، و منهم من لم يقصصه، و قص علينا أفضل الرسل من أولوا العزم الذين احتجوا بهذه الصفة العظيمة على أقوامهم، فدل على أنها من أعظم صفات الإله الرب المعبود سبحانه، و نفيها عنه من أعظم القدح والنقص تعالى الله و تنزه، قال القرطبي عند تفسير هذه الآية: "بين أن من لا يتكلم و لا يعلم لا يستحق أن يعبد".

و مما تدل عليه هذه الآيات كما تقدم بيانه؛ أن إنكار الكلام إنكار للشرع والأمر والنهي والنفع والضر، و لهذا قال: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾، فمن لا يملك النفع و الضر و لا يتكلم فليس بإله، و لهذا نقل العلماء عن أكثر من خمس مئة عالم كفروا القول بخلق القرآن، لما يترتب عليه من شنائع و طوام عظيمة، حتى بعض علماء الفرق التي ينسب إليها هذا القول المنكر، كفروا القول بخلق القران و أنكروا و غلظوا على قائله، فعُلم أنه قول دخيل مدسوس، بل حتى بعض من يقول بخلق القرآن يقولون صراحة أن هذه العقيدة لم تكن في عهد النبي عليه الصلاة والسلام و لا الصحابة رضي الله عنهم و لا عند

أتباعهم، و إنما خرجت بعدهم بقرون، فهم يقرون بذلك، و مع ذلك تراهم يناقضون أنفسهم و يتمسكون بها مع علمهم أنه لم يقل بها أحد من السابقين، بل و يوالون و يعادون لأجلها، قال أحمد بن حمد الخليلي مفتي الإباضية ردا على سؤال جاءه في برنامج متلفز: "قضية خلق القرآن هذه قضية ألتبست على الناس و أخذت منحى عاطفيا، ما كانت أثيرت قط في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم و لا في عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم، و إنما أثيرت من بعد، لغرض من الأغراض و اتخذها بعض الناس غرضا من حيث أنه أراد بها أن يخرج طائفة من الناس عن الإسلام"، و كان من العقل و الفقه و المنهج القويم و الهدي السليم أن يُقال: ما دام أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقل و لم يأمر بها، و لم يقل بها أحد من الصحابة؛ فالمتبع للنبي عليه الصلاة والسلام الحريص على اتباع سنته و اقتفاء أثره و التمسك بهديه و التأسي به كما أمر الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) في العقائد والعبادات و كل شؤون الحياة، الحريص على اتباع الصحابة كما أمر الله تعالى: (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا .....)، و قوله: (و السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان...)، فالمتبع لهم المهتدي بهديهم الحريص على امتثال الحق و البعد عن المحدثات أن يكون مثلهم لا أن يكابر و يعاند و يخالفهم، و يقول لا آخذ بها و لا أعتقدها لكي لا أخالف السابقين و لأكون مثلهم مهتديا بهديهم، حتى لو زعم من زعم أن النبي عليه الصلاة والسلام و أصحابه رضي الله عنهم كانوا يعتقدونها لكنهم لم يبلغوها و يبينوها للأمة نعوذ بالله من هذا القول الخطير، لكن الخليلي مفتي الإباضية لم يفعل هذا، بل خرج من الكلام عن هدي صدر الإسلام، و دخل في جدليات و عقليات، ثم قال الخليلي بعد ذلك في نفس الجواب: "ولا ريب أن القضية هي واضحة، القرآن هو ليس صفة الله تبارك وتعالى كما ظن الكثير، إذا لو كان القرآن هو صفة الله تعالى لكن المعنى ذلك إذا أحرق القرآن أحرقت صفات وإذا وسخ القرآن وسخت صفة الله...." إلى آخره من الجدليات و الأوهام الباطلة المردود عليها و المنقوضة في أكثر من موضع، في هذا الكتاب و في غيره، و للخليلي كتاب في إثبات هذه العقائد الباطلة القول بخلق القرآن ونفي رؤية الباريء سبحانه يوم القيامة وتخليد عصاة الموحدين في النار، وسيتم الرد على كتابه هذا إن شاء الله تعالى لاحقا، بما يبين حقيقة منهجهم المخالف للحق، و طريقتهم الغريبة في إثبات العقائد و في فهم النصوص فهما ينقصه الكثير من الحق و الله المستعان.

فالعقل لا يُثبت شيء في الغيب حتى يعتمد عليه هنا في كلامه هذا فيترك اتباع من هم أعقل و أفهم و أعلم منه -النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضي الله عنهم- و يأخذ بعقله، لأن الغيب لا سبيل

لمعرفته و إثبات شيء منه إلا بخبر يخبر عنه و نص يدل عليه، لا توهمات العقول، و أما احتجاجه أن حرق القرآن حرق للصفة فهذا لا يقوله من تعلم العلم السليم الصحيح بالطرق الصحيحة الخالية من الشبهات، فالكلام والصفة ليست ورق و ليس الكلام محصورا في ورقة أو كتابة إذا كتب لا يوجد في غيره أو أنه بالحرق زال عنه التكلم والكلام، فكل هذه الشبهات الجدلية الفلسفية سيأتي الرد عليها في هذا الكتاب إن شاء الله، لكن المقصود بيان تهافت وبطلان شبههم و رداءتها و اعترافهم أنهم مخالفون للنبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضي الله عنهم و كفى بهذا حجة لو عقلوا.

٦- من الأدلة أيضا قوله تعالى لأهل الجنة: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴿٥٧﴾سَلَامٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[يس:٥٨]، فهذا مثل غيره من التصريح بالقول من الرب الرحيم سبحانه لا من غيره، و سياق الآيات يدل على هذا، وأن السياق يتوجه إلى الله تعالى، قال بعدها: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴿٦٠﴾وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[يس:٦١]، فلا يقول (اعبدوني) أحد غير الله تعالى، و قيل في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾[الأحزاب:٤٤]، قال ابن كثير في تفسيره: " الظاهر أن المراد -والله أعلم- تحيتهم أي من الله تعالى يوم يلقونه سلام، أي يوم يسلم عليهم، كما قال تعالى: (سلام قولا من رب رحيم).

٧- أن الكلام الحقيقي من لوازم الربوبية و الألوهية، فيخلق بالقول و الأمر، و الأمر كلام، و الشرع أمر و نهي، و الأمر و النهي كلام، و مما يدل على هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]، فيخلق بالأمر بقوله للشيء كن، فإن قيل: أن كن كناية عن سرعة الخلق و الإيجاد، فالجواب: أن الآية صرحت بأنه يقول كن، و لا مانع و لا تعارض بين سرعة الخلق و الإيجاد و بين قول كن، فيقول كن و تكون سرعة الخلق و الإيجاد، فإن أنكر هذا منكر و قال لا يقول كن حقيقة فهو يعارض و يرد صريح الآية و منطوقها، و إن قيل أن الأمر هنا متعلق بالإرادة فمتى ما أراد كان الخلق منجزا، فهذا لا يمنع من القول و الأمر، كما أن الله تعالى إذا سمع مناجاة عبده و دعاءه أمر

ملائكته بغوثه و إعانته و تفريج كربته، و عند توبة التائب يتوب الله عليه، قبل أن لم يكن ذلك، فكذلك باقي أفعاله سبحانه من كلام و غيره.

فإن قال: أن كلام الله كن من الكلام غير المنزل وكلامنا عن القرآن المنزل، فالجواب: و من الذي أعلمك عن الكلام غير المنزل، و أن منه قوله كن!! فإن كانت كن من الكلام غير المنزل غير المخلوق، فاهو القرآن العظيم ذكرها و صرح بها و أنزلت، هذا إن كان يقر بكلام حقيقي غير منزل، و لا يقصد به الكلام النفسي، لأن منهم من يثبت الكلام النفسي لا الحقيقي زعما منه أنه بهذا يثبت الصفة، و إن أثبت كلاما حقيقيا غير منزل غير مخلوق، فالكلام الحقيقي مسموع، يسمعه غير المتكلم فيبلغه ما شاء الله أن يبلغه، و الكلام النفسي لا يثبت صفة كلام حقيقي، فلا تثبت الصفة بغير التكلم الحقيقي، -و سيأتي الرد إن شاء الله على زعمهم بانفصال وانتقال صفة الكلام عند الكلام عن أدلتهم العقلية-.

و أقوالهم هذه لا تعدو كونها إنكار بطريقة أخرى سواء علموا أم لم يعلموا، و محاولات غير مجدية للهرب من عقيدة التعطيل.

فإن كان قوله مخلوق فأمره مخلوق تعالى الله و تقدس، و قول الله تعالى كن ليس مثل قول غيره حتى ينكره المنكرون المتوهمون، حتى يماثل قوله بقول المخلوقين، فيحتاج الكلام لوقت و زمن و تركيب، و بين الأمر والإيجاد مدة، أو أن كل ما يحدث في الكون كل لحظة مما لا يحصى و لا تدرك العقول عدده، يقول لكل شيء كن؟، أو غيرها من التوهمات الباطلة، فهذه الأقوال الفاسدة لا يليق أن تقال في حق الله تعالى، و لم تأتي إلا لعدم المعرفة بحق الله تعالى و وحدانيته في ذاته و صفاته و أفعاله، و عدم امتثال النصوص، و بسبب تخيلات عقولهم للكيفية، لذلك توهموا أن كلام الخالق تعالى ككلام المخلوق، فالله تعالى ليس كمثله شيء، يرى كل ذرة في هذا الكون في نفس اللحظة، و أحاط بكل شيء سبحانه، و كما أنه يرى ويسمع كل شيء في وقت واحد، فكذلك يرزقهم في نفس اللحظة، و هو أسرع الحاسبين يكلم كل الخلق كنفس واحدة، و يكلم كل إنسان لوحده و يظن أنه لا يكلم غيره، ﴿ثُمَّ رُدُّواْ إِلَى اللّهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ أَلاَ لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام:٦٢] ﴿وَاللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد:٤١]، فكذلك كلامه و أمره سبحانه، يقول لكل شيء كن فيكون الخلق و الإيجاد سرعة و إنجازا، و لا تعارض و لا مانع إلا عند من يأخذ بعقله و رأيه و يترك كلام الله تعالى ولا يستسلم منقادا له، من غير أن يجد في نفسه حرجا ولا

تردد ولا شك مما قضى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فعن عدي بن حاتم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه و بينه ترجمان..." الحديث(١).

و من ينكر قوله لكل شيء كن أو يقول قائل: أن كن أمر كوني لا أنه يقول كن، فالجواب: أن الله تعالى قال للقلم -قبل خلق المخلوقات- اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، فالقول حاصل، و هذا هو أصل الكلام، و هو إثبات الكلام الحقيقي لله تعالى، فإن أنكروا دليل، فغيره كثير مما لا قدرة لهم على إنكاره، فالمقصود هو إثبات الكلام الحقيقي لله تعالى، فعلى أي وجه أو دليل أنكروه، فإنه ثابت في غيره، فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أول ما خلق الله القلم، فقال له اكتب، قال: يا رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة"(٢).

و كذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[آل عمران:٥٩]، فهذه نصوص صريحة واضحة لمن صفا قلبه، و سلمت فطرته، و صح علمه و عمله، و هذه الآية رد على من يحتج بأنه إذا كان كلام الله المنزل صفة له سبحانه؛ فعيسى صفته، لأن الله تعالى قال فيه:

---

(١)متفق عليه.

(٢)أبو داود والترمذي وأحمد.

﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[النساء:١٧١]، فالآية الأولى رد على من ضل فهمه للآية الثانية، فعيسى كلمته: أي قال له كن، لا أن عيسى بذاته صفة الكلام أو أن فيه من الألوهية تعالى الله عن قول المفترون النصارى الضالون و من ردد قولهم من غيرهم، فصفة الكلام لا تستقل و لا تقوم بذاتها، بل تعود لمتكلم، فيقال كلام و كلمة فلان، وكلمته في عيسى هي قوله كن فكان، لا أن عيسى بذاته كلمته.

و إن كانت كن مخلوقة فهذا يعني أن الخلق أزلي تعالى الله عن هذا، لأن قوله سبحانه (كن) سابق على الخلق، وكل ما سبق الخلق ليس بخلق، قال جل وعلا: (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون)، فقوله سابق للخلق، قال جل وعلا: (لله الأمر من قبل و من بعد)، قال الإمام عبدالعزيز بن يحيى الكناني صاحب كتاب الحيدة: "يعني من قبل الخلق و من بعد الخلق"، و لا يكون السابق مخلوق، و إلا لكان الخلق أزليا، و يدل أيضا على أن كل كن تحتاج لـ كن قبلها، و لا يتم الخلق إلا بمخلوق و هو قوله سبحانه، و بهذا يقدح بكمال الربوبية و أن معه شريك أزلي مخلوق، و أنه تعالى محتاج لمخلوق ليتم أمره و خلقه، أما من يقول أنه لا يسلم أصلا بقول كن حقيقة؛ فهذا كما تقدم ينكر صريح النصوص، فقد دلت عدة نصوص على أن الله تعالى يقول كن صراحة، فيأتي من يأتي و يقول لا لا يقول كن، فمن أصدق من الله قيلا و حديثا.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، "في الآية دليل على أن القرآن غير مخلوق، لأنه لو كان قوله كن مخلوقا لاحتاج إلى قول ثانٍ، والثاني إلى ثالث و تسلسل، و كان محالا".

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى في معرض كلامه عن هذه الآية: " و تنازعوا هل هو خطاب حقيقي أو هو عبارة عن الاقتدار و سرعة التكوين بالقدرة؟ و الأول هو المشهور عند المنتسبين للسنة"(١)، و قال في موضع آخر: "فالذي يقال له كن، هو الذي يراد"(٢).

---

(١)الفتاوى ١٨١/٨-١٨٦.

(٢)المرجع السابق.

٨- قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾[سبأ:٢٣]، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى إذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم" قال: "فيقولون: يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحق الحق"(١).

٩- أن القرآن الكريم من علم الله تعالى: قال الإمام أحمد رحمه الله: "القرآن من علم الله تعالى" واستدل بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾[آل عمران:٦١]، فدل على أنه غير مخلوق، لأن علم الله تعالى ليس بمخلوق.

١٠- و من أدلة إثبات صفة الكلام الحقيقي لله تعالى: كل آية نداء في القرآن الكريم، كقوله: (يا أيها الناس) (يا أيها الذين آمنوا) (يا أهل الكتاب)... إلخ، و كل آية فيها قال، كقوله: (وقال ربكم) و أمثالها، كلها تدل على إثبات الصفة، و لا عبرة لمن يقول أنه يمكن إثبات صفة الكلام و القول من غير كلام مسموع حقيقي، فقد رددنا على هذا مرارا، و أنه لا يمكن صرف المعنى الحقيقي إلى معنى آخر غير الحقيقة إلا بدليل و قرينة و ضوابط و شروط، و ليس على طريقة المعطلة، و حتى لو قيل أنه على غير الحقيقة، فلا يمكن منع الحقيقة من الآيات، فإن كانت الآيات تحتمل المجاز، فاحتمالها للحقيقة أولى و أعظم، و إن منعت الحقيقة في نص، فهي ثابتة في نص آخر، و هذا هو المقصود و هو إثبات الصفة في أي نص كان، لأنه لا يمكن نسبة قول لأحد و هو لا يقدر على القول و لو مرة واحدة، لا يمكن تنسب القول مرارا لجماد، تقول قال الجدار أو الشجرة أو الجبل، فلا يصح نسبة القول للجماد لأنه لا يقدر على القول و لو لمرة واحدة، أما من يقدر على الكلام و لو لمرة واحدة فهذا يصح و يجوز نسبة القول له، فإن أثبت المجاز مرة، فلا يمكنك منع الحقيقة عنه مرات أخرى.

---

(١)رواه أبو داود و ابن حبان و البيهقي في الأسماء و الصفات باختلاف يسير.

أما من لا يقدر على الكلام من أصله كالجمادات فهذا لا يصح نسبة قول له، وإن نسبت له قول مرة فلا يمكن أن يكون على الحقيقة أبدا، و بهذا يتبين أنه حتى لو قالوا بالمجاز في بعض الآيات فلا يمكن يمنعوا احتمال الحقيقة فيها، و لو منعوها بالكلية في آية، فلا سبيل لهم في منعها في باقي الآيات.

أما الأدلة من السنة المطهرة على إثبات صفة الكلام الحقيقي لله تعالى فمنها:

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يقول الله تعالى يا آدم، فيقول لبيك و سعديك و الخير في يديك، فيقول: أخرج بعث النار..."(١) الحديث.

فصرح النبي عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث المتفق على صحته عند الشيخين بقوله: (يقول الله تعالى)، و أجابه آدم عليه الصلاة و السلام: (لبيك و سعديك و الخير في يديك)، و هذه لا تكون إلا لله تعالى، و أن خير الدنيا و الآخرة لا تكون إلا بيد الله تعالى لا غيره، فلو قيل أن الكلام الذي سمعه آدم صدر من غير الله تعالى لما قال آدم مجيبا الصوت: (و الخير في يديك)، و كل هذه الألفاظ -قال و يقول و الحوار بين الله تعالى و بين آدم عليه السلام- كله ينصرف إلى المعنى الظاهر الحقيقي المتبادر لذهن كل عربي يسمع هذا الكلام، و حتى لو قيل يحتمل غير الحقيقة بلا قرينة صارفة، فإنه لا يستطيع يمنع حمله على الحقيقة، بل هي الأولى.

و مثله ما رواه البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب..." الحديث.

٢- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض نفسه على الناس في الموسم، فيقول: "ألا رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي"(٢)، و لا يقول النبي عليه الصلاة والسلام "كلام ربي" و المتكلم بالقرآن حقيقة غير الله تعالى.

---

(١)متفق عليه.

(٢)رواه أبو داود والترمذي والنسائي والإمام أحمد.

٣- عن عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما منكم أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة، ليس بينه و بينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم و ينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، و ينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه، فاتقوا النار و لو بشق تمرة، و لو بكلمة طيبة" رواه البخاري و مسلم، فهذا حديث متفق على صحته رواه الشيخان، و هو صريح في تكليم الله تعالى لعبده مباشرة، بلا ترجمان.

أما من ينكر الحديث أو يتأوله فهذا قد يكون ممن لا يجد حرج في رد أي دليل مهما كانت صحته و صراحته ما دام أنه يخالف عقيدته، فيجعل عقيدته هي الأصل و متى ما وجد دليل يؤيده أخذ به و إلا تركه.

٤- تقدم ما روى البخاري في صحيحه و أبو داود و غيرهم بعدة روايات و ألفاظ متقاربة، حديثاً مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة و السلام بسند صحيح، أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء"، روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، و يروى مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام لأنه مما لا يقال بالرأي، و جاء في رواية أخرى: "... فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، حتى جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم"، قال: "فيقولون يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: "الحق".

و له شاهد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣].

- **الأدلة العقلية على إثبات صفة الكلام الحقيقي لله تعالى:**

١- أن صفة الكلام الحقيقي كمال، و ضدها الخرس، فنفي الصفة نقص و إثبات للخرس، فإما إثبات كلام حقيقيا مسموعا، أو إثبات ضده و هو الخرس، و لا ثالث لهما، كما يقوله بعض المعطلة، ينفون الخرس و ينفون الكلام الحقيقي المسموع و أن الله تعالى تكلم بالقرآن حقيقة، فهذا تناقض و كلام باطل عقلا و لغة و شرعا، و قد تقدم بيانه، مما يغني عن تكراره.

٢- تقدم أن الكلام الحقيقي المسموع من كمال الربوبية و الألوهية، و نفيه قدح بالربوبية و الألوهية، و مشابهة له بالأصنام و الجمادات التي لا تنطق، و يدل على هذا الدليل العقلي ما عاب القرآن الكريم به العجل الذي لا يتكلم كلاما مسموعا: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ [طه:٨٩]، و لا يثبت الكلام

الحقيقي بإثبات الكلام النفسي، و إلا لما أُنكر على عباد الصنم لعدم سماعهم كلام العجل، لأن الكلام النفسي لا يُسمع فلو كان الكلام غير مسموع مطلقا كما هو الحال في الكلام النفسي، لما كان لإنكار عدم سماعهم فائدة.

٣- إذا عُلم أن المخلوق المتكلم أكمل من المخلوق الذي لا يتكلم، فنفي الكلام الحقيقي عن الله تعالى يعني أن المخلوق المتكلم أكمل من الذات العلية تعالى الله و تنزه، لأن الكلام الحقيقي كمال لكل أحد، و نفيه نقص، و الله تعالى أولى بكل كمال، و هذا إثبات المعنى دون الكيفية، و هو الكلام المسموع، مع نفي المماثلة، فالله تعالى ليس كمثله شيء في كل ما يتعلق به سبحانه.

٤- لو كانت أسماء الله تعالى مخلوقة لأتى على الله تعالى حال يزول عنه اسم الله و الرب و الخالق و الواحد و القادر، و الحي القيوم، و السميع البصير و العالم و العليم، و قد أتى عليه بالأزل -تقدس و تنزه- حال ليس له اسم و لا صفة لا الله و لا الحي و لا القيوم و لا العليم و لا القادر و لا غيرها من الأسماء و الصفات، لأن كل هذه الكلمات مخلوقة ليست أزلية، و إلا لكان مع الله مخلوق أزلي تعالى الله و تنزه و تقدس عن هذه الأباطيل.

٥- إذا كانت أسماء الله تعالى و صفاته مخلوقة و أتى و يأتي عليه حال لا أسماء له و لا صفات، فهذا تشبيه له بالعدم، فالذي لا أسماء له و لا صفات و لا سبيل لمعرفته هذا هو العدم، فهم بهذا وقعوا بأشد مما زعموا أنهم هربوا منه، و هذا القول ليس ببعيد عن قول الملاحدة أنه لا رب و لا خالق، فإذا كانت الأسماء مخلوقة فإنها ليست أزلية، فيأتي حال لا رب و لا خالق، نسأل الله العافية.

٦- أن الخالق الغني سبحانه؛ محتاج لمخلوق ليُعرف و يوحَد، و يُدعى و يعبد، فخلق لنفسه أسماء، و كلمات تدل عليه و على وحدانيته و استحقاقه للعبادة، كقول: لا إله إلا الله، فلا سبيل و لا طريق إلى سؤال الله تعالى إلا عن طريق هذا الكلام المخلوق، فيكون واسطة بين العبد و ربه، و الله تعالى يقول: (ادعوني استجيب لكم)، و لا سبيل لدعائه سبحانه إلا بأسمائه الحسنى و صفاته العلى، فلو كانت مخلوقة لما جعل الدعاء بها دعاء له تعالى، و قال: (و إذا سألك عبادي عني فإني قريب)، و هذا يدل على نفي و زوال أي واسطة بين العبد و ربه، و ينافي القرب في قوله: (فإني قريب)، فأزال كل واسطة بينه و بين خلقه، فالمعطلة جعلوا بين العباد و بين ربهم واسطة مخلوق، و هو الكلمات المخلوقة.

فإن قال قائل: أن هناك فرق بين الدال و المدلول، فالاسم دال و المسمى مدلول، فالجواب:

أولا: هذا القول و الحجة لم يحتج بها النبي عليه الصلاة والسلام و لا الصحابة رضي الله عنهم، و لم يقل أحد منهم أن هناك دال و مدلول، و هذه المسألة من أصول الملة و الدين، و من المعلوم من الدين بالضرورة، فهي تتعلق بالتوحيد و بغيره من مهمات و ضرورات الدين كالدعاء و غيره، فبيانها و تبليغها من أوجب الواجبات، فهل خفيت على السابقين، و ظهرت للمتأخرين المخالفين، و كفى بهذا قدح للكتاب و السنة و سلف الأمة!!، أم أنها ظهرت للسابقين و لم يبلغوها، و هذا أشد في القدح!!، فمثل هذه الحجج إنما هي لتبرير و تمرير البدعة.

ثانيا: الدال و المدلول لا يسلم به على إطلاقه، بل يفصل فيه، فإن أردت أحدا بذاته: فاسمه هو، و إن أردت ذات الاسم مثل أن تكتبه بورقة و تحرقه فهذه كتابتك و عملك لا الذات و لا الاسم، لأن الاسم باقي عند صاحبه، و عند غيره، فحجة الدال و المدلول التي يرددها بعض نفاة الصفات، لا يُسلم بها على إطلاقها، بل يستفصل فيها، ففرق بين أن تدعو الذات أو تقصد الكلمة، فأنت عندما تدعو صاحبك و تقول: قم يا عبدالله، فأنت لا تخاطب الاسم بل تخاطب الذات، و تطلب من الذات، فإذا قام، فلن تقول له أنا لا أقصدك.

- **الأدلة التي يحتج بها نفاة صفة الكلام الحقيقي لله تعالى، القائلين بخلق القرآن و الرد عليها.**

عند النظر و التدقيق في أقوال المعطلة، و التحقيق في أصول كثير من عقائدهم وبدعهم من جهمية و معتزلة وأشعرية و إباضية و غيرهم؛ نجد أنهم لا ينطلقون ابتداءً من الكتاب والسنة، بل ينطلقون من العقل، و يكاد يكون العقل هو الأصل والمقدم عند بعضهم على كل قول سواء من كتاب أو سنة أو غيرهما، فما وافق عقولهم و أقوالهم و عقائدهم من أدلة الوحي؛ احتجوا و استدلوا به، و إلا كانوا فيه على حالين: إما أن ينكروه و يردوه كبعض الأحاديث المقطوع بصحتها و ثبوتها، و ربما بعضها متواتر لفظا أو معنى، أو إن لم يكن لهم عذر ولا سبيل لهم في رده، و اضطروا للأخذ به كنصوص القرآن، فإن خالفهم أولوه بما يوافق عقيدتهم، و لو خالف قواعد التفسير و اللغة، و ما كان عليه السابقين الأولين، و قد يحتجون بقول شاذ، أو مهجور متى ما نصر عقيدتهم، أو مرجوح أو مجهول، و قد يصل الأمر ببعضهم الاستدلال بقول أحد من غير المسلمين.

فعندما تجد بعضهم يقول أن أصولهم و عمدتهم الكتاب و السنة أو الأدلة القطعية كما يقولون، فالمراد أنهم يأخذون منها ما يوافق عقولهم و أقوالهم، و يدعون أو يأولون ما يخالفهم، فلابد لبعضهم أن يزيد

على النص حتى يتفق قوله مع النص، لا أن عقائدهم تؤخذ من النصوص، و بهذا تعلم أن العقل عندهم أو عند كثير منهم؛ هو الأصل، فيعتقدون أولا ثم يبحثون عن دليل يوافقهم.

أما أهل السنة فإنهم ينطلقون من النصوص، و ينظرون فيها أولا، فيثبتون ما تثبته، و ينفون ما تنفيه، و لا يردون النصوص بعقولهم كما يفعله كثير من المعطلة، ولا يستدركون على عالم الغيب سبحانه و تعالى، و على رسوله عليه الصلاة والسلام، أو يقدحون بألفاظ الوحي كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فمن الأدلة التي يستدل بها المبتدعة معطلة الصفات في نفي الكلام الحقيقي لله تعالى، وأن القرآن مخلوق:

١- قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيل﴾[الزمر:٦٢]، والرد على استدلالهم هذا من وجوه:

١- أن احتجاجهم هنا مبني على فهمهم للآية، لا على منطوق و نص الآية، فالمعطلة فهموا من النص أن القرآن مخلوق، فالقرآن شيء من الأشياء، و بهذا يكون مخلوق حسب زعمهم، و هذا فهمهم، لا أن الآية صرحت و لا حتى لمحت لذلك، و لا شك أن أفهامهم ليست بحجة، فضلا عن أنها أفهام مُنكَرة مخترعة لم يقل بها أحد من المعتبرين من أئمة الدين.

٢- يقول بعض المعطلة أنهم لا يأخذون في العقائد إلا القطعي، فيردون الآحاد و غيره مما يعارض عقولهم، و نراهم هنا أخذوا بفهمهم، و فهمهم للنصوص ظني، بل مخالف لكثير من قواعد اللغة و الشريعة و العقل، ففضلا عن كونه مجرد ظن، فهو مخالف للقواعد المرعية في الاستدلال و فهم النصوص، فلا معول على أفهامهم و أقوالهم.

و كيف يقبل عاقل أن يقول بعقيدة هي من أصول الدين، و يقرر في صفة من أعظم صفات رب العالمين سبحانه، و يقول بخلق القرآن، معتمدا على فهم يخالف فيه جمهور الأمة و أئمتها.

٣- أن من يرد فهمهم هذا، و لا يأخذ به، فلا يحاسب و لا يُسأل عنه يوم القيامة، لأن الله تعالى لم يأمره به، و لا رسوله عليه الصلاة والسلام و غير مطالب به، فليس لهم فيه من الله تعالى برهان، فلا تبعت عليه، أما من فهم هذا الفهم و أخذ به، فإنه مطالب بالحجة و البرهان القاطع يوم القيامة، و محاسب على اعتقاده و فهمه، و إن نشره و أذاعه و دعا إليه فأمره أخطر، فلا حجة له في الآية على خلق القرآن لأن الله تعالى لم يأمره بهذا القول و لا نبيه عليه الصلاة و السلام.

و بالنظر للآية فلا شك أن الله تعالى خالق كل شيء، لا ينازع في هذا عاقل، و معلوم أن العموم هنا ليس لكل موجود، بل المقصود به أن كل شيء مخلوق، فالله تعالى هو الذي خلقه لا غيره كما زعم قوم من المشركين فرد الله عليهم، قال سبحانه: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاء لاَ يَمْلِكُونَ لأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[الرعد:١٦]، فهذه الآية تبين معنى قوله: (خالق كل شيء)، و أن المعنى الصحيح: هو أن كل مخلوق فالله تعالى هو الذي خلقه لا غيره، لا أن كل موجود مخلوق، كما فهم المبتدعة، و قالوا جهلا منهم أن القرآن موجود و هو شيء إذاً فهو مخلوق، فأدخلوا غير المخلوق في المخلوقات، و هذا كما قلنا بسبب تخبطهم و سيرهم بلا ضوابط و لا قواعد، و وقوعهم في خلط عظيم.

فهذا العموم له ضوابط، فكل موجود فهو شيء، و لا يقال لموجود ليس بشيء، لأن الذي ليس بشيء هو العدم، و هناك موجود ليس بمخلوق، فإذا كان المعطلة يدخلون ما ينكرون من الصفات في عموم الآية، فما المانع من أن يأتي غيرهم فيدخل صفات أخرى، و هكذا يهدم الدين، و كثير من عقائد المبتدعة تؤول لهدم الدين سواء قصدوا أم لم يقصدوا، لأن كل إحياء لبدعة هي بالحقيقة إماتة لسنة، فإذا هدم كثير من السنن هدم الإسلام، فحل الشرك و الكفر.

فالله تعالى و صفاته خارج هذا العموم، و من صفاته تعالى: الكلام الحقيقي الذي ضده الخرس، و منه القرآن العظيم، فالقرآن شيء لا كالأشياء، فهو كلام الله تعالى، ليس شيئا قائما بذاته مستقلا عن متكلم، و لذلك أخرج نفسه سبحانه و صفاته من الأشياء المخلوقة بقوله تعال: (ليس كمثله شيء و هو السميع البصير) فكلامه جل و علا شيء ليس كالأشياء المخلوقة، و من ينكر الكلام الحقيقي فهو يثبت الخرس شاء أم أبى، لأن هناك من يدعي أنه يثبت الصفة، لكنه ينكر الكلام الحقيقي الذي منه القرآن المسموع المنزل، فيزعم أنه بهذا أثبت صفة الكلام وحقيقته أنه ينكرها.

و القرآن الكريم من كلام الله تعالى، تكلم به سبحانه و أنزله على رسوله عليه الصلاة و السلام، و يعود إليه فيرفعه سبحانه آخر الزمان، فهو يعود لمتكلم، و ليس شيء قائم بذاته مثل باقي المخلوقات التي تقوم بذاتها و تدخل في عموم قوله: (خالق كل شيء)، فكلام الله تعالى القرآن و غير القرآن، لا تنفد كلماته

سبحانه و لا تنقضي، قال جل و علا: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[الكهف:١٠٩]، و قال عز من قائل: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[لقمان:٢٧]، فكلمات الله تعالى هنا، التي لو كان البحر مداد لها تكتب به؛ هي كلامه الحقيقي، الذي هو صفته سبحانه، فمن يزعم أن القرآن مخلوق، فماذا يقول في كلام الله الحقيقي غير القرآن، الذي لو كتب بمداد كالبحر لم ينتهي!! فإن كان من علامات خلق القرآن أنه يكتب كما يزعم المخالفون للسنة، فها هو القرآن يصرح أن كلمات الله تعالى لو كتبت بمداد البحر لما نفدت، فهل يقولون أن كلامه غير القرآن مخلوق!!.

فالله تعالى و صفاته و منها كلامه سبحانه و من كلامه القرآن الكريم خارج عموم الآية، لورود الأدلة الصريحة القطعية أن القرآن كلام الله تعالى.

قال ابن كثير في تفسيره للآية: "أي أجعل هؤلاء المشركون مع الله آلهة تناظر الرب وتماثله في الخلق فخلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم فلا يدرون أنها مخلوقة من مخلوق غيرهم؟ أي ليس الأمر كذلك فإنه لا يشابهه شيء ولا يماثله"، وبهذا يتبين بطلان فهم المعطلة لقوله: (خالق كل شيء)، وأنه لا حجة لهم فيها.

٤- إذا كان العموم في قول (كل شيء) لا يعم كل شيء دائما، حتى بين المخلوقات، بل قد يخرج أشياء من جنس ما ذُكر، كما في قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾[الأحقاف:٢٥]، فأخرج المساكن من العموم، و هي تبع لما دُمر، و مع ذلك خرجت.

فإن قال قائل: أن الآية صرحت باستثناء المساكن، و لم يستثنى القرآن في الآية السابقة، فالجواب: و ماذا عن ما لم يستثنى من المخلوقات، كالأرض و السموات و غيرها كثير، مما لم يذكر و يستثنى من التدمير!!.

فصفات الله تعالى و منها كلامه جل و علا مستثناة بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء) في ذاته و صفاته و أفعاله.

٥- جاء في القرآن ما يبين أن الله تعالى و صفاته خارج عموم قوله: (خالق كل شيء)، قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللّهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لاَّ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[الأنعام:١٩]، قال القرطبي: "و لفظ شيء هنا واقع موقع اسم الله تعالى، المعنى الله أكبر شهادة أي انفراده بالربوبية"(١)، و قال الطبري: "ثم أخبرهم بأن أكبر الأشياء شهادة: الله"(٢)، و قال السعدي: "أي شيء أكبر شهادة على هذا الأصل العظيم، قل الله، أكبر شهادة"(٣)، فشيء هنا تتعلق بالله تعالى، و لا تدخل في عموم الأشياء المخلوقة باتفاق العقلاء.

فلا حجة في فهم المبتدعة لقوله (خالق كل شيء) إلا الشبهة والبدعة، و ليس منطوق الآية و لا مفهومها، لأنهم يدخلون و يخرجون من عموم الآية أشياء بلا ضابط شرعي و لا لغوي و لا عقلي معتبر عند أئمة الإسلام و جمهورهم.

---

(١)تفسير القرطبي ٣٩٩/٦.

(٢)تفسير الطبري ١٨١/٩.

(٣)تفسير السعدي ص ٢٥٢.

و بعد أن يقال للمخالف هذا الكلام وغيره مما يبطل عقيدة خلق القرآن؛ سيخرج من احتجاجه بهذه الآية، و يحتج بدليل عقلي من أن الصفة لا تنفصل و لا تنتقل ولا تنزل، و يردد ما يردده كثير منهم فيقول: هل القرآن خالق أو مخلوق، إلى آخره من السفسطات الباطلة، التي يظن أنها حجة، و هي كلام باطل لا قيمة له أما النصوص، فينتقل من فهمه للآية إلى حجة من عقله، و هكذا يبحث عن مستمسك لينصر به عقيدته و لن يجد، و لو عقل و رشد، لاستسلم للحق و أذعن و انقاد للهدى و نور السنة، و كل هذه الحجج سيأتي الرد عليها إن شاء الله تعالى في حججهم العقلية، و الله المستعان.

٦- قال تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء﴾[البقرة:٢٥٥]، فسمى سبحانه علمه شيء، و من علمه جل و علا علمه بالمخلوقات و علمه بنفسه و ذاته تعالى، فهل يدخل علمه عز وجل في عموم قوله: (خالق كل شيء)، و قد سمى علمه (شيء)!! فإن قيل: أن علمه تعالى هو معلوماته أي مخلوقاته، فالجواب: أن من علمه سبحانه علمه بنفسه و ذاته و أزليته و وحدانيته و كيفيته تعالى، و هذا لا يقول مسلم أنه مخلوق، و لا يدخل في عموم (كل شيء)، فيبطل قول النفاة، و إن قسموا علمه، فبعضه يدخل في العموم و الآخر لا يدخل، فهذا قد نقض أصلا من أصول عقيدته و هو أنه جَزأ الصفة الأزلية، و المعطلة لم ينفوا كثير من الصفات إلا بمثل هذه الحجة و هو أن الخالق تعالى و صفاته لا تتبعض و لا تتجزأ، فمن يجزء العلم فقد أبطل عقيدته بتبعيضه للأزلي و هو علم الله تعالى.

فإن قالوا أن علمه صفة له سبحانه غير داخل في العموم، فيقال: باقي صفاته كذلك، و منها صفة الكلام، و تخصيصهم لبعض الصفات دون بعض تخصيص بلا مخصص، فأخرجوا صفة و أدخلوا أخرى بلا ضابط، فإن نكسوا و رجعوا إلى الحجج العقلية في إنكار أن القران من صفة الكلام، و قالوا أن القرآن مخلوق، لكن نثبت صفة الكلام لله تعالى الأزلية سواء كانت كلام نفسي أو قائم بالذات أو كلام لا ينتقل ولا ينفصل، فالجواب: أن عليكم أن تثبتوا أن صفة الكلام التي تثبتونها، خارج عموم (خالق كل شيء) حتى يصدق إثباتكم لها، فإن فعلتم هذا، و قلتم أن صفة الكلام لله تعالى خارج قوله (خالق كل شيء)، فالله تعالى يرد عليكم بقوله سبحانه: (فأجره حتى يسمع كلام الله) و هو القرآن، فسمى الله تعالى القرآن كلامه، و أتيتم أنتم و قلتم ليس كلام الله حقيقة، فزدتم على أمر الله تعالى و حكمه مالم يأمركم به، و استدركتم على الوحي، وأنه سمى القرآن بغير اسمه الحقيقي، فجعلتموه مخلوق، و أنه يُسمى كلامه مجازا، و الآية

صرحت بخلاف الحقيقة، و أنكم تصححون الآية، و أن قوله (كلام الله) مخالف للحقيقة، و هذا منكر شنيع و أمر خطير، فإما أن القرآن أخبر بخلاف الحقيقة، و المجاز حقيقة أمره -الكذب- و أنه إخبار بخلاف الحقيقة، أو أنكم ضللتم الحق وأدخلتم صفة الكلام لله تعالى في عموم المخلوقات.

٢- و من الأدلة التي احتج بها القائلون بخلق القرآن قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنبياء:٢]، و كذلك آية الشعراء، و الرد على احتجاجهم هذا في أمور:

١- أنك تلاحظ أيها القاريء الكريم أنه ليس لدى المعطلة دليل يدل صراحة على خلق القرآن، و أن كل ما عندهم هو فهمهم، أو الزيادة على النص، لا منطوق و صريح النصوص، فضلا عن أنه فهم مخالفة للنصوص، و لما عليه السلف الصالح، و لو لم يكن إلا هذا لإبطال عقائدهم لكفى، و بالمقابل تجد الأدلة الصريحة القطعية التي تصرح بخلاف ما قالوا و اعتقدوا، و تثبت أن القرآن المنزل كلام الله تعالى، و مع قطعية و صراحة هذه الأدلة؛ إلا أن المخالفين لا يأخذون بها، و يأخذون بقال فلان و فلان، لتعلم أن قولهم -أنهم يعتمدون على القطعي لا الظني و على الكتاب و السنة- أنه عند التحقيق و التدقيق كلام تبطله الشواهد البينة الجلية و أقوالهم الباطلة، و أنهم يأخذون ما يوافق بدعهم، سواء كان قطعي أو ظني أو غير ذلك.

٢- أن فهمهم لقوله: (محدث) يعني مخلوق؛ فهم ترده عدة نصوص، أولها الآية نفسها، فلم تقل الآية أن القرآن مخلوق، و محدث في الآية لا تعني مخلوق، و ليس الله تعالى بعاجز أن يصرح بالخلق في هذه الآية أو في غيرها، و لا أن يترك بيان هذه العقيدة التي هي أصل من أصول الدين، حتى يأتي من يأتي و يدخل في الدين ما ليس منه، فيحرف ما أنزل الله تعالى، و يستدرك على الحق سبحانه، و يقول ما لم يأمر به الله تعالى و رسوله عليه الصلاة والسلام.

قال القرطبي في قوله تعالى: (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) : "يريد في النزول و تلاوة جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان ينزل سورة بعد سورة و آية بعد آية كما كان ينزله الله تعالى عليه في وقت بعد وقت، لا أن القرآن مخلوق، و قيل الذكر ما يذكرهم به النبي صلى الله عليه و سلم و يعظهم به، و قال من ربهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق إلا بالوحي، فوعظ النبي صلى الله عليه وسلم وتحذيره ذكر، و هو محدث، قال تعالى: (فذكر إنما أنت مذكر)، و قال فلان في مجلس الذكر، و قيل الذكر الرسول نفسه قاله الحسين بن الفضل، بدليل ما في سياق الآية (هل هذا إلا بشر مثلكم)، و لو أراد بالذكر

القرآن لقال هل هذا إلا أساطير الأولين، و دليل هذا التأويل قوله تعالى: (و يقولون إنه لمجنون و ما هو إلا ذكر للعالمين) يعني محمد صلى الله عليه وسلم"(١).

فذكر القرطبي هنا عدة معاني لقوله (محدث)، مما يبطل قول المخالفين للسنة، و حصرهم معناها في الخلق.

و مما يدل على أن الذكر في الآية يحتمل أمورا أخرى غير القرآن، قوله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، و أهل الذكر هم العلماء، و ما يُحَدِّثون به من أحكام و فتاوى شرعية، و هو من دين الله تعالى، و ليس من إحداثهم و ابتداعهم، فمن أحدث شيئا و ابتدع، فمردود عليه، و لا ينسب إلى دين الله تعالى.

و من معانيها: أن القرآن الكريم ينزل سورة بعد سورة، وآية بعد آية، فينزل تباعا، لا أنه مخلوق، فإن قيل: أن إنزال سورة بعد سورة هذا يعني أنه متجدد والمتجدد مخلوق، فالجواب: إن سميته نزول سورة بعد سورة أو متجدد أو غير ذلك؛ فحقيقة الأمر واحدة لا تتغير بتغير الوصف، فالتجدد هنا لا يعني أنه مخلوق، ولا يلزم منه الخلق، لأن هذا يعني أن التكلم الذي حصل قبل أن لم يحصل؛ أنه خارج الصفة وهذا كلام باطل، فعندما يتكلم أحد فإن كلامه الجديد لا يخرج من كونه من صفة كلامه الحقيقي، و لا يكون له هيئة أو ذات مستقلة حتى يوصف بوصف خارج عن الصفة المتعلقة و القائمة بالذات، أو أنه يستقل بذاته عن بقية كلام المتكلم، و لا يعود لموصوف، فيكون بعض كلامه يختلف عن الآخر، بل هو من جملة كلامه.

و التجدد لا يلزم منه الخلق مطلقا، كما يفهم المخالفون، بل ينظر فيه؛ فإن كان التجدد من مخلوق فهو مخلوق، أما إن كان يتعلق بالباري جل و علا و صفاته فلا، لأن الله تعالى خالق، و صفاته غير مخلوقه، و أفعاله كذلك، و من ذلك كلامه عز و جل، و سيأتي بيان هذا في قصة المجادلة و غيرها، و الله أعلم.

---

(١)تفسير القرطبي ٢٦٧/١١.

و الكلام كله أو بعضه، كله صفة واحدة، صفة للمتكلم، سواء سمعه غيره أو نقله أو كتبه أو لم يحصل شيء من هذا، كل هذا من صفة الكلام، لا يتغير بنزول و لا انتقال و لا غيره، و لا يقال عند انتقاله أنه انفصل، فالكلام لم يتغير عن حقيقته و قيامه بالمتكلم.

و التكلم بالسورة بعد السورة و الآية بعد الآية، هذا من أفعال الله تعالى، فصفة الكلام لله تعالى صفة ذاتية فعلية، فهو سبحانه موصوف بها من الأزل، و يتكلم جل وعلا متى شاء بما شاء كيف شاء، و هذا الفعل منه تعالى مثل باقي أفعاله جل و علا، و أفعاله كذاته و صفاته ليس كمثلها شيء، و صفة الكلام كصفة الرحمة و الرضى و الغضب و النزول والاستواء، يفعلها متى شاء سبحانه، فيرحم من يشاء برحمته و كرمه و فضله، و يغضب على من يشاء بعدله، و ينزل متى و كيف شاء سبحانه لا يُسأل عما يفعل، و سمع المجادلة عندما تكلمت لا قبل كلامها، و يسمع دعاء الداعين و مناجاة المتضرعين عند دعاءهم لا قبل ذلك، و سمع الله لمن حمده عند حمده، مع علمه سبحانه بكل هذا قبل أن يكون، و يرى كل شيء سبحانه، "و يرضى عن العبد يأكل الأكل فيحمده عليها و يشرب الشربة فيحمده عليها" رواه مسلم، و قبل أن يأكل لم يحصل من العبد حمد، قال جل و علا: (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) فرضي عنهم لبيعتهم، و قد كانوا قبل ذلك على غير الملة، فهداهم و رضي عنهم، و كل هذا مثل كلامه سبحانه، كما في قوله تعالى: (و لما جاء موسى لميقاتنا و كلمه ربه)، فكلمه سبحانه بنفسه بعد مجيئ موسى عليه السلام لا قبل ذلك، و قوله: (عفا الله عما سلف)، فيعفو عن التائب بعد أن لم يكن كذلك، و يرحم العبد بعد أن كان غير مرحوما، و كل هذا مثل كلامه سبحانه بالسورة بعد السورة و الآية بعد الآية.

و ينادي: "أن أحببت عبدي فأحبوه"، و عندما يُقبض و لد عبد من عباده، يقول سبحانه: "ماذا قال عبدي"، و يقول سبحانه عن أهل عرفة في الموقف: "ماذا أراد هؤلاء، أشهدكم أني قد غفرت لهم" رواه مسلم، فكلامه سبحانه لا منتهى له، و يتكلم متى شاء سبحانه، و كلامه من أفعاله التي يفعلها متى شاء، و من كلامه القرآن الكريم، فهذه كلها أفعال الله تعالى غير مخلوقة، و هذا المقصود بالتجدد و الحدوث، فكلامه بالسورة بعد السورة و الآية بعد الآية هو فعله سبحانه غير المخلوق كباقي أفعاله غير المخلوقة، و هو من جملة كلامه المنزل و غير المنزل، كله يرجع لصفة واحدة، هي صفة الكلام التي لا تقوم بذاتها لا بانتقال و لا بغيره، بل انتقال الكلام من علامات إثبات الصفة، لا أنه ينقله من وصف إلى آخر كما فهم المبتدعة، و الانتقال لا يعني انفصال الصفة كما يزعمون، بل عدم انتقال الكلام، علامة على نفي الصفة و

انعدامها، فمن لا يتكلم كلاما مسموعا، لا يوصف بصفة الكلام، لأنه لا يقدر أن يُسمع كلامه لغيره، فتزول عنه الصفة، لأنه لا فرق بينه و بين الأخرس الذي لا يصدر كلاما مسموعا.

فمن ينكر أن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي متى شاء بحجة أن التجدد يعني الخلق، فيلزمه إنكار الرضى بعد الغضب، و العفو بعد السخط، لأن الباب في كل هذه الصفات والأفعال واحد، فإثبات أو إنكار شيء منها يلزمه ذلك في الباقي، فإما أن يقر بها جميعا، أو ينكرها جميعا، فإن أقر فقد وفقه الله تعالى للسنة، و إن أصر و كابر و أنكر و أنه سبحانه لا يفعل و لا يشاء؛ فهذا تشبيه له بالجماد أو العدم الذي لا يفعل و لا مشيئة له، تعالى الله و تقدس عن ذلك، و لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "قال بعض العلماء: المعطل يعبد عدما، و الممثل يعبد صنما"(١).

فالقرآن من جملة كلام الله تعالى، فمن كلام الله تعالى ما بلغنا و منه ما لم يبلغنا، كما جاء في الحديث: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أصاب أحدا قط هم و لا حزن فقال: اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك، ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك أو علمته أحدا من خلقك أو أنزلته في كتابك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي، إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا، قال: فقيل يا رسول الله: ألا نتعلمها؟ فقال: بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها"(٢).

فقوله: "استأثرت به في علم الغيب عندك" دليل على أن له أسماء لم ينزلها، فجعل الاسم المُنزل والمُعلم والمُستأثر به في الغيب عنده؛ كلها بمنزلة واحدة، و هذا أوضح من الواضحات وأجلى من الجليات -لمن صلح قصده ونيته لربه وتبرأ من حوله وقوته وعقله الضعيف القاصر وتجرد من فهمه وسَلم لله تعالى و لرسوله عليه الصلاة والسلام- ففي هذا دلالة عظيمة في أن كلام الله تعالى على صفة واحدة سواء ما أنزل منه و ما لم ينزل، قال: (سميت به نفسك)، أي أنه اسم و كلام، تكلم به تعالى حقيقة، فهل يسمي نفسه باسم مخلوق!!.

---

(١)مجموع الفتاوى ٥/٢٦١.

(٢)رواه الإمام أحمد واللفظ له وابن حبان والطبراني وصححه الألباني.

أما ما يدعيه بعض المعطلة من كلام و أفهام باطلة، فرقوا فيها ما لا يتفرق، فقال بعضهم: له كلام منزل و كلام غير منزل، بلا دليل ولا إثبات إلا عقولهم، و حكموا على أمر واحد بحكمين يناقض أحدهما الآخر، فبعضه عندهم مخلوق و بعضه غير مخلوق، فأنكروا بهذا القول الشنيع ضرورات الدين، و قدحوا برب العالمين تعالى وتقدس، علموا هذا و قصدوه أم لم يعلموا و لم يقصدوا.

فمحدث تأتي في عدة معاني منها أنه تكلم سبحانه بالآيات وأنزلها بعد أن لم يتكلم بها و لم ينزلها، و التكلم هو فعله سبحانه، الذي هو من جملة أفعاله سبحانه غير المخلوقة، فإذا تكلم تعالى فإن كلامه غير المخلوق يبلغ ما شاء سبحانه أن يبلغ في السماء والأرض.

و من معانيها : الرسول عليه الصلاة والسلام، وأنه عليه الصلاة والسلام هو الذكر، كما قال جل وعلا: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾[الغاشية:٢١]، و قد يقصد بالذكر المحدث: التذكير و التحديث، فيأتيهم ذكر بعد ذكر، كما في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾[إبراهيم:٥]، و قوله عز وجل: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الذاريات:٥٥]، فيذكرهم بما جاءه من ربه جل و علا.

و من المعاني أيضا: السنة، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فالذكر المحدث له عدة معاني و ليس كما حصره القائلون بخلق القرآن، وأن معناه أن القرآن مخلوق، و حتى لو قيل بهذا المعنى الباطل، فهي تحمل معاني أخرى كما تقدم بيانه بالأدلة، فلا يمكن لهم حصره بالمعنى الذي زعموه، فضلا عن أنه دليل ظني لا قطعي، لورود أدلة تصرح بأن القرآن كلام الله تعالى، وإذا كان كلامه فلن يكون مخلوق، و بهذا لا يستقيم فهمهم و لا حجتهم.

و مما يبطل فهم المعطلة لهذه الآية ما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى، في مناظرته للمعتزلة والجهمية عندما استدلوا بهذه الآية على خلق القرآن، قال رحمه الله: "فقال لي بعضهم (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) أي أن القرآن محدث، فقلت لهم: هذا نكرة -يقصد قوله ذكر- فقد يكون على جميع الذكر و يكون غير القرآن محدث"، ثم قال رحمه الله: "قال الله عز وجل: (ص والقرآن ذي الذكر) فالذكر معرفة فيها ألف و لام و هو القرآن و ليس محدث"، يعني أن الآية الأولى (الذكر) فيها نكرة، فيدخل فيه

غير القرآن من كل ذكر، أما الآية الثانية فهي وصف للقرآن و معرفة بأل التعريف، فلما عرف الذكر أنه القرآن لم يقل أنه محدث و مخلوق.

و قال القرطبي في تفسيره: "و لهم آيات احتجوا بها على مذهبهم، مثل قوله تعالى: (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) الآية، و مثل قوله تعالى: (و كان أمر الله قدرا مقدورا) و مفعولا، و ما كان مثله، قال القاضي أبو بكر: معنى ما يأتيهم من ذكر أي من وعظ من النبي صلى الله عليه وسلم و وعد و تخويف إلا استمعوه و هم يلعبون، لأن وعظ الرسل صلوات الله عليهم و سلامه و تحذيرهم ذكر، قال تعالى: (فذكر إنما أنت مذكر) و يقال فلان جلس في مجلس الذكر، و معنى (وكان أمر الله قدرا مقدورا) و مفعولا، أراد سبحانه عقابه و انتقامه من الكافرين و نصره للمؤمنين و ما حكم به و قدره من أفعاله" إلى آخر ما ذكر في تفسيره في هذا الشأن.

٣- ومن الأدلة التي احتجوا بفهمهم لها، قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[الزخرف:٣]، و

لهم في هذه الآية قولان، قول للمتقدمين و قول للمتأخرين، و كلهم يعتمد في قوله و فهمه على الفلسفات و الكلاميات، فيقولون: المجعول مفعول و المفعول مخلوق، إلى آخره من عقليات و تحليلات كلامية فاسدة لا قيمة لها مقابل النص، فمثل هذه جدليات لا يجوز أن يبنى عليها عقيدة، فيجعلون أقوال البشر و ربما أجهل البشر حكما على قول رب البشر.

فإذا كان مخالفوهم و معارضوهم في عقيدتهم و أصولهم؛ ضالون عندهم، فكيف بمخالفتهم هم للوحي و لكتاب الله تعالى و سنة رسوله عليه الصلاة و السلام، و مخالفة أفصح و أعلم و أفقه و أفهم الأمة و هم الصحابة رضي الله عنهم، أيُصدَق الفلاسفة و يُكذَب الله و رسوله و المؤمنين!! فماذا بعد الحق إلا الضلال.

فبعض المتقدمين من المعطلة يجعلون معنى (جعل) أي خلق دائما، سواء كان من خالق أو مخلوق، أما المتأخرون منهم، كأحمد الخليلي مفتي الإباضية، فيقولون: أن الجعل إذا كان من الله تعالى فلا يعني إلا الخلق، و هذا القول مخالف لقول المتقدمين الذين احتجوا بهذه الآية، كبشر المريسي الذي قال أن كلمة (جعل) في أي آية سواء كانت لله تعالى أم لغيره، فإنها لا تعني إلا الخلق، و لا معنى لها غير هذا، و ذلك في المناظرة التي جرت بينه و بين عبد العزيز بن يحيى الكناني الموجودة في كتاب الحيدة، فقال بالمعنى العام للكلمة، و لم يفرق، أو يخصص معنى لله تعالى، و معنى لغيره كما اخترعه من جاء بعده، فقلدوا سلفهم

ببدعتهم و خالفوهم في فهمهم، لتعلم أن كل قوم من المبتدعة يحدث شيئا لم يكن عليه أئمتهم، فيُنشؤون أقوالا و عقائد جديدة لا أصل لها و لم يقل بها و لا سلفهم، و كل أمة منهم تأتي بعقائد و عقليات و فلسفات تخصهم، و لا يحصل هذا إلا لاعتمادهم العقل الذي كل يوم له رأي، و كل إنسان له عقل مختلف، فمن كان هذا حاله فلا تسأل عن الضلالات التي قد يقعون فيها، و كلا الفريقين من المتقدمين منهم و المتأخرين، استدلوا بهذا الدليل، و كل فرقة منهم لها فهم و قول يختلف عن الأخرى، فإذا انكشف ضلال و جهل المتقدمين، بحث المتأخرون عن ملاذ لهذه البدعة، إما بالاحتجاج بنصوص لا تدل على ما يريدون، أو بتأويل باطل، و اختلاف أولاهم عن أخراهم دليل على الباطل؛ لأن العقيدة الصحيحة السليمة من لوثات العقليات و الكلاميات، ثابتة راسخة، على قول واحد، لا يمكن أن تتغير أدلتها و حججها.

أما عن احتجاج المتأخرين في أن الجعل إذا تعلق بالله تعالى فلا يعني إلا الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ﴾[الحجر:١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنبياء:٣٠]، و قد ذكر هذا المعنى الرازي في تفسيره، و تبعه من تبعه من مقلدة المعطلة، في أن المجعول مخلوق، لأنه كان بعد أن لم يكن، إلخ ما قالوا من أفهام باطلة، فجوابه بعد توفيق الله:

١- مر مرارا أن كثيرا من أصحاب الفرق المخالفة، حصل عندهم هذا الخلل بسبب اعتمادهم العقل، و هذا يجعلهم يفهمون النصوص وفق لقواعد الكلام، و لا يلتزمون النصوص، و القواعد الصحيحة في فهمها، و مدلولاتها و الجمع بينها، و لاعتمادهم الفلسفات و المنطقيات؛ يقع كثير منهم في الضلال العظيم، بسبب الكلاميات و الفلسفات، و إقحام هذه العلوم الفاسدة في فهم الكتاب و السنة، التي قد توصل صاحبها إلى أمور خطيرة، فينتج عن هذا فهم ضال منحرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام.

و لهذا نُقل عن الرازي أنه تاب في آخر حياته و رجع إلى الحق، و قال في آخر عمره أنه يموت على العقيدة الصحيحة الموافقة للكتاب والسنة، قال ابن الصلاح: "أخبرني القطب الطوعاني مرتين، أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، و بكى"(١).

---

(١)شذرات الذهب ٧/٤١.

و ذكر ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية رجوعه إلى مذهب السلف، فقال: "وقد ذكرت في وصيته عند موته و أنه رجع فيها إلى طريقة السلف، و تسليم ما ورد على الوجه المراد اللائق بجلال الله تعالى"(١)، و ذكر ابن القيم في أكثر من موضع من كتبه أن الرازي رجع إلى طريقة الوحي والآثار النبوية (٢)، و لا شك أن طريقة السلف و الوحي و الآثار النبوية، و التسليم لما ورد فيها على الوجه المراد اللائق؛ أنه السنة و الحق و الصراط المستقيم، و هو إثبات كل صفة ثابتة على الحقيقة، كالاستواء و أنه العلو الحقيقي، و أن القرآن غير مخلوق، و المؤمنون يرون ربهم في الجنة، و غيرها من عقائد السلف المثبتة بالآثار النبوية الواردة على الوجه اللائق بالله تعالى، و أنها على الحقيقة، و تضبط بأن ليس كمثلها شيء، إذ لو لم تكن على الحقيقة لما كان هناك حاجة أن يقال على الوجه اللائق، لأن ما ليس بحقيقة فهو مخالف للمخلوقين بلا بيان و لا كلام، فلا حاجة أن يقال علو يليق بجلال الله تعالى و هو ليس بعلو حقيقي، أو كلام يليق بجلاله سبحانه و هو لا يتكلم، إلى آخره، ونقول هذا لأن بعض المبتدعة المعطلة المخالفون للسنة يقولون: أن طريقتهم هي طريقة السلف، و طريقة الوحي و الآثار النبوية، و حقيقتهم خلاف ذلك، لهذا وجب البيان لقطع الباطل و البهتان.

و من الضلال وفساد المنهج أن يأخذ بعض أصحاب الفرق المخالفة للسنة؛ أصول و عقائد و أقوال سلفهم في حال ضلالهم، و لا ينظرون و يتأملون في أقوالهم عند توبتهم، و اعترافهم بخطأهم و ضلالهم قبل ذلك، و لا يدركون أن رجوع سلفهم إلى الهدى و السنة لم يحصل إلا عند استكمال نظرهم في العقائد الباطلة و حججها الواهية، و تعمقهم في علومهم و خوضهم لكثير من الطرق، و تجربتهم الطويلة التي كشفت لهم كثير من الأمور التي غابت عن المتأخرين، فعرفوا بعد هذه السنين الطويلة، و التجارب الكبيرة، طريق الهدى و الحق، من طريق الزيغ والضلال، و الحمد لله.

---

(١) البداية والنهاية١١/١٢-١٧.

(٢) الصواعق المرسلة، ١١٦٦/٣.

(٣) واجتماع الجيوش الإسلامية ١٩٤.

فالمتجرد للحق الذي يبحث عن رضى الله تعالى لا رضى نفسه، ثم سلامة نفسه؛ ينظر لهذا الأمر المهم نظر اعتبار وجد و وقفة صادقة، و لا يُعرّض نفسه ليكون ممن قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال:٢٢]، و هذه الآية جاءت في سياق مهم، فقد قال جل وعلا قبلها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ اللّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال:٢٤]، فاليحذر كل عاقل أن يكون منهم، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، عافانا الله منهم ومن حالهم، و ثبتنا على الحق و السنة.

و ممن قال بأن الجعل يأتي بمعنى الخلق بشر المريسي، قال عبدالعزيز الكناني المكي في كتابه الحيدة، الذي نقل فيه مناظرته التي جرت في مجلس المأمون، مع المريسي و هو من كبار متزعمي عقيدة الجهمية في القول بخلق القرآن، و من وافقهم على ذلك، قال الكناني: " قلت لبشر: أخبرني عن (جعل) هذا حرف محكم لا يحتمل غير الخلق؟ قال بشر: نعم، هو حرف محكم لا يحتمل معنى غير الخلق، و ما بين جعل و خلق فرق عندي، و لا عند غيري من سائر الناس من العرب و لا من العجم، و لا يتعارف الناس غير هذا"، قال عبدالعزيز لبشر: "أخبرني عن نفسك و دع ذكر العرب و سائر الناس، فأنا من الناس و من الخلق و من العرب أخالفك على هذا، و كذلك سائر العرب تخالفك، قال بشر: هذه دعوى منك على العرب وكل العرب وغيرهم، و ما يخالف في هذا غيرك" قال عبدالعزيز: "فقلت: أخبرني يا بشر إجماع العرب و العجم بزعمك أن (جعل و خلق) واحد لا فرق بينهما في هذا الحرف وحده، أو في سائر القرآن من (جعل)؟، قال بشر: بل في سائر القرآن من ذلك، و في سائر الكلام والأخبار والأشعار، قال عبدالعزيز: قد حفظ عليك أمير المؤمنين ما قلت، و شهد به عليك، قال بشر: أنا أعيد عليك هذا القول متى شئت و لا أرجع عنه و لا أخالفه، قال عبدالعزيز لبشر: زعمت أن معنى جعلناه خلقناه قرآنا عربيا؟ قال بشر: نعم هكذا قلت وهكذا أقول أبدا"، ثم تكلم عبدالعزيز بحجج تلزم بشر بما قاله، من أن معنى جعل خلق، ثم قال عبدالعزيز: "قال

الله عز وجل: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[النحل:٩١]، و قد خلقتم الله عليكم كفيلا، لا معنى له عند بشر غير ذلك، ثم قال: من قال هذا فهو كافر، فلم يرض بشر أن يقول بنو آدم خلقوا الله"، ثم قال عبدالعزيز: "قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ﴾[البقرة:٢٢٤]، فزعم بشر أن معنى (و لا تجعلوا الله) و لا تخلقوا الله، لا معنى له عنده غير ذاك، ثم قال من قال هذا فهو كافر بإجماع الأمة، فقال المأمون: ما أقبح هذه المقالة وأعظمها وأشنعها".

قال عبدالعزيز الكناني بعد سرد الأدلة التي تبطل قول بشر: " فقلت يا أمير المؤمنين: إن (جعل) في كتاب الله، يحتمل معنيين عند العرب: معنى خلق و معنى صير غير خلق، فلما كان خلق حرفا محكما لا يحتمل معنى غير الخلق، و لم يكن من صناعة العباد لم يتعبد الله به العباد فيقول لهم: اخلقوا أو لا تخلقوا، إذ كان الخلق ليس من صناعة المخلوقين، و كان من فعل الخالق سبحانه و تعالى، و لما كان جعل على معنى صير، لا على معنى الخلق، خاطب الله به العباد بالأمر والنهي فقال: (اجعلوا أو لا تجعلوا)، و لما كان جعل كلمة تحتمل معنيين، معنى خلق و معنى صير، لم يدع الله في ذلك اشتباها على خلقه و لبسا على عباده، فيلحد الملحدون في ذلك، و يشبهون على خلقه، كما فعل بشر و أصحابه، حتى جعل على كل كلمة علما و دليلا، فرق به بين الجعل بمعنى الخلق والجعل بمعنى التصيير".

ثم بين عبد العزيز الكناني الفرق بين المعنيين، وأنه إذا جاء بمعنى خلق أنه من القول المفصل المبين الذي يستغني به السامع إذا أُخبر به قبل أن توصل الكلمة بغيرها، لأنها تقوم بذاتها وتبين معناها بلا وصل، كقوله: (جعل الظلمات و النور)، فعند العرب قال جعل أو خلق كلها سواء، لأنه من القول المفصل، فهذا معروف عند العرب، و مثل هذا كثير في القرآن العظيم.

أما جعل بمعنى صيّر الذي هو غير الخلق؛ فإن الله أنزله من القول الموصل الذي لا يدري المخاطب به حتى تصل الكلمة بالكلمة التي بعدها فيعلم ما أراد بها، و إن تركها بلا وصل لم يعقل السامع معناها حتى يصلها بغيرها، كقوله تعالى: (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض)، فلو توقف عند (جعلناك) و لم يذكر (خليفة في الأرض) لم يعقل داود و لا غيره مراد الله تعالى من هذا الخطاب، لأنه خاطبه بهذا بعد خلقه، فلما وصله بخليفة في الأرض عقل داود و غيره هذا الخطاب و مراد الله تعالى منه، ثم ذكر أمثلة أخرى

تبين هذا المعنى، ثم قال عبدالعزيز قول ساطع و برهان قاطع، لو أردكه و وعاه، و صدقوا في تحكيمه القائلين بخلق القرآن، قال: "و الذي تتعارفه العرب و تتعامل به في لغاتها و خطابها و معنى كلامها و مخارج ألفاظها هو الذي جرت به سنة الله عز وجل في كتابه، إذ كان إنما أنزل بلسانها و اكتتب على تبيانها، فخاطبهم الله عز وجل بما عقلوه وعرفوه، و لم ينكروه و لم يكونوا يعرفوا سواه، و هو القول الموصل و المفصل، فارجع أنا و بشر يا أمير المؤمنين لما اختلفنا فيه من قول الله عز وجل: (إنا جعلناه قرآنا عربيا) إلى سنة الله في كتابه في الجعلين جميعا، و إلى سنة العرب أيضا و ما تتعارفه و تتعامل به، فإن كان من القول الموصل فهو كما قلت أنا إن الله جعله قرآنا عربيا، بأن صيره عربيا أي أنزله بلغة العرب و لسانها، و لم يصيره أعجميا فينزله بلغة العجم، و إن كان من القول المفصل فهو كما قال، و لن يجد ذلك أبدا، و إنما دخل الجهل على بشر و من قال بقوله يا أمير المؤمنين، لأنهم ليسوا من العرب و لا علم لهم بلغة العرب و معاني كلامها، فتناولوا القرآن على لغة العجم التي لا تفقه ما تقول، فكل كلامهم ينقض بعضه بعضا، و سمعت الأصمعي و قد سأله رجل أتدغم الفاء في الياء؟ فتبسم الأصمعي و قبض على يدي و كان لي صديقا، فقال لي: أما تسمع، ثم أقبل على السائل و هو يتعجب من مسألته و قوله فقال له: تدغم الفاء في الياء في لغة إخواننا بني الأنباء -بني ساسان- يقولون: كيصبحت، فيدغمون الفاء في الياء، أما العرب فلا تعرف هذا، فاشتد ضحك المأمون من قول الأصمعي، فقال عبدالعزيز: و هذا الذي يأتينا به بشر من لغة أصحابنا بني الأنباء بني ساسان".

فمعنى (جعل) عند المريسي و هو من أئمة القائلين بخلق القرآن: تعني خلق دائما، فتبين -كما تقدم- فساد قوله و بطلان حجته و فهمه، و أن جعل في القرآن و في غيره من كلام العرب لا العجم، تأتي على معنيين، لا معنى واحد، ثبت هذا في اللغة و النصوص كما تقدم، فانقطعت حجته و بهت و لم يجد ردا، و تبين أنه لم يقل هذا إلا لأنه ليس من العرب، فالدخيل على العرب يحصل عنده خلط و جهل بكلام العرب، فيضع أفهاما لا يعرفها العرب، فيتوهم أنها عربية، و الحقيقة أنه اختلط عليه فهم العربية بالأعجمية، و هكذا كل من قال بقوله جهلا منه، أو بسبب التعصب الأعمى، أو غلبته البدعة نسأل الله العافية.

أما قول بعض المتأخرين كأحمد الخليلي: أن (جعل) إذا كانت من الله تعالى فإنها لا تعني إلا الخلق، فجوابه:

١- أن هذا قول لم يقل به أحد من العرب، و غير موجود في اللغة، فاللغة ترده وتُبطله، فمن يقول بهذا القول الباطل بلا ضابط، و لا قاعدة تبين أن جعل لها معنى آخر غير المعنى المعروف عند العرب،

فيلزمه بهذا الابتداع و الإحداث في اللغة؛ أن يجري هذا المعنى في سائر ما يتعلق بالله، فإن أبى، فإنه يُبطل قوله في جعل، و أن لها معنى آخر غير الخلق إذا كانت من الله تعالى، لأن أفعال الله تعالى وصفاته باب واحد، فإن فرق في معاني صفات الله الفعلية خلاف اللغة و الشرع، فالصفات الذاتية كذلك، فالله تعالى موجود و لا ينكر هذا عاقل، و الوجود هنا بمعنى أنه ليس عدم، بل له حقيقة خارج الذهن، فكل ما له حقيقة خارج الذهن و ليس بمعدوم، فهو موجود، فهذا المعنى لا الكيفية، فهل يقول الخليلي أن معنى موجود في اللغة إذا كان لله فإنه خلاف معناه للمخلوقين!!.

لنرى الخليلي بنفسه يجيب عن هذا، و هل هو يفرق بين معنى موجود إذا كانت لله تعالى، و معناها لغيره، أم أن معنى موجود واحد عنده، سواء كانت لله تعالى أو لغيره، و أن معناها هو الوجود الحقيقي الذي هو ضد العدم، فيقول في لقاء له: "و لا يخفى على ذي بال أن أعظم الانحراف هو أن يجحد الإنسان وجود الله تعالى الذي خلقه و سواه و أنعم عليه بنعمه الظاهرة والباطنة"، إلى أن قال: "هذه فيها من أسرار الله تعالى ومن آيات الله ما يشد الإنسان إلى الانبهار بعظمة الله سبحانه وتعالى وهي شواهد على وجود الله سبحانه و تعالى"، فأثبت المعنى اللغوي المعروف عند العرب لكلمة (موجود)، و لم يقل أن موجود إذا كانت لله تعالى فمعناها غير المعروف لغة و الذي هو ضد العدم، فيكون وجود حقيقيا، و قال في لقاء متلفز بعد أن طال به العمر: " و إذا كان هذا الخطر في العصور السابقة يواجه الفطرة الإيمانية و يواجه الأدلة المنبثة، أدلة وجود الله سبحانه و تعالى في هذا الكون" ثم قال: "و لا ريب أن الأدلة على وجود الله سبحانه وتعالى هي في نفس كل إنسان عاقل أيا ما كان، كل إنسان يدرك بفطرته ضرورة وجود الله سبحانه وتعالى، و قد بين هذا أعرابي عندما سئل بما عرفت ربك؟ فقال: البعرة تدل على البعير و أثر القدم يدل على المسير، هذا الأعرابي رد على هذا السؤال بفطرته و قد أدرك بفطرته ضرورة وجود الله سبحانه و تعالى".

فأثبت الخليلي هنا المعنى اللغوي العربي لمعنى كلمة (موجود) و لم يفرق بين معانيها كما فعل في كلمة (جعل) بلا دليل لغوي يبرر قوله، بل أقر أن المعاني الصحيحة هي التي تخرج من أعرابي رضع اللغة و أخذها مع نشأته و حياته في بيئته العربية السليمة، فمعنى موجود هنا واحد للخالق و لغيره، و هو الوجود الحقيقي خارج الذهن، و هذا أعظم في أن يفرق في معانيه بين الخالق والمخلوق لو صح لأحد أن يفرق بين المعاني، كما فعل الخليلي في (جعل)، لأن الوجود يتعلق بذات الله تعالى الأزلية و وحدانيته، و هذا أعظم في مخالفة المعنى بين الخالق والمخلوق منه في الأفعال، و مع ذلك لا تفريق، لأن المعاني في اللغة واحدة

لا تتغير، و بهذه المعاني نزل الوحي و خاطب بها العرب، فتلقوها و قبلوها و سلموا لها، و لم يعارض عربي شيء من هذا، فلا يمكن أن يأتي من يأتي و يخترع معنى خارج اللغة، و يدخله في النصوص و في العقيدة، و الله المستعان.

و نكرر أن كلامنا عن المعنى لا الكيفية، فالكيفية لا كلام فيها أبدا، و نقول هذا لأن كثيرا من المخالفين للسنة؛ يخلطوا بين المعنى والكيفية، أو يعرفون الفرق بينهما، لكن يجرهم الكلام إلى الكيفية دون المعنى، و هذا من أعظم أسباب الخلل و الزلل.

و مثل معنى كلمة موجود، باقي معاني الصفات والألفاظ التي تُثبت لله تعالى، كمعنى الواحد و الحي و العلي والعليم والبصير والسميع و غيرها، فمعنى كل اسم و صفة في اللغة معنى واحد في الكتاب والسنة و في كلام العرب، أما الكيفية فلا، إلا عند من ينفي المعنى هربا من مشابهة معاني صفات المخلوقين زعما منه، و بعضهم ينفي الأسماء و الصفات فيشبه الله تعالى بالعدم تعالى الله وتقدس، فإن قال قائل: أن سمع الله تعالى و بصره وعلوه وقدرته ليس كالمخلوق، فالجواب: أن هذا الكيف، و كلامنا في المعنى لا الكيف، و بهذا يتبين بطلان من يخصص معنى لجعل، و من يخلط بين الكيفية والمعنى، فلا فرق بين معانى جعل في الكتاب والسنة و اللغة، سواء كانت من الله تعالى أم من غيره، فالذي يحدد المعنى المراد في النص، هو السياق، لا توهمات العقول، و لذلك سميت اللغة لغة سياقية، لأن المعنى يُعرف من السياق.

٢- أن هذا القول مخالف لنصوص القرآن، التي أثبتت معنى جعل، كما تقدم بيانه في معرض رد عبدالعزيز الكناني على بشر المريسي، من أن جعل لها معنيين، فتأتي مرة مفصلة ومرة موصولة مبينة بأدلتها وسياقاتها، و على ضوء هذا يحدد المعنى، و هذا في سائر كلام الله تعالى و كلام نبيه عليه الصلاة والسلام و سائر كلام العرب، و من خرج عن هذا فقد أحدث معنى لا يعرفه العرب السابقون و الاحقون، و ليس لها في دين الله دليل و لا برهان، فيبطل قوله و فهمه.

٣- تفريقهم في معنى جعل؛ قد يدخل في الكلام عن الكيفية، لأن التفريق حصر فعل الله تعالى على حال واحد، و أن فعل الله تعالى لا يخرج عن هذا، و منع منه معنى آخر تحمله الكلمة، فقال إن الله إذا جعل فإنه يخلق، و لا يفعل فعل آخر غير الخلق، لا يفعل غيره و لا يُصيّر أو يغير من حال إلى حال نسأل الله العافية، حتى لو زعم من زعم أن التصيير إنما يأتي بمعنى: خلق الشيء على تلك الصفة، فكل هذا يرجع المعنى للخلق، و لا يقبل معنى آخر، فهو بهذا يحصر فعل الله تعالى في

شيء واحد، و أفعال الله تعالى لا منتهى لها، و أفعاله سبحانه كذاته، ليس كمثلها شيء، و لا يدركها و لا يحيط بها أحد، و ما تعلق بالله منها فغير مخلوق.

فآيات القرآن نزلت على عرب ففهموه و نقلوه، و لم يقل أحد منهم، أن معنى جعل إذا كانت لله تعالى فلا تعني إلا الخلق، و هذا من أصول الدين و ضروراته، فقد نقل الصحابة العرب الأقحاح دقائق و تفاصيل الدين، فكيف بأصوله، هل يخفى عليهم و يظهر لمن بعدهم، فيحدث قولا لم يقل به أحد معتبر من السلف!! أم أنهم عرفوا و كتموا و حاشاهم، و قد اصطفاهم الله تعالى و اختارهم لحمل الرسالة.

قال ابن عثيمين رحمه الله تعالى في تفسيره لقوله تعالى: (ما جعل الله من بحيرة و لا سائبة...): "و اعلم أن جعل، تأتي بمعنى خلق، و بمعنى صير، و بمعني شرع، تأتي بمعنى خلق مثل قوله تعالى: (و جعل الظلمات و النور)، و التي بمعنى خلق لا تتعدى إلا لمفعول واحد، و تأتي بمعنى صير و هذه تتعدى إلى مفعولين، مثل قوله تعالى: (و جعلنا الليل لباسا)، و بهذا نعرف ضلال الجهمية الذين استدلوا بقول الله تعالى: (إنا جعلناه قرآنا عربيا) حيث قالوا (إنا جعلناه) أي خلقناه، فيقال: هذا دليل على لكنتهم و عدم معرفتهم للغة العربية؛ لأن جعل إذا تعدت إلى مفعولين فإنها لا تكون بمعنى خلق أبدا، بل تكون بمعنى صير"، ثم تكلم الشيخ عن جعل إذا أتت بمعنى شرع.

فقوله: (جعل) إذا تعدت إلى مفعولين؛ لا يمكن أن تكون بمعنى خلق، فالجهمية و أتباعهم لم يتقيدوا بهذه القواعد، و إلا لما ضلوا نسأل الله السلامة، قال الإمام أحمد: "الجعل فعل، قد يأتي بمعنى خلق، و يأتي بغير معنى خلق، و لله تعالى أفعال منها الخلق و منها غير الخلق، أفعال ذاتية".

و بهذا يتبين تمام البيان خطأ و ضلال قول الجهمية و من وافقهم في أن جعل إذا كانت لله تعالى فلا تعني إلا الخلق، و يدل على جهلهم باللغة.

٤- أن جعل جاءت بمعنى خلق في كثير من الآيات، في ذكر ما يقوم بنفسه، و له ذات مستقلة قائمة بنفسها و لا تعود أو تقوم بغيرها، فالشمس و القمر و الليل و النهار و البشر و الجبال و البيت الحرام و غيرها، كلها ذوات قائمة بنفسها، أما الكلام فخلاف هذا كله، فلابد أن يعود على متكلم يقوم به، و لا يقوم بنفسه، فالكلام لا يستقل بنفسه كالبيت و الشمس و القمر و الأرض و غيرها، لأن حقيقة الكلام: أنه صفة قائم بمتكلم و يعود إليه، فيتكلم المتكلم بكلام على أي لغة أراده وصيره، فيقول جملة واحدة بعدة لغات، و كل هذا يقال كلامه و صفته بأي لغة صيره و قاله، سواء تكلم بالعربية

أو غيرها، فكونه جعل كلامه عربيا أو غير عربي؛ هذا لا يُخرج صفة الكلام عن حقيقتها بل هي ثابتة على حقيقتها و وصفها لم يتغير فيها شيء، و مثله لو تكلم كلاما مسموعا أو كتب كلامه فكل هذا لا يؤثر في الصفة، وهذا لا ينطبق على الذوات القائمة بنفسها كالشمس والقمر وغيرها، وبهذا يُعلم الفرق بين جعل الكلام، و جعل المخلوقات و الذوات.

٥- يمتنع أن معنى جعلناه في الآية بمعنى خلقناه؛ لأنه يتعلق بصفة من صفات الله تعالى، و هو الكلام الحقيقي، و منه القرآن الكريم، و صفته سبحانه لا تكون مخلوقة، و فهم المخالفون لا يعتد به، لأنه إما إبطال و تعطيل للصفة بقولهم خلق القرآن، و هذا يعني نفي صفة الكلام عن الله تعالى، و إثبات للخرس تعالى الله عن هذا و تنزه، و لا يفيد أنهم يثبتون الكلام النفسي أو الأزلي أو القائم بالنفس أو بعدم خلق الكلام غير المنزل كما يقولون، كل هذا لا يثبت صفة الكلام، لأن صفة الكلام لا تثبت لمن لا يتكلم كلام حقيقيا مسموعا، فكل أقوالهم هذه لا تثبت الصفة، و لا عبرة بها، و ليس لهم في زعمهم هذا أدنى دليل لا عقلا و لا شرعا و لا لغة، إنما أدلتهم وعمدتهم الفلسفات و الكلاميات، و هذه لا قيمة لها أمام كلام الله تعالى و كلام نبيه عليه الصلاة و السلام، فضلا عن أن من أخذ بها فإنه يقدم حكم المخلوق على حكم الخالق، و أن هذيان الفلاسفة أكثر تنزيها من الوحي تعالى الله و تقدس.

٤- و من أدلة المخالفين للسنة القائلين بخلق القرآن، ما استدلوا به من آيات ذكرت أن القرآن مقدر بقدر، و مفصل و مجزأ، و ناسخ و منسوخ، إلى آخر ما توهموه و فهموا أنه دلالة على الخلق، بناء على فلسفات باطلة لا تستقيم مع صفة الكلام الثابتة في الكتاب و السنة، فيقول بعضهم أن هذا التفصيل والتحزيب و القدر المقدر، لا يكون إلا لمخلوق، فمثل هذه السفسطات لا تنطلق من نور الرسالة و الآثار و الآيات، بل من الفلسفات و العقليات، و الجواب عنها:

١- أن هذه الشبهة مبنية على علم الكلام، فمن قواعد الفلاسفة: أن الشيء المقدر بقدر و المحدد بحد، و المفصل و المجزأ، و ما يمحى بعضه و ينسخ، و يثبت الباقي، إلى آخر ما زعموا و قالوا؛ أن هذه صفات المخلوق، لا صفات الخالق الواحد الأزلي، فالمعطلة لا يدركون أن الأصل الذي بنوا عليه هذه الشبهة، أصل باطل، و بطلان الأصل بطلان لما ينتج عنه.

فلا يجوز مقابلة النص بالفلسفات، و عرض الوحي على الكلاميات، فضلا عن أنها من إنتاج قوم على غير الملة، أو من أهل الطبيعة أصحاب الماديات، منكري وجود الخالق سبحانه، لا يؤمنون بالغيبيات، أو أنهم ضالون مشركون وثنيون، ففوق ضلال دينهم، ضلال عقولهم و أصولهم.

٢- أنها تفتقر للدليل الشرعي -لا التخيل العقلي- الذي يبين أن تجزئة القرآن و تفصيله و تحزيبه و كلماته أنها مخلوقة، فضلا عن مخالفتها للنصوص التي تنص على أن القرآن الذي بين أيدينا أنه كلام الله تعالى، فلا دليل من الكتاب أو السنة، يبين أن الأجزاء و الأحزاب و غيرها في القرآن، أنها دلالة على الخلق، و من ينكر قواعد الفلسفة و العقل في هذا الأمر، و يتمسك بالنصوص، فلا تبعت عليه و لا يُضلل و يُخطأ، بل خصمه هو المخطئ.

٣- فإن قيل: أن كلامنا عن القرآن الكريم الذي بين أيدينا الذي يتألف من كلمات، المبدوء بالفاتحة المختوم بالناس، لا الكلام الأزلي الذي لم ينزل، فهذا القرآن مقدر مجزأ، أما الكلام الذي لم ينزل فخلاف هذا، فجوابه: أن الله تعالى أخبرنا عن كلامه الغير منزل، و الذي هو خارج و صفهم هذا، فوصف سبحانه كلامه الغير منزل أنه كلمات، و الكلمات كما يزعم المعطلة محدودة، و مؤلفة من حروف يركب بعضها مع بعض كما يزعمون و يتفلسفون، فهل يقولون أن كلامه سبحانه غير القرآن و غير المنزل محدود!! و قد قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[الكهف:١٠٩]، و قال جل وعلا: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[لقمان:٢٧]، فبين سبحانه أن كلامه غير المنزل كلمات لا منتهى و لا حد لها، و هذا رد عليهم بقولهم أن الكلمات محدودة مقدورة بقدر.

٤- أن القرآن الكريم من كلام الله تعالى، و ليس هو كل كلام الله تعالى، فكلام الله تعالى القرآن و غيره، فالله جل و علا أنزل علينا كلامه و هو القرآن، لكنه سبحانه يتكلم أزلا و أبدا كلاما حقيقيا، لا حد و لا عد له، و قد تقدم الإشارة إلى هذا المعنى في الآيتين السابقتين، فهذه الشبهة الفلسفية الباطلة لا وزن لها أمام النص، حتى لو فرق المعطلة بين القرآن الكريم و بين كلام الله الأزلي كما يقول بعضهم، فالقرآن من كلام الله تعالى الحقيقي، و كلامه القرآن و غيره.

فالمعطلة جزأوا و بعضوا صفة الرحمن سبحانه و تعالى، فقالوا بعضها محدود و هو القرآن الذي أنزله الله تعالى على خلقه، و غير القرآن مما لم ينزل، مما تكلم و يتكلم به الله تعالى، أخرجوه مما وصفوا به القرآن، مع أن الجميع كلام الله تعالى، فهذا تقسيم للصفة، و تبعيض و تجزئة لها.

فكونهم يأخذون بعض الكلام و يصفونه بوصف، و يتركون الباقي، هذا يفضي إلى القول بخلق الصفة، احتجاجا عليهم من كلامهم أن المجزأ مخلوق، و لا يقتصر على خلق القرآن فقط، فإذا عُلم أن الكلام واحد، و الصفة واحدة لا تفريق بين آحادها و هو الكلام الحقيقي، فقولهم أن الكلام الأزلي غير المنزل لا يدخل في مسألة خلق القرآن؛ يلزم منه أن يكون القرآن كذلك، حتى يصح إثبات صفة واحدة لا تتجزأ، و يصح إثبات مطلق الكلام المسموع و غيره، لأن الكلام على صفة واحدة، فأي وصف يصفون به شيء من كلام الباري سبحانه، سواء المنزل أو غيره؛ فإنه يلزم وصف الآخر به و الله أعلم.

٥- و مما يُبطل شبهتهم، أن من لوازم صفة الكلام: أنه يثبت بعضه و ينسخ بعضه، و أنه جمل و كلمات، هذه هي حقيقة الكلام، الذي يصح بها إثبات الصفة، أما ما لا يعرف كلماته و ليس بكلمات، و لا جمل و لا يسمع و لا يفهم، و لا يثبت بعضه و يمحى بعضه؛ فهذا ليس بكلام و لا تثبت به الصفة، و هذا يقر به حتى المخالفين القائلين بخلق القرآن، يقرون به من غير أن يشعروا، فهم لا يمكن أن يفهموا أو يسمعوا إلا الكلام المؤلف من كلمات، ولا يقول أحد منهم أن الكلام غير هذا.

- **الأدلة العقلية للقائلين بخلق القرآن، و الرد عليها.**

تبين مما تقدم بطلان شُبه نفاة صفة الكلام لله تعالى، القائلين بخلق القرآن، و كيف أن كل حججهم ظاهرة البطلان، لمن عقل الكتاب و السنة واللغة، و تعلمها على الجادة الصحيحة، و الطريقة السليمة، على هدي النبي عليه الصلاة والسلام، و هدي أصحابه رضي الله عنهم، و هدي من تبعهم بإحسان، و آمن بمثل ما آمنوا به، و لم يخرج عن طريقتهم و هديهم.

و بعد الرد على شبههم في الأدلة النقلية، بقي الرد على أدلتهم العقلية، و التي لا تحتاج ابتداء إلى رد و إبطال، لظهور بطلانها أيضا، و لأن العقيدة لا تُؤخذ من العقل، بل من النصوص، و العقل تابع للنص لا العكس، وتحكيم العقليات لم يكن من منهج و طريقة المؤمنين السابقين، لا النبي عليه الصلاة والسلام، و لا أصحابه رضي الله عنهم و أتباعهم، فما كان أحد منهم يستدل بعقله على شيء من أمور الدين فضلا عن ما يتعلق برب العالمين.

بل كثير من أمور الدنيا مما لا علاقة له بالدين لا يقبله و لا يدخله العقل مطلقا، فكيف يستورده بعض المخالفين للسنة من العجم و غير المسلمين، فيدخلونه في دين الله تعالى، و في معرفة الغيب مما لا سبيل لمعرفته إلا عن طريق الخبر الصحيح!!

فلو دخل شخص مجلسا و فيه عدد من الرجال، و لا يعرف أحد منهم أبدا، ولم يراهم قط، فهل يستطيع يستدل بعقله، و يعرف من خلاله أسماءهم!! لا يمكن.

هذا ممتنع عقلا و واقعا، و لو قيل أنه يمكن أن يذكر عدة أسماء فيقع على واحدا منه، لقيل هذا من من أغلاط بعض المعطلة، لأنه لا يُعلم من أي جنس هم و لا من أي لغة و لا من أي بلد، فربما يذكر بعض الأسماء العربية و لن يستطيع ذكرها كلها، فضلا عن أن يعرف أسماء الجميع، فيتبين أن ليس فيهم عربي و لا اسمه عربي، فيحتاج لمعرفة لغتهم و عليه أن يعرف لغتهم من العقل لا بالتلقي، و بعد هذا يعرف الأسماء في تلك اللغة، فكل هذا يمتنع أن يعرفه بعقله.

و إن قُدر في أقصى الحالات أن أسماء البشر محصورة يمكن معرفة و لو واحد منها، فإنه لا يمكن الوصول إليه إلا بالتخمين أو العد، وهذا كله ظني لا يعتمد عليه بالأمور القطعية، و لا تكون من المسلمات العقلية التي تعرف بداهة، فضلا عن عدم معرفة الجميع.

فإذا كانت هذه الأسماء لا سبيل لأحد لمعرفة شيء منها بعقله، إلا عند سماعها أو سماع مثيلها، أو أُخبر عنها، و هي أسماء مخلوقة لمخلوقين، معروفة كيفياتهم و صفاتهم، فكيف بمن يتكلم بالأسماء الحسنى و الصفات العلى للباري جل و علا بلا علم، فيثبتون عقائد و يتكلمون عن الغيب من عقولهم القاصرة الضعيفة المحدودة.

فمن الأدلة العقلية للقائلين بخلق القرآن:

١- أن القرآن مؤلف و مركب من حروف و كلمات، و أن كل حرف يسبق الذي بعده، و كل كلمة تسبق الأخرى، و هذا التركيب صفة المخلوق، و الجواب عنه:

١- أن هذا القول الباطل إنما هو كلام في الكيفية، فإذا قلت أن المتكلم ركب كلمة مع كلمة، و حرفا مع حرفا، فأنت تصف كيفية تكلمه، و أنه يتكلم بهذه الطريقة، كطريقة كلام المخلوق فإنه يركب الحرف مع الحرف حتى يكون كلمة، هذه كيفية كلامه، فجعلت كيفية كلام الخالق ككيفية كلام المخلوق فشبهت و مثلت ثم عطلت، فيزعم أن الخالق سبحانه لو أنه تكلم حقيقة بالقرآن: لتكلم

بهذه الكيفية، فقاس الخالق على المخلوق، و الغيب على الشهادة، فهو رأى كيفية تكلم المخلوق و لم يرى الخالق سبحانه، فهذا قياس باطل، فالكلام في الكيفية ممنوع، و المعطلة كثيرا ما يتكلمون في الكيفية، و يخلطون بينها و بين المعنى، فيقعون في الخطأ.

فهذه الشبهة الباطلة -من أن تركيب القرآن من حروف و كلمات- شبهة باطلة من أصلها لأنها كلام في الكيفية، والكلام في الكيفية ممنوع، لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء).

٢- لا يلزم من تكلم الله تعالى تركيب حرف مع حرف، و لا كلمة مع كلمة، فليس كمثله شيء، و لا يشبه تكلمه شيء، و كلامه بالقرآن لا يلزم منه ما قلتم، فإن قال قائل أننا لا نعرف تكلم إلا بهذه الكيفية، فالجواب: فوق أن هذا كلام في الكيفية، فإنه كلام خطير، لأنه قياس الخالق بالمخلوق، فإما أن يكون تكلمه سبحانه مثلهم تعالى الله و تقدس، أو أن ينفي الصفة، ولا يتمسك بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، أو أن يكون متبع للحق مثبت للصفة بما يليق بالله تعالى، بلا تمثيل ولا تكييف و لا تعطيل.

و من ينكر الكلام الحقيقي، و ينكر أن القرآن كلامه سبحانه حقيقة، لنفي مشابهة المخلوقين كما يزعم، فيلزمه نفي كل ما يثبته لله تعالى، من وجود و ذات و حياة و قدرة و علم و سمع و بصر و رحمة و غضب و رضى و إرادة و غيرها، فما يقوله في صفة من الصفات، فيلزمه ذلك في الذات و باقي الصفات.

وما نقول في صفات قدسه ** فرع الذي نقوله عن نفسه

فإن يقل جهميهم كيف استوى ** كيف يجي فقل له كيف هو

لا فرق بين ما سميه يعد ** وصفا لنا كعلم أو جزءاً كيد

الباب في الجميع واحد فلا ** تكن معطلا ولا ممثلا

و قولهم هذا يدل على أن القائل لا يُسَلم إلا بما يعرف، و ما لا يعرفه ينكره، فأين الإيمان بالغيب!!، و قد قال جل و علا: (ألم * ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين * الذين يؤمنون بالغيب)، فإذا كان الإنسان يريد أن يدرك و يعرف حقيقة الشيء، و إلا أنكره، فأي دين يبقى له، و هذا مخالف للعقل، فكم من المخلوقات مما لم يراها، و لم يرى مثيل لها، و لا يمكن وصفها، و هي مجهولة الحال تماما، فهل ينكرها!!، مثل الروح، و الملائكة و غيرها من المخلوقات التي لا يعلمها إلا الله تعالى، (و يخلق ما لا

تعلمون)، فإذا كان هذا للمخلوق، فكيف بالخالق جل وعلا الواحد الأحد الذي لا مثيل له في ذاته و صفاته و أفعاله، و في كلامه و تكلمه سبحانه.

فهو غني و منزه عن أن يتكلم كالمخلوقين، و هو تعالى أعظم من المخلوقين في كل ما له سبحانه، و من يتأمل النصوص يجد أنها تبين أكمل البيان؛ أن أفعال الله تعالى ليست كأفعال غيره، قال سبحانه: (و الله سريع الحساب)، و حساب المخلوق معلوم الحال، و أنه نظر و عد و جمع و إحصاء و مراجعة إلى آخره مما لابد منه حتى يضبط الحساب، أو مخاطبة مع من يحاسبه و مراجعه مرة بعد مرة و غيرها، فهو يمر بعدة مراحل، و كل مرحلة تحتاج إلى وقت حتى تتم، لكن حساب العظيم سبحانه ليس كفعل المخلوقين، لذلك قال جل وعلا: (سريع الحساب)، و لتعلم عظمة الخالق سبحانه، فأنت ترى المخلوقين مما لا يحصي عددهم إلا الله تعالى، من مكلفين و من غيرهم، و أن الله تعالى يرزقهم كلهم في لحظة واحدة، و يسمعهم و يراهم و يصرف أمورهم كلهم بلحظة واحدة، بل أحاط بكل شيء بلحظة واحدة سبحانه وتعالى، فكذلك باقي أفعاله، لا يعجزه شيء و لا يشبهه شيء، لا في حسابه و لا في كلامه و لا باقي صفاته وأفعاله.

فشبهة القائلين بخلق القرآن، من أنه يركب كلمة مع كلمة؛ هذه من ضلالات العقليات و الفلسفات، و لا صلة لها بنور الوحي.

كذلك قوله سبحانه: (إنما أمرنا واحدة كلمح بالبصر)، فهذا مما يدل على عظمة الخالق سبحانه، و أنه لا يقاس بخلقه مطلقا.

فإذا تبين هذا فكيف يقال أن كلامه جل وعلا لابد له من تركيب حرف مع حرف، تعالى الله عن ما يقولون، فالله تعالى يتكلم كيف شاء ليس كمثل تكلمه شيء، و تكلم بالقرآن بالكيفية التي تليق بعظمته سبحانه، لا يقال تكلم كذا أو كذا، فلا يليق أن تقال هذه الشبهة الباطلة في حق الله تعالى و كلامه وتكلمه.

٣- أن التركيب في القرآن هذا تركيب بالنسبة للإنسان، و لما يراه ظاهر أمامه، ويقرأه على هذه الكيفية، فقراءة المخلوق للقرآن لابد لها من تركيب كلمة مع كلمة و إلا لما حصلت القراءة، و لهذا قالوا لابد من تحريك اللسان عند قراءة القرآن ليحصل القاريء على الأجر، أما القراءة بلا تحريك للسان، فلا يحصل بها الأجر.

فلما وجد بعض المخالفين للسنة هذا التركيب في أنفسهم و كلامهم، و أنهم يقرأون هكذا، توهمت عقولهم أن تكلم العظيم الخالق سبحانه، تكون على هذه الكيفية، و هذا مخالف للنصوص، فالله تعالى ليس كمثله شيء.

و مما يدل على ضلال هذا القول، أنهم قاسوا كلامه تعالى بالقرآن بكلام غيره، أما في الصفات الأخرى فلا يقولون هذا، بل ينفي بعضهم مشابهة الله تعالى بغيرهم فيها، وهذا تناقض، لأنهم أثبتوا بعض الصفات، و قالوا تَثبت و ليس كمثلها شيء، أما الصفات الأخرى كالكلام فإنهم ينفونها لما فيها من تشبيه، و هذا تناقض وقعوا فيه لاعتمادهم على العقل.

٢- من الأدلة العقلية للقائلين بخلق، أن القرآن حادث وليس بقديم، والجواب عن هذا:

١- أن هذا القول باطل، و لا يدل على خلق القرآن، لأن القائلين بهذا فرقوا بين حقيقة صفة الكلام، و بين الكلام و التكلم، فجعلوا الصفة غير التكلم و الكلام، فبعضهم يقول أن الله يتصف بصفة الكلام، لكن الكلام المسموع منه ليس هو الصفة، كالقرآن مثلا، فجعل حقيقة الصفة شيء، و الكلام الحقيقي شيء آخر، و هذا باطل كما سيأتي بيانه من أن حقيقة الصفة هي الكلام الحقيقي المسموع لا غيرها، فلا تثبت الصفة إلا بالتكلم و الكلام الحقيقي المسموع.

فلله تعالى يتكلم متى شاء، كلاما حقيقيا من الأزل، لا أنه تكلم بعد أن لم يكن متكلما، بل صفته أزلية، كباقي صفاته سبحانه، فالله تعالى يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء، أزلا و أبدا، وهذا ضد الخلق، و نفيه إثبات للخرس، فصفة الكلام و التكلم الحقيقي كله ثابت له جل وعلا من الأزل، و القرآن الكريم من كلامه الحقيقي الأزلي، حتى لو لم يكن قديما بنفسه.

فالصفة التي هي الكلام الحقيقي، ثابتة لله تعالى من الأزل، سواء كلامه بالقرآن أو غيره، صفة ذاتية فعلية غير مخلوقة، و مثله تحيته جل و علا لأهل الجنة، فإنه يقولها سبحانه لهم بعد أن يدخلوها، و هو قوله جل وعلا: (سلام قولا من رب رحيم) و هو كلامه الحقيقي جل و علا.

٢- أن هذه هي حقيقة صفة الكلام، و هو أنه يتكلم بآحاد الكلام متى شاء، فيقول القول بعد أن لم يقله، هذه حقيقة الصفة، و ليس كما فهمه بعض المعطلة من أنه ما دام أنه حادث فهو مخلوق، بل يقال أن هذا الكلام الحادث هو الصفة غير المخلوقة له تعالى، و قولنا حادث، لا تعني مخلوق، كما تقدم بيانه.

و لا يقال أن صفة الكلام أنه تكلم بكل ما يريد بعد أن لم يكن متكلما، ثم زالت عنه الصفة، فهذا القول لا ينفي الخرس، و لا تثبت به صفة الكلام.

فحقيقة صفة الكلام؛ أنه سبحانه يتكلم بما شاء متى شاء، فيتكلم بالقرآن و بغيره، فالصفة قديمة أي أنه سبحانه متصف بالتكلم من الأزل، و آحاد الكلام، و ما يتكلم به سبحانه سواء القرآن أو غيره من الكلام المنزل أو غير المنزل أو الأزلي أو الحادث؛ كله كلامه سبحانه على الحقيقة غير مخلوق، هذه حقيقة صفة الكلام، لأنه على صفة واحدة، و من يفرق بين القرآن و باقي كلامه تعالى، فإنه يقسم الصفة الواحدة و يجزأها، و هذا باطل، فالصفة واحدة لا تتجزأ، و من ينفي هذا فإنه ينفي الصفة مباشرة.

٣- أن أفعال الله تعالى تتعلق بمشيئته، فيرضى و يغضب و يعفو و يتجاوز و يأمر وينهى و يتكلم متى ما أراد سبحانه، فكونه سبحانه يفعل ما يشاء متى ما أراد لا يعني هذا أن فعله مخلوق، ككلامه جل و علا.

فتكلمه سبحانه فعل من أفعاله غير المخلوقة، كالرحمة و الرضى و الغضب و الأمر و النهي و غيرها، فأفعاله سبحانه يفعلها متى شاء، و غير مخلوقة، و من أفعاله التكلم ككلامه بالقرآن العظيم، فكونه تكلم بالقرآن الكريم، أو وصف القرآن بأنه حادث، لا يعني هذا أنه مخلوق، بل هذا فعل من أفعاله جل وعلا.

و نفي أفعاله فيه نوع من نفي إرادته و مشيئته و قدرته سبحانه، فإذا قال قائل: أنه سبحانه لا يتكلم كلاما حقيقيا جديدا، مع ثبوت أنه تكلم قبل ذلك، فإنه ينفي عنه صفة الكلام، و ينفي عنه المشيئة و الإرادة، و أنه إذا أراد أن يفعل فعلا جديدا فإنه لا يفعل، بل يجعل المخلوق المريد القادر الذي له مشيئة، و يفعل ما يريد متى ما أراد؛ أكمل، تعالى الله وتقدس وتنزه.

٤- أن من ينفي تكلمه سبحانه بالقرآن لشبهة نفي تعدد القدماء، فهذا يسلب الرب جل وعلا صفات الربوبية والألوهية، فقول أن إثبات الصفات أو الأفعال يعني تعدد القدماء هذا تشبيه له بالعدم أو بالصنم التي لا صفات لها و لا أفعال، تعالى الله وتقدس.

٣- ومن أدلتهم العقلية قولهم: أن القول بعدم خلق القرآن، يعني أن الحروف غير مخلوقة، فتكون أ و ب و ج و د ... إلخ غير مخلوقة، والرد على هذه الشبهة الباطلة:

أن كلامنا عن القرآن العظيم، الذي هو مجموع الآيات والسور، فمجموع الآيات والسور هي كلام ربنا جل وعلا غير المخلوق، لا يقال أن القرآن أ و ب و ت ...، أو أن الله تعالى قال أ ب ج د ...، حتى لو قيل

أن القرآن مكون من حروف، نقول نعم مكون من حروف، لكن لا يقال أن القرآن أ ب ت، بل يقال القرآن مجموع الآيات و السور.

أما أ ب ت ...، فهذه إذا جاءت مجردة، فإنها تسمى حروف، و لا يقال لها قرآن و لا كلام غير القرآن، بل لابد من كلام موصول حتى يُعلم أهو قرآن أم غيره، حتى يحكم عليه، فعندما يتكلم أحد، نعلم حينها هل هو قرآن أم غيره، و هذا ما جهله هؤلاء النفاة، فأوصلتهم أفهامهم لهذا القول الباطل، من أن كلام الله تعالى ككلام غيره، لأجل هذه الحروف.

فمن يقول هل الحروف مخلوقة أو غير مخلوقة، أو يزعم أن القرآن مخلوق، لأن الحروف مخلوقة، يقال له:

بين لنا أولاً أي كلام تقصد، و الذي يتألف من حروف؛ هل هو كلامك و كلام غيرك من المخلوقين، أم كلام رب العالمين؟

فإن قال: كلامي و كلام المخلوقين من غير القرآن، قلنا: أنت مخلوق و صفاتك و أفعالك مخلوقة، و من صفاتك وأفعالك كلامك، فكلامك مخلوق، ولا يعارض هذا أحد من الناس.

أما إن قرأ شيئاً من القرآن آية أو أكثر، قلنا: هذا كلام رب العالمين الذي هو آيات و سور، و كلام رب العالمين غير مخلوق، حتى لو قرأه أهل الأرض كلهم، لأنه يعود لقائله المتكلم به ابتداءً و هو رب العالمين سبحانه، و لا ينسب لناقله أو مبلغه من الخلق، لذلك لابد من بيان نوع الكلام حتى نعرف هل هو كلام ربنا تعالى، أم كلام غيره، فلا يمكن تأتي بحرف ثم تقول هل هذا مخلوق أو غير مخلوق.

فقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين*الرحمن الرحيم*مالك يوم الدين*إياك نعبد و إياك نستعين...) هذا غير مخلوق، لأنها آيات في القرآن الكريم، فتأتي بالآية أو جزء منها مما يعلم أنه من القرآن، فيتبين أنه من كلام الله تعالى، و هذا لا يكون مخلوقا، و قوله تعالى: (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها) نقول: لما علمنا أن هذا جزء من آية في كتاب الله تعالى، علمنا أنه غير مخلوق، فتأتي بما يدل على أنه كلام الله تعالى، آية أو بعضها ليعلم أهو في كتاب الله تعالى أم لا، فإن كان في القرآن فإنه غير مخلوق، وإن لم يكن فلا.

أما إن قال أحد: سافر زيد مع أخيه، فهذا ليس من كلام الله تعالى، بل هو كلام مخلوق، فيقال إنه مخلوق، حتى لو قيل أن زيد مذكورة هنا ومذكورة في الآية، فزيد في سياق الآية من كلام الله تعالى، لأن قولها مجردة مفردة لا يتبين منها أنها من الآية و من كلام الله تعالى، بل بمجموع الآية أو ببعضها مما يكفي

لمعرفة أنها آية، فتكون غير مخلوقة، لأن الله تعالى تكلم بها، أما إذا جاءت في كلام آخر ليس في كتاب الله تعالى، مما ليس من كلامه جل و علا، فليست بقرآن و لا كلام رب العالمين سبحانه، لأنها من قول البشر، و قول البشر ليس كقول رب البشر، ففرق القرآن بين القولين، كما أن رحمة رب البشر ليست كرحمة البشر، و كذا سائر ما يوصف به الخالق تعالى ، و يوصف به غيره، من رضى و غضب و عفو و كرم و غيره.

فمن قال أن كلام البشر و كلام رب البشر كله مخلوق، فقد ساوى بين الصفتين، و ساوى بين ما فرق بينهما القرآن العظيم، و شدد فيه الوعيد: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر:٢٦].

فلا يقال هل الحروف مخلوقة أو غير مخلوقة، لأن القرآن آيات وسور، و ليس حروف مجردة، فضلا عن أن هذا من الأقوال و الأسئلة الموهمة التي تحتمل حق و باطل، فالأولى منعها، و ردها على أصحابها، حتى يستفصل عن قصده و مراده، و هكذا بعض المبتدعة يأتون بألفاظ و كلمات و جمل موهمة تحتمل حقا و باطلا.

فأي كلمة ليست في كتاب الله تعالى، و لا سنة رسوله عليه الصلاة والسلام، و لم يقل بها جمهور أهل السنة و الجماعة، من الصحابة و من تبعهم، فاحذرها و احذر من قائلها، و استمسك بالحق الواضح البين الجلي، الذي عليه النبي عليه الصلاة و السلام، و أصحابه و أتباعهم، و مثل هذه الألفاظ المحدثة قول: لفظي بالقرآن مخلوق، أو لفظي بالقرآن غير مخلوق، فمثل هذه تُمنع، فإن كان في معرض الرد على المخالفين، أو بيان الحق و السنة؛ فيُسأل عن مراد قائلها، و ما يُنقل عن البخاري رحمه الله في هذا لم يثبت عنه رحمه الله، و إن صح شيء منه فالمنقول معناه لا لفظه، كقول: أن أفعالنا مخلوقة، فتناقلها الناس بلفظ آخر، أما إن أُريد بها التلبيس و التشويش على المسلمين فهذا أشد و أخطر، فكثير من أقوال الجهمية و من قلدهم؛ أوقعت فسادا و شرا عظيما في بعض المسلمين، فمن يقول بمثل هذه الأقوال: يقال له ماذا تقصد بقولك؟ فإن أراد آيات القرآن، فليست مخلوقة، وإن أراد فعل القاريء، فالقاريء مخلوق وأفعاله مخلوقة، وهذا معنى قولهم: الكلام كلام الباري و الصوت صوت القاري، فاحذر تلبيس المبطلين، و الله أعلم.

٤- و من أدلتهم أيضا قولهم: القرآن إما خالق أو مخلوق، أو وجد بعد أن لم يكن موجود، أو يقول بعضهم: من أوجد القرآن، يريد بهذا تشبيهه بقول: من أوجد الإنسان، أي من خلقه، فكل هذه الألفاظ و أشباهها يرددها بعضهم، و كل زمان يخرج فيه من يخترع قولا و حجه لم يقل بها

أسلافهم، و هكذا كثير من المبتدعة، تجد عندهم من المحدثات التي يحدثها كل واحد منهم ما لا يوجد عند صاحبه، و كل منهم يقول قولا مخالف لقول غيره من أصحابه، و قد تجد هذه التناقضات و الاضطرابات حتى عند الشخص نفسه، فتراه يقول قولا، ثم ما يلبث أن ينقضه، و هذه نتيجة من انحرف و خرج عن السنة، و جعل عقله دليله و مرشده، و ترك الكتاب و السنة.

فالوحي نور يهدي العقول والبصائر و يدلها على الحق و الهدى، و من لا يتمسك بهذا النور ليضيء له ما جهله عقله، فسيقع في الظلمات والضلالات، و لن تتركه هذه الضلالات حتى تستدرجه و تجره إلى الهلكة، فالبدع بريد الشرك و الكفر، و من يترك لعقله المجال للشبه والضلالات فستوصله البدع إلى الشرك و الكفر، كما وقع في هذا أكابر المبتدعة ممن تمادى في الكلاميات والفلسفات والبدع.

فبقدر ما عند الإنسان من بدعة و بعد عن السنة بقدر ما يبعد عن الحق، كالذي يسير في فلات مظلمة و فيها من المخاطر ما فيها، إن لم يكن معه من النور ما ينير و يضيء له الطريق، فيتجنب و يحذر المهلكات من حفر و هوام الأرض القاتلة، فلابد أن يقع، و إن أخطأه شيء فلن يخطئه غيره، أما من يتخذ نورا يهتدي به في طريقه، فيتجنب المهلكات، فإنه لا يقع بعون الله و توفيقه و رحمته، لأنه يرى المخاطر أمامه فيحذرها، و هكذا العقل إن لم يستنير بنور الوحي والكتاب والسنة فإنه سيكون في ظلمات تجر صاحبه للمهلكات.

فمثل هذه الأقوال -هل القرآن خالق أم مخلوق، أو من أوجد القرآن أو غيرها- كلها من فساد العقول و الأفهام، التي لا تتخذ الكتاب و السنة هاديا و دليلا، فيخرج مثل هذه الألفاظ من عقله و رأيه يظن أنه بهذا قال حجة وبرهان، و لا يدري أنه ما قال إلا الزور و البهتان، فقول: خالق أو مخلوق:

١- هذه اللفظة ليست من كتاب و لا سنة، فبمجرد أنها كلمة مخترعة فإنها مردودة فاسدة لا قيمة لها و لا وزن لها أمام نصوص الكتاب و السنة، و لا يلزم اعتقادها، حتى لو لم يُرد عليها، لأنك لو لم تعرف الجواب فلن تحاسب عنها، لأن الله لم يأمرك بمعرفتها، و لا رسوله عليه الصلاة و السلام، فعدم معرفتك بها سلامة لك، و لا تَبِعتَ عليك، بخلاف من قالها و اعتقدها، فإنه مطالب بإثباتها بالكتاب والسنة، لأنه بنى عليها دين و عقيدة، و الدين و العقيدة من الله تعالى وحده.

و مثل هذه العقليات إذا قال بها أحد، فسيأتي من يرد عليه بعقله فيبطلها، فيأتي المردود عليه و يرد بعقله أيضا، و هكذا المقالات العقلية لا تنتهي، تخرج شبهة فيأتي من يرد عليها، فإذا كان هذا حال المعطل، يستدل بعقله فيجد من يبطل عقله، فمتى يهتدي المعطل و متى يعبد الله على بصيرة!!.

٢- أن من يقول هذه الألفاظ يقع في التناقض، لأنه يقول أن القرآن كلام الله تعالى، ثم يقول هل القرآن خالق أو مخلوق، فهذه الجُمل لا تجتمع معاً، فلا يقال كلام الله تعالى، و في نفس الوقت يقال خالق أو مخلوق، إما أن يكون كلام الله تعالى، فيكون صفة تابعة لذات، أو خالق و مخلوق و يكون مستقلا بذاته، فالقائل بهذه الكلمة جمع بين النقيضين، فالقرآن ليس شيئا قائما بذاته مستقل بنفسه، بل يعود على متكلم و يقوم به، و لا يقوم بنفسه، فلا يقال له خالق أو مخلوق.

٣- القرآن كلام الله تعالى، وكلام الله تعالى صفة من صفاته، وصفاته سبحانه غير مخلوقة، ولا يقال صفة كذا خالقة أو مخلوقة، لأن الصفات قائمة بالذات، فلا تستقل بذاتها، وكل صفة لها معنى يخصها، فإذا فصلت الصفة عن الموصوف فأنت تثبت ذاتاً بلا صفة، كقولهم خالق أو مخلوق هذا إنكار لصفة الكلام، فيثبت ذات بلا صفة سواء صرح بهذا أم لا، و إن قال أنه يتكلم عن القرآن لا عن غيره من الكلام، فكلام الله تعالى القرآن وغير القرآن، لا يجعل بعضه على صفة و بعضه الآخر على صفة أخرى، بل كل كلامه سبحانه على صفة واحدة غير مخلوق.

٤- أن هناك فرق بين القول و الخلق، فالقول و الكلام و منه القرآن شيء مختلف عن الخلق و خارج عنه، و قد بين الله تعالى هذا في عدة مواضع من كتابه المبين، فقال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فصرح هنا أنه إذا أراد أن يخلق شيئا فإنه يقول له كن، و هذا القول مع أنه كوني قدري إلا أنه صرح بأنه يقوله، على هذا أكثر المحققين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى في معرض كلامه عن هذه الآية: " و تنازعوا هل هو خطاب حقيقي أو هو عبارة عن الاقتدار و سرعة التكوين بالقدرة؟ و الأول هو المشهور عند المنتسبين للسنة"(١)، و قال في موضع آخر: "فالذي يقال له كن، هو الذي يراد"

---

(١)مجموع الفتاوى ١٨١/٨-١٨٦.

فصرح في الآية أن القول سابق للخلق، و الذي يسبق الخلق لا يكون مخلوقا، وإلا لثبت التسلسل وهو ممنوع.

فهم بين ثلاثة أمور: إما أنه يقول حقيقة، و قوله عندهم مخلوق، فيكون الخلق أزليا و شريكا مع الله تعالى و تنزه، لأن كل خلق يسبقه خلق إلى ما لا نهاية، و الثاني: أنه لا يقول، وهذا رد لصريح للآية، و الثالث: هو العودة للحق و الهدى و السنة، و تصديق الله تعالى و الاستسلام لما قال، و الإيمان أنه يقول حقيقة، و أن قوله غير مخلوق، حتى يثبت الإيمان بكل ما في القرآن و لا يضرب بعضه ببعض، و قد تقدم بيان هذه الآية، و الرد على شبهة المعطلة فيها، من أن كن هنا مجازاً.

و من الأدلة التي تدل على أن كلامه سبحانه -و منه القرآن- أنه غير مخلوق، قوله تعالى: (ألا له الخلق والأمر)، قال القرطبي في تفسيره: "قال ابن عيينه: فرق بين الخلق و الأمر. فمن جمع بينهما فقد كفر، فالخلق المخلوق، والأمر كلامه الذي هو غير مخلوق و هو قوله كن"، ثم قال: "و في تفريقه بين الخلق و الأمر دليل بيّن على فساد قول من قال بخلق القرآن؛ إذ لو كان كلامه الذي هو أمر مخلوقا لقال: ألا له الخلق و الخلق، و ذلك مستهجن، و يدل عليه قوله سبحانه: (و من آياته أن تقوم السماء و الأرض بأمره)، و قوله: (و الشمس و القمر و النجوم مسخرات بأمره)، فلو كان الأمر مخلوقا، لافتقر إلى أمر آخر يقوم به وذلك الأمر إلى أمر آخر إلى ما لا نهاية له، و ذلك محال، فثبت أن أمره الذي هو كلامه قديم أزلي غير مخلوق، ليصح قيام المخلوقات به، و يدل عليه أيضا قوله تعالى: (و ما خلقنا السموات و الأرض و ما بينهما إلا بالحق)، أخبر تعالى أنه خلقهما بالحق، يعني القول و هو قوله للمكونات: (كن) فلو كان الحق مخلوقا لما صح أن يخلق به المخلوقات، لأن الخلق لا يُخلق بالمخلوق، و يدل عليه (و لقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين)، (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) (ولكن حق القول مني) و هذا كله إشارة إلى السبق في القول في القدم، و ذلك يوجب الأزل في الوجود".

٥- و من أدلتهم العقلية على خلق القرآن، قولهم أن الصفة لا تنفصل ولا تنتقل، ولا تحل في القلوب و الصدور، و لا في المصاحف و السطور، فلو كان القرآن المنزل صفة لكانت الصفة منفصلة، و لحلت في الصدور، و ما يحصل للمصاحف من إتلاف أو حرق و غيره، فإن هذا يقع على الصفة.

والرد على هذه الشبهة الباطلة من وجوه:

١- أن من أصول العقيدة والملة والشريعة؛ اتباع النبي عليه الصلاة والسلام، وعدم الابتداع و الإحداث في الدين، و أن يكون دين الإنسان و عقله و فهمه موافق لكل ما جاء عن الله تعالى و عن رسوله عليه الصلاة والسلام، و كل ما يخالف هذا من قول أو فعل أو عقل أو فهم، فهو مردود لا يقبل من صاحبه، قال جل وعلا: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا**﴾[**الأحزاب:٣٦**]، و قال عليه الصلاة والسلام: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"، و قال عليه الصلاة و السلام: "إياكم و محدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة"، و قال: عليه الصلاة و السلام: "عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين..."، و في حديث آخر: "هذه سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه و شماله و قال هذه سبل...."، فكل هذه الأدلة تدل على أن من يحدث بدعة و عقيدة و شبهة لم يأمر بها الكتاب و السنة، فإنه مخالف لأمر الله تعالى و أمر رسوله عليه الصلاة و السلام، و توعده الله تعالى بقوله: (و من يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا) و من أعظم العصيان إحداث عقيدة و بدعة باطلة، و إدخالها في الدين بلا دليل و لا برهان.

فبدعة القول بخلق القرآن وإنكار علو الله تعالى، و إنكار رؤية المؤمنون لربهم في الجنة، هذه أمور خطيرة، و الذنوب كلها خطيرة، لكن بعضها أشد من بعض، و ما وقر في القلوب -من خوف من الله ومراقبته، أو الاستهانة والتمادي- له تأثير كبير في عظم الذنب أو صغره، فكل هذه معاصي، لكن بعض المعطلة ينظر للشهوات و يغفل عن الشبهات، و لذلك قال بعضهم ذنوب الشبهات أعظم من ذنوب الشهوات، لأن المبتلى بالشهوات يقر و يعترف غالبا أنه مذنب و عاص، و قد يقع في قلبه خشية و خوف من الله تعالى، و محبة لله و لرسوله عليه الصلاة و السلام، حتى مع غلبة نفسه و الشيطان عليه، كما جاء في حديث الصحابي الذي يؤتى به للنبي عليه الصلاة والسلام ليقيم عليه حد الخمر، فقال بعض الصحابة ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: "إنه يحب الله ورسوله"، فقد يقع في قلب المسلم العاصي شيء يغلب على معصيته، مع خطورة المعصية و المؤاخذة عليها، لكن أمرها ليس كالشبهات، فصاحب الشبهات غالبا يعتقد و يقع في نفسه أنه على حق، و أشد تمسكا ببدعته، و أن من يخالفه أو ينهاه عن البدعة أنه على باطل، فهذا على خطر كبير، إلا من تدركه رحمة أرحم الراحمين فيلطف به و يوفقه للعودة إلى الحق و السنة.

فصاحب الشبهة والبدعة مأمور بأن يراجع نفسه، و يعرض أقواله و فهمه و عقيدته على الكتاب و السنة و هدي سلف الأمة، من الصحابة و التابعين لهم بإحسان، فإن وجد عندهم برهان قاطع و بيان ساطع، فيأخذ به، و إن لم يجد فاليبادر من لحظته و يرجع للحق و السنة، و لا يكن مترددا شاكا مضطربا، بل قويا عازما حازما، فيتبرأ منها، و من كل ضلالة لم يكونوا عليها، فأمر الله تعالى و رضاه، فوق أمر و رضى النفس و العالمين.

فأول ما ينظر إليه، هو تأصيل كل قول، و منه هذا القول -انفصال و انتقال و حلول الصفة- هل لهذه الشبهة و البدعة أصل من كتاب و سنة و سلف صالح، أم أنه قول فلسفي محدث في الدين، لم يقل به أحد من السابقين الأولين، فهذا التأصيل من أصول الدين و الإسلام، و سنة النبي عليه الصلاة والسلام، و علامة على سلامة المنهج و المعتقد، فشبهة انفصال و انتقال و حلول الصفة، ليست من دين الله تعالى في شيء، و لم يقل بها أحد من أصحاب القرون المفضلة، فهذا أول ما يجعلها شبهة تالفة باطلة.

٢- أن قائل هذا القول، أو من يردده بلا فهم ولا علم، و هذا حال أكثر من يردد البدع، أنهم يرددون ما يسمعون، بلا علم و لا فهم و لا إدراك لحقيقة ما يرددونه، و لو تعلموا العلم على الطريقة السوية و الجادة المرضية عند أئمة الأمة، لما وقعوا في مثل هذه الأباطيل، فقائل هذا القول لا يدرك أن صفة الكلام، ليست كصفة الرحمة أو صفة الرضى أو صفة العلو أو صفة السمع أو البصر، و هذا ما أوقعهم في الخلل في كثير مما عندهم، و هو أنهم يخلطون بين المختلفات، فيجعلون الشيئين المختلفين كالواحد، و هذا الجهل سيوقع مباشرة في أقوال و أفهام فاسدة.

فالكلام يختلف عنه غيره، فعندما يتكلم متكلم فإنه لابد أن يُسمع غيره، حتى تثبت الصفة، فإن لم يقدر على إسماع غيره مطلقا، لم يكن متصفا بصفة الكلام، و هو الذي يقول عنه النفاة انتقال الصفة، فالكلام ليس ذات قائمة بنفسها، بل قائم بمتكلم، فإذا تكلم فلابد أن يُسمع، و لا يقال انتقلت الصفة و لا انفصلت، لأن الصفة باقية عند الموصوف بها، فإذا لم يُسمع غيره مطلقا؛ انتفت صفة الكلام، و ثبت ضدها و هو الخرس، فهذه حقيقة الكلام أنه يقال و يتكلم به، فيُسمَع.

و سماع نفسه أو سماع غيره لكلامه، و وصول الكلام لغير المتكلم؛ لا يجعل الصفة تنفصل عن الموصوف، لأن الصفة باقية ثابتة للمتكلم حتى بعد وصول الكلام لغيره، فيستطيع يتكلم بعد ذلك بما شاء، بنفس الكلام الذي تكلم به أو بغيره، فانتقال الكلام لغير المتكلم لا يزيل الصفة، و لا يمنع التكلم بعد ذلك، فقول أن وصول الكلام لغير المتكلم يعني انفصال الصفة، قول فاسد عقلا.

و هذا يبين لكل ذي عقل و بصيرة أن المتكلم عندما يتكلم لابد أن ينتقل الكلام منه لغيره، و لابد أن يُسمع غيره، و مع ذلك تبقى الصفة ثابتة له، و يتكلم بعد ذلك بما شاء.

و أصحاب هذا القول يجعلون صفة الكلام تثبت بقول يقوله المتكلم، و ينفونها عن باقي كلامه، كقول بعضهم أن صفة الكلام تعود للكلام الأزلي غير المنزل، أما المنزل كالقرآن و غيره فلا، فمن يقول أن صفة الكلام هي هذا الكلام فقط، و يمنع كل كلام غيره؛ فإنهم بهذا ينفون الصفة و يثبتون الخرس، لأنه إذا قال كلام محددا، و لا يقول غيره، فإنه بعد أن يقوله يكون أخرسا، و هذا مردود عقلا و نقلا، فلا يمكن يتصف أحد بصفة الكلام إلا و هو يتكلم متى شاء بما شاء، أما من يثبت الصفة في كلام معين، و ينفيها عن باقي كلامه، فهذا إبطال لصفة الكلام و إثبات للخرس.

أما قولهم إذا حفظ الإنسان الكلام في صدره فإن الصفة تحل في الإنسان، فجوابه:

تقدم مرارا أن الكلام ليس ذاتا قائمة بنفسها، بل لابد أن يقوم بالمتكلم، و لو كانت الصفة، كلاما محددا لا يتجاوزه، و لا يتكلم بغيره و لا يمكن أن يعيده، و إذا حل في شيء لا يكون في غيره، لكان لقولهم نظر، أما أن المتكلم يتكلم به و بغيره متى شاء، و يكون الكلام عند المتكلم، و عند كل من يسمعه أو يحفظه أو يكتبه، و إن محي أو أزيل أو أحرق في موضع، فهو موجود في غيره، و عند صاحبه، و يقال مرار أخرى و يقال غيره، فإذا كانت هذه حقيقة الصفة و أن من خصائصها أن الكلام يُسمع و يروى و ينقل و يحفظ و يعاد، و يقال غيره، و موجود عند المتكلم و عند غيره، فلا يمكن يقال أنه يحل، و إذا لم تكن هذه هي الصفة؛ فأين صفة الكلام عند المخالفين، الذين يقولون أن الصفة حلت و انفصلت و أحرقت!! أفي مكان واحد و صدر واحد؟ أم في كل صدر و كل ورق، أم عند المتكلم!!

و كيف يقال أن حفظ الكلام و كتابته، أنه حلول و انفصال للصفة، و الكلام موجود عند المتكلم، و لا يزال متصف به، و يتكلم به و بغيره، فقولهم هذا مردود من كل وجه!!

فهذه حقيقة الكلام؛ و هو أنه يُسمع و يُبَلَغ، و ينتقل من صاحبه الذي تكلم به ابتداءً، إلى غيره، و زوال هذه الأمور عن أحد، يعني زوال الصفة عنه، و لا يمكن يتصف بها و لا يُسمَع أو يُنقَل منه شيء، فهذه حقيقة صفة الكلام التي خلط و غلط بها المخالفون.

فحجتهم العقلية هذه، باطلة عقلا، فمن يردد هذه الشبهة، ينظر لنفسه و كلامه: إذا تكلم المعطل، و سُمع كلامه، و كتب و حُفظ أو أحرق، هل انفصلت صفة الكلام عنه أو زالت!! هل أحرق شيء منه!! أم

لم يعد متكلما، و لا يستطيع يعيد نفس الكلام المحفوظ أو المكتوب أو المحروق!! لم يحصل شيء منه هذا.

فمهما حصل لكلامه فلن يتغير في المتكلم شيء أبدا، بل قد لا يعلم شيئا عن ما حصل لكلامه!! فهؤلاء المعطلة يرددون كلاما بلا فهم و لا علم، و أكثر ما عندهم تنظير مخالف لكل الشواهد والدلائل، العقلية و النقلية و الحسية، فكثير من بدعهم لا يستطيعون تطبيقها على الواقع، بل تناقض أصولهم التي بنوها عليها، و هذا من أبرز سمات كل من خرج عن السنة و انتحل البدعة، تجده مضطربا متخبطا، لا يستقيم له كلام و لا دليل و لا حجة، بل قال بعض العلماء: أن كل من يقرر بدعة، فستجد رد على بدعته من نفس كلامه، لأنه مجرد ما يترك الكتاب و السنة و يعتمد على العقل و الرأي؛ سيقع في التناقض و البطلان مباشرة، فتُخرِج من كلامه رداً عليه.

٣- أن القائلين بهذه الشبهة: و هي قولهم أن القرآن مخلوق، لأن الصفة لا تحل في صدر حامل القرآن، أنهم يناقضون أنفسهم، و يبطلون عقيدتهم بهذا القول، فهم لا يستطيعون نفي حلول الصفة في مواضع أخرى، و ينفونها هنا.

فهم ينفون علو الله تعالى الحقيقي، و أنه بائن من خلقه، بينونة تنفي الحلول بالكلية، و يقولون أنه لا داخل و لا خارج العالم، بل لا يستطيع بعضهم يصرح أن الله تعالى خارج الأرض بذاته، فجمعوا بين النقيضين، و هذا الإنكار و التخبط منهم لا يبريء عقيدتهم من لوثات الحلول، و لذلك لو قال لهم حلولي أن الله تعالى في مكان كذا، لما استطاع أحدهم إنكار هذا، و يقول لا بل هو خارج الأمكنة، لأنه لو قال هذا و أنه تعالى خارج المكان المخلوق لأثبت العلو، و لأبطل عقيدته في علو الله تعالى، لذلك لا يمكن أن يصرح لا بالنفي و لا الإثبات.

و بعد هذا يقولون بخلق القرآن بحجة أن صفة الكلام لا تحل، فيقال لهم: قولكم أنها لا تحل يعني أنه تعالى خارج المخلوقات؟ لكن لن تجد منهم جواب واضح ساطع ناسع يكون حجة و إثبات لقولهم بعدم حلول الصفة، و هذا تخبط و تناقض عظيم يدل على ضلال العقيدة، فإن أنكر و قال أن الصفة لا تحل و سكت و لم يزد على هذا، فإنه بهذا يثبت العلو، فإن أنكر العلو أيضا، فهو يثبت حلول الصفة، فلابد له من أحد الأمرين، و بإثبات أحدهما ينتفي الآخر، فإن قال بالأمرين و قال بالتناقض، فإنه لا يستطيع ينكر الحلول.

فالخليلي مفتي الإباضية: ينكر أن القرآن كلام الله تعالى، بمثل هذه الشبهة و الحجة الباطلة و هي أن الصفة لا تحل، و لا تحل يعني أنها خارج المخلوقات!! و في موضع آخر ينكر علو الله تعالى حقيقة فوق كل شيء، و أنه لا داخل و لا خارج العالم، فإذا كنتم لا تستطيعوا أن تصرحوا بأنه تعالى خارج المخلوقات بذاته سبحانه، فإنكم بهذا تبطلون حجتكم هذه، من أن الصفة لا تحل، بل لا يقدر أحدهم إنكار حلول الصفة، لأن نفي العلو الحقيقي و البينونة، إنما هو إثبات للحلول، فأي حلول هذا الذي تدعونه عند غيركم، و تنكرونه عندكم!! و أنتم لا تستطيعوا تصرحوا أن الله تعالى خارج المخلوقات بذاته!! فإن أنكرتم حلول الصفة فهذا إثبات للعلو و أنه خارج المخلوقات بذاته سبحانه، و إن أنكرتم أنه خارج المخلوقات، فهذا قول بحلول الصفة، فليس لكم إلا أحد هذين الأمرين، أما إن جمعتم بينهما فإنكم تهدمون عقيدتكم، و تبطلون عقولكم و تجهلونها، لأن هذه الأقوال ممتنعة عقلا من صريح كلامكم و إقراركم، بعدم الحلول، و عدم البينونة، فإن لم يحل فهو بائن، فإن لم يكن بائن فإنه يحل.

فإن قلتم إن وجوده ليس كوجود غيره، قلنا و كذلك كلامه ليس كغيره، فصفته تعالى ليست كصفة غيره، فإن رددتم على هذا رددنا بضده، حتى يحق الله الحق و يبطل الباطل و لو كره المبطلون المتناقضون، و هذا الذي نقوله مرارا، أن من خرج عن السنة و وقع في البدعة و الشبهة، أنه واقع في تناقضات عظيمة.

ملخص موضوع القرآن الكريم و صفة الكلام لله تعالى:

يتبين مما سبق أن القول بخلق القرآن، ونفي صفة الكلام الحقيقي لله تعالى، يترتب عليه أمور خطيرة منها:

١- القدح بالربوبية و الألوهية للرب جل وعلا، لأن صفة الكلام الحقيقي من أعظم صفات الرب و الإله المعبود سبحانه، التي فيها كمال الربوبية والألوهية.

٢- تعطيل الشريعة و الرسالة، فلم يأمر الرب المعبود تبارك وتعالى، و لم ينهى و لم يتكلم بالشريعة و الرسالة و القرآن العظيم الذي هو الإسلام و الدين والشريعة، بل المتكلم به ابتداءً غيره، فالآمر و الناهي و المشرع الذي صدر منه التشريع ابتداءً مخلوق.

٣- إثبات الشريك لله تقدس و تنزه، فإذا كان القرآن الكريم مخلوق و كلام الله الحقيقي الذي به يأمر و يقول، و يحكم، و هو أمره و تدبيره سبحانه، مخلوق؛ فالخلق أزلي، لأن صفات الربوبية لا تكمل إلا بالأمر الذي هو الكلام الحقيقي، فإذا كان مخلوق فالخلق أزلي و شريك معه تعالى الله و تنزه.

٤- عقيدة خلق القرآن، حقيقتها نفي صفة الكلام الحقيقي لله تعالى؛ و بهذا يثبت الخرس، تعالى الله عن هذا علو كبيرا عظيما، فإثبات الصفة نفي للخرس، فلابد من إثبات أحدهما لينتفي الآخر، و يمتنع الجمع بينهما.

٥- تشبيه الله تعالى بالجمادات، و الأصنام التي لا تتكلم، و لا يسمع أصحابها كلامها، تعالى الله و تنزه، فنفوا الصفة هربا من مشابهة المخلوق المتكلم بزعمهم، فشبهوه بأشد مما هربوا منه، و هي الأصنام و الجمادات، تعالى الله عن قولهم علوا عظيما.

٦- إثبات النقص و الحاجة لله تعالى، فعقيدة خلق القرآن و نفي الكلام الحقيقي نقص، و ضده كمال و هو إثبات الكلام الحقيقي لله تعالى، و حاجة؛ لأن الغني سبحانه -حسب عقيدتهم- يحتاج لمخلوق يأمر و ينهى و يشرع، و لا يقدر الرب الخالق سبحانه أن يتكلم كلاما حقيقياً تتم و تكمل به ربوبيته بالخلق و التدبير، و ألوهيته بالتشريع، فإن قال قائل: أنهم لا ينفون صفة الكلام عن الله تعالى، فيقال: أنه يقولون نثبت الصفة، لكنهم في نفس الوقت ينفون أن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي، و هذا هو نفي الصفة، لأن حقيقة الصفة هو التكلم بكلام مسموع، و نفي هذا يعني نفي الصفة.

٧- عقيدة خلق القرآن و نفي الكلام الحقيقي لله تعالى؛ تجعل المخلوق المتكلم أكمل، لأن الكلام كمال، و ضده نقص، و الله جل وعلا أولى بكل كمال.

٨- أن إثبات الكلام النفسي لا يُخرج المعطلة من الشبهة و الحجة التي توهموها، و هي مشابهة المخلوقين، فإثبات الكلام النفسي تشبيه للخلق أيضا، لأن كل أحد لديه كلاما نفسيا، فالعلة التي عطلوا من أجلها لازالت قائمة لم يخرجوا منها، و هي التشبيه، فمهما هربوا لقول أو رأي؛ فلن يتبرؤوا و يخرجوا من قولهم و شبهتهم وظنهم الباطل: و هو التشبيه، إلا إذا ردوا الحكم لله تعالى و لرسوله عليه الصلاة و السلام، كما أُمر المؤمنون بذلك، فالمؤمن يمتثل، و يقول سمعنا و أطعنا، و لا يكون كالذي يقول سمعنا و عصينا.

٩- أن كل عقيدة ليست في كتاب الله تعالى و لا سنة رسوله عليه الصلاة والسلام، و لا من هدي أصحابه رضي الله عنهم، و هدي أتباعهم بإحسان، فإن حقيقتها استدراك على الوحي و الدين، و تجهيل له و للسابقين الأولين، و تدعي أنها أكثر تنزيها و بلاغة من النصوص.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

(و هو الكريم المنزل) و في نسخة: (فهو القديم المنزل)

القديم هو صفة الكلام، و أنه يتكلم سبحانه كلاما حقيقيا من الأزل، فالكلام الحقيقي ثابت له تعالى من الأزل، و هو قولهم -يتكلم متى شاء- أزلا و أبدا، و متى شاء، هو آحاد الكلام، مثل كلامه بالقرآن و كلامه سبحانه مع موسى و كلامه بالكتب السابقة، و قوله للشيء: (كن)، و كلامه مع محمد عليه الصلاة والسلام ليلة المعراج، و كلامه لأهل الجنة يوم القيامة، و كلامه للخلق يوم الحساب، و كلامه للملائكة: (و إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) و غيره، و قوله سبحانه بعد فناء الخلق: (لمن الملك اليوم لله الواحد القهار)، قال القرطبي رحمه الله في تفسيره: "قال الحسن: و هو السائل و هو المجيب؛ لأنه يقول ذلك حين لا أحد يجيبه فيجيب نفسه سبحانه فيقول: (لله الواحد القهار).

أما قوله الكريم المنزل، فقد قال جل وعلا: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ **[الواقعة:٧٧]**.

و يجدر التنبيه هنا إلى أن المسلم مأمور بالتقيد بألفاظ الكتاب و السنة، و لا يقول قولا لم يرد، و إن جاء على لسان أحد من الأئمة المحققين لفظة حق، و تدل على الحق، فإن أراد القول فيها بالمعنى الصحيح الموافق للكتاب و السنة و ما عليه سلف الأمة، و اقتداء بالأئمة المهديين، فهم أهل للاقتداء و الاتباع، و إن تركها متقيدا بالكتاب و السنة فله ذلك.

مثل كلمة قديم، و في نسخة أخرى: الكريم، -فإن صح من قول الناظم القديم- فالمقصود منها المعنى الصحيح، و هو أن الصفة أزلية، و يتكلم سبحانه متى شاء، فتكلم بالقرآن الكريم ثم أنزله.

قال شيخنا عبدالكريم الخضير وفقه الله: "القرآن كلام الله جل وعلا في قول أهل السنة قاطبة، و هو قول سلف هذه الأمة و أئمتها، أنه كلام صدر من الله جل وعلا بصوت و حرف، سمعه جبريل و سمعه موسى و سمعه محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء، منه بدأ و إليه يعود، نطق به جل و علا على الكيفية التي لا نعلمها" ثم قال حفظه الله: "المعتزلة رأيهم في كلامه أنه مخلوق خلقه في الهواء أو خلقه في ذات جبريل أو في ذات محمد عليه الصلاة والسلام، و حينما نادى موسى من الشجرة خلق الكلام في الشجرة، فالشجرة هي التي نادت موسى عندهم، و قالت: (إني أنا ربك) و حينئذ لا فرق بين قول الشجرة

و بين قول فرعون أنا ربكم الأعلى، المعتزلي ممكن أن يقول كلام فرعون -أنا ربكم الأعلى- صحيح، لأن الله جل وعلى خلق فيه هذا الكلام"(١).

أما قول الشيخ وفقه الله: بحرف، فدليله قوله عليه الصلاة والسلام: "لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف و لام حرف و ميم حرف" رواه الترمذي و صححه الألباني، وأما قوله: بصوت، فدليله قوله عليه الصلاة والسلام: " يقول الله: يا آدم فيقول: لبيك و سعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك..." رواه البخاري.

قال الناظم رحمه الله:

و أقول قال الله جل جلاله ** و المصطفى الهادي و لا أتأول

أي أعتقد و أعتمد ما قاله الله جل وعلا، و قاله رسوله عليه الصلاة و السلام، و لا أقدم كلام أحد و تأويله على الكتاب و السنة، لا العقل و لا غيره.

و لا أصرف معاني النصوص الصحيحة إلى معاني مخالفة، و لا أتأول على غير مراد الله تعالى، و مراد رسوله عليه الصلاة والسلام، مما يدل عليه الوحي و هدي السلف.

أما المخالفون للسنة فيتأولون بعض النصوص، و يقدمون العقل و الآراء على النقل، و كل هذا مخالف للكتاب والسنة، فالحق و الهدى و الرشاد؛ أن يُرد الأمر و الحكم و التنازع إلى الله تعالى و إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، لا إلى العقول و الأفهام و الآراء الفلسفية الدخيلة، قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ...)، و قال سبحانه: (إن الحكم إلا لله)، و قال: (و من يطع الرسول فقد أطاع الله) و قال: (قل أطيعوا الله و الرسول).

فهذه النصوص و غيرها توجب و تأمر بتحكيم الكتاب و السنة، و تقديمهما على ما سواهما مهما كان، فمن يأخذ بالعقل و يبني عليه عقيدة، أو يستدل به على النص، فإنه لم يمتثل هذه النصوص الامتثال المأمور به، و حَكّم الكلاميات و الفلسفات و العقليات، على النصوص والآيات.

---

(١)شرح الامية مسجلا.

فيقول قال العقل، قال فلان و فلان، و لا يقول قال الله تعالى، قال المصطفى الهادي عليه الصلاة و السلام، و لا شك أن من هذه حاله؛ فإنه بعيد عن الحق و الهدى و النور، إن لم يخرج منه.

فالدين و العقيدة تؤخذ من الله تعالى و من رسوله عليه الصلاة والسلام، لا من غيرهما، و إلا لكان المحكم لعقله الراغب عن حكم الله تعالى؛ مشرعا مع الله تعالى.

فإذا كانوا ينطلقون من عقولهم، و يبنون عليها عقائد؛ فلن يكون هناك فائدة و حكمة من إرسال الرسل و إنزال الكتب، فكل من قدم عقله و رأيه على حكم الوحي، و زهد و صد عن الكتاب و السنة، ففيه شوب من عمل الجاهلية الأولى.

فيعبد الله تعالى بأمر الله سبحانه و أمر رسوله عليه الصلاة والسلام، لا بأمر غيرهما ممن يخالف النصوص و يخالف فهم السلف الصالح للنصوص، سواء فهمه و عقله، أو فهم و عقل غيره.

فيثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه، و ما أثبته له نبيه عليه الصلاة والسلام، على الوجه الائق، مضبوط بضابط حكم الله تعالى لا حكم غيره، و هو صفات ليس كمثلها شيء، و لا يردد ما يردده بعض المعطلة من ضوابط فاسدة مخالفة لأمر الله تعالى، فيؤمن بالنصوص من غير أن يجد في نفسه حرجا مما قضى الله تعالى و رسوله عليه الصلاة و السلام، و يسلم تسليما من غير تردد، و إلا وقع في المحذور و الخطر، فإذا أوكل الأمر لنفسه و عقله و فهمه، وكله الله إلى نفسه، و من أوكله إلى نفسه، أهلكته نفسه، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فصلت:٤٦]، ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾[النساء:٧٩]، فلينتبه و ليحذر كل الحذر، و ليتوقف عند نصوص الوحي، و ليسعه ما وسع النبي عليه الصلاة والسلام و وسع أصحابه و أتباعهم رضي الله عن الجميع، و ليقف حيث وقفوا، و ليكن نبيها فطنا لخطوات الشيطان و نزغاته، و ليكن رضى الله تعالى، و طلب الحق و نجاته يوم عرض الأعمال، مقدم على خلجات نفسه و صدره، و ما يجده من عراك بين الامتثال لظواهر النصوص و بين تراكمات الشُبه و البدع، فيغسل قلبه من درنها بالتضرع و الدعاء، و الصدق و الالتجاء، و يجاهد و يصبر، فإذا بذل فاليبشر بالفتح المبين و النصر والتمكين، و الفوز في الدنيا والآخرة، ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[يوسف:٩٠]، فالمجاهدة و التقوى، و صدق التوجه و القصد

و العمل، يثمر و يورث العلم النافع المرضي عند الله تعالى، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[البقرة:٢٨٢]، و التقوى لا تكون ادعاء، و لا تكون في الأعمال الظاهرة فقط، أو أن كل إنسان فضلا عن من تصدر من أهل الفرق يحرص على التقوى، فهذا لا يكفي، فالتقوى كما أنها البعد عن المعاصي الظاهرة، فكذلك يجب أن تنظر هل لقولك و لعقيدتك حجة قاطعة من الله تعالى و من رسوله عليه الصلاة والسلام، و نقلها أصحابه رضي الله عنهم الذين اختارهم الله لتبليغ الرسالة و الدين، أم أنه فهم يعوزه الدليل و البرهان من الكتاب و السنة و من سلف الأمة، فدعوى الحرص و الرغبة لا يكفي، فكل أحد يرجو أن يكون من أهل التقوى، لكن المعول على الحقائق و الماهيات لا على المسميات و الشكليات، فلابد من العمل و التطبيق حتى يتحقق الوعد من الله جل و علا، جعلنا الله من أهل التقوى و الصدق، و طلب رضاه و جنته، و أبعد عنا و أبعدنا عن الهوى و البدعة و الضلالة.

فإن قال قائل: أن هؤلاء المتأولة إنما يتبعون الكتاب و السنة، و لا يقولون شيئاً من عقولهم، بل يفهمون النصوص بعقولهم، فالجواب: عند تتبع و سبر أقوالهم و عقائدهم و استدلالاتهم؛ يظهر جليا أنهم لم يمتثلوا النصوص الامتثال الصحيح، و أن عقولهم لم تنطلق من الكتاب و السنة، بل من الفلسفات و الكلاميات، فأنكروا العلو الحقيقي لله تعالى بحج عقلية فلسفية و هي التحيز، فعندما ترد عليه بالنصوص، يتأولها و يسفسط حتى يصل للحجة العقلية، فهذه مخالفة للنصوص، فهذا المتأول لم يلتزم قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، فترى هنا أن قول بعضهم أنهم يأخذون بالنصوص، و يفهمونها وفق العقل، لا أن العقل مصدر اعتقاد، أنه مجرد دعوى، و عندما تطلب منه الإيمان بأن لله تعالى يدان كما أخبر عن نفسه سبحانه، فتجده يرد و يقول: هذا إثبات للجارحة، و هذا كلام عقلي فلسفي، ليس له علاقة بالكتاب و السنة، فإن قال: بل لأن الله تعالى قال: (قل هو الله أحد)، أي لا يشبه شيء، فقل له: و هل أنت تضرب النصوص بعضها ببعض!!، فالله تعالى أثبت اليدين له سبحانه، و قال: (ليس كمثله شيء)، فما المانع أن تثبت صفة كما أثبتها النص، مع نفي المماثلة!! فتخرج بهذا من الخيالات العقلية التي تقود إلى التعطيل، فالمعطل لم يعطل إلا بعد أن تخيل الجارحة، و هذا هو التجسيم، فلم يقل بهذا أحد من أهل الإثبات من السنة، بل هم منزهة و لله الحمد.

فالذي يدعي أنه يتبع النصوص، و يفهمها بعقله، و لم يجعل عقله مصدرا للعقيدة، فعليه بامتثال كل النصوص، لا بعضها دون بعض، فيؤمن أن لله تعالى يدان ليس كمثلهما شيء، و أنه فوق كل شيء، علو ليس كمثله شيء وهكذا.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

و جميع آيات الصفات أُمرها ** حقا كما نقل الطراز الأول

و هذه عقيدة النبي عليه الصلاة والسلام، و أصحابه رضي الله عنهم، و أتباعهم بإحسان؛ و هي الإيمان بكل ما وصف الله تعالى به نفسه، و وصفه رسوله عليه الصلاة والسلام، و إمرارها كما جاءت، من غير تعطيل و لا تحريف، ولا تمثيل و لا تكييف، فكل ما ثبت و صح فيجب إثباته كما أثبته السابقون الأولون، و عدم التعرض لمعناه الذي نزل به، بل يُفهم كما فهمه العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، ففهمهم أصح من فهم غيرهم، و ما نقلوه و سلموا به هو الحق، أما من غير و بدل بعدهم فعلى غير سبيل المؤمنين: **﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾**[النساء:١١٥]، و قال سبحانه: **﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾**[التوبة:١٠٠]، فمن لم يتبع سبيل المؤمنين من الصحابة رضي الله عنهم، و سبيل أتباعهم بإحسان، و خالفهم و أحدث أقوالا و عقائد لم تكن عند الصحابة، فليس بمتبع بل مبتدع مخالفا.

فهذا هو المنهج القويم، و الصراط المستقيم، و ما سواه فسبل متفرقة خارجة عن الحق و الهدى، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خط خطاً بيده ثم قال: "هذا سبيل الله مستقيما"، و خط خطوطا عن يمينه و شماله، ثم قال: "هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ:

﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[الأنعام:١٥٣]"(١).

فأهل السنة و الجماعة يؤمنون بكل الصفات الثابتة بالخبر الصحيح في الكتاب و السنة، و يثبتون المعنى المُسلم به و المعروف عند العرب وقت التنزيل، الذين سمعوا الوحي و سمعوا الصفات و فهموها على لغتهم و سجيتهم، فنقلوها كما نزلت من غير تبديل و لا تحريف، و لو كان في الآيات و الصفات شيء يستنكر لغة أو عقلا، أو له فهم آخر كما يدعيه بعض الفلاسفة و من انخدع بهم من المبتدعة، أو فيها تشبيه أو تجسيم؛ لما سكت الصحابة عنه، و لبينوه أكمل البيان، فالمعطلة ليسوا بأكثر تدينا و علما و فهما و لغة و ورعا و تقوى من الصحابة رضي الله عنهم، و لو أنه غاب عن الصحابة، أو عرفوه و لم يبينوه و حاشاهم، لما سكت الوحي عن ذلك، إلا إن زعم أحد أن الوحي لا يعلم الأفهام و المعاني التي أدخلها المعطلة و الفلاسفة على الصفات، أو أنه عرف لكن لم يبين و العياذ بالله.

فكثير من الفرق المخالفة للسنة؛ اضطربوا و ضلوا في باب الأسماء و الصفات، و بحسب بدعة كل فرقة، يكون قربهم و بعدهم عن التوحيد و السنة.

فمنهم من ينفي الأسماء والصفات كلها، و منهم من ينفي بعض و يثبت بعض، و بمجرد وقوعهم في هذا الخلل العظيم، يتبين ضلالهم جميعا، لأن من ينفي الجميع، نفاها هربا من التشبيه بزعمه، و مع ذلك فإنه يقر بوجود الله تعالى وجودا حقيقا خارج الذهن، و بهذا يقع في التشبيه الذي نفى كل الأسماء و الصفات من أجله، و هو أنه سبحانه موجود، و المخلوق موجود، فإن كان يزعم أن إثبات شيء يلزم منه تشبيه، فإثباته للوجود تشبيه، لأن المخلوق موجود وجود حقيقيا لا ذهنيا، فإن أنكر المشابهة في الوجود، و أن وجود الله تعالى وجود خاص به، فيلزمه هذا في كل ما نفاه، أما إن أنكر وجود الله تعالى وجودا حقيقيا خارج الذهن، فقد تبين حاله، فلا كلام معه، فإما أن يمتثل النصوص و يثبت كل ما صح و ثبت في الكتاب و السنة، أو أن ينكر كل شيء و يقول بقول الملاحدة.

---

(١)رواه أحمد والنسائي و الدارمي.

كذلك من يثبت بعض الأسماء أو الصفات و ينفي بعض، فقد أقر على نفسه إما بإثبات كل شيء، أو نفي كل شيء، فيلزمه إثبات ما نفاه من الصفات، للعلة التي أثبت بها ما أثبت من الصفات، أو ينفي ما أثبته للعلة التي نفى من أجلها ما نفى من الصفات.

فكل الفرق المخالفة للسنة والجماعة واقعة في هذا الإلزام، إما التسليم للجميع، أو نفي و إنكار الجميع.

و بهذا يتبين الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، وأنهم أسعد الناس به و الحمد لله.

سُئل سفيان بن عيينه رحمه الله تعالى عن أحاديث أن الله تعالى يضحك و يعجب، فقال: "أمروها كما جاءت بلا كيف"، و قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي و سفيان الثوري و مالك بن أنس و الليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن، فقال: "أمروها كما جاءت بلا كيف".

و قال أبو بكر المروذي: "سألت أبا عبد الله -أحمد بن حنبل- عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات و الرؤية و الإسراء و قصة العرش، فصححها أبو عبد الله و قال: "قد تلقاها العلماء بالقبول، نُسلم الأخبار كما جاءت".

و قال أبو عيسى الترمذي: "و المذهب عن أهل العلم مثل سفيان الثوري و مالك بن أنس و ابن المبارك و ابن عيينه و وكيع و غيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث و نؤمن بها و لا يقال كيف".

و من يتأول صفة من الصفات، سواء اليد أو الكلام أو العلو أو الاستواء أو غيرها من صفات الباري سبحانه و تعالى، فإنه وقع في التشبيه أولا، ثم التعطيل ثانيا، فشبه ثم عطل، لأنه لم ينكر إلا لأنه تصور التشبيه بعقله، و لو أنه أثبت صفة ليس كمثلها شيء، لما تطرق لعقله شبهة و لا خلل، و لم يقع في التشبيه ثم التعطيل.

فمن يقول من أهل التعطيل: أن أهل الإثبات من أهل السنة أنهم مجسمة، فيقال له: لم يقل بالجسم و لم يتخيل الجسم إلا من عطل الأسماء أو الصفات، أما أهل السنة فلم يقولوا إلا ما قاله الله تعالى، و قاله رسوله عليه الصلاة و السلام و لم يزيدوا عليه حرفا، أما بعض المعطلة فلم يعطلوا إلا بعد أن جسموا و شبهوا، و لو لم يتوهموا الكيف لما وقعوا في ما وقعوا فيه من الضلال، عافانا الله من هذا الحال.

و ما وقع بعض المعطلة بهذا إلا نتيجة عدم إعمال كل النصوص، فالخلل في امتثال كل النصوص؛ يؤدي إلى الخلل في المنهج و الطريقة و العقيدة، و من كان هذا حاله و لم يتدارك نفسه، و ترك المجال لنفسه تخوض في الأباطيل، فإنها ستجره إلى أقوال و أفهام أشد نكارة و ضلالا نسأل الله العافية.

فمعرفة الكيف ممتنع في حق الله تعالى، و لا يمكن معرفة كيفية شيء و حقيقته، إلا بثلاثة أمور:

١- رؤية الشيء.
٢- أو رؤية نظير أو شبيه له.
٣- أو الإخبار عن كيفيته.

فلا معرفة لكيفية شيء إلا عن طريق هذه الأمور الثلاثة، فإن حصل شيء منها عُرف الكيف، وإن لم يحصل شيء منها فلا سبيل لمعرف الكيفية، و مثال هذا:

لو أُخبرت عن إنسان لم تره قط، فإنك ستعرف صفاته وصورته وكيفيته العامة، لأن الناس كلهم يشتركون في الصفات و الكيفيات، إلا من شذ بشيء من الأشياء التي لا حكم لها لندرتها، و الحكم للغالب، فالصورة العامة لهذا الذي لم تراه قط معروفة، لأنك رأيت نظيراً و شبيهاً له، فتعرف أن له رأساً و أطرافاً و سمعاً و بصراً و لساناً ناطقاً، و طوله و عرضه قريب من عامة الناس.

و إن أُخبرت عن كيفية شيء لم تره قط، ولم ترى نظيرا له، فالإخبار عن الكيفية كالمعاينة و الرؤية الحقيقية، مثل أن يقال لك: يوجد في بلد كذا شيء يقال له: (رمع) فهذا الذي سمعت اسمه لم تره و لم ترى نظير و شبيه له، وإنما أُخبرت عن كيفيته، فلم تعرف الكيفية إلا بالخبر عنه، و إلا لا سبيل لك لمعرفة كيفيته، فالخبر بمنزلة اليقين.

فإذا كان هذا حاصل في المخلوق، الذي بينهم قدر مشترك، لا يمكن تعرفه إلا بالخبر، فكيف بما لم تُخبر عنه، بل بعض المخلوقات يشبه بعضها الآخر في المسميات لا الكيفيات، فبينهم مخالفة تامة في الكيفيات، مثل ما في الجنة من نعيم، يشبه ما في الدنيا في الاسم فقط، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، و قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي: "ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر" رواه البخاري، فالخمر في الجنة لا يُسكر بخلاف ما في الدنيا، و غير هذا، فإذا كان هذا في المخلوقات، فكيف برب البريات جل و علا، فلا سبيل للوصول

لمعرفة كيفيته و كيفية صفاته سبحانه، حتى يخوض فيها من يخوض زعما منه أن التسميات تدل على تشابه أو تماثل الكيفيات، و قد قُطع السبيل إلى معرفة كيفيته سبحانه و تعالى، أو حتى مجرد الفكر أو خطرات البال، قال جل وعلا: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) هنا تتوقف العقول و الأفهام، و لذلك قالوا: كل ما خطر ببالك فالله تعالى خلاف ذلك.

هذا عن الكيفية، أما المعاني فهي خارج كلامنا هنا، فالصفات الثابتة الصريحة التي نزلت بلسان عربي مبين، على قوم عرب أقحاح، لم تتلوث عربيتهم و عقولهم بعجمة أو شوب بدعة أو فلسفة، فإن القرآن لم ينزل إلا ليفهموه و يعلموا معانيه، فعلموا و عرفوا معاني الصفات بما يعرفونه من لغتهم التي خاطبهم القرآن الكريم بها، فما كان من شأن المخلوق أنزلوه منزلته، و ما كان من شأن الخالق جل و علا فإن الله تعالى بين لهم ما يتعلق به من صفات و غيرها، و لم يتركهم، فقال سبحانه: (ليس كمثله شيء)، و قال جل و علا: (آمنا به كل من عند ربنا)، و هنا يتحقق الإيمان بالنصوص و أنها كلها من عند الله تعالى، لا يفرق بينها، و لم يستنكر أحد من العرب شيء مما جاءت به، و لو نزلت الصفات و الآيات بمعاني لا يعرفها العرب، و كانت مجهولة المعاني لكانت الآيات طلاسم، و كلام لا يُفهم و لا يعرف معناه، أو أنه خاص بفئة من الناس دون غيرهم، و قد أنزل الله تعالى الكتاب و الدين للناس كافة، و رحمة للعالمين، و ليس لطائفة دون أخرى، و إلا لكان للناس عذر و حجة في عدم الإيمان بالنصوص، كونه كلام لا يُفهم و لا يُعلم معانيه، فكيف يُعبد الله تعالى و يُعرف، و لم يصل شيء معلوم يوصل إلى معرفته، فحقيقة البدع: أنها قدح في الدين و التنزيل.

فالله تعالى أنزل القرآن للناس جميعا، يفهمه كل عربي أو من يعرف العربية الصحيحة على الوجه الصحيح، بالمعاني الصحيحة المعروفة عند العرب، و ما استأثر الله به لأهل العلم فلهم، و ما استأثر الله بمعناه لنفسه فله جل و علا، أما عموم الكتاب والسنة فهي ميسرة الفهم، لمن تدبر كلام الله تعالى و قرأه على الوجه الصحيح المأمور به، فالحق و الواجب على كل إنسان: أن يقف عند كل النصوص، و يثبت ما جاءت به من الصفات على الوجه اللائق بالله تعالى؛ فإنه بهذا يكون متبعا للنبي عليه الصلاة و السلام موافقا متبعا لسنته و هديه غير مبتدع.

قال الطحاوي في عقيدته: "و لا تثبت قدم الإسلام إلا على قنطرة التسليم و الاستسلام، فمن رام علم ما حُظر عنه علمه، و لم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد و صافي المعرفة و صحيح الإيمان، و التصديق و التكذيب و الإقرار والإنكار، موسوساً تائها شاكا، لا مؤمنا مصدقا، و لا جاحدا مكذبا".

و لو توقفت الفرق المخالفة عند هذا لكان خيرا لهم و أتقى.

و هو الإله السيد الصمد الذي ** صمدت إليه الخلق بالإذعان

الكامل الأوصاف من كل الوجوه ** كماله ما فيه من نقصان

وهو السلام على الحقيقة سالما ** من كل تمثيل و من نقصان

أسماؤه أوصاف مدح كلها ** مشتقة قد حُملت لمعاني

إياك و الإلحاد فيها إنه ** كفر معاذ الله من كفران

قال الناظم:

(و أرد عهدتها إلى نقالها)

و هذا هو الحق، أن يؤمن المسلم بالنصوص و بما قاله من نقل النصوص من فهم و معنى، و يرد عهدت ما سمع إلى من نقل الرسالة و الدين، من الصحابة رضي الله عنهم و أتباعهم، لأن الله تعالى اختارهم لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام، و لحمل رسالته و تبليغ دينه، فقد شاهدوا التنزيل، و جالسوا و سمعوا من النبي عليه الصلاة والسلام، فنرد عهدة النصوص و فهمها و معانيها إلى نُقالها، فهم أعلم الناس بدين الله تعالى و كلامه، و هدي نبيه عليه الصلاة والسلام، و فهمهم و لغتهم أصح من فهم و لغة غيرهم، فكيف يُترك أتباع النبي عليه الصلاة والسلام، و يُسمع لمن لا يُعلم حاله، أو أنه نشأ على فلسفات و كلاميات.

و لو كان فهم السلف مخالفاً لمراد الله تعالى و مراد نبيه عليه الصلاة والسلام، لعلمه علام الغيوب الذي يعلم ما سيكون سبحانه، و لأنزل بيانه على نبيه عليه الصلاة و السلام، فلما سكت عنهم، فقد أقرهم على فهمهم، بل زكاهم و زكى طريقتهم، فهل يؤخذ بفهم من أتى بعدهم بقرون ممن لا يقاربوهم بشيء من فضائلهم، و يترك الصحابة رضي الله عنهم، فهذا فعل الذين فرقوا دينهم و كانوا شيعا، نسأل الله العافية.

فالصحابة أولى الناس بالحق، و أعلمهم و أفهمهم و أصوبهم و أحكمهم بعد معلمهم و معلمنا نبينا عليه الصلاة والسلام، فاتباعهم هو الحق و الهدى، و مخالفتهم ضلال.

فرد فهم النصوص لنقالها، سلامة لدين المسلم، و حفظ لعقيدته، و علامة على صلاح المنهج و الطريقة، لأنهم تلقوا الدين من الرسول عليه الصلاة و السلام، أما من اتخذ لنفسه طريقا و فهما آخر،

فلابد أن يزل أو يضل، لأنه خرج عن أصل الرسالة و الديانة و هم النبي عليه الصلاة و السلام أصحابه رضي الله عنهم، ثم قال الناظم تأكيد لهذا المعنى:

(و أصونها عن كل ما يتخيل)

فهذا هو سبيل المؤمنين و طريق الموحدين المهديين، المتبعين للكتاب و السنة و سلف الأمة: و هو حفظ النصوص والصفات و معانيها من الأهواء و الآراء الفاسدة، و الأفكار الدخيلة الضالة عن الحق، التي تُأول الصفات إلى معاني باطلة و بدع منكرة لم يقل بها أحد من السابقين الأولين، و ليس لها في الكتاب و السنة برهان ساطع و دليل قاطع، إلا الأوهام و الأفهام المتناقضة، فمع نكارتها و بطلانها عقلا و نقلا فهي أيضا إفساد للدين و التوحيد، و القدح برب العلمين جل وعلا، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم:٢٣]، فلا شك أن أقوال الفلاسفة و الكلاميين، و ألفاظهم: كالجسم و العرض و الجوهر و التحيز و غيرها من الألفاظ التي جعلها بعض المعطلة حجة لتعطيل بعض النصوص، و عقلياتهم و تخيلاتهم؛ قدح بفهم السلف الصالح و عقولهم، و قد يكون قدح بالنصوص، لذلك تصان النصوص من كل هذه المحدثات و الأباطيل.

فالتنزيه و التوحيد الخالص الطاهر من الشبهات و المحدثات؛ هو التسليم و الاستسلام و التصديق و الإقرار بالنصوص بكل ما جاءت به، و أن ما جاء في الكتاب والسنة على هدي و منهج سلف الأمة هو الحق وغيره باطل.

و ضبط الفهم و العقل بضوابط الشريعة و النصوص، التي أقرها السابقون الأولون و من تبعهم، و عدم الخروج عنها، و بهذا تُصان النصوص و الصفات من التخيلات و العقليات المخالفة للحق، فعن العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إياكم و محدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة" رواه أبو داود، و عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته: "إن أصدق الحديث كتاب الله، و أحسن الهدي هدي محمد، و شر الأمور محدثاتها، و كل محدثة بدعة، و كل بدعة ضلالة، و كل ضلالة في النار" رواه النسائي.

ثم قال الناظم:

(قُبحاً لمن نبذ القرآن وراءه)

قبحاً: هذا توبيخ شديد لمن يترك القرآن الكريم، و السنة المطهرة، و لا يعتمد عليهما في إثبات العقائد و الغيبيات، و يأخذ بأقوال دخيلة و عقليات مضطربة، تخالف النصوص، و ما عليه أئمة الأمة المهديين من القرون المفضلة و من تبعهم من بعدهم.

فكثير من البدع والمحدثات، والأقوال والتأويلات، التي يعتمدها المخالفون للسنة في الصفات، تعتمد على غير الكتاب والسنة، إما على عقليات واهمة، أو فلسفات دخيلة أعجمية منشأها و مؤسسوها على غير الملة، أو أفهام بُنيت على أُسس و قواعد باطلة مخالفة لقواعد الكتاب والسنة.

فنبذوا القرآن و السنة ورائهم، و تركوا قال الله تعالى قال رسوله عليه الصلاة و السلام، و إذا استدل بعضهم يقول: قال فلان قال العقل قال المنطق، فقبحا لمن كان هذا قوله و منهجه و طريقته.

حتى من يقول أنه يستدل بالقرآن و يترك السنة، أو يعتمد القرآن و يهمل السنة، أو كما يقول بعضهم إذا وجد شيئا في القرآن فإنه لا ينظر للسنة حتى لو صح الحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام، زعما منه أنه يخالف القرآن، وهذا كلام خطير، فهل هو أحرص من الرسول عليه الصلاة و السلام في اتباع القرآن و عدم مخالفته، و المخالفة لم تحصل إلا عنده و في فهمه، و ليس في الكتاب و لا السنة، فكل هؤلاء، حقيقتهم أنهم لا يأخذون بالقرآن، و لو كانوا يأخذون به لامتثلوا أمره بالأخذ بالسنة، و أن من يطيع الرسول عليه الصلاة والسلام فقد أطاع الله تعالى، و من يطيع الله تعالى فعليه أن يطيع الرسول عليه الصلاة والسلام، و من يأخذ بالكتاب أو السنة و يهمل الآخر فإنه لم يأخذ بهما جميعا، قال تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[النساء:٨٠]، و قال جل وعلا: ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾[المائدة:٩٢] و قال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الحشر:٧].

قال ابن القيم رحمنا الله و إياه:

تبا لهاتيك العقول فإنها ** و الله قد مسخت على الأبدان

تبا لمن أضحى يقدمها على الـ ** الأخبار و الآثار و القرآن

قال الناظم:

(و إذا استدل يقول قال الأخطل)

كثير من أصحاب الفرق المخالفة للسنة، إذا أرادوا أن يستدلوا لعقائدهم، خاصة عقيدة علو الله تعالى فوق كل شيء، فإنهم يستدلون و يتحججون ببيت للأخطل، و هو قوله:

استوى بشر على العراق ** من غير سيف أو دم مهراق

و يجعلون هذا البيت حجة لقولهم و عقيدتهم، مع أن الآيات و النصوص الكثيرة جدا؛ أصح و أبلغ من كلامه -على فرض أن كلامه سليم فضلا عن أن يكون بليغ- و أقطع بالحجة و البرهان و البيان، و أولى بالاتباع و الاحتجاج، و كافية لإبطال حجتهم، لكن قول الأخطل عندهم معتبرا و حجة لأنه وافق أقوالهم، فالمتأمل لطريقة بعض الفرق المخالفة للسنة يجد أنهم يضعون العقيدة ثم يبحثون عن ما يوافق هذه العقيدة، فما وافقها قالوا به، و قد يقدمونه على الكتاب و السنة، كما احتجوا ببيت يزعمون أنه للأخطل و قدموه على الكتاب و السنة.

و الأخطل نصراني -كما قيل عنه-، على غير الملة، فمثل هؤلاء فضلا عن أنه لا يُوثق بهم، و لا يعتمد على ما يصدر منهم لانحراف دينهم، و عظيم جهلهم و قلة علمهم، فلغتهم العربية مدخولة، و قد يشوبها ما يشوب العجم الذين دخلوا على العرب، من فساد في اللغة، فيقولون بأشياء لا يقولها العرب و لا يعرفونها، ثم يأتي من يأتي و ينسبها إلى العرب جهلا منه أو عنادا، و الأخطر من هذا إذا بنى عليها عقيدة.

و حتى لو قال هذا البيت أو غيره من الأقوال الباطلة، عربي مسلم، و كان قوله مخالفاً للكتاب و السنة و سلف الأمة، فقوله مردود لا يُقبل، فكيف و القائل حاله مضطرب أو لا يعلم عن حاله، و أيضا قال قولا لا تقوله العرب.

أما عن تركيب هذا البيت المنسوب للأخطل، فهو تركيب فاسد لا تعرفه العرب، و سيأتي الرد عليه إن شاء الله تعالى ونقضه في مسألة علو الله تعالى فوق كل شيء، و الله الموفق و المسدد و المعين.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

(و المؤمنون يرون حقا ربهم)

و هذه من المسائل العظيمة و العقائد الجليلة، و من أصول الدين، التي تواترت و تظافرت الأدلة على إثباتها، و من أعظم ما وعد الله تعالى به عباده المؤمنين، و هي رؤية الباري جل وعلا يوم القيامة في الجنة، و التي تحث و تحض المؤمن على الجد و المسارعة و المسابقة إلى ذكر الله و عبادته و اتباع السنة و البعد عن البدعة، و كل ما يقربه إليها لينال هذا الشرف العظيم، و النعيم المقيم، و هو الفوز بوعد الله تعالى برؤية أهل الجنة لوجهه الكريم جل و علا.

فرؤية أهل الجنة لربهم جل و علا ثابتة بالأدلة القطعية الصريحة الصحيحة، التي بلغت حد التواتر، و بعضهم كفر من ينكر الرؤية، لقطعيتها و ثبوتها، مما قد يجعل منكرها على خطر عظيم، لأنه أنكر أمراً مقطوعا به.

و نقول -حد التواتر- لبيان خطر منكرها و عظيم فعله، و إبطال كل حجة و شبهة يرددونها، و إلا فكل ما ثبت و صح عن النبي عليه الصلاة والسلام و لو رواه واحد، سواء كان يفيد العلم أو العمل -مع أن كل عمل يسبقه اعتقاد و علم بأنه شرع من الله- فيجب الإيمان به و التسليم له، و يحرم رده أو التهوين منه.

و لهذا قال المحدث أبو عبد الله محمد الكتاني: "قال الشيخ محمد التاودي في حواشيه على صحيح البخاري:

مما تواتر حديث من كذب ** و من بنى لله بيتا و احتسب

و رؤية شفاعة و الحوض ** و مسح خفين و هذي بعض"(١)

قال الناظم: (و المؤمنون) فالمؤمنون يرون ربهم سبحانه في الجنة، حتى لو كابر و جادل من جادل ممن يقول أن مثبتي الرؤية مختلفون، متى يُرى الله تعالى يوم القيامة، في الموقف أم قبل الجنة أم بعد دخول الجنة، وهل يراه الكفار أم المؤمنون دون غيرهم.

---

(١) نظم المُتناثر من الحديث المتواتر.

فكل هذه الحجج لا تبرر لمنكري الرؤية، إنكارها لأهل الجنة، و ترك أدلة كثيرة صريحة صحيحة في إثباتها، و بعض المخالفين للسنة، يجعل اختلاف أهل السنة في موضع الرؤية يوم القيامة مبرر لإنكارها و هذا جهل و عدم وعي بحقيقة الأمور، و أن الدين لا يقاس باختلاف الناس و إنما بالحق الذي جاء من عند الله تعالى، مع أن اختلاف أهل السنة لا يؤثر في أصل المسألة، و لا يدل الاختلاف على نفيها، فهي واقعة لأهل الجنة قطعا.

فمهما يكن من خلاف في الرؤية، فأهل السنة متفقون على أن المؤمنين يرون ربهم جل وعلا في الجنة، فلا حجة لمن يدعي أن الخلاف مسوغ للإنكار، لأن المثبتين متفقون على وقوعها في الجنة.

قال الناظم:

(يرون حقا ربهم)

فالرؤية: رؤية الأبصار حقيقة، رؤية عيان، و رؤية القلوب و البصائر، لا البصائر وحدها، و تحصل الرؤية على الكيفية اللائقة بالله تعالى، لا نقص فيها و لا عيب، و لا تغيير في صفات الله تعالى و لا ذاته سبحانه، لأن من المنكرين من يزعم أن إثبات الرؤية يدل على تغير في صفات الله تعالى، و هذا باطل، فالذي يتغير هم المخلوقون لا الخالق تعالى، كما توهم بعض المخالفين للسنة.

و قد بين هذا النبي عليه الصلاة والسلام أكمل البيان و أتمه و أوضحه، لمن أعطاه الله تعالى علم الرواية و الدراية، كما بين هذا أئمة أهل السنة، فقال عليه الصلاة والسلام: "كما ترون القمر ليلة البدر" فالرؤية هنا حقيقة لا مجاز، و رؤية أبصار لا بصائر، و التشبيه تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي.

و لهذا قال الناظم: (حقا) فهي رؤية حق ثابتة بالنص، و واقعة حقيقة لا مجازا.

- **أدلة إثبات الرؤية**

١- أدلة إثبات الرؤية كثيرة، منها ما تقدم ما رواه البخاري و مسلم من حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه قال: كنا عند النبي الله صلى الله عليه و سلم فنظر إلى القمر ليلةً -يعني البدر- فقال: "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تُضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس و قبل غروبها فافعلوا" ثم قال: "و سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل غروبها".

و هذا الحديث المتفق على صحته المكتسب للقطعية، صريح في الرؤية لا ينكره إلا جاهل أو معاند مكابر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "هذا الحديث من أصح الأحاديث على وجه الأرض المتلقاة بالقبول المُجمع عليها عند العلماء بالحديث و سائر أهل السنة"، فمن رده لعدم اتساقه مع عقله فقد وقع في جرم عظيم، لأنه عرض أقوال النبي عليه الصلاة و السلام على عقله فإن قبل بها و إلا ردها، و هذا خطر عظيم على صاحبه، و قد يكون بمثابة من يسمع الكلام من النبي عليه الصلاة و السلام مباشرة فيقول عقلي لا يقبل هذا، فما الفرق بين قوله و قول: (أجعل الآلهة إله واحد إن هذا لشيء عجاب) فاستنكرت عقولهم كلامه عليه الصلاة و السلام، فما ثبت و صح قطعا فلا يبعد أن يكون من هذا القبيل، و بهذا يرد كثير من أوامر الله تعالى، منها أن النبي لا ينطق عن الهوى، فما قاله إنما هو وحي من الله تعالى.

فإن قيل: أنه لا يكذب الرسول عليه الصلاة و السلام، و إنما قصده أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن يقوله، قلنا: هذا نفس الأمر السابق، معارضة عقلك و توهمك أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقوله، كله سواء، بل يزيد عليه مع كونه معارضة لقول النبي عليه الصلاة و السلام، تكذيب جموع الصحابة رضي الله عنهم أيضا، أو تجهيلهم و تسفيه رأيهم، و معهم أئمة الإسلام الذين تحملوا السنة عن الصحابة، و جمع غفير من حملة الدين ممن برز في الأمة بالعلم و العمل و الديانة، فجعل نفسه أصح عقلا و فهما من هذه الجموع التي نقلت السنة و بلغت منزلة عالية بالفضل و العلم و الدين، فماذا يثبت من الدين بعد ذلك.

فإذا كنتم تحكمون عقولكم على نصوص قطعية الثبوت، و الحديث يرويه العدول الثقات، و الجمع عن الجمع، فماذا يُصدق و يكذب بعد هذا، و ماذا يثبت من الدين، و على أي قاعدة و ضابط يسير المسلمون، فهذا أعظم خدمة لأعداء الملة، لهدم الدين و الشريعة و الوحي.

فإن قيل: أنه لو سمعه من النبي عليه الصلاة و السلام لما أنكره، قيل: الثابت المقطوع بثبوته و صحته بمنزلة السماع المباشر، و قد حصل رد لكلام النبي عليه الصلاة و السلام، لمن حكم نفسه و رأيه على حكم النبي عليه الصلاة و السلام، فالحديث الثابت قطعا، بمنزلة السماع، مثل لو أن الحاكم أصدر أمراً، و أعلن هذا الأمر و أذيع، و الحاكم يسمع إذاعة كلامه و لم يقل شيئا، فسماعك لأمر الحاكم من غيره، كسماعك له من نفس الحاكم، لقطعية وقوعه من الدلائل والشواهد التي لا يمكن أن يردها إلا جاهل أو معاند مكابر، و حصل من المواقف أيام الصحابة ما يبين هذا، فمنهم من قال: "لو أن الدين بالرأي لكان مسح أسفل الخف أولى من ظاهره"، لكنه لم يقل بهذا و لم يعمل به، لأنه تربى و نشأ و تعلم على التسليم و الاستسلام

لأمر الله تعالى و أمر رسوله عليه الصلاة و السلام، و لم يحكم رأيه و عقله على النص، فإمكان و قوع رد النصوص وارد، لكن الفيصل في العمل به أو رده، هو ما حواه قلب الإنسان و عقله و ما نشأ عليه، فإن نشأ على صفاء الفطرة، فإنه يسلم بإذن الله من التكذيب و الحرج من التسليم للنصوص، و الرضى بأمر الشارع الحكيم.

فإذا عُلم حقيقة رد الأحاديث، و أنه فعل خطير، فنعود لنص الحديث، و نرى أن ألفاظه تدل على الحقيقة، "إنكم سترون ربكم" فهي رؤية حقيقية، و أكد رؤية الأبصار و نظر العيون بقوله: "كما ترون هذا القمر"، و رؤية القمر تكون رؤية حقيقية بالبصر، و في رواية أنه عليه الصلاة و السلام نظر إلى القمر و هو يحدثهم بهذا الحديث، و بهذا يبطل إنكارهم للرؤية، و يبطل قول من يقول أن النظر معناه الانتظار، حتى لو قيل به في دليل آخر، فهذا الحديث يصرح بالرؤية، فإن أنكر الرؤية في دليل فلا يستطيع إنكارها في دليل آخر.

و يبطل أيضا قول من يقول أنها رؤية مجاز لا حقيقة، بقوله عليه الصلاة والسلام: "كما ترون هذا القمر" فرؤية القمر تكون حقيقة، و جاء باسم الإشارة "هذا" الذي يدل على الحقيقة مقترنا بما قبله و بعده من سياق الجملة، فلا يمكن أن تشير إلى شيء و تريد النظر إليه، و ليس له حقيقة خارج الذهن.

و مما يدل على الحقيقة أيضا قوله: "لا تضامون" فالمزاحمة لا تكون إلا على الرؤية الحقيقية، أما رؤية القلوب والبصائر فلا يطرأ عليها هذا أبدا، و لهذا نفى المزاحمة حتى لا يتوهمها أحد عند حصول الرؤية، و لو لم تكن رؤية حقيقية لما كان لقوله "تضامون" و لا باقي كلامه عليه الصلاة والسلام فائدة، و حاشاه عليه الصلاة و السلام.

فمبررات منكري الرؤية و حججهم لا تستقيم عقلا و شرعا، فقد أنكروا ما لا يسع أحد إنكاره، لقطعية ثبوته و صحته، و ما صح و ثبت فلا مجال للعقل و لا للنظر فيه، و إن توهم و زعم زاعم مخالفته للقرآن فالمخالفة في عقله و فهمه لا في النصوص، فالنصوص في الكتاب و السنة، متسقة متفقة و لله الحمد، فضلا عن أن المُنكر للرؤية يجعل عقله أكمل من عقل النبي عليه الصلاة والسلام، و عقول الصحابة، فإذا كان الصحابة قد يجوز مخالفتهم، فكلام النفاة أولى بالرد و المخالفة و الإبطال.

فالقول بمخالفة النص للعقل لا يكفي، و إلا كل أحد سيدعي مخالفة ما لا يقبله عقله، و بهذا يضيع الدين، فإذا ثبت حديث أو دليل فلا كلام لأحد، فلا يرد الحديث لمعارضته لفهم أو عقل، بل يتهم فهمه و عقله و لا يتهم النصوص.

٢- قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، و بيانه من وجوه:

١- قال جماهير المفسرين من أهل السنة و غيرهم في تفسير هذه الآية: أنهم ينظرون إلى ربهم عيانا، يرونه حقيقة لا مجازا، على الكيفية اللائقة به سبحانه، و قد ردوا على منكري الرؤية، و أبطلوا أقوالهم من أنه يلزم الجسم أو التبعيض أو غيره من الحجج الباطلة، مما قد نُشير إليه إشارة لطالب الحق و المتجرد له، و من يريد الاستزادة و الإحاطة بالتفاصيل فيرجع إليها في مظانها و مواضعها، أما المعاند أو الجاهل فلا يكفيه طول الكلام أو قصره.

قال القرطبي رحمه الله تعالى: "إلى خالقها و مالكها، ناظرة أي تنظر إلى ربها، على هذا جمهور العلماء" ثم قال: "و احتجوا -أي منكروا الرؤية- بقوله لا تدركه الأبصار، و هذا القول ضعيف جدا، خارج عن مقتضى الآية و الأخبار" ثم ساق رحمه الله أدلة الرؤية.

و بمثل هذا القول، من أنها رؤية أبصار حقيقة لا مجازا، قال به ابن جرير الطبري، و ابن كثير، و البغوي و ابن عاشور و الألوسي في تفاسيرهم، و غيرهم كثير، و كلامهم طويل و مفصل في إثبات الرؤية الحقيقية، و إبطال أقوال النفاة و حججهم، و لم يخالف إلا من ضل عن الطريق.

و قال البغوي: "قال ابن عباس و أكثر الناس: تنظر إلى ربها عيانا بلا حجاب".

٢- يحتج بعض منكري الرؤية من الإباضية و غيرهم أن سياق هذه الآية في الانتظار، بدليل قوله تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٥]، فالظن هنا واقع عليهم قبل دخول النار و ليس بعده، فظنهم هذا دليل انتظار الجزاء، فكما أن الفجار ينتظرون الجزاء -نسأل الله العافية- في موقف القيامة، فهذا موقف انتظار، فكذلك المؤمنون و الأبرار ينتظرون الجزاء لا أنهم ينظرون إلى الباري جل وعلا.

و هذا لا يعدو كونه وهم توهموه، و فهم غلطوا فيه، ففضلا عن معارضته للنصوص الصريحة، و تشبثهم بأدنى شُبهة، و لو كان فهما مغلوطا لا نصا صريحا، فحال الفجار هذا قائم مقام اليقين، و بمنزلة النظر الحقيقي للجزاء، فالذي يتغير مظهره و يكون حاله و وجه باسر كالح، هذا بمنزلة المتيقن و المُشاهِد،

فالظن يأتي بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴿٤٥﴾الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[البقرة:٤٦]، فالظن هنا بمعنى اليقين المتحقق لا محالة.

قال القرطبي: "تظن أن يفعل بها فاقرة أي توقن و تعلم"، و قال الطبري: "تعلم أنه يفعل بها داهية"، و قال ابن كثير: "تستيقن"

فلا وجه و لا معنى لصرف النظر الحقيقي هنا للانتظار، لأن النظر إذا عُدي بإلى لا يعني إلا الرؤية حقيقية، فرد المنكرون هذا و قالوا: قد يعدى النظر بإلى و لا يكون بمعنى الرؤية، و استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللّهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[آل عمران:٧٧]، قال النفاة أن النظر هنا ليس بمعنى الرؤية، بل معناه الرحمة، لأن الله تعالى يرى كل شيء و إنكار رؤية الله تعالى لهؤلاء كُفر، و جوابه:

أ- أن القائلين بهذا القول كبقية أفهامهم الباطلة المتناقضة، لأنهم يثبتون الرؤية هنا و لا ينكرونها، فالرؤية واقعة هنا قطعا، فالمعدى بإلى هو الرؤية، و المنفي أمر آخر غير الرؤية، فالرؤية حاصلة قطعا، و لا يمكن نفيها أبدا، و النفاة إنما استدلوا بهذا الدليل لإنكار الرؤية، و هذا غير صحيح، فالرؤية واقعة و المعدى بإلى هو الرؤية، فلا وجه لاستدلالهم بهذا، أما الأحوال المصاحبة للرؤية فهذا أمر خارج عنها، فقد تكون رؤية و نظر رحمة، و قد تكون رؤية سخط، و كل هذا يحصل مع حصول و ثبوت الرؤية، لا مع عدمها، و كلامنا في ذات الرؤية لا بأحوالها، فالنفاة في قوله تعالى: (إلى ربها ناظرة) أنكروا ذات الرؤية، و جعلوا معاناها شيء آخر، و لم يقولوا مثل ما قالوا هنا، أن الرؤية الحقيقية حاصلة لكن رؤية على حال معينة، ففي قوله: (و لا ينظر إليه يوم القيامة) أقروا بالرؤية، لكن رؤية على حال آخر، و هذا مخالف لحجتهم بالآية الأخرى، فالكلام على وقوع الرؤية من عدمه، و ليس في أحوال الرؤية، كما غلطوا في احتجاجهم هذا.

ب- أن الآية جاءت على الحقيقة و ليس فيها قرينة و لا دليل يصرف الحقيقة لغيرها، فالمعنى أنه لا ينظر إليهم حقيقة نظر رحمة، بل ينظر إليهم حقيقة نظر غضب، فالنظر على الحقيقة ثابت في

الآية، لكنه نفي رؤية دون رؤية، لا أن المعنى ما أرادوا الاحتجاج به وهو نفي مجرد النظر و هو المعدى بإلى.

و لو كان معنى الآية -حسب زعمهم- الانتظار، من غير نظر لسياق الكلام ليتبين المعنى؛ لكان معنى قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، و معنى قوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[الغاشية:٢٠]، قوله: ﴿ وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾[الأعراف:١٤٣]، قوله: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:٢٥٩]، كلها بمعنى واحد و هو الانتظار، فتكون الآيات: (أفلا ينتظرون إلى الإبل) (وينتظرون إلى السماء كيف رفعت) و (و إلى الجبال) و (و إلى الأرض) و (فانتظر إلى طعامك) (و انتظر إلى شرابك)، فقولهم أن النظر قد يُعدى بإلى و يكون بمعنى الانتظار لا يمنع أن يقال هذه الأقوال التي لا يقولها أقل الناس معرفة و فهما.

ت- إذا جاء النظر في كلام عربي على المعنى الحقيقي الظاهر، في أكثر من موضع، و هو رؤية الأبصار، فحرفه من حرفه إلى معنى آخر غير الحقيقة بلا دليل لغوي و لا شرعي؛ فمتى يأتي على الحقيقة!! و متى يكون النظر بمعنى الرؤية، إذا كانوا يأولون نصوص الحقيقة إلى غيرها بلا ضابط!! فهذا فيه إفساد للغة.

وهذا يبين -كما مر معنا مرارا- أن كثير من أقوال المعطلة تخدم كل من يريد هدم الدين بلا تعب.

و يستدل منكروا الرؤية على أن النظر قد يُعدى بإلى و يأتي بمعنى الانتظار، بما يتناقلونه و يرددونه بينهم من أقوال مجهولة القائل، منكرة في اللغة و عند العرب، و أبيات شعر ينسبونها إلى شعار، حكم بعضهم بأنها مكذوبة عليهم، أو أنها لا تثبت عنهم بشيء من النقول، كما زعموا أن حسان بن ثابت رضي الله عنه قال:

وجوه ناظرات يوم بدر ** إلى الرحمن تنتظر الخلاصا

فهذا البيت لا يثبت عن حسان رضي الله عنه لا في ديوانه و لا في غيره، و قد رده و أنكره غير واحد، منهم الرازي في تفسيره قال عن هذا البيت: "هذا الشعر موضوع، و الرواية الصحيحة:

وجوه ناظرات يوم بكر ** إلى الرحمن تنتظر الخلاصا

و المُراد من هذا الرحمن، مسيلمة الكذاب، لأنهم كانوا يسمونه رحمن اليمامة، فأصحابه كانوا ينظرون إليه و يتوقعون منه التخلص من الأعداء" انتهى كلامه.

فالبيت الموضوع على حسان لا تقوم به حجة، فضلا عن نكارته سندا و متنا، و البيت المنسوب لأصحاب مسيلمة يكون على المعنى الحقيقي و هو النظر و الرؤية الحقيقية لا الانتظار، لأن مسيلمة أمامهم ينظرون إليه، و هكذا حال كثير من المعطلة، يتحججون بحجج و شُبه واهية مهدومة من أصلها، و على أي وجه قلبت أقوالهم تجدها أقوال باطلة و تنقض نفسها بنفسها.

و قبل هذا يتركون النصوص القطعية الصريحة من الكتاب والسنة، و يستدلون بأقوال أدنى من الظن، من كونها إما كذب على أصحابها و ملفقة أو مجهولة القائل لا يُعرف عربيته من أعجميته، إضافة إلى مخالفتها لكلام العرب و عُرفهم و سليقتهم، ثم يقول المعطل أنه يعتمد على الأدلة القطعية، و هو يرد كلام النبي عليه الصلاة والسلام لأنه آحاد يفيد الظن حسب قوله، و يستدل بكلام الناس و المجاهيل و المناكير و الأباطيل، مما يكون إنكاره أولى و أوجب مما زعموه في الآحاد أو غيره من الأدلة.

و قال ابن منظور: "و من قال إن معنى قوله "إلى ربها ناظرة" يعني منتظرة فقد أخطأ، لأن العرب لا تقول نظرت إلى الشيء بمعنى انتظرته، إنما تقول نظرت فلانا أي انتظرته"(١).

---

(١)لسان العرب ٢١٥/٥دار صادر بيروت.

فهذا دليل على أن هذا المعنى، معنى دخيل على اللغة و لا تقول به العرب، فتلقفه النفاة و تناقلوه بينهم، فالنظر الذي بمعنى الانتظار في اللغة لا يعدى بإلى، كقوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[يس:٤٩]، و قوله: ﴿وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكاً لَّقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ﴾[الأنعام:٨]، فهذا بمعنى الانتظار و لا يُعدى بإلى.

أما استدلال بعضهم بقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]، فليس فيه حجة لأنه قال نَظِرةٌ ولم يقل نَظَرٌ، قال جماهير المفسرين: النظِرةُ من الإنظار أي الانتظار و الإمهال. و ليس من النَظَر و الرؤية، و مثله قوله: ﴿قَالَ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴿ ١٤ ﴾قَالَ إِنَّكَ مِنَ المُنظَرِينَ﴾[الأعراف:١٥]، قال أَنْظِرني أي أمهلني، و لم يقل أنظُر إلي، فأنْظِرني ليست كانظُر إلي، ففرق بين اللفظين و المعنيين، فليس النُظْرة -بضم النون وسكون الظاء-كالنَظَر، و ليس الإنظار كالأَنظار، فالأول بمعنى الانتظار، و الثاني بمعنى الرؤية و الإبصار، بدليل قوله بعدها: (إنك من المُنظرين) أي المُؤخرين، و لم يقل المنظور إليهم.

و منه قوله عليه الصلاة والسلام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أنظر مُعسرا، أو وضع له، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله" حديث صحيح رواه الترمذي و الدارمي و أحمد.

قال: (وجوه يومئذ ناظرة)، و هذا أبلغ و أعظم في تحقق الرؤية، فنسبة النظر إلى الوجوه، فيه كمال الرؤية، و عظيم النعيم الذي تحبه الوجوه و تسعد به وتستبشر ويظهر عليها أثره، فهو دليل على كمال النعيم، و هذا لا يتحقق لرؤية البصر دون الوجه، فلو قال: (أبصار ناظرة)، لما كان أكمل في إظهار النعيم على الوجوه و استبشارها به، أو قد يشوب هذا النظر شيء من المنقصات للرؤية، أو المنغصات على الرائي، كما بين ذلك بعدها بقوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾[القيامة:٢٤]، فهذا يبين أن أثر النظر يظهر على الوجوه، فيبين حالها إن كان نعيم أو غيره، و بهذا يكون الوجه كله في حال نظر، فهذا من بلاغة القرآن الكريم، و من عظيم الوعد و الجزاء.

و مما يدلل على نسبة الرؤية للوجوه، أن البصر في الوجه، و لأن هناك فرق بين من ينظر ببصره دون وجهه، و بين من يُقبل إلى المنظور فينظر إليه ببصره و وجه، فرؤية الأبصار دون الوجه واقعة، و يدل على عدم كمال الاستئناس و الرغبة بالمرئي، أو قد يكون رؤية خوف و رهبة، أو عدم حاجة للمرئي، و هنا يكون نظر بالبصر دون الوجه، و قد لا ينظر إليه، أو يختلس النظر، كما قال ذلك عن أهل النار -عافانا الله-.

فنظر البصر دون الوجه فيه نقص في الرغبة للنظر، و نقص في محبة المنظور إليه، أما من يرى ببصره ما يحبه، و يحب رؤيته ويستبشر به، فإن نظره هذا يظهر على كل وجهه، فيتلقاه بوجهه كله، فيكون وجهه كله ناظر إليه، و هذا من كمال الرؤية و النظر، و لهذا قال قبلها: (وجوه يومئذ ناضرة) لماذا؟ لأنها: (إلى ربها ناظرة)، فذكر استبشارهم و فرحهم الذي يظهر على وجوههم مما يبين أنهم مقبلون بوجوههم ينظرون إلى ربهم جل وعلا، مما يجعل الوجه كله في حال نظر نعيم ونظر إسفار و استبشار، لا الأبصار دون الوجه، و هذا أعظم النعيم، نسأل الكريم من فضله، و جعلنا ممن يراه في الفردوس الأعلى من الجنة، و مثله قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾[المطففين:٢٤]، و لو كان نظر بصر دون وجه، لما تم لوجوههم النضرة، و لما ناسب أن يقول: (وجوه يومئذ ناضرة) ثم يقول بعدها: (أبصار إلى ربها ناظرة) فهذا لا يستقيم في كلام المخلوق فكيف بالخالق جل وعلا، مع ما فيه من تنغيص النظر و تنقيصه، و لا يناسب هذا النعيم الذي يجده الناظر، فيتوجه للمنظور بكُليته.

و قولهم أن النظر معناه الانتظار، هذا لا يناسب حال الآخرة، لأن الآخرة دار جزاء لا انتظار، فالانتظار يتعلق بدار الدنيا فهذا حالها، كما يتجلى هذا المعنى في غير موضع من كتاب الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿قُلِ انتَظِرُواْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾[الأنعام:١٥٨]، و قوله: ﴿قَالَ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴿١٤﴾قَالَ إِنَّكَ مِنَ المُنظَرِينَ﴾[الأعراف:١٥]، و قوله: ﴿فَانتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾[الأعراف:٧١]، وقوله: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ اللّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُواْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾[التوبة:٥٢]، فهذا حال الدنيا و هو العمل و انتظار الجزاء، أما من مات فقد قامت قيامته، و انتقل من دار الإمهال و الانتظار و التأخير، إلى دار الجزاء و رؤية حاله و مكانه، و لا انتظار في الآخرة، بل سيعرف كل إنسان حاله و مصيره، لما يرى من أعماله، حتى قبل المحشر و قبل دخول الجنة أو النار، كما يحصل لأهل البرزخ في القبور، فما

يكون في المحشر بعد قيام الساعة من باب أولى، كما جاء في الحديث أن المؤمن إذا مات و رآى النعيم، طمع في التنعم أكثر، فيقول: "رب أقم الساعة"، و مقابل هذا يقول الكافر عندما يرى حاله في القبر: "رب لا تقم الساعة"، فالجزاء يأتي الإنسان من لحظة موته و مفارقته الدنيا دار الإنتظار، فقيام الساعة من باب أولى، و قد ذكر القرآن الكريم وقوع بعض الجزاء في القبر قبل المحشر، كما ذكر حال آل فرعون في القبر، فقال: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[غافر:٤٦]، فهذا دليل على أن الموت فصل بين دار الإمهال و الانتظار، و دار الجزاء، كما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري و مسلم قوله: "تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه عز و جل حتى يموت"، فجعل الموت حدا فاصلا بين الدارين، فلا تماثل بينهما، فوقوع الجزاء في القبر و البرزخ دليل على أن ما بعد الموت جزاء و لا انتظار، حتى لو قالوا بالانتظار في موقف المحشر، فقد سبق هذا جزاء في القبر.

و على هذا تحمل رؤية النبي عليه الصلاة و السلام لربه ليلة الإسراء و المعراج، و أن الصحيح أنه لم يراه، بل رأى نورا كما قال عليه الصلاة و السلام، و رآى من آيات ربه الكبرى، و هذا في الدنيا دون الآخرة، حتى مع صعوده عليه الصلاة و السلام لربه و بلوغه منازل عالية عظيمة، فإنه لازال من أهل الدنيا، فلا حجة فيه لمنكري الرؤية في الآخرة.

أما ما ينقله بعض نفاة الرؤية عن بعض الصحابة و التابعين أنهم فسروا النظر في الآية بالانتظار، فلا يؤثر في المسألة، لأن أصل الخلاف معهم في وقوع الرؤية من عدمها، فإن أنكروا دليل حججناهم بدليل آخر، مع أن إنكار دليل واحد أمر خطير، و هو بمثابة إنكار كل الأدلة، لأن الشرع و الحق كله شيء واحد لا يُجزأ، فلا يبقى لأحد عُذر و لا حجة في إنكار ما شرعه الله تعالى و رسوله عليه الصلاة والسلام، فمن فسر النظر في الآية بالانتظار من الصحابة و التابعون -إن سلمنا بصحته- فكلهم يقولون و يعتقدون رؤية المؤمنون لربهم في الجنة، فحتى لو قيل أنهم لم يفسروا النظر بالرؤية في هذه الآية، فإنهم يثبتونها في مواضع أخرى، كما جاء في تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾[يونس:٢٦]، قال ابن كثير: "و قد روي تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، عن أبي بكر الصديق، وحذيفة بن اليمان، و عبدالله بن عباس، (قال البغوي و أبو موسى و عبادة بن الصامت)، و سعيد بن المسيب و عبدالرحمن بن أبي ليلى، و عبدالرحمن بن سابط و مجاهد و عكرمة، و عامر بن سعد و عطاء و الضحاك، و الحسن و

قتادة و السدي و محمد بن إسحاق و غيرهم من السلف و الخلف" ثم ذكر ما جاء في إثبات الرؤية من كلام النبي عليه الصلاة والسلام.

فهاهم جموع الصحابة و التابعون يثبتون الرؤية، فإن كان منكروا الرؤية متبعون لا مبتدعون و يستشهدون بأقوال الصحابة و التابعين و يتبعونهم، فالصحابة و أتباعهم يثبتونها و يعتقدونها و يقولون بها.

٣- من أدلة الرؤية أيضا قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس:٢٦]، وقد تقدم كلام ابن كثير في تفسيرها، و نقله عن جماعة من الصحابة و التابعين أن الزيادة هي النظر إلى وجه الله تعالى الكريم نسأل الكريم من فضله، و بهذا قال الطبري و القرطبي، و جماهير المفسرين و أعلامهم، من أهل السنة و الجماعة و غيرهم، كما نقل ذلك ابن عاشور، و به قال الرازي و قرره في آخر كلامه عن الزيادة، قال في تفسيره لقوله (و زيادة): "المراد منها رؤية الله سبحانه و تعالى، قالوا: و الدليل عليه النقل و العقل، أما النقل فالحديث الصحيح الوارد فيه، و هو أن الحسنى هي الجنة، و الزيادة هي النظر إلى الله سبحانه وتعالى، و أما العقل فهو أن الحسنى لفظة مفردة دخل عليها حرف التعريف، فانصرف إلى المعهود السابق، و هو دار السلام، و المعروف من المسلمين و المتقرر بين أهل الإسلام من هذه اللفظة هو الجنة و ما فيها من المنافع و التعظيم، و إذا ثبت هذا وجب أن يكون المراد من الزيادة أمرا مغايرا لكل ما في الجنة من المنافع و التعظيم، وإلا لزم التكرار"

ثم بسط الكلام في الأدلة و الأقوال، حتى انتهى إلى أن الخبر يفيد إثبات الرؤية.

و لا ينظر لمن لا يقر بهذا التفسير للزيادة، لأنه مخالف لجماهير السنة و غير السنة، فمخالفته غير معتبرة، و لأن حجته واهية، فقد يقول قائل: أن الزيادة هي نعيم من الجنة، و ليست رؤية الباري جل و علا، فهذا رد عليه الرازي بأنه تكرار، و التكرار لا يستقيم في كلام آحاد الناس فكيف بالوحي المطهر المنزه.

٤- كذلك ما جاء في الحديث الصحيح الثابت عن النبي عليه الصلاة و السلام، الذي رواه مسلم من حديث صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله تبارك و تعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة و تنجينا من النار؟ قال: فيُكشف الحجاب، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر

إلى ربهم عز و جل" رواه مسلم، و زاد في رواية عنده أيضا: "ثم تلا هذه الآية: (للذين أحسنوا الحسنى و زيادة).

و لا كلام بعد كلام أفصح الناس و أعلمهم بالله تعالى، رسول الهدى عليه الصلاة والسلام، فمن لا يفهم كلام النبي عليه الصلاة و السلام، و يقف عنده كما وقف الصحابة و لم يعارضوه، و هم أفصح الناس و أعلمهم باللغة و الكلام، و يصر على التأويلات، و الإنكار بحجج باطلة، فلا علاج له، فمن ذا الذي يسمع الوعد برؤية رب الأرض و السموات بأصرح العبارات، من أصدق المخلوقات عليه الصلاة والسلام، ثم ينكر و يقول لا، نسأل الله العافية.

و قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: "اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلا، و أجمعوا أيضا على وقوعها في الآخرة، و أن المؤمنون يرون الله تعالى دون الكافرين... و قد تظاهرت أدلة الكتاب و السنة و إجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، و أخرجها نحو عشرين صحابياً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، و آيات القرآن فيها مشهورة".

و قد ذكرنا أن بعض أتباع الفرق المخالفة، يجعل عقيدته و قوله الأصل الذي يبني عليه، و يصحح و يضعف على ضوءه، و يُأول و يفسر بمقتضاه، فإما أن يأول الدليل من كتاب أو سنة، حتى يتوافق مع عقيدته مهما كانت صراحة الحديث، فلا مراعاة للضوابط و القواعد لغوية كانت أم شرعية أم غيرها، فإن لم يجد تأويل، قال عن الحديث: أنه معارض للقرآن، و إن لم يقدر على شيء من هذا لا يبقى إلا حجتهم التي يلجاؤن إليها، و التي يجد فيها أعداء الدين بغيتهم في هدم أغلب تكاليف الشريعة، فيستعملونها متى ما أرادوا هدم شيء من الدين، و هو قولهم هذا حديث آحاد، فبمجرد ما يقول آحاد فإنه يبطل حجيته، و لا يأخذ به، فيبطل كلام النبي عليه الصلاة والسلام، و يعمل المعطل بقوله، و يدعي أن كلام الصحابي آحاد ظني، و قول هذا المعطل بمنزلة المتواتر القطعي، و الله المستعان.

و قد تقدم معنا، أقوال علماء الإسلام أن أحاديث الرؤية متواترة، و آخرها كلام النووي قوله: "أن عشرين من الصحابة نقلوا أحاديث الرؤية"، مع أنه لو لم ينقل إثبات الرؤية إلا واحد في حديث صحيح ثابت نقله أئمة الإسلام و صححوه و أثبتوه و لا يعتري سنده و متنه شيء على قواعد جمهور السنة، لما كان لأحد أن يرده، بل رده و رد المتواتر سواء.

و بعضهم أتى بالعجائب في فهم الحديث، مما لا وجه له لا من قريب و لا من بعيد، في كلام غريب عجيب، قال بعضهم: أن معنى كشف الحجاب أنه جواز عن كناية مزيد الإكرام!! فما هو الإكرام الذي يقصده، و لا يمكن أن يتعلق بذات الله تعالى، لأنهم ينفون أي رؤية، أو كشف لحجاب الله تعالى، فيكون من نعيم الجنة المخلوق.

و هل رؤية الباري تعالى ليست من الإكرام!! فإن لم تكن أعلى مراتب الإكرام فماذا تكون، و لا حجة في أنها كما يقولون تغير في ذاته تعالى و أن هذا نقص، فهذا سيأتي الرد على هذا في موضع الرد على شُبههم إن شاء الله.

فرؤية الباري جل و علا أعظم الإكرام و الإنعام، و الأعجب هو تأويل كشف الحجاب بالإكرام، إن كان يقصد بالإكرام نعيم الجنة دون الرؤية، فمن قال من أن كشف الحجاب هو ما هم فيه من نعيم!! فلا زيادة في هذا لأنهم في نعيم.

٥- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥]، قال الإمام الشافعي: "في هذه الآية دليل

على أن المؤمنون يرونه عز و جل يومئذ"، نقله ابن كثير و القرطبي، فإذا حُجب عن الله تعالى أقوام، فإن منهم من لا يحجب عنه سبحانه، و قال ابن كثير: "قد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز و جل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح، من طرق متواترة عند أئمة الحديث لا يمكن دفعها و لا منعها" ثم قال: " و هذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة و التابعين و سلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة المسلمين و هداة الأنام".

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: "و الله تعالى يُرى في الآخرة، و يراه المؤمنون و هم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه و لا كيفية"(١)، و قال الإمام أحمد رحمنا الله و إياه: "من لم يقل بالرؤية فهو جهمي" و قال: "من قال إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، أليس الله عز و جل يقول: (وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة)، و قال: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون).

---

(١)الفقه الأكبر.

و قال الإمام مالك رحمه الله: "الناس ينظرون إلى الله عز وجل يوم القيامة بأعينهم"(١)، و قال: "سمعت قوما يقولون في قوله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة) : إلى ثوابه، كذبوا فأين هم عن قول الله تعالى: (كلام إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون"(٢) رحمهم الله جميعا.

و قال الطحاوي في عقيدته: "و الرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة و لا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)، و تفسيره على ما أراد الله تعالى و علمه".

و من دعاء النبي عليه الصلاة و السلام: "و أسألك اللهم لذة النظر إلى وجهك الكريم، و الشوق إلى لقائك" رواه النسائي و أحمد و النسائي و صححه الألباني.

فهذه عقيدة الأئمة الأربعة عقيدة أهل السنة و الجماعة الذين يسمونهم أهل الحديث أو السلفية، وليس كما يزعم كثير من أتباع الفرق المخالفة للسنة من أن عقيدتهم موافقة لعقيدة الأئمة الأربعة، و أنهم يفوضون الصفات، و غيرها من أقوال المعطلة، و ينسبون الحق و أقوال السنة -الذي هو إثبات الصفات على الظاهر- لما يقولون أنهم فئة قليلة من أصحاب الحديث، و بعضهم يلمزهم و يصفهم بأوصاف لا تليق، و بعضهم تجاوز الحد حتى شبههم بالملل الكافرة كاليهود و النصارى و أن عقائدهم مأخوذة منهم، مع أنهم لم يزيدوا على ما قال الله تعالى و قال رسوله عليه الصلاة و السلام حرفا، فهل يقصد المخالفون أن نصوص الوحيين موافقة للملل الأخرى!!.

---

(١)الإبانة لابن بطة وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٠١/٣.

(٢)فتح الباري ٤٣٥/١٣.

و ليعلم كل مسلم يسير على الطريق الصحيح و الهدي القويم، أن المتمسك بالحق و السنة الصافية و بهدي النبي عليه الصلاة و السلام الصحيح أنه معرض للابتلاء أكثر من غيره، لأن الشيطان يعلم أنه لا حق إلا ما كان عليه النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه و أتباعهم، فيسعى بكل الطرق لتحريض الناس على أهلها لإفساد دينهم، سواء بتحريض أتباع الفرق المخالفة، أو تحريض غيرهم من ملل الكفر، و قد يتعاون بعضهم مع بعض مقابل السنة، أما غيرهم من الفرق المخالفة للسنة، فلا يحتاج مزيد عناء و جهد لإخراجهم من الحق و السنة، لأن منهم من فيه بدعة و منهم من هو أكثر بدعة من غيره، على تفاوت بينهم بين مقل و مستكثر، و قريب و بعيد عن السنة، فلا يحرص الشيطان عليهم كحرصه على السنة، لكثرة ما يقع فيهم من ضلالات تخرج عن الحق، و من خرج عن الحق، لن يعبد الله على حق و بصيره، و هذا ما يريده الشيطان، و هو إخراج الناس من عبادة الله، على أي طريقة كانوا، لذلك تجد أهل السنة الصافية النقية يواجهون ألوان الأذى لما عندهم من الحق الخالص الصافي، الذي يبغضه الشيطان و أتباعه، و الله المستعان و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهو ولينا في الدنيا و الآخرة، ثبتنا الله على الحق و توفانا و بعثنا عليه، و جمعنا بأولياءه المتقين لحبنا له و لدينه و لهم آمين.

و المنكرون للرؤية لم ينكروها إلا لما يأتي في عقولهم من أوهام و أفهام و تخيلات، من أن الرؤية يلزم منها لوازم باطلة، و هذا كما مر معنا يدخل في التكييف الممنوع، لأن قياس الغائب على الشاهد قياس باطل عقلا و نقلا، فمن ينفي أو يثبت شيئاً لا يعلم عنه شيء أبداً، فهو كمن يزعم أنه رأى هذا الشيء فحكم عليه أن صفته و كيفيته كذا و كذا، لأنه يثبت أو ينفي بلا دليل.

فرؤية الله تعالى كمال، و نفيها نقص، و لا يلزم من إثبات ما أثبتته نصوص الكتاب و السنة ما يتوهمه المتوهمون من تجسيم و تبعيض و نقص، فلم يقل أحد بمثل هذه الأمور، أما أهل السنة فلم يقولوا إلا قال الله تعالى قال رسوله عليه الصلاة و السلام.

أما كون الرؤية كمال؛ فلأن كل موجود يجوز أن يُرى، و الذي يمتنع رؤيته مطلقا هو العدم، و النفي المحض ليس فيه كمال و لا مدحا، و مما لا يلزم من الرؤية النقص؛ أن كل شيء يُرى بحسبه، فرؤية السماء ليست كرؤية الكتاب، و رؤية الباري سبحانه ليست كرؤية غيره، فلا حجة للمنكر في ما يقوله من لوازم باطلة للرؤية، و سنذكر شُبه النفاة و الرد عليها هنا إن شاء الله تعالى، فانظر كيف أن أقوال المعطلة تؤدي إلى القول بالعدم في كثير مما يقولونه، سواء في إنكار الرؤية، أو في نفي العلو أو غيرها، و هو معنى: أن كل من خرج عن السنة، و وقع في البدعة فإن بدعته تجره و توقعه في ضلالات عظيمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمنا الله و إياه في التدمرية: "و ينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح و لا كمال، إلا إذا تضمن إثباتا، و إلا فمجرد النفي ليس فيه مدح و لا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، و العدم المحض ليس بشي، و ما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء، فضلا عن أن يكون مدحا أو كمالاً، و لأن النفي المحض يوصف به المعدوم و الممتنع، و المعدوم و الممتنع لا يوصف بمدح و لا كمال، فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح، كقوله: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة و نوم) إلى قوله: (و لا يؤوده حفظهما)، فنفي السنة و النوم يتضمن كمال الحياة و القيام، و قوله: (و لا يؤوده حفظهما) أي لا يثقله، و ذلك مستلزم لكمال قدرته و تمامها، بخلاف المخلوق القادر".

فأعلم أيها المسترشد الطالب للحق وفقنا الله و إياك، أن النفي المحض الذي لا يتضمن إثبات كمال، أنه ليس بمدح و لا كمال و لا يليق بالله تعالى، قال ابن عثيمين في شرح التدمرية: "و لا يمكن أن يكون النفي في صفات الله عز و جل نفيا محضا، بل لابد أن يكون لإثبات كمال، و ذلك للوجوه التالية:

١- أن الله تعالى قال: (و لله المثل الأعلى)، أي الوصف الأكمل، و هذا معدوم في النفي المحض.
٢- أن النفي المحض عدم محض وليس بشيء فكيف يكون مدحا و كمالا.
٣- إذا لم يتضمن النفي كمالا فقد يكون لعدم قابلية الموصوف بذلك المنفي أو ضده، لا لكمال الموصوف، كقول "الجدار لا يظلم" فهذا النفي ليس بكمال، و لكن لعدم قابلية اتصاف الجدار بالظلم أو العدل، فلا يكون مدحا ولا كمالا له.
٤- أن النفي الذي لا يتضمن كمالا، قد يكون لنقص الموصوف أو لعجزه عنه، كما لو قيل عن شخص عاجز عن الانتصار لنفسه ممن ظلمه: "إنه لا يجزي السيئة بالسيئة" فالنفي هذا لعجزه لا لكمال عفوه، فيكون النفي هنا نقص و عيب و ليس كمال".

و قد يقول منكروا الرؤية: أن نفي الرؤية، ليس نفيا محضا، بل متضمن لإثبات كمال، و هو إثبات الكبرياء لله تعالى، فجعلوا الكبرياء مقابل الرؤية، و أن المانع من الرؤية هو صفة الكبرياء لله تعالى، ذكر هذا الخليلي مفتي الإباضية في كتاب له، فرد عليه بعض أهل العلم و بينوا غلطه.

فاستدل الخليلي بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي عليه الصلاة و السلام أنه قال: "جنتان من فضة آنيتهما و ما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما و ما فيهما، و ما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن" متفق عليه، والجواب عن هذا:

١- قولهم أن المانع من الرؤية الكبرياء، مما يجعل الرؤية تقابل الكبرياء، و هذا قول باطل يرده الحديث، و مناقض و مخالف لصريح الأحاديث، فالكبرياء ليس ضد الرؤية و لا يقابلها، كمقابلة السمع بالصمم، و الكلام بالخرس، و البصر بالعمى، فهذا قول لا دليل عليه و لم يقل به أحد، و لا وجود له في هذا النص، بل معارض له و لغيره، فالذي منع من الرؤية موانع منها الحجاب..

٢- الخليلي هنا حمل الحديث على ظاهره، و أن الكبرياء حجاب بين وجه الله تعالى الكريم العظيم، و بين خلقه حقيقة، و لم يأوله إلى شيء آخر، و أيضا حمل الرؤية هنا على ظاهرها و أنها رؤية الباري جل و علا حقيقة، و لم يأولها إلى أمر آخر، بينما في الحديث الذي قبله، الذي فيه كشف الحجاب و رؤية الباريء جل و علا، فالخليلي أول الحجاب إلى غير الحقيقة، و قال أنه مزيد إكرام، فلم يجعله حجاب لله تعالى، بل جعله من نعيم الجنة و من مزيد الإكرام الذي يعطونه من نعيم الجنة المخلوق، و أول رؤية الباري جل و علا و لم يثبتها على الحقيقة كما فعل هنا، فهذا مما يبطل قوله و يرده، و يبين تضارب أقواله.

فإن كانت الرؤية في هذا الحديث -عند المنكرون لها- حقيقية، فيجب حمل الرؤية على الحقيقة في الحديث السابق، و إلا حصل الخلل و بطل قولهم و فهمهم، و إن كان الحجاب و الرداء هنا على الحقيقة، فيجب حمله كذلك في الحديث السابق.

٣- أن هذا الحديث دليل على جواز الرؤية و حصولها، و ليس نفيها و إنكارها كما يفهم النفاة، لأن الرؤية عند النفاة ممتنعة، و ليست جائزة، فلا يمكن إيراد نص يحتمل جوازها و احتمالها كما في هذا الحديث، فالممتنع يُجزم و يُقطع به، و لا يَرِد عليه ألفاظ الاحتمال و الجواز، فالقياس يقتضي إيراد دليل يقطع و يجزم بالمنع، لا العكس كما هي ألفاظ الحديث، فقوله: "ما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم" هذا لفظ يحتمل الرؤية، و الممتنع لا يمكن يقال فيه هذا الكلام.

و مما يدل على أن الحديث فيه إثبات الرؤية، أن سياق الحديث في ذكر نعيم الجنة، و ما يعد به أولياءه و عباده الصالحين، فهو سياق وعد و تنعيم و موافاة لأعمالهم، فذكر شيئاً من نعيم الجنة، و بعد أن ذكره، ختم الوعد بما هو أعظم النعيم و أكرمه و أعلاه، و ما يجازي به عباده المتقين جعلنا الله منهم، و ما يناسب الحال و المقال، و هو رؤية الباري جل وعلا، و لو كانت الرؤية ممتنعة، و غير حاصلة، لكان إيراد الممنوع مع المرغوب، و إيراد الممتنع المنفي مع الثابت، و إيراد النعيم مع غير النعيم؛ تنغيصا و تكديرا،

لا وعدا بالجزاء و العطاء، و كلاما غير مناسب، و صياغة لا تدل على بيان و بلاغة و حكمة، و هذا لا يليق بالكلام العادي، فكيف بكلام من أوتي جوامع الكلم، و أبلغ و أفصح الخلق عليه الصلاة و السلام.

فلو قال لك أحد إذا عملت كذا سأعطيك مكافأة و جائزة قيمة ثمينة قدرها كذا و كذا، و شكلها كذا و كذا مما تعجب من وصفها و جمالها، فتحرص كل الحرص على تلبية طلبه، لتنال الأجر العظيم منه، ثم يختم كلامه بقوله: لكن سأمنعك من كذا و لن تحصل على كذا، لكان كلامه هذا تنغيصا لك، و أشبه بالحرمان و العقاب، لا العطاء و الثواب، و هذا شبيه بقول هؤلاء المعطلة، الذي يفهمون النصوص هذا الفهم الباطل، الذي يبطله و ينكره كل عاقل، فضلا من أن يُنسب إلى الصادق عليه الصلاة والسلام، مع مخالفته للنصوص العديدة.

٤- علق المنكرون للرؤية، تحقق الرؤية بزوال صفة الكبرياء، مستدلين بهذا الحديث و غيره، و الصحيح الذي لم يعرفوه أو لم ينتبهوا له، أن المتعلق بالرؤية ليس الكبرياء، بل الرداء، أما الكبرياء فلا يزول عن الجبار سبحانه، لا مع حصول الرؤية أو عدمها، فالكبرياء باقٍ لله تعالى لا يزول حتى مع تحقق الرؤية، و حتى الرداء لا يزول عنه سبحانه، بل يكشف و لا يزال، بدليل هذا الحديث و غيره.

قال هنا: "رداء الكبرياء" و الرداء ليس صفة، بل الكبرياء هو الصفة، و لو كان المتعلق بالرؤية الكبرياء لما ذكر الرداء هنا، و لقال: "و ما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم إلا الكبرياء على وجهه"، فهذا من جملة أغلاطهم.

فذِكر الرداء دليل على أنه غير الكبرياء، و ليس كما توهمه المنكرون للرؤية، و أنه زوال لصفة الكبرياء، أو تعليق الرؤية به، و قال في حديث صهيب: "فيُكشف الحجاب" و هذا يؤكد و يبين هذا المعنى، و أن الكشف للرداء و الحجاب، لا للصفة كما زعموا.

فإن قال قائل: أن زوال الحجاب و الرداء، زوال للصفة، قيل أنه حتى مع كشف الحجاب لا يكون زوال أو انتفاء لا الحجاب و لا الرداء و لا الصفة التي هي الكبرياء، لأن ثبوت الرؤية لا يعني إدراكه و الإحاطة به تعالى عند الرؤية، فالإدراك ممتنع، أما ما شاء الله تعالى أن يراه المؤمنون فيكشفه لهم سبحانه، أما ما لا تدرك رؤيته فلا يُرى، و بهذا تكون صفة الكبرياء باقية لا تزول، و سيأتي الرد إن شاء الله على قولهم أن رؤية شيء منه يعني أنه مجزأ و مبعض، في الرد على أدلتهم العقلية.

و مما يدل على وقوع الرؤية، و أنها كمال؛ أن غاية كل محبوب رؤية محبوبه، و هي منتهى مطلوبه، فتحقق الرؤية للمحب غاية ما يسعى إليه و يعمل لأجله، و هذا للمحب مع من يحبه، فكيف برؤية العبد لربه و خالقه العظيم سبحانه و تعالى، فهذا أعلى المطالب، و أعظم ما يرجوه و يسعى إليه، و يعمل لأجله، و لا تتحق الرؤية إلا بعد الرضى و الرحمة و القرب.

و هذا الوعد من أعظم ما يدعو النفس للعمل، و يملأها بالسكينة و المحبة و الرجاء، والرغبة و الرهبة، و يحقق التوحيد الخالص التام لله تعالى، فعندما يستقر في نفس المسلم أنه سيلقى ربه و معبوده فإنه يمتلىء رضى و أنساً و سكينة و رغبة إليه، مما يحقق العمل و التمسك بالتوحيد.

و ضد هذا من استقر في نفسه أنه لا يرى محبوبه، و أن رؤيته لمن يطلب قربه و يسعى لرضاه، أنها ممتنعة و لا تتحقق أبدا، فهذا سيدخل عليه التنغيص و اليأس، و لو قُدر أنه يبقى على محبته فلن تكون محبته مثل الأول، بل يشوبها ما يشوبها من منقصات و منغصات.

بل قد يدخله الانصراف عنه، و تركه و عدم السعي إليه، و ترك العمل لطلب رضاه، فيتسلل إليه اليأس و القنوط، و قد ينتهي إلى الإلحاد، لأنه لا فرق عقلا بين الذي لا يُرى و بين العدم، فإذا كان يعبد إله لا يُرى و لا يتكلم، و لا يثبت له الصفات و الأفعال التي أثبتها سبحانه لنفسه، فماذا أبقى للعدم.

و بهذا يتبين أن عقيدة إنكار الرؤية، أنها عقيدة تؤدي إلى القنوط، و لها تأثير كبير على نفس الإنسان و عمله و عقله و دينه و سلوكه، و هذا له علاقة بالأمور التربوية، كما يسمونه الآثار التربوية على سلوك الإنسان و عمله.

فعقيدة الاستسلام للنصوص، و إثبات ما أثبتته من الرؤية يوم القيامة، و غيرها من العقائد المنصوص عليه، عقائد تتوافق مع العقل و الفطرة، و سلامة دين المسلم، و لها تأثير إيجابي تربوي على سلوك الإنسان و الحمد لله.

٥- أن حديث أبي موسى الأشعري آحاد، و مع ذلك احتج به الخليلي، و لم يقل فيه ما قال في حديث صهيب، من أنه آحاد، و بهذا يُبطل حجيته بنفسه، بل قد يحتج بعضهم بالمجاهيل، فتجده يستشهد بمسند الربيع عندهم، و الربيع هذا مجهول لا يُعرف عند أهل الحديث و الأثر، و بعض من يستدل به يقول أن الإمام أحمد بن حنبل ذكره، و الذي ذكره الإمام أحمد، ربيع آخر غير ربيعهم، فانظر كيف يرد بعضهم أحاديث قطعية الثبوت و الدلالة لمعارضتها العقل، و يستدلون

بمثلها إذا وافقت فهمهم و عقيدتهم، بل و يستدلون بمجهول، لم يصل و لا إلى درجة الآحاد كما يقولون، و هذا تناقض عظيم، و خلل كبير، و هذا الذي يقال عن طريقة النفاة من أن عمدتهم عقولهم، فمتى ما وجدوا دليلا لها احتجوا به، و إن وجدوا ما يخالفها، فإما أن يردوه أو ينكروه، أو يتأولوه.

فهذه الأدلة و غيرها كافية لسليم الفطرة و صحيح العقل، الناشئ على الكتاب و السنة، ممن لم يشوب عقله و فهمه بدع و لا شُبه و لا فلسفات، و كافية لمن يتجرد للحق و ينتصر له، لا لنفسه و ما كان عليه أسلافه، فيجعل رضى الله تعالى فوق رضى نفسه و رضى غيره من الناس، أما من ابتلي بالبدع -عافانا الله منها- فإنها تجعل بينه و بين الحق و فهم النصوص الفهم الصحيح؛ حاجزا و غشاوة لا يرى ما فيها من الحق، إلا من أدركته رحمة الله تعالى، فأنقذه من البدع و التعطيل، و رجع إلى السنة و هدي النبي عليه الصلاة و السلام، و هدي أصحابه رضي الله عنهم، كما وقع لبعض أئمة الفرق المخالفة في أواخر حياتهم، الذين تمنوا أن لو لم يخوضوا في الكلاميات و الفلسفات، و أنهم تمسكوا بما كان عليه الرعيل الأول، فاللهم ثبتنا على الحق و أمتنا عليه و اجعلنا من أتباع نبيك عليه الصلاة و السلام في الدنيا و الآخرة.

- **الأدلة النقلية التي احتج بها المعطلة على نفي الرؤية -حسب زعمهم-**

وقع عدد من الفرق المخالفة للسنة في بدعة إنكار رؤية المؤمنون لربهم يوم القيامة في الجنة، و وقعوا في هذه البدعة الخطيرة، التي حقيقتها مخالفة النصوص القطعية الصحيحة الصريحة؛ بسبب ما توهمته عقولهم من لوازم باطلة ألزموها الرؤية، و لم يحصل لهم هذا إلا لخوضهم في الجدليات و الكلاميات و العقليات، التي جعلها البعض عمدته و حجته، و حكَّمها على الكتاب و السنة، فما وافق عقولهم قالوا به، و ما خالفها عارضوه أو ردوه أو تأولوه.

و هذا الفعل ليس من العقل في شيء، بل ضده، لأن العقل السليم يكون بالاستسلام لحكم خالق العقل سبحانه، الذي يعلم خطراته و خيالاته و ما يطرأ عليه، و ما يصلح له و ما لا يصلح، فالوقوف عند قوله هو العقل، و مخالفته ليس من العقل، و من العقل اتباع هدي رسوله عليه الصلاة و السلام، و هدي من حملوا الدين من الصحابة رضي الله عنهم، هذا هو تمام العقل السليم.

فالمنكرون للرؤية خالفوا الكتاب و السنة، و هدي النبي عليه الصلاة و السلام، و هدي أصحابه رضي الله عنهم، و جمهور أئمة الإسلام و عامة الأمة، فمن خالف هؤلاء، و تبع عقول غيرهم، و أفكارهم و

أفهامهم و فلسفاتهم، من عرب و عجم، و من صالح أو طالح، لا ريب أنه على غير هدى، و يتبع غير سبيل المؤمنين.

و قد قال بنفي الرؤية الجهمية و المعتزلة و الإباضية، و من تبعهم في بدعتهم، و زعم النفاة أنهم يحتجون بأدلة نقلية و أخرى عقلية، فمن أدلتهم النقلية:

١- و هو أقوى ما استدلوا به، قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار)، و خلاصة ما قالوا في هذه الآية:

أ- أن معنى الإدراك هو اللحوق و ليس الإحاطة.

ب- أن إدراك كل شيء بحسبه، فإدراك اليد اللمس، و إدراك العين و البصر، الرؤية و النظر، فلا تدركه الأبصار أي لا تراه.

ت- أن الآية مدح لله تعالى بأنه لا يُرى، و لا تراه الأبصار، و نفي هذا يدل على ضده، و هو الذم كما زعموا من تبعيض و تجسيم.

ث-احتجاجهم بقول بعض الصحابة كعائشة رضي الله عنها في ردها على من زعم أن النبي عليه الصلاة و السلام رآى ربه ليلة الإسراء، فردت عليه بهذه الآية، مما يدل على أنها فسرت الإدراك بالرؤية و ليس الإحاطة.

و الجواب: أن هذه التوهمات من المعطلة باطلة، بدلالة اللغة و الشريعة، و بيان هذا في أمور:

١- أن الإدراك ليس معناه اللحوق في كل موضع، بل في موضع دون آخر، كما هو الحال في غيره من الألفاظ، كما تقدم معنا في النظر و الانتظار، فبعض المعطلة كعادتهم، يُجرون المعنى الذي يوافقهم على كل كلام، و يتعامون أو يجهلون المعاني و النصوص الأخرى التي تبين المراد، أو يقولون بالمجاز، يأتون بأدلة الحقيقة فيجعلونها مجازا، و بهذا الخلط العظيم لا يُعرف الكلام الحقيقي من غيره، و بهذا يضيع الحق و يحرف الدين، كما وقع عند بعضهم، فمن أراد قلب الكلام الحقيقي إلى المجاز أو العكس فقاعدة المعطلة أعظم منقذ له، فيجعل الأصل في معنى الكلام عقله و فهمه، لا وضع اللغة و الشريعة، و هذا ثابت عند التحقيق في عقائدهم، و للمتتبع لأقوالهم، و بهذا لا تستقيم لا اللغة و لا الشريعة.

حتى قال الغزالي: "كل خبر مما يشير إلى إثبات صفة للباري تعالى يشعر ظاهره بمستحيل في العقل نظر: إن تطرق إليه التأويل قبل و أول، و إن لم يندرج فيه احتمال، تبين على القطع كذب الناقل"(١).

فمعاني الألفاظ تُعرف بوضع اللغة و الشريعة، لا أحدهما دون الآخر، فمن يُغلب أو يأخذ بأحدهما دون الآخر فسيقع في الخطأ، فلابد من النظر إلى الجميع، لأن وضع اللغة أصل في فهم النصوص، و وضع الشريعة أصل ثان، يعرف بعد النظر في كل النصوص و الجمع بينها، و معرفة المطلق من المقيد، و العام من الخاص، و المحكم من المتشابه، حتى يُعلم مقصود الشارع، فنصوص الوحي ليست ألفاظ مجردة متفرقة، كل لفظ له معنى يخصه لا علاقة له بغيره من النصوص، بل النصوص يفسر بعضها بعض.

قال الشيخ ابن عثيمين: "و تنقسم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام: لغوية و شرعية و عرفية، فاللغوية هي اللفظ المستعمل في اللغة، و الحقيقة الشرعية هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في الشرع، و العرفية فيما وضع في العُرف"(٢)، و قال بهذا المرداوي في التحبير، ثم قال ابن عثيمين: "و فائدة معرفة تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام؛ أن نحمل كل لفظ على معناه الحقيقي، في موضع استعماله"، و قال الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان و هو إمام و بحر في اللغة و الشريعة و غيرها: "المقرر في الأصول عند المالكية و الحنابلة و جماعة من الشافعية أن النص إن دار بين الحقيقة الشرعية و الحقيقة اللغوية حمل على الشرعية، و هو التحقيق خلافا لأبي حنيفة في تقديم اللغوية و لمن قال يصير اللفظ مجملا لاحتمال هذا و ذاك"(٣).

و قال شيخ الإسلام: "و مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن و الحديث، إذا عرف تفسيرها و ما أريد بها من جهة النبي لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة و لا غيرهم"(٤).

---

(١)المنخول ص٢٨٦.

(٢)شرح مختصر الأصول.

(٣)المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول.

(٤)مجموع الفتاوى.

و من أمثلة الوضع الشرعي و اللغوي: لفظ "الصلاة" فالصلاة في اللغة الدعاء، كما قال تعالى: (و صل عليهم إن صلاتك سكن لهم)، و قول النبي عليه الصلاة و السلام: "إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائما فليصل، و إن كان مفطرا فليطعم" فالصلاة هنا الدعاء، لكن في الحقيقة الشرعية استعمل لمعنى آخر و هو الشعيرة التي تؤدى خمس مرات في اليوم و الليلة، فعند إطلاقها تتوجه للركن الثاني من أركان الإسلام، و هو الأكثر في استعمال القرآن و السنة و كلام الناس، فاستقر على هذا المعنى، كما قال تعالى: (حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و قوموا لله قانتين)، و لا يقول من عرف شيئا من العلم أن الصلاة هنا على المعنى اللغوي و أنها الدعاء، فيحتج بوضع اللغة على وضع الشريعة.

و مثله لفظ النكاح، فإنه على الوضع اللغوي المعاشرة الزوجية، كما تقول العرب: نكح الرجل زوجته، فهذا معناه الوطء، لكن في الوضع الشرعي أتى على معنى آخر و هو عقد النكاح، كما قال تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) و المقصود به عقد النكاح و الزواج لا الوطء، كذلك قول النبي عليه الصلاة و السلام: "لا نكاح إلا بولي" أي لا عقد زواج إلا بولي، و لا أحد يقول أن معناه لا وطء، و غيره من الألفاظ، فهناك فرق بين الوضعين.

و هذا على المعنى الغالب في اللغوي و الشرعي، و إلا قد يتفق المعنى اللغوي مع الشرعي، لكن هذا على المشهور و المستقر في الوضعين، فلا يمكن حمل معنى لفظ ورد في الشرع على المعنى اللغوي من غير نظر في استعمالات الشرع و مقصوده، كما يفعله بعض المعطلة، و منه قولهم بالإدراك هنا.

فهذا الذي غلط فيه بعض منكري الرؤية، أنهم لم ينظروا في الفرق بين الاستعمالين، و لم يجمعوا بين النصوص، فوقعوا في هذا الفهم الباطل للفظ الإدراك، المخالف للنصوص، و مقصود الشارع، و إجماع جماهير المسلمين من السنة و غيرهم.

فالإدراك يأتي بمعنى اللحوق، كما في قوله تعالى: (حتى إذا اداركوا فيها) أي لحق بعضهم بعضا، و يأتي بمعنى الإحاطة، وهو الآية التي نحن بصددها (لا تدركه الأبصار) و كذلك قوله تعالى: (فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون) ففرق هنا بين النظر و الإدراك، و جاء لفظ الإدراك هنا عام، مما يدل على أن معنى الإدراك غير الرؤية، و هو الإحاطة، و أنت ترى السماء ببصرك، و مع لحوق بصرك بها إلا أن بصرك لا يدركها كلها و لا يحيط بها، فيصح أن يقال، نظرت إلى السماء، مع أن بصرك لم يدركها كلها، و إن شئت قل: أن بصرك لا يلحقها كلها، و هذا هو نفي الإدراك، و أنه الإحاطة بكل شيء سواء بالبصر أو بغيره، بحسب المرئي و حسب الخبر.

فعند النظر لجميع النصوص يتبين الوضع الشرعي للفظ الإدراك، و أنه لا يماثل الوضع اللغوي على إطلاقه، لوجود نصوص أخرى تبين مراد الشارع للإدراك كما في آية الأنعام، و هذا ما يجب أن يعلمه هؤلاء النفاة.

فإذا وجد ما يُنظر إليه و يُعلم عنه، من غير إحاطة به، لا ببصر و لا بعلم، عُلم الفرق بين المعنيين، و أن هناك فرق بين مجرد النظر، و بين الإحاطة بالنظر، لا كما ادعاه النفاة من الخلط و جعل المعنيين على معنى واحد، فإن قال قائل: بل الإدراك بالبصر يعني الرؤية، لأن إدراك كل شيء بحسبه، قيل له: إذا رؤي شيء و أدركه و رأى شيء منه، ماذا تسمي ما لا يُرى من هذا الشيء!! و إذا كان إدراك كل شيء بحسبه، فإدراك و معرفة الشيء بالعلم به، و قد يحصل العلم بالشيء من غير العلم به كله، و قد صرح القرآن الكريم بالعلم بالشيء من غير إحاطة، فماذا يسمي النفاة هذا الذي عُلم منه شيء و لم يعلم به كله!! فلا يصح تسميته لغة و شرعا إلا بعدم الإحاطة، فينظر إلى السماء من غير إحاطة، و يعلم عن الشيء من غير أن يحيط به علما، قال تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله و استغفر لذنبك) فأثبت العلم هنا، و قال: (و لا يحيطون به علما) و هنا نفى الإحاطة بالعلم، فأثبت وقوع الشيء، و مع وقوعه إلا أنه الإحاطة، و هذا مثل إثبات النظر و نفي الإدراك و الإحاطة به، مما يدل على أن نفي الإحاطة و الإدراك، تأكيد لإثبات وقوع الرؤية و العلم، لا العكس كما زعم النفاة، فالشيء يُرى، لكن من غير إحاطة، و بهذا يتضح الفرق بين المعنيين، و عليه يتبين غلط من قال أن إدراك كل شيء بحسبه، فتبين أن الإدراك معنى آخر غير الرؤية.

فالإدراك كغيره من ألفاظ العربية، يأتي لأكثر من معنى، لا كما فعل المعطلة من حصره باللحوق، بل يأتي بمعنى اللحوق، و معنى الإحاطة.

و قد حاول الخليلي الرد على قول أهل السنة، من أن الإدراك يعني الإحاطة، و مما قاله، في ما استدل به أهل السنة بقوله تعالى: (و لا يحيطون به علما) و أنه دليل على أن تحقق شيء لا يعني الإحاطة به، قال الخليلي: أن هذا مردود من وجوه، منها أن الإدراك في اللغة لا يعني إلا اللحوق، ثم استشهد بقواميس و معاجم اللغة، و قول الخليلي هذا، قول باطل لأنه اعتمد وضع اللغة دون الشريعة -لو سلمنا جدلاً أن لا معنى له في اللغة إلا هذا- ثانيا: أن القواميس ليست حجة قطعية حتى يُبطِل بها حكما شرعيا، فضلا عن أنه دليل ظني على قاعدتهم، و مع هذا فالقواميس و المعاجم الذي احتج بها، ذكرت أن من معاني الإدراك الإحاطة، فضلا عن التفاسير، فمن أئمة المفسرين من ذكر أن من معاني الإدراك الإحاطة، فلا وجه لكلامه.

قال في لسان العرب: "و أنشد الأخطل: و أدرك علمي في سواءة أنها، تقيم على الأوتار و المشرب الكدر، أي أحاط علمي بها أنها كذلك"(١)، فهذا مما يرُد على النفاة احتجاجهم بلسان العرب و بغيره، و نحن لا نحتج بكلام الأخطل، بل بلسان العرب الذي يستدلون هم به، و قال الأصفهاني: "و أدرك: بلغ أقصى الشيء، و أدرك الصبى: بلغ غاية الصبا و ذلك حين البلوغ، قال: (حتى إذا أدركه الغرق) و قوله: (لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار)"(٢)، و قال بهذا غيره، فاستدل بآية الأنعام أنها على معنى الإحاطة لا مجرد النظر، فقد يقال لمن تجاوز الكهولة أنه: أدرك الصبا و الشباب، أي بلغ غايته، و هذا هو الإحاطة، فها هي المعاجم و القواميس تذكر معاني أخرى، فقول الخليلي بلغ زمانه أي لحقه، لا يعني أن ليس لها معنى آخر، فيقال هذا و يقال لمن بلغ المشيب أنه أدرك الصبى أي أنه بلغ غايته، لا كما فعل النفاة من حصر اللفظ على معنى واحد، و منه البصر، فقد يكون لحوق و قد يكون بلوغ غاية، و تمكن و إحاطة، و هذا هو معنى قوله: (لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار)، فيجب النظر في جميع جوانب الكلمة حتى يكون الباحث موضوعيا و نتيجته صحيحة، و إلا كانت نتيجة بحثه باطلة، فضلا عن أن يبني عليه عقيدة.

و في قوله تعالى: (حتى إذا أدركه الغرق) قال إمام المفسرين الطبري في تفسيره: "حتى إذا أحاط به الغرق"، و قال الشوكاني: "أي ناله و وصله و ألجمه"(٣)، و قال البغوي في التفسير: "أي غمره الماء" و كل هذه المعاني تدل على الإحاطة و التمكن، و معلوم أن تمكن الشيء من الشيء أنه إحاطة، و لا يكون التمكن إلا بهذا، و لو قصر عنه لما كان إحاطة، سواء بالنظر أو بغيره.

و قد يطلق على الإحاطة بالشيء كله، أنه لحوق به كله، و هذا من تسمية الكل بالجزء، أو الشيء بجزء منه، كقوله تعالى: (فتحرير رقبة مؤمنة) و التحرير وقع على المحرر كله لا بعضه، فالرقبة لا تحرر وحدها.

---

(١)لسان العرب ج١٥ ص ٣٢١.

(٢)مفردات ألفاظ القرآن.

(٣)فتح القدير.

فالمقصود الكل لا الجزء، كذلك قولهم: "ألقى الخطيب كلمة" و معلوم أنه تكلم بكلام كثير، لا كلمة واحدة، و مثله كثير، و منه تسمية الإحاطة باللحوق، أي لحوق الكل بالكل، فقد يقال عن الغريق أن الغرق لحقه، و لحقه هنا بمعنى تمكن منه كله لا شيء منه، بل ببدنه و روحه ولم يبقي منه شيء، و هذه هي الإحاطة، و يصح تسميتها لحوق، فيأتي بهذا المعنى، و يأتي بالمعنى الآخر و هو لحوق جزء بجزء لا كل بكل، كقول نظرت إلى السماء، فهذا لحوق دون إحاطة، أما قول نظرت إلى الكتاب، بعدما فرغ من قراءته كله من أوله إلى آخره، و عرف كل ما فيه، أنه لحوق بمعنى الإحاطة لحق بصره كل الكتاب، و كذلك علمه.

مع أن آية الأنعام تشتمل على سر عظيم، و هو بيان عظمة الخالق تعالى و قدرته و إحاطته، مقابل ضعف و عجز المخلوق حتى لو حصل له ما فيه كرامة له من كشف الحجاب، و رؤية رب الأرباب، فرؤية المؤمن لربه جل و علا لا تعني أنه بلغ المنتهى، و أنه أحاط بكل شيء بعلمه و بصره، فلذلك أراد القرآن أن يبين عظمة العظيم جل و علا، و أن إحاطته ليست كإحاطة غيره، بل هو سبحانه يحيط بكل ما في الأشياء من ظاهر و باطن، و دقيق و جليل، و كما أحاط به بالبصر و النظر، أحاط به بالعلم، و هو بكل شيء محيط، بكل معاني الإحاطة، لذلك ختم الآية ما يناسب هذا المعنى فقال: (و هو اللطيف الخبير) لبيان عظم إحاطته بدقائق و خفايا و أسرار الأشياء كلها علما و رؤية.

أما إحاطة المخلوق فناقصة، حتى إحاطة الماء بالغريق، و القاريء بالكتاب، فمع كونها إحاطة إلا أنه ينقصها الكثير، و ليست كإحاطة العظيم سبحانه للأشياء، فالماء يتمكن من الغريق و يهلكه، لكن هناك أشياء في جسده لا يصل إليها الماء، و هو مجرد إحاطة جامدة لا علم فيها و لا تصرف و لا مشيئة و لا اختيار، فهذا من نقص إحاطة المخلوق، و هذا مما تتضمنه آية الأنعام في بيان الفرق بين فعل الخالق تعالى و فعل المخلوق، و أن حصول شيء من المقامات العالية للمخلوق و وصوله لمنازل رفيعة عظيمة هي منتهى الغاية بالنسبة له، من رؤية الباري جل و تقدس و تنزه، أن هذا لا يعني أنه أحاط بكل شيء و لا يخفى عليه شيء، مما يوهم أنه خرج من عبوديته، و تلبس بشيء من صفات المعبود العظيم سبحانه، بل باق على نقصه و أنه قاصر ضعيف محكوم محاط به غير محيط، فهذا مما يجب الانتباه له من معنى الآية، لا أنها تنفي أمرا يخرج الخالق من قيوميته و ربوبيته و وحدانيته و ألوهيته سبحانه، أو تخرج المخلوق من عبوديته و ضعفه و عجزه، فإثبات مجرد النظر لا يعني النقص إطلاقا، بل نفيه يثبت النقص، و الله أعلم.

٢- قوله: (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) يمر عليها بعض النفاة عند تقرير عقائدهم و لا يرد على ما فيها من معنى يخالف قوله، أو قد يورد الكلام فيها بشكل متناقض، قال الخليلي مفتى الإباضية عند كلامه في هذه الآية، قال: " و اعتمد ابن جرير الطبري في التفريق بين الرؤية و الإدراك على قوله تعالى : (فلما ترآى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون * قال كلا إن معي ربي سيهدين)، حيث نفى موسى ما توقعوه من إدراك عدوهم مع أن الترائي حصل بين الجانبين، و تابعه ابن حزم، و نقل ذلك الحافظ بن حجر عن القرطبي صاحب المفهم، وتعقبه الحافظ بقوله: وهو استدلال عجيب لأن متعلق الإدراك في آية الأنعام البصر، فلما نفي كان ظاهره الرؤية، بخلاف الإدراك الذي في قصة موسى، و لولا وجود الأخبار بثبوت الرؤية ما ساغ العدول عن هذا الظاهر".

ثم قال بعد ذلك: "و كلام ابن حجر يفيد أنه يرى رأينا في تفسير الآية، غير أنه يستند في معارضته هذا المفهوم بالأخبار المثبتة للرؤية"، فكيف يكون ابن حجر يرى رأيه، و قد قال بخلافه، لمعارضته نصوص أخرى!! لما وجد ابن حجر المعارض لم يعد يقول به، فلا يقال أنه يقول بقولهم، بل يقول بخلافه!! و ليت الخليلي اتبع ابن حجر في كلامه، عندما وجد المعارض اتبعه، لكنه خالفه، فإذا كان ابن حجر يثبت الرؤية، فالإدراك عنده هنا ليس معناه الرؤية، و لو كان معناه الرؤية لما أثبتها في النصوص الأخرى.

و هذا ما نقوله من أن بعض المعطلة لا ينظر في بقية النصوص، و أن بعضها يفسر بعض، و لا يُرجع مقصود الشارع إلى الشارع، أما من تجرد للحق و توسع علمه و إدراكه و فهمه، فإنه لا ينتصر لرأيه، بل يحكم مقصود الشارع بما يتبين من نصوص أخرى كما فعل ابن حجر.

مع أن ابن حجر ذكر في آخر كلامه في سياق إثبات الرؤية، نقلا عن القرطبي، ما نصه: "الأبصار في الآية جمع محلى بالألف و اللام فيقل التخصيص، و قد ثبت دليل ذلك سمعا في قوله تعالى: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فيكون المراد الكفار، بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى: (وجوه يومئذ ناضرة* إلى ربها ناظرة) قال: و إذا جازت فالآخرة جازت في الدنيا و هو استدلال جيد".

فالإدراك في قوله: (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) يبين معنى لفظ الإدراك سواء قالوا إدراك كل شيء بحسبه أو غيره، فالمعنى الإحاطة، فإدراك جمع فرعون لأصحاب موسى إحاطة كل بالكل، و إدراك البصر إحاطة البصر بالمرئي كله و هكذا، فإدراك شيء لشيء، يعني الإحاطة به، سواء كان بصرا أو غيره، و لا صحة لقولهم أن الإدراك في آية الأنعام متعلق بالبصر فيكون معناه مجرد الرؤية، فهذا قول باطل، لأن الإدراك غير الرؤية، و معنى زائد عنها، فيكون معناه رؤية بلا إحاطة، و الله أعلم.

و مما يدل على أن الإدراك في آية الأنعام يدل على الإحاطة لا الرؤية، ما خُتمت به الآية من أسماء الله تعالى، مما يناسب الإحاطة و العلم بدقائق الأمور و بواطنها و خفاياها، و ما لا يخفى عليه خافية سبحانه، و هذا المعنى يناسب الإحاطة لا مجرد الرؤية، فقال سبحانه في آخر الآية: (و هو اللطيف الخبير)، قال ابن القيم: "و اسمه اللطيف يتضمن علمه بالإشياء الدقيقة، و إيصاله الرحمة بالطرق الخفية"(١)، فهذان معنيان و هما: العلم بدقائق الأشياء، و الرحمة بطرق خفية، و قال في النونية، الكافية الشافية:

و هو اللطيف بعبده و لعبده * و اللطف في أوصافه نوعان

إدراك أسرار الأمور بخبرة * و اللطف عند مواقع الإحسان

فيريك عزته و يبدي لطفه * و العبد في الغفلات عن ذا الشأن

و قد ذكر هذا المعنى غير واحد من أهل العلم، وقد أفاض عبد الرحمن السعدي في ذكر معاني لطف الله تعالى بعباده في تفسير أسماء الله الحسنى، و الله أعلم.

و الخبير اسم متضمن لصفة الخبرة لله تعالى، و أنه لا يخفى عليه شيء في الأرض و لا في السماء، يعلم بواطن و ظواهر الأمور، و ما كان و ما يكون، أحاط بكل شيء، فلا يخفى عليه ما في الضمائر و الصدور، جاء هذا المعنى عند الطبري في تفسيره و أضواء البيان و الصواعق المرسلة، و كذلك التحرير و التنوير.

فمنع الإحاطة الذي أيد آخر الآية أولها هو قول أهل السنة، و ليس قول المعطلة، فالسنة يقولون أنه تعالى لا يحاط به سبحانه، لا بالعقول ولا بالحواس، و هذا هو المعنى المطابق للرؤية، فحاسة البصر لا تحيط بالله تعالى.

---

(١)شفاء العليل ص ٣٤.

و انظر كيف فسر الخليلي الإدراك بالإحاطة، بقوله: "فإن قوله (اللطيف) كالتعليل لقوله (لا تدركه الأبصار)" فإذا كان لطيف، فلا تدركه يعني لا تراه عند الخليلي، لكنه أبطل قوله هذا و نقضه، بقوله: "أما اللطيف فلأنه كما يقول الإمام ابن عاشور: صفة مشبهة تدل على صفة من صفات ذات الله تعالى، و هي صفة تنزيهه تعالى عن إحاطة العقول بماهيته، أو إحاطة الحواس بذاته و صفاته" فجعل النفي هنا نفي الإحاطة لا الإدراك، خلاف ما قال أنه رؤية لا إحاطة، فالحمد لله على نعمة السنة و الاتباع لا الابتداع.

و مما يدل على أن الإدراك لا يعني الرؤية، أنه لم يقل: (لا تراه الأبصار)، بل أتى بلفظ آخر، و لا مانع من التصريح بنفي الرؤية، إن كانت هي المقصودة، لكن لما لم يصرح بهذا، صار المقصود معنى آخر، فإن أصر النفاة على قولهم، من غير أن يذكروا حجة لرد هذه الحجة و لن يجدوا، قيل: أن هذه الآية بالنسبة لكم كغيرها من النصوص التي ضللتم فهمها، و أخطأتم في تأويلها، فهي من المتشابه عليكم، كفهمكم لقوله تعالى: (خالق كل شيء)، فلابد أن يرد المتشابه للمحكم، و الوحي يفسر بعضه بعضا.

فتبين أن الإدراك الذي غلط في فهمه النفاة، أنه معنى زائد على الرؤية، فهو رؤية و زيادة، لكن هذه الزيادة منفية و غير متحققة عند رؤية الله تعالى، فنفي هذا المعنى الزائد على الرؤية، يجعل هذه الآية من أكثر النصوص في إثبات الرؤية، لا نفيها كما ظن المنكرون، فهي رؤية بلا إدراك نسأل الكريم من فضله، فنفيه للقدر الزائد على الرؤية، دليل على إثبات الرؤية، فتكون رؤية بلا إحاطة و الحمد لله.

٣- و مما يدل على أن معنى الإدراك هنا هو الرؤية، أنه لما أثبت رؤية المؤمنون له سبحانه في الصريح و القطعي من النصوص؛ كان لابد من إزالة ما قد يرد على ذهن أحد، سواء من المثبت أو النافي، من أن الرؤية قد يُفهم منها الإحاطة به تعالى و تقدس، أو أن رؤيته تعالى كرؤية غيره، فيُرى كما تُرى الشمس أو القمر أو غيرها، فكان لابد من بيان حقيقة الأمر، و بيان معنى اسم الكبير و العظيم و القوي و الظاهر و الباطن و غيرها من الأسماء التي تدل على أنه تعالى أعظم و أكبر و أقوى من كل شيء، فهذه العظمة و القوة لا يمكن الإحاطة بها، و لو كان بالبصر لوحده، فضلا عن العلم، كما يحاط برؤية غيره من المخلوقات، فجاءت هذه الآية العظيمة، التي نفت إدراكه و الإحاطة به تعالى حتى مع رؤيته، لتقطع كل فكرة و خاطرة ترد على أحد ممن يسمع النصوص، سواء من المثبتة أم غيرهم.

أما احتجاجهم بأقوال بعض الصحابة كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فمردود، و ذلك لأمور:

١- أنه خبر آحاد، و الآحاد على قاعدتهم لا يحتج به، فدليلهم الذي احتجوا به على عقيدتهم -في أول الأمر و قبل النظر إليه- لا حجة لهم فيه، فلابد -حسب قاعدتهم- من دليل متواتر قطعي حتى يؤخذ به، و هنا يتبين أنهم أول من خالف قاعدهم و أصولهم، و تبين كذلك أنهم لا يسيرون على منهج و طريقة واضحة، يدعون أنهم يعتمدون المتواتر، فإذا سبرت حقيقة أقوالهم وجدت التناقض و أنهم خلاف ما زعموا.

٢- أنهم أخذوا بهذا الخبر عن غير النبي عليه الصلاة و السلام، و تركوا الأخبار القطعية الثابتة الصحيحة الصريحة المتواترة عن النبي عليه الصلاة و السلام لا عن غيره.

٣- أن عائشة رضي الله عنها أجابت عن من سأل: هل رآى النبي عليه الصلاة و السلام ربه في الدنيا ليلة الإسراء، لا الآخرة، فجوابها و استدلالها بهذه الآية لمنع الرؤية في الدنيا، ردا على من قال بهذا، و هذا هو قول عامة أهل السنة، و أنه عليه الصلاة و السلام لم يرى ربه في الدنيا، لقوله عليه الصلاة و السلام: "نور أنّى أراه".

فيكون تفسير أم المؤمنين رضي الله عنها للإدراك بمعنى الرؤية، يعني منع الرؤية في الدنيا، دون الآخرة لوجود النصوص القطعية في ذلك، و لا يمكن القول أنها رضي الله عنها تخالف تلك النصوص.

٤- أن هذا لا يدل على أن أم المؤمنين رضي الله عنها تنفي رؤية الله تعالى في الجنة، حتى لو قيل أن الإدراك عندها يعني الرؤية، كما وقع لابن حجر لما ثبتت عنده أحاديث الرؤية لم يقل بمنع الرؤية في الآخرة، فإذا كان هذا من ابن حجر فكيف بأم المؤمنين رضي الله عنها، و هي من هي بالمنزلة الرفيعة و الدرجة العالية من العلم و الإيمان و التقوى و القرب من النبي عليه الصلاة و السلام، و من المؤمنين، و إذا لم يفهم المخالفون كلام ابن حجر و لا بقية أئمة الإسلام فكيف لهم أن يفهموا كلام أم المؤمنين رضي الله عنها، فضلا أن ليس لهم أدنى حجة أنها تنفي الرؤية في الآخرة، إلا قولهم أن المنع يشمل الدارين لأن الله لا يتغير، و هذه حجة أبطل من أن تُبطل و سيأتي الرد عليها إن شاء الله تعالى.

فزوجها عليه الصلاة و السلام صرح بالرؤية في أكثر من حديث، و أبوها أبا بكر كذلك يثبت الرؤية، و بقية الصحابة رضي الله عنهم، فلا يمكن بحال أن يقال أنها تخالفهم، و حاشاها رضي الله عنها.

قال ابن كثير عند تفسيره لآية الأنعام: "و لهذا كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، تثبت الرؤية في الدار الآخرة و تنفيها في الدنيا، و تحتج بهذه الآية: (لا تدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار) فالذي نفته الإدراك هو بمعنى رؤية العظمة و الجلال على ما هو عليه، فإن ذلك غير ممكن للبشر، و لا للملائكة و لا لشيء".

و قد قال قبل ذلك: "و أما من السنة فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد و أبي هريرة و أنس و جرير و صهيب و بلال و غير واحد من الصحابة عن النبي صلى الله عليه و سلم أن المؤمنون يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، و في روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه و كرمه آمين".

٥- و على التنزل لقول المخالفون من أن أم المؤمنين رضي الله عنها ترى المنع في الدارين، لا أحدهما دون الأخرى، مع أنه قول غير صحيح، و مفتقر للحجة القاطعة، و لا دليل لهم في ذلك البتة؛ قيل: أن هذا قول مرجوح، و مخالف لآيات القرآن الكريم و أحاديث النبي عليه الصلاة و السلام، و لأقوال جماهير الصحابة رضي الله عنهم، فلا يمكن ترك هؤلاء كلهم، و معارضة أقوالهم بقول واحد، و قول الواحد و فهمه و تفسيره خاصة إذا وجد مخالف معتبر، فضلا عن نص صحيح، لا يعتبر حجة، مع عظيم قدر الصحابة، و سلامة أفهامهم و استقامة أقوالهم و صحة عقائدهم و عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين، و فضلا عن أنه خبر آحاد لا يفيد العلم حسب قواعد المخالفين للسنة.

٢- من أدلة المعطلة على نفي الرؤية، قوله تعالى: (لن تراني)، و حجتهم في هذه الآية:

أ- أن لن تفيد التأبيد، و لو أفادت غير هذا مما يثبت الرؤية في الآخرة، لكان في هذا تبديل لصفات الله تعالى، و لا تبديل لصفات الله تعالى.

ب- أن قول المثبتة أن (لن) لا تفيد التأبيد، بخلاف (لا) التي تفيد التأبيد، أنه مردود بقوله تعالى: (و لا يتمنونه أبدا) و قد تمنى اليهود الموت.

ت- أن النفي لموسى و لغيره، و لا يختص بأحد دون أحد، فكما أنه لموسى عليه الصلاة و السلام، و هو نبي، فغيره من باب أولى.

ث- أن النفي هنا للعموم، في الدنيا و الآخرة، ولا مخصص فيه.

إلى آخر ما زعموا من شُبه باطلة، و الرد عليها:

١- أما قولهم أنها تفيد التأبيد: فسبق مراراً القول أن معرفة معنى الكلام و السياق، و مقصود الشارع، لا يكون بالنظر لكلمة مجردة، دون النظر لغيرها، سواء ذات الآية، أو ما قبلها و ما بعدها، أو الرجوع

للنصوص الأخرى، فهذه الأمور لابد من العمل بها و تحققها، و إلا سيقع الإنسان في الخلل، كما هو حال هؤلاء النفاة نسأل الله العافية.

فسياق الكلام، و سياق موضوع الآيات يبين أوضح البيان و أتمه معنى النفي في هذه الآية أو تلك، فقد تأتي (لن) في نص و تفيد التأبيد، و تأتي بموضع آخر لا تفيده، و مثل هذا النفي (بلا)، فقد يفيد هذا أو ذاك، و المرجع و الحكم في هذا سياق الآيات و الموضوعات، و الرجوع للنصوص الأخرى، لا كما يفعل النفاة مما لا يدل على منهجية صحيحة في فهم نصوص الشريعة.

فإذا قال النفاة أن (لن) تفيد التأبيد و استدلوا لقولهم بأدلة، و قال المثبتة أن (لا) تفيد التأبيد و استدلوا بأدلة، و أدلة الفريقين كلها تفيد التأبيد، سواء بلن أو بلا، فما المرجع والعمدة و الفصل بين القولين، إذا كان كلا القولين لهما من الأدلة و الشواهد ما يثبت ما ادعوه!!

لا حكم و لا مرجع يبين الصحيح من الباطل في هذين القولين، و أيهما أولى بالحق؛ إلا بالرجوع لسياق النصوص، و الجمع بينها، و معرفة مراد الشارع سبحانه.

و من أحسن ما جاء في بيان هذا، و تجليت التعبير القرآني في استعمال النفي بلن أو لا، و المعنى الذي قصده الشارع عند إيراد أحدهما، ما كتبه نعيم محمد عبد الغني، صحيفة الشرق تحت عنوان: الاختيار بين (لا) و (لن) في التعبير القرآني، قال:

"يحتاج إلى نظر وتأمل، حيث إن "لا" تنفي الاسم فتكون نافية للجنس، و تنفي المضارع، كما أنها تنفي الماضي، و قد نفت المضارع في قوله تعالى: "وَ لَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ"، و جاء المضارع (يتمنونه) منفيا بـ (لن) في قوله تعالى: "وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ"، فالاختيار كان محصورا بين "لا" و "لن"؛ لأنهما تنفيان الحال و المستقبل، بخلاف بقية الأدوات".

ثم قال: "و المقام الدلالي واحد؛ فكلتا الجملتين تتحدثان عن اليهود و حبهم للحياة، و لذا حاول المفسرون توضيح العلة في ذلك، فالزمخشري الذي يرى أن (لن) تفيد تأبيد النفي موافقة لمذهبه الاعتزالي في عدم رؤية الله تعالى، يرجع عن هذا الرأي عندما يتعرض لهذا المثال فيذكر أنه لا فرق بين (لا) و (لن)، في أن كل واحد منهما نفي للمستقبل.

إلا أن في لن تأكيداً و تشديداً ليس في لا، فأتى مرة بلفظ التأكيد: (ولن يتمنوه) و مرة بغير لفظه: (ولا يتمنونه)(١).

و قد استدرك على الزمخشري كثير من النحاة و المفسرين في هذا التأويل؛ فالجمهور على أن "لن" لا تفيد النفي على التأبيد، يقول أبو حيان بعد عرض رأي الزمخشري: "و هذا منه رجوع عن مذهبه في أن لن تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه، و أما قوله: إلا أن في لن تأكيداً و تشديداً ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان"(٢).

إذاً فأبو حيان يعتمد على السياق في تحليل دلالة (لا) و (لن)، و أن السياق لا يسير على وتيرة واحدة في الدلالة، بل تتغير دلالة الأدوات بتغير السياق، و من ثم يمكن فهم استعمال (لن) و (لا) في ضوء هذا؛ فآية البقرة التي فيها (لن يتمنوه) جاءت في سياق حديث طويل عن اليهود، و المقام يتمثل في تأكيد هذه الصفات التي منها حرصهم على الحياة، فجاء قبل الآية بـ (إن) التي تفيد الشك، في قوله تعالى: "إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الله فتمنوا الموت إن كنتم صادقين"، ثم أعقبها بـ (لن) التي تفيد تأكيد النفي، بأنهم لن يتمنوا الموت، و أعقبها بأبدا، ثم بجملة تفيد التعليل (بما قدمت أيديهم) فالباء للسببية، و بالجملة الخبرية (و الله عليم بالظالمين) ثم بالجملة الفعلية (و لتجدنهم أحرص الناس على حياة) و جملة (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة)، ففي سياق التأكيد على هذه جاءت (لن) لتفيد تأبيد النفي، و بأن هذه صفة دائمة في اليهود، الذين يحرصون على الحياة، و هذه الصفة تترتب عليها آثار كثيرة، و صفات متعددة منها حب المال، و الجبن و عدم مقاتلة المسلمين إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر... إلخ، أما آية (و لا يتمنونه) في سورة الجمعة، فكان الحديث مقتضبا عن اليهود، الذين زعموا أنهم أولياء الله، و أنهم أحبابه، و أنهم شعب الله المختار، فجاء ليكذب هذا الزعم بتأكيد أقل، فالحديث منصب على المسلمين و رسالتهم، و فضلهم على بقية الأمم، و بأنهم أوتوا القرآن و بعث النبي صلى الله عليه وسلم بينهم، و هم أمة تعمل بما تعلم، و ليسوا كمثل اليهود الذين حملوا الأسفار و لم يفقهوا ما فيها، و لم يعملوا ما بها ، كالحمار الذي لا يدري ما يحمل فوقه.

---

(١)الكشاف ١١٢/٦.

(٢)البحر المحيط ١٦٤/٨.

و في هذا السياق يفند شبهة اليهود التي قد تأتي عرضا في حديث تفضيل اليهود على المسلمين، و فندها بوسائل توكيد أقل، ليعود السياق مرة أخرى ذاكرا صلاة الجمعة التي فضل بها المسلمون على غيرهم من الأمم وخاصة اليهود.

يخلص من تحليل السياق أن "لا" تدل على حال اليهود في معرض الحديث عن أفضلية المسلمين، وتدل "لن" على الاستقبال في معرض التأكيد على صفة حب الحياة وكراهية الموت" انتهى كلامه(١).

و بهذا يتبين أن (لا) و (لن) يعرف معناها من السياق، (فلا) تفيد التأبيد، كما بين في آخر كلامه أنها تتحدث عن موضوع مؤبد مقطوع فيه، لا استدراك عليه، أو رجوع فيه، فهو أبدي، و هو تفضيل المسلمين على اليهود، فهذا أمر لا يمكن أن يحدث خلافه، فالمسلمون أفضل من اليهود و من غيرهم أبدا، في الدنيا و الآخرة، و في الماضي و الحاضر و المستقبل، فأتت هنا على التأبيد.

أما (لن) فإنها جاءت في معرض الكلام عن حب اليهود للحياة و كراهية الموت، و هذا الأمر قابل للتغير، بخلاف أفضلية غيرهم عليهم، فهذا لا يتغير مطلقا، فحبهم للحياة قد يتغير في الدنيا فضلا عن الآخرة، فهنا (لن) لا تفيد التأبيد، فقد يكرهون الموت في الماضي، لكن يتمنونه مستقبلا، ثم أكد هذا المعنى بقوله بعد ذلك: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة و من الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة).

و مما يزيد هذا الموضوع تأكيدا، من تعلقهم بالحياة، و كراهية الموت، ما تحداهم الله تعالى قبل ذلك، لترك هذه الدنيا، و تمني الموت، فإن كان حقا زعمهم أن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس، فلينزعوا من قلوبهم حب الحياة و كراهية الموت، فقال: (قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنو الموت إن كنتم صادقين).

فهذه الآيات و السياقات تبين معنى (لن) و أنها لا تفيد التأبيد، بخلاف (لا) التي تفيد التأبيد، فقوله: (لا يتمنونه) هذا في الكلام عن أفضليتهم على غيرهم و هذا لا يتحقق أبدا، فلابد من نفيه بأداة نفي مطلقة، و قوله: (لن يتمنونه) في الكلام عن تعلقهم بالحياة، و هذا لابد أن يتغير عاجلا أم آجلا، فكان لابد من نفيه بأداة نفي لا تفيد التأبيد، و بهذا يتبين الفرق بين القولين، و يتبين أولى الفريقين بالحق، و هو قول الجمهور من أن (لن) لا تفيد التأبيد.

---

(١)صحيفة الشرق بتاريخ ٢٠١٦/٦.

قال السيوطي(١):

فما و إن كليس نفي الحال ** و لا و لن لنفي الاستقبال

و افترقا من إن للتأكيد لن ** و نفي ما كان حصوله يظن

قيل و للتأبيد لكن تُركا ** و خصه لا، ابن الخطيب زملكا

قال و لن لنفي ما قد قَرُبا ** و الارتشاف فيه هذا قد أبى

فقوله: "قيل للتأبيد لكن تُركا" يفيد أنه قول متروك، فلا تفيد التأبيد، و يؤكد هذا بقوله أن معناها للتأكيد، فتكون للتأكيد لا للتأبيد، كما سبق بيانه في أيتي تمني الموت لليهود.

فمثل هذه الأدوات يعرف معناها من القرائن و السياقات.

قال ابن مالك في الكافية الشافية:

و من رآى النفي بلن مؤبدا ** فقوله اردد و سواه فاعضدا

و مما يؤيد هذا ما كتبه محمد إسماعيل عتوك قوله:

" أن (لن) في مذهب الخليل مركبة من (لا) و (أن)، و (أن) تدل على إمكان الفعل، دون الوجوب و الاستحالة، تأمل قوله تعالى: (أيطمع كل امرىء منهم أن يدخل جنة نعيم)، تجد فيه أن دخول الجنة ممكن لكل امريء يطمع في دخولها، إن أراد.

و هذا المعنى هو الذي دلت عليه (أن) فإذا قلت: (لن يدخل)، دلت على نفي إمكان الدخول الذي دلت عليه (أن)، و على هذا جاء قوله تعالى: (و قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصارى)، و مثل ذلك قوله تعالى: (و لن يتمنوه أبدًا)، من آية البقرة، فإذا ثبت ذلك كان معنى (لن) نفيُ الإمكان (بأن).

---

(١)عقود الجمان.

قال الشيخ السهيلي رحمه الله و قد استدل على ذلك بقوله: "ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه، الفائق على كل العلوم علمه: (ولا يتمنونه أبدًا) بحرف (لا) في الموضع الذي اقترنت فيه أداة الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عز وجل: (إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت)، كأنه تعالى يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات، أو زمن من الأزمان، و قيل لهم: (تمنوا الموت)، فلا يتمنونه أبدًا.

و أداة الشرط دلت على هذا المعنى، و (لا) في الجواب بإزاء صيغة العموم، لاتساع معنى النفي فيها، و قال تعالى في سورة البقرة: (ولن يتمنوه أبدًا)، فقصَّر من سعة النفي، و قرَّب؛ لأن قبله في النظم (إن كانت لكم الدار الآخرة)، وليست (إن) ههنا مع (كان) من صيغ العموم، كما كانت مع (زعمتم) في آية الجمعة؛ لأن (كان) ليست بدالة على الحدث، فكأنه يقول عز وجل: إن كانت وجبت لكم الدار الآخرة، وثبتت لكم في علم الله تعالى، فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: (ولن يتمنوه أبدًا)، فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين، وليس في قوله (أبدًا) ما يناقض ما قلناه؛ فقد يكون (أبدًا) بعد فعل الحال، تقول: زيد يقوم أبدًا، و يصلي أبدًا"(١).

٢- قولهم: أن النفي لموسى و لغيره، ولا يختص بأحد دون أحد، نقول: نعم نفي رؤية الله تعالى في الدنيا للجميع.

و النفي لا يشمل الآخرة، لأنه نفي لموسى عليه السلام في هذا الموضع، و خطاب الدنيا ليس كخطاب الآخرة، فكل ما في الدنيا للتكليف و للعمل، أما في الآخرة فيختلف الأمر تماما، فهي للجزاء و الموافاة، و الرؤية من الجزاء، فضلاً عن ورود النص الذي يدل على الرؤية في الآخرة، و لو كان النفي للدارين لما علقه على موسى عليه السلام بقوله: (لن تراني)، فهذا لفظ يدخله الاحتمال، و لا يناسب أمرا غير محتمل و هو عدم الرؤية في الدارين كما قال النفاة، بل يأتي بلفظ يقطع الحكم فيه، مما يمنع الرؤية مطلقا، كقول: (لا أُرى) فيعلق الرؤية بذاته تعالى، و مما يؤكد أنه علق الرؤية بالمخلوق، ليبين أن المانع عجز المخلوق، لا أمرا آخر، و متى ما تغير حال هذا المخلوق و تغيرت قواه كان قادرا على الرؤية، هو قوله: (و لكن انظر إلى الجبل).

---

(١)الملتقى العلمي للتفسير و علوم القرآن، تحت عنوان سر النفي بلن و لا.

فعلق الرؤية على عجز المخلوق لأنها ممتنعة في حق أهل الدنيا، فلما تبين أن من طلب الرؤية أقل قدرة و أكثر عجزا من الجبل، الذي لم يستطع تحمل الرؤية، تبين أن من طلب الرؤية من باب أولى بالعجز و عدم القدرة و التحمل.

و طلب موسى عليه الصلاة و السلام يدل على أن وقوع الرؤية جائز عقلا، لأن عقل موسى عليه الصلاة و السلام تصور إمكان الرؤية فطلبها، و عقول الأنبياء أكمل من عقول غيرهم، حتى مع توبة موسى عليه الصلاة و السلام، و توبته ليس لما جاء في ذهنه من إمكان الرؤية، بل بعدما تبين أنها لا تناسب حال الدنيا، تاب من سؤالها في الدنيا.

٣- قولهم أن النفي للعموم، و لا مخصص فيه، هذا مردود بنفس هذه الآية و بغيرها، فالآية نص في تخصيصها، فضلا عن باقي النصوص التي صرحت على وجه القطع أنها حاصلة في الآخرة.

فقوله: (لن تراني) هذا تخصيص بتعليق المنع بالمخلوق لا الخالق تعالى، و قوله: (أنظر إلى الجبل) تخصيص آخر على عدم ملائم و قدرة أهل الدنيا على تحمل الرؤية، و هذا دليل على أنها حاصلة في الآخرة، للقطع بأن الآخرة ليست كالدنيا، أما النصوص الأخرى المثبتة للرؤية فهي أشهر من أن تُشهر، و أظهر من أن تبين و تُظهر.

٤- قولهم أن وقوع الرؤية في الآخرة دليل على تغير صفات الخالق جل و علا، و صفاته لا تتغير و لا تتبدل، فهذا مما ينفي الرؤية في الآخرة، فجوابه:

١- أن هذه حجة عقلية لا نقلية، و العقليات لا عبرة بها في الدين، فلم يقل أحد و لم يثبت بنص أن الرؤية يلزم منها تغير، أو أن الرؤية منتفية لعلة عدم تغير الصفات، فهذه الأقوال لم يقل بها أحد غيرهم، و لم يرد فيها نص، فالأحاديث و الآيات لا تُرد بالعقليات، و العقل ليس حكما على النص، بل العكس، و من حَكّم العقل على النقل ضل.

٢- أنها حجة خارج النص، و ليست من ذات النص لا منطوقه و لا مفهومه، و ما كان خارج دلالات النص بأنواعها، فلا يرقى ليكون حجة.

٣- أن الرؤية لا تدل على تغير الصفات، بل تثبت من غير تغير في الصفات.

٤- التغير في الآخرة لا يكون في صفات الباري جل و علا، فصفاته أزلية أبدية لا تتغير، بل التغير يكون في صفات المخلوقين، فتتغير قواهم و حواسهم و طبيعتهم، حتى يكون المخلوق لائقا و ملائما و قادرا على رؤية الباري جل و علا، لا كما توهموا أنه تغير في صفات الخالق تبارك و تعالى.

و أتى الخليلي بكلام عجيب، بعد ذكره لشروط الرؤية البصرية المعهودة، فقال: "و قد اعترض على هذا الاستدلال بأن هذه الشروط إنما هي في رؤية الشاهد، و لا يجوز أن تحمل عليها رؤية الغائب، و أجيب بأن الرؤية المعهودة عند الناس هي هذه، و لا فرق في ذلك بين الشاهد و الغائب"، و هذا كلام عجيب، بل يعارض النصوص، و لا يستقيم معها، فيكون كلاما إنشائيا لا معنى له، فقوله الرؤية البصرية المعهودة، هذا أول ناقض و مبطل لشروطه، لأن الرؤية في الدنيا معهودة، أما التي في الآخرة فغير معهودة، فشروطه هذه للدنيا لا الآخرة، فإن أنكروا هذا، فهل يقولون بعدم تغير المخلوق في الآخرة لكي تنتفي الرؤية كحال المخلوق في الدنيا؟.

٣- و مما استدل به منكروا الرؤية، ما يردده بعضهم تشنيعا و قدحا بالسنة، من أن عقيدة الرؤية من أقوال و عقائد اليهود و المشركين، و أن القول بها مشابهة لهم في أقوالهم، و هذا القول لا يقول به من كان على هدى من الله تعالى، و من سَلِم منهجه و طريقته و فهمه، فأين هذا من ذاك، و الرد على هذا:

١- أن طلب اليهود إنما حصل تعنتا و استكبارا و عنادا عن قبول الحق والتوحيد، لا تسليما و إيمانا، و ليس هذا عند أهل الحق و الاستقامة و السنة، فلا وجه بين المسألتين عند أهل الإيمان، و أهل الكفر و الطغيان.

٢- أن اليهود هم من طلب الرؤية، أما ما جاء في الكتاب و السنة من إثبات الرؤية في الجنة، فلم يطلبه أحد من المسلمين، و لم يطلبها أهل السنة، بل هي وعد من الله تعالى، و رسوله عليه الصلاة و السلام لأهل الجنة جعلنا الله منهم، فما أبعد الفرق بين الأمرين.

٣- أن الكفار طلبوا الرؤية في الدنيا، أما الرؤية الثابتة في الكتاب و السنة عند أهل السنة، فلا تكون إلا في الآخرة، و الله تعالى لا يُرى في الدنيا، فأين قول أهل الإيمان، من قول غيرهم.

٤- أن من يصف عقيدة الرؤية بأنها عقيدة اليهود و المشركون فقد قال قولا عظيما، فحقيقة قوله أنه يقدح بحكم الله تعالى، و حكم رسوله عليه الصلاة، و أن النصوص الصريحة القطعية التي أثبتت رؤية الله تعالى في الآخرة أنها عقيدة ضالة نسأل الله العافية و هذا قول خطير جدا، فالنصوص واضحة و صريحة، و لا غموض فيها و لا احتمال، بل هي قطعية الثبوت و الدلالة، فمن لا تثبت عنده الرؤية في دليل، فلا يُقبل رده لجميع الأدلة، التي تثبت الرؤية، أما إنكار كل أدلة الرؤية، فهذا لا يفعله من على الهدى و الجادة الصحيحة، و الطريقة النبوية.

و بهذا يتبين فساد هذا القول و خطره، و وصفه لأعظم عقائد المسلمين بأنها من اليهود، فهذا ليس قدحاً بأهل السنة وحدهم، بل قدح بالوحي الذي نص على هذه العقيدة العظيمة.

٤- و يستدل بعض المعطلة بأدلة أخرى لا تمت للرؤية في الآخرة بصلة، إما أنها نفي للرؤية في الدنيا، أو أنها أدلة لا تتعلق بالرؤية، بل تتحدث عن أمور أخرى، أو أنها أدلة تثبت الرؤية في الآخرة، فغيروا مدلولها لتوافق أقوالهم، و هذا و اقع في أدلتهم السابق و غيرها، و من تلك الأدلة، استدلالهم بقوله تعالى: (و ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب)، واحتجوا باستدلال أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بهذه الآية على نفي الرؤية، و جواب هذا:

١- كما سبق أن نفي أم المؤمنين رضي الله عنها للرؤية في الدنيا لا الآخرة، و لا حجة لهم أنها تنفيها في الآخرة إلا الوهم و الظن، و الظن لا يغني من الحق شيئا، لأن كلامها كان عن الرؤية في الدنيا لا الآخرة، فضلا عن ما ذكره ابن كثير من إثبات أم المؤمنين رضي الله عنها للرؤية، فانقطعت حجتهم بهذا.

٢- أن النفي في الآية للكلام، و لا ذكر للرؤية هنا، حتى لو زعموا أنه إن لم يراه من يكلمه حال التكليم، فرؤيته في غيرها من باب أولى، نقول نعم لا يراه المُكلَم في الدنيا، و يكلمه من وراء حجاب، و هذا في الدنيا لا الآخرة، و للأنبياء دون غيرهم، أما في الآخرة فإنه تعالى يكلم عباده، أنبياء و غيرهم، ليس بينه و بينهم ترجمان، و يكلم أهل الجنة، كما صحت بذلك الأخبار، قال عليه الصلاة و السلام: " ما منكم من أحد إلا و سيكلمه ربه ليس بينه و بينه ترجمان" متفق عليه، و قال عن كلامه لأهل الجنة: (سلام قولا من رب رحيم) و قال: (تحيتهم يوم يلقونه سلام)، فإذا تحقق تكليمه تعالى لسائر عباده في الآخرة أنبياء و غيرهم، ولم يكن هذا في الدنيا، فهذا دليل على أن ما يقع في الآخرة مختلف تماما عن الحال الدنيا، فيكلم أهل الجنة بلا حجاب كما يرون وجهه الكريم.

٣- أن نص الآية، و سياقها السابق و اللاحق كله في ذكر حال الدنيا، فأتت هذه الآية لتبين أن تكليمه تعالى للبشر في الدنيا لا يكون إلا على هذه الأحوال، لذلك قال سبحانه: (**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً**) و إرسال الرسل بالتشريع و الأوامر و النواهي لا يكون إلا في الدنيا، و من أحوال الوحي، رؤيا المنام كما وقع لخليل الله تعالى إبراهيم عليه الصلاة و السلام، في الأمر بذبح ابنه، و رؤيا الأنبياء وحي، و هذه لا تكون إلا في الدنيا، و لأحوال الوحي هذه التي لا تكون إلا في الدنيا؛ استدلت أم المؤمنين رضي الله عنها بالآية على عدم الرؤية في الدنيا لا الآخرة.

- **أدلتهم من السنة:**

و مما احتج به النفاة على نفي الرؤية من السنة -حسب زعمهم- ما تقدم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "جنتان من فضة آنيتهما و ما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما و ما فيهما، و ما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن"، و قد سبق الرد على استدلالهم بهذا الحديث، و أن هذا في إثبات الرؤية أدل منه على نفيها، لأنه لو كانت الرؤية ممتنعة أصلا لما كان لذكر المنع أدنى فائدة، و هذا ذكر بالمنع و الحرمان بعد ذكر الجزاء و الثواب و هذا تنغيص لا تكريم، و لا يصح هذا في قول أقل المتكلمين، فكيف بكلام الصادق عليه الصلاة و السلام، بل كيف بإقرار الوحي له، و قال رداء و لم يقل الكبرياء، و الصفة الكبرياء لا الرداء، مما يدل على أن هناك فرق بينهما، و بطلان من ساوى بينهما، أو منع الرؤية بحجة زوال صفة الكبرياء، فالصفة لم و لن تزول، قبل كشف الرداء أو بعده، فمن هذا و غيره تعلم حقيقة الفلسفات و العقليات التي ترد النصوص، و حقيقة الأفهام التي لا تستنير بنور الوحي المطهر، و بهذا يسقط فهمهم من أن الرؤية تعني نفي الكبرياء عنه سبحانه و تعالى.

و مما يؤكد تناقض و خطأ أصحاب هذه العقائد، ما احتج به الخليلي في هذا الحديث بقوله: "و وجه الاستدلال به صراحته في عدم رؤيتهم لله لحيلولة رداء الكبرياء" ثم قال: "و الكبرياء صفة ذاتية..."، فنفى الرؤية لحيلولة الرداء، و لم يقل لحيلولة صفة الكبرياء، ثم قال: "و الكبرياء صفة ذاتية"، فَفرَقَ بين الرداء و الكبرياء، بدليل أنه لم يثبت أن الرداء صفة، و لو كان الرداء هو الكبرياء لصار الرداء صفة، لكنه لم يقل هذا، فدل على أنه يفرق بينهما، فيكون المانع من الرؤية الرداء لا الكبرياء، فعند كشفه تتحقق الرؤية، و مع وقوع الرؤية و كشف الرداء عن وجه الباري سبحانه، فالرداء و الكبرياء باقيان لا يزولان، و الله أعلم.

- **الأدلة العقلية لنفاة الرؤية:**

استدل منكروا الرؤية بأدلة عقلية، و هذه الأدلة العقلية هي عمدتهم في كثير من العقائد، حتى بلغ ببعضهم أن يحكم على صحة الدليل و بطلانه، أو حجيته من عدمها، أو دلالته على الرؤية من غيرها، مما يمليه عليه عقله، فجعل العقل حكما على النص، لا العكس، و هذه مبالغة في استعمال العقل بما يخرجه عن مناطه المكلف به، و مهمته و وظيفته التي أمر الشرع استعمالها فيه، فالعقل كغيره من مدارك و حواس الإنسان، له حدود، من يتجاوزها فحتما سيقع بالباطل و الضلال.

فالحق أن العقل تابع و مؤيد للنص، لا مخالفا له، و لا حكما و مهيمنا عليه، و لا يتعارض العقل مع النقل مطلقا، كما هي طريقة أهل الحق و التوحيد و السنة، بل تُفهم النصوص و يستنبط الأحكام منها بالعقل، لا أن ترد النصوص بالعقل، فهذا خروج عن حدود العقل و هو ضلال قد حذر الشارع منه.

و قد أمر الشارع الحكيم باستعمال العقل، بما يزيد من الإيمان بالله تعالى، و التفكر بالآيات الشرعية و الكونية، على مراد الله تعالى و مراد رسوله عليه الصلاة و السلام، لا على مراد الإنسان نفسه أو مراد العقلانيين أو الكلاميين الفلاسفة، لكن بعضهم لما قرأ آيات الأمر باستعمال العقل، ضل فهمه لها، فاستعمل العقل على غير مراد الشارع، و تجاوز الحد، و استعمل العقل لغير ما أُمر به، و هو التسليم من غير نظر و لا تردد، لكن أصحاب العقليات من أتباع البدع و الشبهات، ضلوا المعنى الحق، و أخطأوا الفهم، فوقعوا في الضلالات.

فلما أمر الشرع باستعمال العقل، لم يترك هذا الأمر عائما هائما، يعمل به من يعمل وفق رأيه و فهمه و عقله، بلا ضابط شرعي، بل حده بحدود، و أمر بالتزام هذه الحدود، فكما أن لله تعالى حدود في الأعمال الظاهرة، لا يتجاوزها للمعاصي، فكذلك الأعمال الباطنة لها حدود يجب التوقف عندها، قال تعالى: (لعلكم تعقلون) (لقوم يفقهون) و قال (ليدبروا آياته) و قال (لهم عقول لا يفقهون بها) إلخ، فلما أرشد هنا لاستعمال العقل، ضبط هذا الاستعمال و لم يتركه لكل من يريد التخبط بعقله فيخرج عن نور الوحي، إلى ظلمات البدع و الخرافات و الضلالات، فقال: (و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة) فهنا يتوقف العقل، و يلتزم الحد الموضوع له، و لا يتجاوز، و من تجاوز فقد ضل، و قال: (فلا و ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم).

فالعقل و البصيرة، كالبصر و النظر، له نور و ظلمة، فإن لم يكن معه نور يهديه و يدله و ينير له الطريق و إلا سيقع فيما يضره أو يهلكه، و هكذا العقل إن لم يستنير بنور الوحي، و يجعل الوحي هاديا و مرشدا له، و إلا سيقع في المخاطر و المهالك نسأل الله العافية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، و ما أمرت به من تفاصيل الشرائع، لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفاصيل أسماء الله و صفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، و إن كانوا يعلمون بعقولهم جمل ذلك"(١).

و قال الشاطبي: "إن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، و لم يجعل لها سبيل إلى الإدراك في كل مطلوب، و لو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان و ما يكون و ما لا يكون"(٢).

و قال ابن القيم: "و كل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم و خرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، فلا إله إلا الله كم نفي بهذه الآراء من حق، و أثبت بها من باطل، و أميت بها من هدى، و أحيي بها من باطل، و كم هدم من معقل الإيمان، و عمر بها من دين الشيطان، إن الله تعالى خلق عقل العباد محصورا، لا يدرك أمورا كثيرة"

و كتب أبو عبدالرحمن الإدريسي: "و ينبغي التنبه إلى مسلك دقيق يخفى على كثير من الباحثين، و هو أن إدراك العقل لكثير من القضايا هو إدراك مجمل و ليس مفصلا، أو يكون بعضيا لا شموليا"، ثم قال: "العقل المجرد جالب للفرقة و الاختلاف نظرا لتفاوته عند الناس"(٣).

و من مخاطر هذا المنهج العقلي، أن الاعتماد على العقل يهون من أمر النبوات و الرسالات، فلا يجعل لإرسال الرسل حاجة، فإذا كان لأحد الحق في النظر و الفكر، و معرفة ربه من عقله، فلا فائدة من الرسالة، و الأمر و النهي و الشريعة، و لا يكون لقوله تعالى: (و ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) فائدة، و هذا تجهيل عظيم للوحي.

---

(١)التدمرية.

(٢)الاعتصام ج٢ ص٣١٨.

(٣)تحت عنوان، منزلة العقل في الإسلام، في الشبكة المعلوماتية.

فضلا عن أن اعتماد العقل في النظر، و معرفة الحق من الباطل، قد يهلك صاحبه و يجره إلى الضلال، كما وقع لكثير من أئمة الكفر و غيرهم، ممن قاده عقله، و و جهه نظره إلى الضلال المبين، و لا أدل على ذلك من فعل فرعون و ادعاءه الألوهية، و مثله هامان و قارون، ثم مشركوا الجاهلية، حتى قال أحدهم مستنكرا عقله الرسالة و النبوة التي تدعوه للتخلص أوهام عقله، لتخرجه من طرق الهلاك إلى طريق النجاة، في قوله: (أجعل الآله إله واحدا إن هذا لشيء عجاب) فهذا اعتمد عقله بالنظر للحق من الباطل، فتوهم بعقله أنه على حق و غيره على باطل، و حقيقة الأمر أنه في دركات الكفر و الطغيان، فلابد من رسول من رب العالمين ليبين له الحق و الصواب، و يخرجه من ظلمات و ضلالات العقل و الكفر، إلى نور و هدى التوحيد و الإسلام، و لا يتأتى هذا إلا بالرسالة و نور الوحي.

فليس ثمت تعارض مطلقا بين العقل و النقل، لأن الذي خلق العقل هو الذي أنزل الوحي، فهو أعلم بما يوافقه و ما يعارضه، و ما يصلح له و ما لا يصلح.

فاعلم رحمنا الله و إياك أن طريقة العقليات، و معرفة الحق من الباطل من الكلاميات؛ أنها طريقة مخالفة ضالة، لا توصل غالبا إلا إلى الضلال و الهلاك، نسأل الله العافية، فاحذرها كل الحذر، و تمسك بجادة السابقين الأولين المهتدين الذي سلموا أمرهم لله تعالى و لرسوله عليه الصلاة و السلام، و تبرأوا من توهمات العقول، و شباكها المهلكة، ففازوا أعظم الفوز، جعلنا الله من الفائزين، و مع السابقين الأولين من المهاجرين و الأنصار و الذين اتبعوهم بإحسان، حتى يرضى الله عنا كما رضي عنهم.

فمن أدلتهم العقلية على إنكار الرؤية في الآخرة:

١- أن صفات الله تعالى تتغير، و قد سبق الجواب عنه، و أن الذي يتغير هو المخلوق لا الخالق تعالى، و لا يعني ثبوت الرؤية تغير الخالق سبحانه، إلى آخر ما سبق ذكره.
٢- أنهم يقيسون رؤية الآخرة على رؤية الدنيا، و أنها انطباع الصور في العين، أو أنها شعاع خارج، و يقع على جسم، إلى آخر هذه الأقوال الباطلة، و جوابه: مجرد قياسهم الآخرة على الدنيا هذا قياس باطل، لأن الآخرة ليست كالدنيا، و ليس في الآخرة شيء من الدنيا إلا ذكر الله تعالى، فنواميس و قوانين الدنيا تزول مباشرة عند الموت، و عند قيام الساعة، فكل ما في الدنيا من أنظمة و قوانين لا و جود لها في الآخرة، و منها جسد الإنسان و كيفية حواسه و منها النظر، فضلا عن غيرها، فيتغير كل شيء، الأرض و ما عليها.

فقياسهم نظر الآخرة على نظر الدنيا قياس لا يقوله من سبر النصوص، وصح فهمه و عقله، قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾، إلى أن قال: ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[ق:٢٢]، فبين أن بصره لحظة الموت، مختلف تماما عنه قبل لحظة الموت، حتى ضعيف البصر و الكفيف سيبصر لحظة الموت، بل سيكون بصره حديد.

و لفظة (حديد) غاية في البلاغة و البيان و قوة التعبير عن الموقف، و تصوير حقيقة الأمر و تغير الحاسة، و أن حقيقة بصر المحتضر ليس كما كان قبل ذلك، فقوله حديد، تدل على أنه يرى كل ما كان خافيا عليه، بل و يرى ما كان لا يقوى على رؤيته في الدنيا، و لو قال بصرك قوي لما أعطت المعنى المناسب لما يرى المحتضر، فقوة البصر تحصل في الدنيا، و هذه اللفظة لا تعبر عن ما يراه الميت عند كشف الغطاء، فحديد غاية في التعبير عن حقيقة بصر الميت الذي يجعله يرى كل ما كان لا يقدر على رؤيته، و ما كان محجوبا عنه من أمور الغيب من ملائكة و شياطين، و جنة و نار و غيره، و هذه الأهوال لو كُشف له ذرة منها حال حياته لهلك أو مرض.

و مما يبين أن ما يراه عند الموت ليس شيء منه في الدنيا، و أنه لا يقوى على رؤيته ببصره الدنيوي، بل ببصره الأخروي، قوله: (كشفنا عنك غطاءك) فكشف الغطاء دليل على ظهور كل ما كان خافيا عليه حال طبيعته الدنيوية الضعيفة العاجزة، و هذا المكشوف لا يمكن يراه إلا بتبدل قواه و حواسه و حقيقة بصره من إشعاع و انطباع كما يزعم المعطلة، و لو كان بصره عند الموت كما كان قبل ذلك لما قال حديد، و لما تحمل الاحتضار و لما شاهد شيء من هول المنظر، و لما نظر، بل و قد يزول عنه البصر، و لحظة الموت كما أنها لحظة عصيبة، و لابد من تغيير طبيعة الإنسان ليتحملها، فالله تعالى يثبت وقتها أهل الإيمان، (يثبت الله الذين آمنوا في الحياة الدنيا و في الآخرة)، جعلنا الله منهم آمين.

و هذا المشهد العظيم، فضلا عن بيانه من طريق الشرع المطهر، فله شواهد من الواقع، فكثير من المحتضرين يحصل له هذا التغير في النظر وحدة البصر، حتى يعجب من عنده من نظره و التفاتاته، مبصرا كان أم كفيفا، و بعضهم يحكي ما يشاهده، فكل هذه تدل على أن الحواس عند الموت و بعد قيام الساعة، لا تكون كحالها في الدنيا أبدا، و فهم هؤلاء المعطلة فهما سطحيا، لأنهم يظنون أن أبصارهم الآن ستكون على حالها في الآخرة، ففي الآخرة لا يكون إشعاع كإشعاع الدنيا، و لا انطباع الدنيا و لا غيره من توهمات

المعطلة، و حتى لو قيل إنهم يقولون بتغير الحواس في الآخرة و لا ينكرون ذلك، قيل: أن انطباع البصر في الدنيا ليس كانطباعه في الآخرة، فما دام وجد التغير فلا قياس، و الله أعلم.

فيكون بصرا و نظرا مناسبا لحال الآخرة، للثواب و العقاب، و هكذا بقية حواسهم و أجسادهم، كما ثبت بالنصوص.

٣- قولهم أن إثبات الرؤية دليل على الجسم، لأنه لا يُرى إلا الأجرام و الأجسام، و دليل على التبعيض و الأجزاء، فرؤية شيء و عدم رؤية شيء يدل على التبعيض، فجواب هذا:

أ- أن هذه حجة عقلية، و الحجج العقلية لا يثبت بها عقيدة.

ب- أن العقول أشد ظنا و وهما من النصوص التي يزعم المعطلة أنها ظنية، و بهذا لا تكون عقيدتهم حجة بناء على قاعدتهم، فمن يقول بها يجعلها أكثر حجية من الكتاب و السنة، و لا يقول بهذا من كان على هدى و نور من الله تعالى.

ت- أن هذا مخالف لصريح النصوص، و لا يصح معارض النص بالعقل، فإن عارضه فالحق مع النص لا العقل.

ث- أن هذا الكلام يجعل هذه العقليات أكثر تنزيها من الكتاب و السنة، و أكثر تعبيرا و بلاغة و اختيارا للألفاظ الصحيحة من الوحيين، فاستطاع المعطلة التعبير عن الحق، و لم تستطع النصوص، و ما ورد بالنصوص مما يخالفها من إثبات الرؤية و باقي الصفات؛ حقيقته القدح و إثبات النقص من جسم و غيره، و كفى بهذا بطلان لها و الله المستعان.

ج- أن هذه الفلسفات أعلم بالله تعالى من نفسه سبحانه، و أعلم بالله تعالى من نبيه عليه الصلاة والسلام.

ح- أن هذه الألفاظ، جسم و بعض، لم ترد في نص لا إثباتا و لا نفيا، بل ما ثبت منها للمخلوق فالله تعالى منزه عنه، لأنه (ليس كمثله شيء)، فلا يلزم أحدا القول بها لا إثباتا و لا نفيا، لأن مثل هذه الألفاظ الموهمة، و التي لم ترد بنص في الشريعة، فإثباتها و نفيها على حد سواء، فالحكم في النافي و المثبت واحد، و هو أنهم عرفوا الكيفية و قالوا بشيء منها، و المسلم لا يطالب و لا يكلف إلا بما أمره الله تعالى و رسوله عليه الصلاة و السلام، و لا يطالب بغير هذا، لا أقوال و عقول الفلاسفة و المعطلة و لا كلامياتهم و سفسطاتهم و لا غيره، لا القول بالجسم و لا نفيه و لا أمثال هذه المحدثات، فنبينا محمد عليه الصلاة و السلام، و ليس أرسطو طاليس، أو غيره من أصحاب

مذاهب الشك و النظر و العقل و الماديات و غيرها من مذاهب المتكلمين الفلاسفة المتقدمين، فدخل شيء من تخيلاتهم و أوهامهم إلى المسلمين بعد توسع الفتوحات الإسلامية، فتلقفها من تلقفها، فبثها بين المسلمين، و انخدع بها آخرون، فضلا عن أن بعض رؤوس المعطلة لم يكونوا على الملة أصلا، فإما أن أصلهم اليهودية أو النصرانية، أو المجوسية أو غيرها، فلم يقدروا على التخلص من بعض عقائدهم السابقة فأدخلوها في دين المسلمين، أما من اندس بين الناس، فأظهر الإسلام و أبطن الكفر فهؤلاء موجودون و قد أحدثوا محدثات خطيرة جروا بعض الناس إليهم فضلوا معهم نسأل الله العافية.

خ- قولهم أن الرؤية إثبات للجسم و الجزء، هذا قياس الغائب بالشاهد، و هذا القياس فاسد، فلا تقاس الآخرة بالدنيا لأنها غير معلومة، و ليست كالدنيا، فالقياس هذا باطل، فلا يلزم من إثبات الرؤية إثبات الجسم و لا الجزء، لأنه قياس مجهول بمعلوم و لا شك ببطلانه، حتى لو قيل أن النظر لا يقع إلا على جسم، نقول: نعم هذا في ما رأيته من حالك في الدنيا، و حقيقة النظر في الدنيا، لكنك لم ترى الآخرة، و لا تعلم حقيقة النظر فيها، فضلا عن أنك لا تعرف حقيقة الباري جل و علا و كيفيته حتى تقول هذا، فلا يلزم من نظر الآخرة الجسم و لا البعض.

و الله تعالى قادر على أن يُري أهل الجنة وجهه الكريم، من غير إثبات شيء مما قلتموه، و ما علمه عقلك و استقر في ذهنك من أن الرؤية لا تكون إلا لجسم هذا أمر لا حجة فيه و لا عبرة به، لأنه قياس ما لم يُرى و لا يعرف، على ما يُرى و يُعرف، و هذا قياس باطل لا يصح عقلا و لا نقلا.

فالذي خلق الأبصار في الدنيا و جعلها لا تقدر إلا على رؤية المخلوقات حولها، قادر على تصييرها على كيفية أخرى، فترى الأجسام و غير الأجسام، مع أن هذا واقع كما سبق بيانه من رؤية المحتضر، لما كان مغطى عنه، فيرى روحه تخرج و يرى غير ذلك، فالله تعالى قادر على تغيير بصر الإنسان من رؤية الأجسام إلى غيرها، سواء بشعاع أو غيره كما يقولون.

د- أن هذا القول حقيقته التكييف، فقول إن كان يُرى فهو جسم، و إن لم يُرى فليس بجسم، هذا تكييف، لأنهم حكموا على حقيقته أنه كذا أو كذا، و هذا لا يمكن يقال إلا برؤية الكيفية، أو بخبر عنها، و لم يحصل لهم شيء من هذا، فمع أنه كلام في الكيفية، فهو قول بلا علم، و لهذين الأمرين يكون قول مردود.

ذ- أن قولهم هذا يهون من أمر الإيمان بالغيب، فإن كان كل ما يرد من أخبار الغيب يلزم عرضه على العقل، فما عرف منه آمن به، و ما لم يكن فلا، فهذا يهون من أمر الإيمان بالغيب.

٤- قولهم أن الرؤية لا تتحقق إلا في جهة، و الجهة منفية عن الله تعالى، لما فيها -كما زعموا- من تحيز و تبعيض و جسم، إلخ هذه الأباطيل، جوابه:

١- أن لفظ الجهة لم يرد صريحا في نص، و هو أيضا من الألفاظ الموهمة المحتملة إذا قال به منكر للعلو، مما يحتمل حق و باطل، و مثل هذه الألفاظ الموهمة، يستفصل فيها من قائلها، خاصة إذا كان من أهل التعطيل، لأنه يغلب عليهم حمل مثل هذه الألفاظ على المعنى الباطل و هو إنكار ما ثبت في النصوص، فإن أراد به المعنى الحق فهو حق، و إن أراد به المعنى الباطل فهو باطل.

فإن أراد بالجهة أن الله تعالى تحويه و تحيط به جهة، و يحيط به مكان، فهذا باطل و منفي عن الله تعالى، أما إن أراد بها إثبات العلو الحقيقي، و أن الله تعالى فوق كل شيء بذاته، بائن من مخلوقاته، ليس مختلطا بهم و لا ممازجا لهم، ليس شيء منه في المخلوقات، و أنه خارج المخلوقات فهذا حق.

٢- أن الجهة تتعلق بالمخلوق، لأنه موجود في جهات، و تحيط به، و لا يلزم من هذا إجراءها على الخالق تعالى، و هو قياس الغائب بالشاهد وهذا قياس فاسد كما تقدم بيانه، فإذا كان بعض المخلوقات يُرى من جهة العلو، و يقال أنه في العلو، و مع هذا لا تجري عليه الجهات الأرضية، كالسماء، فكيف بالخالق تعالى.

و مع أن السماء تُرى من العلو، مع عدم ثبوت الجهات فيها، فجهة العلو عند رؤيتها، لا يتعلق بها بل بالمخلوق، و رؤيتها من العلو أصح جهات الرؤية إليها، و أليق ممن يراها من الجهات الأخرى، من الأفق المنخفض أو غيره، فإذا ثبت هذا للمخلوق فكيف بالخالق عز و جل، و له المثل الأعلى.

فالجهة تتعلق بالمخلوق، و عليها يجري عمله و يتحقق و يثبت، من غير أن يطالب بمعرفة حقيقة المرئي هل تؤثر فيه الجهة أم لا، لأن غاية ما على الإنسان أن يؤدي ما أُمر به، فإن أُخبر عن شيء آخر فيأخذ به، و إن لم يُخبر فعليه أن يؤدي ما عليه، و لا يتكلف ما هو في غنى عنه.

و مما يدل على أن التوجه جهة العلو أصح عقلا و نقلا في إثباته لله تعالى المنزه عن الحلول في المخلوقات، أنك عندما تقول لأحد: أين السماء، فإنه مباشرة من غير تردد أو نظر؛ ينظر و يتجه و يشير

إلى العلو الذي فوقه مباشرة، و لن يشير يمين و لا شمال و لا غيره، لأن أقرب الجهات للمرئي العالي، هو العلو، و أشرف و أعلى الجهات مكانة هو العلو لا غيره، فإذا ثبت هذا لشيء من المخلوقات، فالله تعالى - وله المثل الأعلى- أولى و أكمل و أحق سبحانه و تعالى، فبعد أن ثبتت الرؤية بالأدلة القطعية، العقلية منها و النقلية، فيجب إثباتها و عدم معارضتها بحجج عقلية، فإن قالوا: أن هذا قول بالجهة و هو نقص، قيل: لا مانع من الرؤية في جهة، و لا يلزم منها نقص بالمرئي عز و جل.

فلا يلزم من إثبات الرؤية في جهة، ثبوت شيء من النقائص، مما يتوهمه من لم يصح عقله، فهذا لا دليل عليه لا عقلا و نقلا، بل هو محض تصور و تخيل، و هذا لا شك بخطأه و ضلاله، لأنه قياس الغائب الذي لم يراه و لم يرى مثيله، و لم يخبر عنه، على ما رآه و شاهده، و هذا قياس باطل، و بهذا لا يستطيع إثبات حقيقة الغيب إلا من عقله، و عقله ليس بشرع و لا حجة ليطالب به المسلم، فتوهمات العقول لا يلتفت إليها، لأنه سيأتي عقل آخر ينقض عقله، و بهذا يتبين أن حجة العقل متغيرة غير ثابتة، و هذا التغير لا يمكن أن يثبت به شيء من العقيدة و غيرها، بل من لوازم بطلانه و فساده، فتبطل حجة عقله، لوجود معارض له من جنسه، و هنا يجب الرجوع لحكم بينهما ثابت لا يتغير، و هو النصوص، فالنصوص ثابتة لا تتغير، فالثابت حكم على المتغير لا العكس، كما يفعل البعض هداهم الله إلى الحق.

٣- أن النبي عليه الصلاة و السلام أشار إلى جهة العلو في قوله: "اللهم اشهد" ثلاث مرات.

قال الشيخ عبدالرحمن البراك، في حكم إثبات الجهة لله تعالى: "إذا أُريد بالجهة ما وراء العالم، فالنافي للجهة مبطل، إذ ليس وراء العالم شيء مخلوق؛ بل و ليس وراء العالم شيء موجود إلا الله تعال، و إذا أريد بالجهة شيء مخلوق، مثل أن يراد بالجهة نفس السماء أو العرش، و أن الرب سبحانه حال في ذلك؛ فالنافي لهذا محق، و المثبت مبطل"(١).

---

(١)شرح العقيدة الطحاوية ص١٤٤.

٤- أن المسلم لا يطالب بالعقليات و الكلاميات، و غير مكلف بها، فمهما قال المتكلمون الفلاسفة، و أتباعهم من أصحاب الفرق المخالفة للسنة، فإن المسلم لا يُسأل عن أقوالهم و أفهامهم، بل مطالب و مسؤول عن ما في الكتاب و السنة، و مكلف بالامتثال بما جاء فيهما، هذا ما يسئل عنه يوم القيامة، أما غيره من مذاهب أهل الأرض و عقلياتهم، مما ليس في كتاب و لا سنة، فلا يلتفت إليه المسلم، خاصة إذا كانت تعارض الوحيين، فإنكارها و ردها يتأكد.

ثم قال الناظم:

(و إلى السماء بغير كيف ينزل)

و فيه مسألتان:

الأولى: علو الله تعالى فوق كل شيء بذاته.

الثانية: نزول الله تعالى إلى سماء الدنيا ثلث الليل الآخر من كل ليلة.

فالمسألة الأولى:

و هي علو الله تعالى بذاته فوق كل شيء، فأهل السنة يعتقدون ما كان عليه النبي عليه الصلاة و السلام، و ما كان عليه أصحابه رضي الله عنهم، و أتباعهم، و فُطر عليه المخلوقات وجُبلت عليه، و هو أن الله تعالى فوق كل شيء بذاته، بائن من خلقه، غير مختلط بهم، و علمه و بصره و سمعه في كل شيء سبحانه، لا تخفى عليه خافية جل و علا.

فالعلو الحقيقي ثابت بالفطرة و العقل و الشرع، بل قال بعض العلماء أن أدلة العلو تزيد على ألف دليل، و العلو صفة ذاتية فعلية، ثابتة لله تعالى أزلا و أبدا.

أما الفطرة:

فكل فطرة سليمة نقية من لوثات الشبهات و الفلسفات، لم يشوبها بدعة و لا خرافة، فإنها تتوجه إلى العلو مباشرة عند الشدة و الحاجة الماسة، بل و في كل حال، و عند طلب العون و الغوث من الله تعالى، حتى بعض منكري العلو يتوجهون إلى العلو في أوقات معينة، إما في حال غفلة عن بدعتهم خاصة عند ذكر الله مجردا أثناء الكلام، فيشير إلى العلو بيده و بصره، فما إن يشير إلا و ينتبه لما صدر منه من توجه إلى العلو عند ورود لفظ الجلالة في كلامه، و قد رأينا بعضهم يفعل هذا، و ليس في حالة دعاء حتى لا يقال

أن السماء قبلة الدعاء، و لا يقصد علو المكانة و المنزلة، لأن هذا لا ينازع فيه أحدا أصلا حتى المشركين، و المنكر للعلو إن كان يقصد علو المنزلة فيجب أن لا يكون في إشارته حرج و تردد، كما فعل هذا المشير، و مما يدل على أنه لم يشعر بنفسه، و أن إشارته للذات لا لغيرها، أنه فعلها بصورة تختلف عن فعل المثبتة للعلو، فالمثبت يشير بكل طمأنينة و ثقة و عدم حرج، أما هذا المشير فتصدرت منه الإشارة بخلاف هذا، مما يظهر منه الحرج و محاولة لاستدراك فعله، مما يدل على أن فطرته ظهرت، و أن إشارته على الحقيقة، و هو العلو الحقيقي، فنازعت فطرته بدعته، فلابد أن تتحرك الفطرة في لحظة ما، مهما غلبت البدعة و الشبهة.

أو يشير أحدهم عند الحاجة و الشدة، فهذا الموضع يكون الإنسان في أضعف حالاته، و هذا يجعل كل حواسه و قواه تتوجه إلى من يملك أمره، و من عنده مطلق التصرف و التدبير، فتزول عنه الشبهات، فتغلب الفطرة فيتوجه إلى العلو طلبا للرحمة.

أما من سلمت فطرته، و نشأ نشأة صافية نقية، لم تلوثها الأفكار الدخيلة، فإنه يتوجه إلى العلو في كل أحواله، و هذا هو حال عامة الأمة من عوام الناس، ممن لم يعرف شيئا عن المحدثات و الفلسفات، فإن عموم الناس من الأمة مجبولون و مفطورون على أن ربهم الذي يرزقهم و يرحمهم و يعطيهم و يطلع عليهم أنه فوقهم، فيطلبونه من علو لا من سفل و لا من يمين و لا شمال، و لا من أمام و لا خلف، و هذا معلوم بضرورة العقل و الواقع، حتى عند كبار منكري العلو ممن رأينا و سمعنا، و ما حصل للجويني مع الهمداني خير شاهد على ذلك، فبعد أن تكلم كثيرا في تقرير هذه العقيدة، و ما يحتجون به من حجج كلامية عقلية لا وزن لها عقلا و لا نقلا، قال له الهمداني دعنا من هذا الكلام، و أخبرني عن هذه الضرورة التي يجدها كل أحد بالتوجه إلى العلو عند و قوع شدة، فقال الجويني: حيرني الهمداني حيرني الهمداني، فمن ينكر النصوص، لا يمكنه إنكار العقل، و من ينكر العقل فلن يقدر على تكذيب الواقع و الشواهد التي تقع لأكابر المعطلة فضلا عن صغارهم، فضلا عن غيرهم.

أما إثبات العلو الحقيقي في العقل:

فلأن العلو بكل معانيه كمال، العلو الحقيقي و علو المكانة و المنزلة و القدر و القهر.

أما من ينكر العلو الحقيقي و البينونة و ينكر أيضا المخالطة بالمخلوقات، فهذا قال باجتماع النقيضين، و النقيضان لا يجتمعان و لا يرتفعان معا، بل لابد من وجود أحدهما و انتفاء الآخر، كقول: زيد قائم قاعد،

أو ليل و نهار، أو حياة و موت، فهذه لا تجتمع معا و لا ترتفع معا، بل لابد من إثبات أحدهما، و إثبات أحدهما نفي للآخر، و مثله قول لا علو و لا مخالطة، أو لا داخل و لا خارج العالم، و موجود و معدوم، فكل هذا لا تجتمع معا، فلابد من إثبات أحدها.

فقول أنه ليس بالعلو، هذا إثبات المخالطة، و إنكار المخالطة إثبات للعلو مباشرة، أما إنكار العلو و إنكار المخالطة معا، فهذا غير واقع عقلا، بل أقرب لقول الملاحدة و هو إنكار وجود خالق خارج الذهن و جودا حقيقيا.

فإثبات علو من وجه دون وجه، و إثبات معاني للعلو دون أخرى؛ لا يتحقق بهذا كمال، و ما ليس بكمال ففيه نقص، فالكمال المطلق في إثبات جميع أنواع العلو، علو المنزلة و المكانة و علو الذات.

فإن قيل أن وجود الخالق ليس كوجود غيره، فلا يقال فيه مثل هذا، فوجوده لا يماثل شيء من الموجودات و لا يقاس عليها، فالجواب:

١- أن الكلام هنا في أصل الوجود لا كيفيته و ماهيته، و هذا من ضرورات العقل، فكل موجود خارج الذهن، لابد له من وجود حقيقي لا مجازي، فالكلام على الوجود، هل هو حقيقي؟، إن قال: نعم، قيل: أن المسلمات العقلية تدل على أن كل موجود إما أن يختلط بالمخلوقات، أو أن يكون خارجها، هذا معلوم بضرورة العقل، و معلوم بالضرورة أن ما كان غير ذلك فهو عدم، أما الكيفية فهو الكلام في كيفية الذات و كيفية العلو و كيفية المخالطة، و هذا لا يتطرق إليه أهل السنة، أما إثبات الوجود فهذا من ضرورات العقل.

فلما كان واجب الوجود و خارج الذهن حقيقة، عُلم أنه غير مخالط للمخلوقات، لما في المخالطة من نقائص عظيمة لا تليق بالواحد سبحانه، المنزه عن ما تحويه المخلوقات، فلابد من إثبات الوجود مع نفي المخالطة، أما إثبات الوجود مع إنكار العلو فهذا لا يبريء من القول بالحلول، فلو قال حلولي لمعطل أنه تعالى في الأرض أو بالمكان و ما استطاع المعطل أن ينفي ذلك، فهذه موافقة له حتى لو لم ينطق، و إن نفى وجوده بالمكان المخلوق فهذا إثبات للعلو، لأنه إذا لم يكن بالمكان المخلوق فسيكون خارجه، و خارجه هو العلو، مع أنهم يقولون أنه لا يحويه مكان، و مع ذلك لا يستطيع بعضهم أن يقول أنه خارج المكان، وهذا جمع بين النقيضين و هو ممتنع.

٢- أن منكري العلو يقيسون الغائب على الشاهد في مسائل أخرى، ليست قابلة للقياس كمسائل الصفات، و عندما يُحتَج عليهم بالعلو الذي لا يمكن رده عقلا، و هو إثبات العلو الحقيقي، يلجاؤون لمثل هذه الأقوال، و هو عدم المشابهة و أن وجوده ليس كغيره، فيحتجون بهذه الحجة، مع أنهم لا يعملون بها في باقي مسائل الصفات، و هي أن ما يتعلق بالله تعالى لا يماثل غيره، و هذا يُؤكد أن طريقتهم يغلب عليها رد كل ما يخالف أقوالهم حتى لو كان من العقل، و أيضا يناقض حجتهم في تعطيلهم الصفات الأخرى، فكما أن وجوده ليس كغيره كما يقولون، فكذلك علوه و يداه و استواءه و كلامه سبحانه و غيرها مما نفوه من الصفات الثابتة، ليس كغيرها أيضا، فيلزم إثبات ما نفيتم بمثل ما أثبتم، أما نفي بعض و إثبات بعض بحجج مختلفة، فهذا منهج مضطرب متخبط، يدل على البطلان.

و سبق بيان هذا بما قاله محمد الشنقيطي المالكي:

وما نقول في صفات قدسه ** فرع الذي نقوله عن نفسه

فإن يقل جهميهم كيف استوى ** كيف يجي فقل له كيف هو

لا فرق بين ما سميه يعد ** وصفا لنا كعلم أو جزءاً كيد

الباب في الجميع واحد فلا ** تكن معطلا و لا ممثلا

و العلو على ثلاثة أنواع:

١- علو المكانة و المنزلة و القدر.

٢- علو القهر.

٣- علو الذات.

أدلة إثبات العلو من الكتاب و السنة:

أدلة علو الله تعالى فوق كل شيء بذاته سبحانه، كثيرة جدا في الكتاب و السنة، و قد تنوعت هذه الأدلة في ألفاظها و سياقاتها، و هذا مما يدل على تأكيد هذا الأمر العظيم، و أنه من ضرورات الفطرة و العقل و الشرع، فإن أخطأ أحد فهم دليل أو دليلان، فلا سبيل له في إنكار العلو في قدر كبير من الأدلة.

فمرة يأتي إثبات العلو بذكر صعود الأشياء إلى الله تعالى، و مرة بنزولها منه سبحانه، و مرة بالعلو المطلق الذي لا يمكن إخراج علو الذات منه، و مرة بتصريح النبي عليه الصلاة و السلام، و مرة بإشارته عليه الصلاة و السلام إلى الله تعالى جهة العلو في عدة مواضع، و مرة بالإقرار، و غيرها من الأدلة التي تثبت العلو الحقيقي، ولهذا قال ابن القيم رحمنا الله و إياه في نونيته المشهورة، الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية:

و لقد أتانا عشر أنواع من الـ ** منقول في فوقية الرحمن

مع مثلها أيضا تزيد بواحد ** ها نحن نسردها بلا كتمان

فذكر أن أنواع أدلة الفوقية، عشرة أنواع، كل نوع منها يتضمن عدة أدلة، ثم سرد بعد ذلك الأنواع كلها، و للقاريء الرجوع إليها في النونية، و لا يمكن حصر الأدلة كلها أو أكثرها هنا، و إنما يقتصر على ما تقوم به الحجة، و ينقطع به عذر المعطلة، و ما يجد فيه كل ذي عقل راجح، و فطرة سوية، متجرد للحق و مخلصا لله تعالى وحده، ما يقوم به دينه و تثبت به عقيدته، سالما من محدثات الأمور، و من البدع والضلالات، رغبة في رضى الله تعالى، لا رضى نفسه و انتصارا لها، و لا تقليدا لسلفه و لا لغيرهم، بل يرجو ما عند الله و الدار الآخرة، و قد يقال: أن أهل السنة بهذه العقائد مقلدة، فكيف تنكر على غيرك ما أنت واقع فيه، نقول: أننا نقلد النبي عليه الصلاة و السلام، فتقليده هو الدين، و مخالفته مخالفة للدين، و أصحابه و أتباعهم يقولون بقوله عليه الصلاة و السلام، و نحن كذلك، فتقليد هؤلاء هو الحق و النور و الهدى، و تقليد غيرهم ضلال، أما المخالفون فلم يقل النبي عليه الصلاة و السلام و لا أصحابه و لا أتباعهم بشيء مما قالوا به، لا القول بخلق القرآن و لا نفي الرؤية و لا إنكار العلو و لا غيرها، بل صرح بعض المعطلة أن السابقين الأولين لم يقولوا بهذه العقائد، ففرق عظيم بيننا و بين أقوال المخالفون، والله المستعان و الموفق و المسدد، فمن الأدلة:

١- قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥]، و استوى أي علا و ارتفع جل و علا بلا كيف،

فالاستواء هو العلو و الارتفاع حقيقة فوق العرش على الكيفية التي تليق بجلاله و عظمة سلطانه، ليس كمثله شيء في استواءه و في علوه سبحانه، فلا يشبه استواء غيره و لا علوه.

و مهما قيل في تفسير الاستواء عند مثبتي العلو من أهل السنة، من معاني تدل على العلو الحقيقي فلا إشكال فيها، كقولهم الاستقرار، فلا منافاة بينها، لأنها كلها بمعنى العلو.

و بعض المعطلة عندما يريد إنكار هذا المعنى؛ فلابد أن يتكلم في الكيفية، و لا يقتصر على المعنى المنزّه، و هذه طريقتهم في كثير من الصفات الواردة، و هو ما يقال عنهم: أنهم كيفوا ثم عطلوا، وكأن هذا المنكر يقول: صف كيفية العلو و الاستواء، أو يقول علا و استوى بمماسة أو غير مماسة، وغيرها من أقوال ضالة منحرفة، تدل على ضلال العقل و العلم، نسأل الله العافية، فلو تركوا تخيلات عقولهم، و الكلام في الكيفيات لما وقعوا في مثل هذا، فعلى كل مسلم الوقوف عند النص و عدم التجاوز لا بالكلام و لا بالعقل و الفكر، و قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، فقل آمنت بعلو الله تعالى كما قال ذلك عن نفسه سبحانه، و لا تقل كيف استوى أو مماسة أو غيره.

قال الطبري في تفسيره للآية: "الرحمن على عرشه ارتفع و علا"، و قال ابن كثير: "يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك و الأوزاعي و الثوري و الليث بن سعد و الشافعي و أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديما و حديثا، و هو إمرارها كما جاءت من غير تكييف و لا تشبيه و لا تعطيل، و الظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه (ليس كمثله شيء و هو السميع البصير)".

و قال القرطبي في تفسيره بعد أن أورد قول المتكلمين، قال: "و قد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة و لا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم و الكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه و أخبرت رسله، و لم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة" فذكر قول مالك المشهور في الاستواء، و قول أم سلمة رضي الله عنها، ثم أورد معاني الاستواء عند العرب، فقال: "و الاستواء في كلام العرب هو العلو و الاستقرار" ثم ذكر بقية المعاني.

و ذكر العلامة الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان كلاما طويلا مهما و ضروريا لكل مهتم بهذه المسائل لمعرفة ما فيها، و معرفة الفرق بين أهل السنة و بين غيرهم في هذه المسائل، عند تفسيره لقوله تعالى: (على العرش استوى)، جاء في أول كلامه و آخره، قوله: "أن الصفات من باب واحد، و أن الحق فيها متركب من أمرين: الأول: تنزيه الله جل و علا عن مشابهة الخلق، و الثاني: الإيمان بكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه و سلم إثباتا أو نفيا"، ثم قال: "و السلف الصالح رضي الله عنهم ما كانوا يشكون في شيء من ذلك، و لا كان يشكل عليهم، ألا ترى إلى قول الفرزدق و هو شاعر فقط، و أما من جهة العلم فهو عامي:

وكيف أخاف الناس و الله قابض ** على الناس و السَبْعَيْنِ في راحة اليد

و مراده بالسبعين، سبع سموات و سبع أرضين"(١).

و قال ابن عاشور: "و الاستواء حقيقته الاعتدال، و الذي يؤخذ من كلام المحققين من علماء اللغة و المفسرين أنه حقيقة في الارتفاع و الاعتلاء"(٢).

هذه أقوال كبار المفسرين من السنة و غيرهم، من أن الاستواء في أظهر و أول معانيه هو العلو، فالاستواء المُعدى بعلى لا يدل إلا على العلو و الارتفاع الحقيقي.

و كما سبق أن كل كلام يُفهم على الأصل، المتبادر إلى الذهن أول مرة، و يقال له الحقيقة، و يسمى بالظاهر، هذه حقيقة كل كلام، و لا يجوز إخراج المعنى الظاهر الحقيقي، إلى غيره إلا بقرينة صارفة، و دليل مانع من حمل الحقيقة، فإن وجدت فنعم، و إلا فلا.

فقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، يفهم معناه من ثلاثة أمور:

١- إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في هذه الآية، على الوجه اللائق به سبحانه:

فإثبات اللفظ الوارد و هو الاستواء لله تعالى؛ واجب، و تغيير اللفظ تغيير لما أثبته الله تعالى، فقول أن الاستواء هنا يعني الاستيلاء، هذا تغيير للفظ الشارع، و تبديل ألفاظ الشارع من قبيل قوله تعالى: **﴿ . . .وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩].**

و تبديل اللفظ فيه استدراك على الشارع الحكيم، و هذا يدل على أن المبدل أعلم بالله تعالى من نفسه سبحانه، و فيه قدح بلفظ القرآن و تنقيص من بلاغته و تعبيره، و أن المُبدل أكثر تنزيها من القرآن، و غيرها مما يتضمنه تغيير ألفاظ الشارع من طوام عظيمة.

---

(١)أضواء البيان.

(٢)التحرير و التنوير.

فإن قيل إن نفاة العلو لم يبدلوا اللفظ، و إنما قالوا بمعنى آخر غير الذي عند السنة، فجوابه في الأمر الثالث إن شاء الله تعالى.

٢- عدم مشابهته لشيء من مخلوقاته:

فإثبات الاستواء هنا، كإثبات غيره مما يتعلق بالله تعالى، كله مضبوط بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، فمن يعتمد هذه الطريقة لا يجد حرجا و لا إشكالا في إثبات كل ما ثبت بالنصوص، أما من لا يضبط عقله و فهمه على ما أُمر به فلن ينضبط له لا عقل و لا فهم، و سيقع في ضلالات عظيمة.

فمن يثبت لله تعالى استواء حقيقيا على ما يعرفه العرب من معناه، و علمه من تلقوا التنزيل من الصحابة الكرام رضي الله عنهم، و أن ليس كمثله شيء، فقد سلم دينه و عقله و فهمه، و لن يدخل عليه الخلل و الزلل بوجه من الوجوه، و لا سبيل لأحد عليه مطلقا، لأنه أثبت ما أثبته الله تعالى لنفسه، و نفى عنه ما نفاه سبحانه عن نفسه، و هذا تمام الإيمان بالصفات، و الاستسلام و التسليم بالنصوص، و هو سبيل المؤمنين من السابقين الأولين المهتدين، قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة:١٣٧]، و قال جل و علا: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة:١٠٠]، فما أسعد من كان معهم، نسأل الله أن يجعلنا معهم و منهم في الدنيا و الآخرة إنه جواد كريم، و ما أبعد من خالفهم، و لم يتبع سبيل المؤمنين، نسأل الله العافية، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥].

أما من لا يثبت شيء، أو أثبت بعض الصفات و أنكر بعض، كمن ينفي الاستواء أو غيره من الصفات و الأفعال؛ فهذا واقع في الخلل و الضلال حتما، لأنه إما أنه لم يلتزم النص المُثبت للصفة، أو لم يلتزم النص المنزه النافي للماثلة و هو قوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، فقوله يدخل عليه الفساد بوجه من الوجوه، و لا يتم له التسليم و الاستسلام للنصوص، و يقع في التناقض و الاضطراب.

٣- عدم و جود صارف في الآية يصرف المعنى الظاهر الحقيقي:

الآية هنا كلها على الحقيقة، ألفاظها و معانيها، و لا وجود للفظ لا من قريب و لا من بعيد يصرف المعنى إلى غير الحقيقة، و كل من صرف المعنى إلى غير الحقيقة لم يصرفه إلا بدليل عقلي، أو بفهم مخالف للنص.

و قد سبق مرارا بيان طريقة المعطلة في فهم النصوص، فبعض النصوص حملوها على الظاهر، كقوله: (لن تراني) فإنهم هنا لم يرجعوا لاستعمال اللغة و لا الشريعة، و في لفظ آخر بسطوا كلام أهل اللغة في المعنى الذي يوافق رأيهم، مع أنه يحمل معنى صحيحا لم يقولوا به، لمعارضته عقولهم، و هكذا فعلوا في هذه الآية، فإن جماهير المفسرين من أهل السنة و غيرهم، و أهل اللغة، قالوا بأن الاستواء إذا عدي بعلى فإنه لا يكون إلا بمعنى العلو.

بل لم يرد في القرآن الكريم لفظ استوى معدى بعلى إلا كان بمعنى العلو والارتفاع، و هذا العلو يصح أن يقال له استقرار، لأنه لا ينافي العلو بل يثبت معه، و كل لفظة تدل على العلو فتصح، إذا كانت موافقة للنص و لما كان عليه هدي النبي عليه الصلاة و السلام و هدي أصحابه رضي الله عنهم، بخلاف غيرها مما يناسب الاستواء غير المعدى بعلى.

و حرف الجر على، أول معانيه و أظهرها و أكثرها استعمالا و قربا إليه هو معنى الاستعلاء، فمن أمثلة القرآن الكريم على هذا، ورود آية الاستواء على العرش في سبعة مواضع، و هذا التكرار و التأكيد يدل على حقيقة العلو، و عظم شأنه، و أن علو الله تعالى بذاته فوق كل شيء؛ من أصول الدين العظام، و من ركائز الملة، و ضرورات العقيدة، و علوه المطلق يتضمن علوه تعالى على ما دون ذلك، فإن كان عاليا على السبع الطباق حقيقة، فما دونها و تحتها من باب أولى.

و قال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون:٢٨]، و

الاستواء على الفلك و السفن لا يكون إلا بركوبها، و ركوبها لا يكون إلا فوقها، و هذا معنى: استويت على الفلك، و إن قيل غير هذه المعاني مما يدل على الفوقية و العلو فيصح، كالاستقرار و الاعتدال، فكلها تدل العلو ولا تنافيه، قال الطبري في تفسيره: " فإذا اعتدلت في السفينة أنت و من معك، ممن حملته معك من أهلك، راكبا فيها عاليا فوقها"، و قال القرطبي في تفسيره: "أي علوت".

و قال جل و علا: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾[الزخرف:١٣]، و قوله: (...وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ...) جمع بين الفلك و الأنعام، و وصف ركوبها بوصف واحد، و هو الركوب و الاستواء، و ركوب الأنعام لا يكون إلا فوقها و الاعتلاء عليها، و كذلك الفلك، و لذلك جمع بينهما، وقال: (على ظهوره) بحرف الاستعلاء (على)، و الظهر يكون أعلى المركوب من أنعام و فلك، قال الشوكاني في فتح القدير: "فإذا استويت: أي علوت، (أنت و من معك) من أهلك و أتباعك (على الفلك) راكبين عليه".

و قال جل و علا: ﴿...كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ...﴾[الفتح:٢٩]، قوله: (فاستغلظ) أي اشتد، و قوله: (فاستوى على سوقه)، أي قام و اشتد و استقر فوق ساق النبة والشجرة المثمرة، و معلومَ لكل إنسان عاميا كان أم متعلما؛ أن الثمر إذا نضج و اشتد و استغلظ أنه يستقر فوق الأغصان و الأشجار، و هو مثال لمحمد عليه الصلاة و السلام و من معه من المؤمنين، و قيل لسائر أمة محمد عليه الصلاة والسلام الذين على الحق، ممن يبدأ بداية ليست بالقوية، و مع الصبر و العمل يشتد و يقوى فتتم قوته و يكتمل أمره بإذن الله، و اشتداد الثمر و السوق و نضجه يدل على تمام العلو و الارتفاع، و لا يكون هذا إلا في علو، لا في سفل ولا غيره.

هذه أمثلة القرآن الكريم في الاستواء المعدى بعلى، و أنه لا يأتي إلا بمعنى العلو و الارتفاع، و أعظم مفسر للقرآن القرآن نفسه، مع السنة المطهرة، أما المعاني الأخرى فإما أن تأتي الكلمة لازمة، أو متعدية إلى معمول بحرف الجر، و قد يأتي مقروناً بواو المعية، و هكذا جاءت المعاني في لغة العرب، و لم نعتمد المعاجم اعتمادا كليا، أو قد نؤخر ذكرها بعد بيان ما في الكتاب و السنة من معاني، إلا لما في هذه المعاجم من ملاحظات، فقد تورد كلاما ليس من لغة العرب، لذلك نذكر ما فيها، استئناسا بها لا اعتمادا عليها، و لأن العمدة الكتاب و السنة و ما تحمله من أحكام و معاني بفهم الصحابة رضي الله عنهم و أتباعهم، فهم أهل اللسان، و ما خالفهم فلا يعتمد عليه.

قال في لسان العرب بعد أن ذكر عدة معاني: "قال الأخفش استوى أي علا، تقول: استويت فوق الدابة و على ظهر البيت، أي: علوته، و استوى على ظهر دابته أي: استقر" ثم قال: "قال داود بن علي الاصبهاني: كنت عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال: ما معنى قول الله عز و جل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ؟ فقال ابن الأعرابي: هو على العرش كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله إنما معناه استولى، فقال ابن الأعرابي: ما يدريك؟ العرب لا تقول استولى على الشيء حتى يكون له مضاد، فأيهما غلب فقد استولى؛ أما سمعت قول النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابِقُهُ ** سبق الجواد إذا استولى على الأَمَدِ

و سئل مالك بن أنس: كيف استوى؟ فقال: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول و الإيمان به واجب و السؤال عنه بدعة" انتهى (١).

و لذكره لمعاني و استدلالات أخرى؛ نقول أنه لا يعتمد على المعاجم كليا، خاصة المتأخر منها، لذكره للبيت المنسوب للأخطل، الذي أنكر سنده و متنه المحققون من أهل اللغة و الشريعة، هذا و لما بينها و بين وضع الشريعة من فروقات مهمة مؤثرة في الحكم، و وضع الشريعة هو العمدة، فاليُتنبه لهذا.

أما قول مالك فهذا مشهور عنه و مستفيض، بل هو قاعدة عند أهل السنة في كل ما يتعلق بالله تعالى، فكيفية ذاته و صفاته و أفعاله سبحانه غير معقولة و لا معلومة، أما معانيها فمعلومة غير مجهولة عند العرب، و الإيمان بها و عدم تأويلها أو الإلحاد فيها و تحريفها واجب، و السؤال عن الكيفية بدعة، و هو ما يقع عند بعض المعطلة من قول: كيف استواء كيف تكلم إلى آخره.

أما أن المعاني معلومة فقد سبق بيانه، من أن الشرع و الوحي نزل بلسان عربي مبين، و بكلام من نزل عليهم، ففهموه و عقلوه، و يفهمه من جاء بعدهم ممن صح عقله و علمه و لسانه، أما لو نزل غير معلوم المعاني لكان طلاسم لا تفهم و لا تعلم، و لكان للناس حجة بعدم الإيمان، أو كان خاص بطائفة من الناس من الفلاسفة و المتكلمين الذين يدَّعون معاني لا يعرفها عامة الأمة و جمهورها، و لفئة دون غيرهم و هذا أبطل الباطل.

---

(١)لسان العرب ٤١٤/١٤.

و قد قال عز و جل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[سبأ:٢٨]، و قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾[الأنبياء:١٠٧]، فهو للناس كافة، أما على طريقة بعض من اشتغل في علم الكلام فلن يكون للناس كافة، بل خاص بطائفة من الناس دون غيرهم لما عندهم من فهم و معرفة و علم ليس عند أكثر الناس كما يزعمون، و هذا فيه معارضة للنصوص، و تجهيل الوحي، و أنه لم ينزل بلسان عربي مبين، بين واضح المعاني، و لا معنى للأمر بالتدبر و التعقل و التفكر في هذه النصوص، و فيه تجهيل للسابقين الأولين في عدم معرفتهم ما عرفه المتكلمون و المتأولون للصفات، و حاشاهم رضي الله عنهم، فهم أعلم و أحكم و أسلم من غيرهم.

قالت اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية جوابا على سؤال يتعلق بفهم السلف و الخلف: "هذه مقولة باطلة، يقصد بها الإساءة إلى سلف هذه الأمة"، و قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " لا يجوز أيضا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء، ممن لم يقدر قدر السلف، بل و لا عرف الله و رسوله و المؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن طريقة السلف أسلم و طريقة الخلف أعلم و أحكم"(١)، و قال ابن عثيمين: "و هذا القول على ما فيه من التناقض قد يوصل إلى الكفر، فهو: أولا: فيه تناقض، لأنهم قالوا: طريق السلف أسلم، و لا يعقل أن تكون الطريقة أسلم و غيرها أعلم و أحكم، لأن الأسلم يستلزم أن يكون أعلم و أحكم، فلا سلامة إلا بعلم بأسباب السلامة و حكمة في سلوك هذه الأسباب، ثانيا: أين العلم و الحكمة من التحريف و التعطيل، ثالثا: يلزم منه أن يكون هؤلاء الخالفون أعلم بالله من رسوله صلى الله عليه و سلم و أصحابه رضي الله عنهم، لأن طريقة السلف هي طريقة النبي صلى الله عليه و سلم، رابعا: أنها قد تصل للكفر، لأنها تستلزم تجهيل النبي صلى الله عليه و سلم و تسفيهه، فتجهيله ضد العلم، و تسفيهه ضد الحكمة، و هذا خطر عظيم".

---

(١)العقيدة الحموية.

فمعاني الصفات معلومة في اللغة، و عند العرب ممن صحة فطرته و استقام لسانه ممن لم يدخلهم العجمة أو الشُبه و البدعة أو التأثر بها، فمن معاني اليد الأخذ و العطاء هذا معنى اليد، لا كيفيتها، فأخذ الإنسان مثلا ليس كأخذ الملائكة، و العين للنظر و الرؤية، و الاستواء على الشيء الارتفاع و العلو عليه، و التكلم إصدار كلام مسموع، هذه معاني لا كيفيات، و لهذا يشترك فيها الإنسان و غيره من المخلوقات، مع اختلاف عظيم بينها في الماهيات و الكيفيات، فإذا كان بين صفات المخلوقات اشتراك بالمعاني و التسميات، و اختلاف عظيم في الكيفيات، فكيف بالواحد الأحد الصمد تعالى و تقدس و تنزه، فهذا معنى قوله: الاستواء معلوم، أي معناه.

أما المعاني الأخرى للاستواء، فقال ابن عثيمين رحمنا الله و إياه، عن أنواع الاستواء في لغة العرب، قال(١): "الاستواء في اللغة العربية يأتي لازما و يأتي متعديا إلى المعمول بحرف الجر، و يأتي مقرونا بواو المعية، فهذه ثلاثة أنواع للاستواء:

١- أما الأول و هو أن يأتي مطلقا غير مقيد بالمعمول و لا بواو المعية فإنه يكون بمعنى الكمال، و منه قوله تعالى: (و لما بلغ أشده و استوى)، أي: كمل، و منه قول الناس في لغتهم العامية: استوى الطعام، أي: كمل نضجه.

٢- و الوجه الثاني: أن يأتي مقرونا بواو المعية، فيكون بمعنى التساوي، كقولهم: استوى الماء و الخشبة، أي: تساويا.

٣- و الثالث: يأتي معدى بحرف الجر، فإن عُدي بعلى صار معناه العلو و الاستقرار، و إن عدي بإلى فقد اختلف المفسرون فيه، فمنهم من يقول أنه بمعنى الارتفاع و العلو، و منهم من يقول: إنه بمعنى القصد و الإرادة، مثال المعدى بعلى، قوله تعالى: (ثم استوى على العرش)، و قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥]، و قوله بعد ذلك في سبعة مواضع في القرآن الكريم.

---

(١)رداً على سؤال ورده في برنامج نور على الدرب مسجلا.

و مثال المعدى بإلى، قوله تعالى: (ثم استوى إلى السماء و هي دخان)، و قوله: (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات)".

فمعنى الاستواء يعرف من السياق، لا من طريق آخر، لا عقل مخالف، و لا فهم مغالط.

فإن قيل أن المقصود بالاستواء في قوله: (الرحمن على العرش استوى)، أنه كمال الملك و التدبير و التصرف، لا علو الذات الحقيقي، فالجواب:

٥- أن كمال الملك و التدبير معلوم بالضرورة، و كذلك العلو الحقيقي المطلق له سبحانه، أما الاستواء فعلو خاص، لا يُعلم إلا عن طريق الخبر، و لهذا جاء التأكيد عليه في سبعة مواضع في القرآن الكريم، في آيات الاستواء على العرش.

٦- ليس بين كمال الملك و التدبير، و بين العلو الحقيقي و الاستواء منافاة أو معارضة، بل لا يمكن إنكار علو الذات، عند إثبات الملك والتدبير، فيثبت الأمران.

٧- أن من كمال الملك و التصرف إثبات علو الذات، فإثبات الملك مع العلو الحقيقي، أكمل من إثبات الملك مع نفي العلو الحقيقي، فالأول كمال مطلق ليس فيه نقص بوجه من الوجوه، بخلاف الثاني الذي يتضمن نقصا بوجه من الوجوه، و إثبات لعلو دون علو، فلا يتحقق له تعالى كل معاني العلو.

و قد أول المعطلة منكري العلو الاستواء في الآية، بأنه الاستيلاء، و هذا معنى لا تعرفه العرب، بل أنكره أئمة اللغة و الشريعة، و لم يقل به لا النبي عليه الصلاة و السلام، و لا أصحابه رضي الله عنهم، و لا أتباعهم، فعجبا لم يترك الآيات البينات، و النصوص الواضحات، و يبحث عن ما يتعلق به من أقوال مجهولة، باطلة لغة و شرعا.

و أكثر ما اعتمدوا عليه في هذا المعنى، البيت القائل:

قد استوى بشر على العراق ** من غير سيف و دم مهراق

و الرد على هذا البيت، من وجوه:

١- أن هذا البيت لا يُعرف قائله على وجه التحقيق، مع أنهم ينسبونه للأخطل، و الأخطل يقال أنه نصراني، و لم يثبت عنه هذا البيت، فكيف يؤخذ كلام من مجهول، فضلا عن أن يكون على غير

الملة، فانظر كيف يتناقض المعطلة، يدعون أنهم يعتمدون النصوص، ثم يأخذون بأقوال المجاهيل، فضلا عن أن هذه الأقوال فاسدة من كل وجه.

٢- على فرض ثبوته عنه، أو حتى عن مسلم فضلا عن نصراني دينه و عقيدته محرفة؛ فلا حجة فيه، لأنه يخالف كلام العرب الثابت عنهم، فيكون هذا المعنى دخيلا عليهم، لا يعتد به.

٣- أنه مخالف لصريح الآيات التي تبين معنى الاستواء المعدى بعلى، كما سبق.

٤- يخالف مئات الأدلة التي تثبت العلو لله تعالى.

٥- أنه يحمل معنى فاسدا لا يليق بالله تعالى، فالاستيلاء هو الغلبة بعد العجز، أو الغلبة و التمكن بعد عدم الغلبة و التمكن، و أن الله تعالى ليس مستولي على كل شيء، و هذه معاني مناقضة للربوبية و الألوهية، تعالى الله و تقدس، بل هو تعالى له كمال الملك و التصرف، قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦١]، و قال جل و علا: ﴿لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٣]، و قال سبحانه: ﴿. . .وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٣١].

٦- أن التصريح بالاستواء جاء في سبعة مواضع، و لم يأتي واحدا منها مصرحا بالاستيلاء، و لو كان مراد الشارع سبحانه الاستيلاء لبينه و لو مرة واحدة، فلا يمكن يتكرر الدليل في عدة مواضع، و المعنى الظاهر غير مراد، فلو كان المعنى ما زعمه النفاة، لأتى به و لو مرة واحدة، لبيان ما خفي في الآية، لكنه لم يفعل، مما يدل على بطلان هذا التأويل.

فكثير من عقائد المعطلة تتضمن أباطيل عديدة، و قدح و نقص في الذات العلية تعالى الله، و ما حدث هذا إلا للبعد عن هدي و نور الوحيين وهدي السلف الصالح، فانظر كيف يترك الرجوع للكتاب و السنة عند التنازع، و يتمسك بقول مجهول القائل و المعنى، مما لا قيمة له مقابل النصوص!!.

قبحا لمن نبذ القرآن وراءه ** و إذا استدل يقول قال الأخطل

و إن أنكر أحد العلو في نص، فماذا يصنع بعشرات الأدلة التي صرحت بالعلو بعدة ألفاظ و سياقات لا يمكن رد واحدا منها فضلا عن أكثر من ذلك، من التصريح بالصعود و النزول و العندية و غيرها.

قال ابن الجوزي رحمه الله: "و بعضهم يقول استوى بمعنى استولى و يحتج بقول الشاعر:

حتى استوى بشر على العراق من غير سيف و دم مهراق، و بقول الشاعر أيضا:

هما استويا بفضلهما جميعا على العرش الملوك بغير زور

وهذا منكر عند اللغويين".

و قال أبو الحسن الأشعري: "و أنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، و قد دل على ذلك بقوله: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض)، و قال: (إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه)، و قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥]، و ليس استواءه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر، لأنه عز و جل لم يزل مستوليا على كل شيء، و أنه يعلم السر و أخفى من السر"، إلى أن قال: "(و هو معكم أينما كنتم) فسر ذلك أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا"(١).

و قال ابن العربي: "العرب لا تعرف استوى بمعنى استولى، و من قال ذلك فقد أعظم، قالوا و إنما يقال استولى فلان على كذا، إذا كان بعيدا عنه غير متمكن منه، ثم تمكن منه، و الله عز و جل لم يزل مستوليا على الأشياء، و البيتان لا يعرف قائلهما، كذا قال ابن فارس اللغوي، و لو صحا فلا حجة فيهما، لما بينا من استيلاء من لم يكن مستوليا"(٢).

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى، إذا الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف و دم مهراق

---

(١)رسالة لأهل الثغر.

(٢)زاد المسير ١٢٨/٢.

و لم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، و كان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه، و قالوا أنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، و قد عُلم أنه لو احتج بحديث رسول الله لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف اسناده، و قد طعن فيه أئمة اللغة، و ذُكر عند الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه الإفصاح قال: سئل الخليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى، فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، و لا هو جائز في لغتها، و هو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذ حمله على ما لا يُعرف حمل باطل"(١).

و بعض المعطلة لا يحتجون بحديث رسول الله عليه الصلاة و السلام الآحاد كما يسمونه، حتى لو نقله جمهور الأمة، و مع ذلك يحتجون ببيت مصنوع لا تعرفه العرب، لتعلم أن طريقة التعطيل طريقة باطلة.

قال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي: "لا يجوز حمله على ذلك لأن الاستيلاء لا يوصف به إلا من كان عاجزا مغلوبا ثم قدر عليه من بعد ذلك"، و قال ابن كثير: "إنما يقال استولى على الشيء إذا كان ذلك الشيء عاصيا عليه قبل استيلاءه عليه"(٢).

فعلو الذات يكون في أمرين:

١- العلو الحقيقي، و هو صفة ذاتية ثابتة لله تعالى بالفطرة و العقل و الشرع، أزلا و أبدا.

٢- علو الاستواء، و هذا صفة فعلية، لا تثبت إلا بالنص والشرع.

---

(١)مجموع الفتاوى ١٤٦/٥.

(٢)البداية و النهاية ٢٩٠/٩.

قال الشيخ عبدالعزيز الراجحي: "و صفة الاستواء و العلو من الصفات التي تثبت بالنصوص و بالعقل و بالفطرة، و من الصفات اللازمة للرب عز و جل، التي لا تنفك عنه، فالرب لم يزل عاليا فوق مخلوقاته، و فوق سماواته و هو فوق العرش الذي هو سقف المخلوقات، و الله تعالى فوق العرش، بعد أن تنتهي المخلوقات، فالله تعالى فطر الخلق على أنه سبحانه في العلو" ثم قال: "و الاستواء على العرش علو خاص، و هو علو على العرش، و هو من الصفات الفعلية، و العلو من الصفات الذاتية، فالفرق بين العلو و الاستواء، يكون من جهتين:

١- أن صفة العلو من الصفات الثابتة بالعقل و الشرع و الفطرة، أما صفة الاستواء فهي ثابتة بالشرع، فلولا أن الله تعالى أخبر بأنه استوى على العرش لما علمنا ذلك.
٢- أن صفة العلو من الصفات الذاتية التي لا تنفك عن الباري، و صفة الاستواء من الصفات الفعلية، فالله تعالى خلق العرش أولا، ثم خلق السموات والأرض، ثم استوى على العرش بعد خلق السموات و الأرض" ثم ساق الآيات السبعة في إثبات الاستواء على العرش، فقال: "فهذه سبعة مواضع فيها التصريح بأن الله استوى على العرش بأداة (على) الصريحة و الدالة على العلو و الارتفاع"(١).

و قال ابن القيم في النونية في إبطال تأويل المعطلة للاستواء، بأنه استيلاء(٢):

منها استواء الرب فوق العرش في ** سبعٍ أتت في محكم القرآن

و لذلك اطردت بلا لام و لو ** كانت بمعنى اللام في الأذهان

لأتت بها في موضع كي يُحمل الـ ** ـباقي عليها بالبيان الثاني

و نظير ذا إضمارهم في موضع ** حملا على المذكور في التبيان

لا يضمرون مع اطرادٍ دون ذكـ ** ـر المضمر المحذوف دون بيان

بل في محل الحذف يكثر ذكره ** فإذا هم أَلِفوه إلف لسان

---

(١)شرح عقيدة السلف و أصحاب الحديث.

(٢)الشافية الكافية للانتصار للفرقة الناجية.

حذفوه تخفيفا و إيجازا فلا ** يخفى المراد به على الإنسان

هذا و من عشرين وجها يبطل التـ ** ـفسير بـ استولى لذي العرفان

قد أفردت بمصنف لإمام هذا ** الشأن بحر العالم الحراني

قال ابن عثيمين في شرحه لهذه الأبيات: "قوله و لذلك اطردت بلا لام، يعني: أن السبعة كلها أتت باستوى، و لم تأتِ باللام، يعني: لم يقل في موضع منها: (استولى على العرش)، بل قال: (استوى على العرش).

قوله: و لو كانت بمعنى اللام في الأذهان لأتت بها في موضع، يعني: لو كانت (استوى) بمعنى (استولى) لأتت بها في موضع، يعني: في موضع واحد من أجل أن يحمل الباقي عليها بالبيان الثاني، والمراد بالبيان الثاني هنا، الذي أتت فيه باللام، فتحمل النصوص الأخرى الخالية من (اللام) على النص الذي فيه اللام.

قوله: ونظير ذا، يعني: أن هذه القاعدة التي قعدها رحمه الله أنها لو كانت بمعنى (استولى) لأتت به و لو في موضع واحد.

المعنى أنهم -أي العرب- يضمرون في موضع حملا على المذكور في موضع آخر، فيكون المضمر في هذا الموضع هو المذكور في الموضع الآخر، من أجل أن يحمل هذا الذي فيه المضمر، و دلالته مبهمة -كما هو معلوم- فالشيء المضمر مبهم، فيحمل هذا الذي فيه الإضمار، و دلالته مبهمة، على الذي فيه الذكر، ليكون مبينا"(١).

---

(١)شرح النونية.

ثم قال بعد ذلك: "

لا يضمرون مع اطرادٍ دون ذكـ ** ـر المضمر المحذوف دون بيان

يعني: لا يمكن أن يضمر العرب شيئا بدون بيان أبدا، بل لابد من بيان، و البيان إما أن يكون في نفس اللفظ، و إما أن يكون من سياق آخر يبينه" ثم ذكر أمثلة على ذلك.

ثم قال: "

بل في محل الحذف يكثر ذكره ** فإذا هم أَلِفوه إلف لسان

حذفوه تخفيفا و إيجازا فلا ** يخفى المراد به على الإنسان

إذا الإضمار لا يمكن أبدا أن يُدعى إلا إذا جاء و لو في موضع، حتى إذا ألفه الناس سهل عليهم، فهم يقولون: (استوى) فيها حذف، والمحذوف هو اللام، وأصلها عندهم (استولى)، و هذا باطل و لا يمكن أن يكون هذا هو الأصل، لأن هذا الأصل لم يذكر و لا بنص واحد، و لا يمكن أن يحذف حرف من كلمة إلا بدليل، و لا دليل على هذا.

يقول: جرت عادة العرب أن يحذفوا من الكلمة ما يحذفون، أو من الجملة ما يحذفون إذا ذكروها أولا، حتى يألفها اللسان، و حتى تصير معروفة عندهم، حينئذ ربما يحذفون ذلك اختصارا، كمسألة الترخيم في النداء.

قوله: لإمام هذا الشأن بحر العالم الحراني، المراد به أحمد ابن تيمية، شيخ الإسلام رحمه الله، و شيخ الإسلام رحمه الله ذكر في رسالة له أن تفسير (استوى) بـ (استولى) باطل من عشرين وجها، لكنني لا أدري هل هذه الرسالة موجودة الآن أم لا؟" انتهى كلام ابن عثيمين من شرح النونية.

---

(١) شرح النونية ج٢ ص٤٠-٤٤.

٢- و من أدلة العلو الحقيقي لله تعالى، قوله عز و جل:

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَاب ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَاب ﴾[غافر:٣٧]، و جاءت أيضا في القصص، و وجه الاستدلال:

١- أن هاتان الآيتان تدلان دلالة صريحة على علو الله تعالى بذاته حقيقة فوق كل شيء، و ذلك لأمر موسى عليه الصلاة و السلام و دعوته، و إقرار القرآن الكريم له بذلك، و تقريعه لفرعون.

٢- بينت الآيات أن موسى أخبر فرعون أن إلهه في العلو، و أن عليه أن يؤمن بذلك و يوحد الله تعالى، و يتبع رسوله عليه الصلاة و السلام، لكن فرعون عاند و كابر، فصرحت بأن فرعون أراد بفعله هذا تكذيب موسى عليه الصلاة و السلام، من أن إلهه في العلو، بقوله: (فأطلع إلى إله موسى)، فلا يقول (إله موسى) و موسى لم يخبره بشيء، فلم يقل هذا إلا لإخبار موسى له، و لو لم يحصل هذا لما سكت القرآن، و لبين ذلك، لكنه أقره.

و مما يؤكد هذا، قوله: (و إني لأظنه كاذبا)، و هذا تأكيد على أمر موسى له، بأن له رب و إله، و أن إلهه في العلو، و لو لم يحصل هذا، لبينه القرآن، من أن موسى لم يخبره أن إلهه في العلو، و لما كان هناك فائدة من قوله: (وإني لأظنه كاذبا)، فلا يقول هذا، و موسى لم يأمره بشيء.

و لو كان أمر موسى له: أن له إله، و لم يقل له أن إلهه في العلو، كما يزعم بعض المعطلة، لما قال: (ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السموات)، إذ ليست ثمة مناسبة بين أمر موسى عليه السلام، و بين طلب فرعون، بل الأولى أن يقول: أرني إلهك، أو: أين إلهك، لا أن يبني صرحا ليصعد للعلو بلا مناسبة، فلم يفعل هذا إلا لما بلغه من الأمر بذلك، و لو فعله من تلقاء نفسه من غير أن يُخبر بذلك، لبين ذلك القرآن الكريم، و لكان إخبار القرآن عن تكذيب فرعون لموسى أمر لم يقع على الحقيقة، فقول النفاة لا وجه له.

٣- أن تقريع القران لفرعون و تضليله إياه، إنما حصل لتكذيبه و عناده، و عدم امتثاله لأمر التوحيد، و اتباع رسول الله عليه الصلاة و السلام، لا على أن إله موسى في العلو، بدليل أن الآية لم تنص على

تكذيب فرعون أن إله موسى ليس في العلو، و لذلك من آمن مع موسى و اعتقد علو الله تعالى فهو على الحق.

٤- أن عقيدة علو الله تعالى هي عقيدة الأنبياء، فعقيدة نبي واحد هي عقيدة كل الأنبياء عليهم الصلاة و السلام، فكلهم على دين واحد، و يختلفون في الشرائع.

٥- أن إنكار العلو؛ فيه موافقة لقول فرعون في تكذيبه لموسى عليه الصلاة و السلام من أن إلهه في العلو، و مخالفة لجميع الأنبياء عليه الصلاة و السلام.

و القائلين بالعلو الحقيقي اتبعو المرسلين، و غنموا و ربحوا امتثال أمر رب العالمين.

٦- أن الآيتين أتت على الحقيقة.

فإن قيل إن موسى أخبره بعلو المكانة لا العلو الحقيقي، فالجواب: أن هذا لا يكون رده و إنكاره بالصعود حقيقة إلى أسباب السموات، بل يكون بأمر آخر، و لبين القرآن خطأ فهم فرعون، و أنكر طلبه الصعود، و هذا لم يحدث، فإن قيل بل أنكر فرعون علو المكانة بقوله: (ما علمت لكم من إله غيري)، فجوابه: أن الله تعالى ذكر هذا عن فرعون، و ذكر أيضا إنكاره للعلو الحقيقي، فأخبر القرآن عن الأمرين، لا عن أحدهما دون الآخر، فدل على أن أمر نبي الله تعالى من أن إلهه في العلو قد وقع حقيقة.

فإن قيل: إن فرعون أنكر وجود إله في الأرض و في السماء، فلما أخبره موسى بوجود إله، بحث في الأرض فلم يجد، فأراد أن يصعد للسماء، لا أن موسى قال إن ربه في السماء، فجوابه: أن القرآن أخبر عن رغبة فرعون بالصعود للعلو ليكذب موسى عليه السلام بأن إلهه في العلو، و لم يخبر القرآن أن فرعون بحث في الأرض، و لو فعل ذلك لبينه القرآن و أبطله و عابه، فلا حجة في مثل هذا الكلام الباطل إلا التوهمات.

فضلا عن أن مثل هذا الكلام الباطل الذي هو محمول على الحقيقية، فيه حلول، لأنه إذا كان القول في السماء حقيقة كما في الآية، يكون قوله أنه في الأرض حقيقة أيضا، فهذا ينكره أقل الناس إيمانا فضلا عن أن يصدر من نبي.

قال الطبري في تفسيره لهذه الآية: "و إني لأظن موسى كاذبا فيما يقول و يدعي من أن له في السماء ربا أرسله إلينا"، و قال السعدي: "و قال فرعون معارضا لموسى و مكذبا له في دعوته إلى الإقرار برب العالمين، الذي على العرش استوى، و على الخلق اعتلى"

٣- من أدلة العلو أيضا، قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾[الملك:١٧]، و دلالتها من وجوه:

أ- أن هذا لفظ عام مطلق، غير مخصص، و الألفاظ عند الإطلاق تتجه لأولى و أكبر مقصود، و من يملك الأمر و النهي، و لا يستقيم صرف المعنى لمن دونه، حتى لو كان ممكنا، و إن قيل به، فلا يمكن إخراج من بيده الأمر و النهي و إليه ترجع الأمور من معنى الكلام، كقول: "ألا تخشى من في البيت"، فقد ينصرف المراد لغير واحد، لكن أولى أهل البيت بهذا الكلام هو ربه، حتى لو قيل أنه يقصد غيره، لا يمكن إخراج رب البيت منه.

فعموم الآية يتوجه ابتداء لمصدر الأمن و هو الله تعالى، فهو الآمر الناهي، و الأمن ابتداء و مطلقا يطلب منه لا من غيره، و الخوف الشرعي من العقاب و الحساب لا يكون إلا منه سبحانه، لا من غيره، بل القول بغير هذا قدح في التوحيد، فالذي يخاف من الأصنام و الأوثان الذي هو خوف شرك و عبادة، كالذي يخاف من غيرها خوف مطلق، و أنهم هم من يملك الأمر و النهي و الأمن.

و لهذا أتت الآية عامة ليكون أولى من ينصرف إليه الأمن؛ هو مصدره و معطيه و هو الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[قريش:٤]، فبين هنا أن الذي أمنهم هو رب البيت سبحانه، و رب البيت هو الله جل و علا، فدل على أنه تعالى هو مصدر الأمن و معطيه، فلا ينسب الأمن للمأمور من الملائكة أو غيرهم، بل لمصدره ابتداء و هو رب العالمين عز و جل.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[الأنعام:٨٢]، فالتوحيد يتعلق بالله تعالى وحده، و هو من أعظم أسباب تحقق الأمن النفسي و الاجتماعي، و الأمن على كافة مسوياته، فإذا تحقق التوحيد تحقق الأمن، و إذا فُقد، بُدل الأمن بالخوف، و كل هذا عائد إلى مالك هذه الأمور كلها، و هو الله تعالى، فالتوحيد له تعالى، إن حققه العبد، أعطاه الله الأمن، و إن لم يحققه، بدل أمنه خوفا، و لا يقال أن هذا عائد إلى غير الله تعالى.

فإن قيل: إن الأمن في آيتي تبارك، يتوجه للملائكة و لغيرهم من جند الله تعالى، فالجواب: لو سلمنا بهذا القول، فإنه لا يستطيع أن يُخرج من له الأمر كله من الآية، و هو الله جل و علا، فيكون إثبات علو الله تعالى في الآية قطعي، لأنه سبحانه أحق من غيره بالمقصود، فيكون قول النفاة أقل دلالة، لأن الملائكة عبيد للآمر الحقيقي سبحانه.

فإن قيل: أن المقصود في السماء، أمره أو قدرته أو غيرها، فالجواب:

- أن القدرة و الأمر صفات لا تستقل بذاتها، و لا يكون لها وجود حقيقي مستقل عن ذات الله تعالى، فهذا القول إثبات أن مع الله تعالى شريك غيره، و هو الأمر و القدرة، و تكون في شيء لا يكون الله تعالى فيه و هو السماء، و هذا من أبطل الباطل، فالأمر و القدرة من صفات لله تعالى المتعلقة بذاته سبحانه، لا تستقل عنه سبحانه.
- و إذا كان الله تعالى هو الآمر الناهي، و الملائكة و غيرهم عباد مأمورون، و أمره تعالى في السماء، فهذا يلزم منه أحد أمرين:

الأول: إما أن يكون أمره الذي في السماء، فوقه تعالى.

الثاني: أو أنه تعالى بالعلو فوق كل شيء، و أمره ينزل منه إلى السماء.

أما الأول فباطل عند الجميع، و من قال به فلا معول عليه، لشناعة قوله، و قدحه بالذات العليه، و أن فوقه سبحانه شيء، و هو الظاهر ليس فوقه شيء تعالى و تقدس، و هو القاهر فوق عباده، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً. . . ﴾[الأنعام:٦١]، فلا يبقى إلا الثاني، و هو أنه جل و علا فوق كل شيء بذاته، و أن أمره ينزل منه عز و جل إلى السماء، ثم إلى ما شاء.

أما إن أنكر الأمران، فهذا يدل على أنه تعالى في كل شيء، لا يخلو منه شيء، و هذا هو الحلول.

ب-أن سياق الايات، بل موضوع السورة كلها -و هي سورة تبارك- تتحدث عن الله تعالى، من تمجيد و بيان قدرة و ملك و عظمة و خلق و تدبير، و جزاء و عقاب، و تصريف للكون و للخلق، فلا يمكن أن تكون السورة كلها تتكلم عن الله تعالى، ثم في آية من أعظم مقاصد السورة تأتي على معنى ينصرف لغير الله تعالى.

ت-أن الملائكة موجودون في السماء و الأرض، لا يحصى عددهم و كثرتهم إلا الله تعالى.

فهاتان الآيتان على سياق باقي السورة و موضوعها، و هو بيان قدرة الله تعالى و كمال تصرفه و تدبيره للكون و من فيه، فهذا المعنى يدخل في الآية دخولا أوليا، و أنه تعالى هو مصدر الأمن، و الأمر و النهي يصدر منه ابتداءً، لا من غيره.

فإذا تبين أن المراد هو الله تعالى، و أنه سبحانه فوق كل شيء حقيقة، كما دلت أدلة كثيرة على هذا، فيكون معنى الآية: أأمنتم من فوق السماء، أو على السماء، و هذا مستعمل في اللغة، ويؤيده قوله: ﴿ . . . وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ . . . ﴾[طه:٧١]، قال الطبري و القرطبي و البغوي: "أي على جذوع النخل"،

و منه قول سويد بن أبي كاهل:

هم صلبوا العبدي في جذع نخلة ** فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

قال الطبري: "(أأمنتم من في السماء) و هو الله"، و قال ابن عبد البر: "معناه: من على السماء، يعني على العرش"(١).

و مما يؤكد هذا ما رواه البخاري و مسلم، في الحديث الطويل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "ألا تأمنوني و أنا أمين من في السماء"، و عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" أخرجه أبو داود و الترمذي و أحمد.

فهذا أسلوب من أساليب اللغة، و له في الكتاب و السنة ما يبينه و يؤكده كما سبق، فحرف (في) يأتي بمعنى على، ففي السماء يعني على السماء و فوقها سبحانه و تعالى، لا أنها تحويه أو تقله أو تظله تعالى الله، بل هي خلق من مخلوقاته، و الله تعالى غني عن كل شيء، لا يحتاج إلى شيء، بل كل شيء مفتقر و محتاج إليه سبحانه.

---

(١)التمهيد ١٣٠/٧.

فإن نفى أحد هذا، و أنه لا شيء فوق العرش و السماوات، فهو قول بالحلول أو الإلحاد، و سيأتي بيانه إن شاء في الرد على حجج نفاة العلو، و الله أعلم.

٤- كذلك من أدلة علو الله تعالى: ﴿مِّنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ ﴿٣﴾ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[المعارج:٤]:

و العروج هو الصعود، و صعود الملائكة إلى العلو صعود حقيقي، فقوله (إليه) لا يخرج عن سياق الآية و ظاهرها و مدلولها، و أنها على الحقيقة، فصعود الملائكة حقيقة، و بهذا فإنهم يصعدون إلى الله تعالى حقيقة.

و يؤكد هذا المعنى، قوله في الآية الأخرى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[السجدة:٥]، فقوله: (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض) دلالة على علوه تعالى، لأن الأمر لا يأتي و لا يبدأ إلا منه وحده تعالى، و لا يمكن أن ينسب إلى الملائكة ابتداء، و لو لم يكن كذلك، لما قال: (يدبر الأمر من السماء إلى الأرض)، و لو لم يكن سبحانه في العلو لناسب أن يقول: (يدبر الأمر إلى السماء و الأرض) أو (في السماء و الأرض)، أما (من السماء إلى الأرض) فهذا دليل على أنه في العلو سبحانه.

و يقال هنا ما قيل في الدليل السابق، هل الله تعالى في العلو، و بهذا ينزل أمره منه سبحانه، أم أنه ليس في العلو فيكون أمره فوقه، و لا يجادل أحد من الناس بأن الثاني باطل، أما إن قيل أنه تعالى يأمر و أمره في السماء و لا يلزم من هذا أنه في العلو أو في غيره، بل يثبت أنه الآمر من غير أن يقال أنه في كذا أو كذا، فجوابه: أن الله تعالى موجود، و وجوده وجود حقيقي خارج الذهن، لا وجود معنويا، بل حقيقيا، فإذا ثبت هذا فلابد أن يكون في المخلوقات أو خارجها، و لا يقول منزه أنه فيها، بل سيكون خارجها، و خارج المخلوقات هو العلو لا غيره، فإن قيل لا خارج و لا داخل، قيل: هذا جمع بين نقيضين، كقولك: فلان حي و ميت، أو قائم قاعد، فهذه أمور لا تجتمع و لا ترتفع معا، بل لابد من إثبات أحدهما.

قال الطبري في تفسيره: "يقول تعالى ذكره: الله هو الذي يدبر الأمر من أمر خلقه من السماء إلى الأرض، ثم يعرج إليه".

و مما يزيد الأمر تأكيدا، أن هذه الآية أتت بعد قوله: ﴿ . . . ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. . . ﴾[السجدة:٤]، فكونه مستو سبحانه على العرش، فالأمر يأتي منه جل و علا من العلو، من السماء إلى الأرض.

٥- قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُون﴾[النحل:٥٠]، و هذا صريح في الفوقية الحقيقية له تعالى، لأن الفوقية هنا مقيدة بحرف (من) و هذا لا يكون إلا على الحقيقة، أما فوقية القهر و المكانة و المنزلة فلا أحد ينكرها، فالفوقية هنا تحمل كل معاني العلو، علو الذات و علو القدر و القهر، و من ينكر أحد هذه المعاني، فإنه يثبت علو دون علو، و هذا إثبات ناقص، فالعلو الحقيقي كمال، بضرورة العقل و الشرع، و منكره منكر لأمر معلوم بالضرورة.

و مع ذلك لا يستطيع منكر العلو الحقيقي، إخراج علو الذات من معاني الفوقية في الآية و في غيرها، قال السعدي في تفسيره: "مدحهم بالخوف من الله الذي هو فوقهم بالذات و القهر".

كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِير﴾[الأنعام:١٨]، فالله تعالى فوق خلقه حقيقة، فوقهم ذاتا و قهرا و قدرا، و إنكار العلو الحقيقي، قول بالحلول، فإن أنكر الحلول، فهذا إثبات للفوقية، فإن أنكر الجميع، فقد قال بالتناقض كما سبق بيانه، و هذا ممتنع.

فإن قيل: أن العلو في هذه الآية في علو القهر و القدر و الشأن، فالجواب: أن الآية التي سبقتها لا تحتمل إلا الحقيقة، لأنها مقيدة بـ (من) و المقيد بمن، لا يدل إلا على الحقيقة، قال ابن القيم رحمه الله تعالى، بعد أن ذكر أنواع العلو، و بيان عدم جواز تأويل المقيد بحرف الجر، و أنه لا يكون إلا على الحقيقة، كما في قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم):

هذا و ثالثها صريح الفوق مصـ ** ـحوبا بـ من و بدونها نوعان

إحداهما هو قابل التأويل و الـ ** أصل الحقيقة و حدها ببيان

فإذا ادعى تأويل ذلك مدع ** لم تقبل الدعوى بلا برهان

لكنما المجرور ليس بقابل التـ ** ـأويل في لغةٍ و عرفِ لسان

قال ابن عثيمين في شرح هذه الأبيات: " بين المؤلف رحمه الله النوع الثالث من أدلة العلو، و هو التصريح بالفوقية، و ذكر أنها نوعان: إحداها مقرونة بـ من، و الثانية مطلقة، ففي قوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده) هذه غير مقيدة بـ من، فهي مطلقة، و في قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم) هذه مقيدة بـ من، و يقول رحمه الله: إن التي لم تقيد بـ من، تحتمل التأويل، أما المقيدة بـ من، فإنها لا تحتمل التأويل"، ثم قال: "إن الله تعالى فوق جميع الخلق، فإن كانت هذه لا تحتمل التأويل وجب أن تحمل تلك على هذه حتى يتفق النصان"، ثم قال بعد ذلك: "على التأويل الأول أن المطلق يحتمل التأويل: لا نقبل التأويل، لأن الأصل الحقيقة، ثم ذكر قاعدة مهمة، وهي أنه إذا أتى اللفظ بسياقه مبينا للمراد، فإنه لا يُقبل تأويله، لأنه يكون كالصريح".

و قد قال ابن القيم قبل ذلك:

و له العلو من الوجوه جميعها ** ذاتا و قهرا مع علو الشان

لكن نفاة علوه سلبوه إكـ ** ـمال العلو فصار ذا نقصان

حاشاه من إفك النفاة و سلبهم ** فله الكمال المطلق الرباني

و علوه فوق الخليقة كلها ** فطرت عليه الخلق و الثقلان

لا يستطيع معطل تبديلها ** أبدا و ذلك سنة الرحمن

كلٌ إذا ما نابه أمر يُرى ** متوجها بضرورة الإنسان

نحو العلو فليس يطلب خلفه ** و أمامه أو جانب الإنسان

و نهاية الشبهات تشكيك و تخـ ** ـميش و تغبير على الإيمان

لا تستطيع تعارض المعلوم و الـ ** ـمعقول عند بداهة الأذهان

٦- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح:١٠]، قال البغوي: "قال السدي: كانوا يأخذون بيد رسول الله صلى الله عليه و سلم و يبايعونه، و يد الله فوق أيديهم في المبايعة"، فهو تعالى فوقهم بالنصرة و التأييد، و فوقهم حقيقة، فذاته و صفاته فوق الجميع، و بهذا تكون يده تعالى فوق أيديهم حقيقة، و لا يلزم من هذا أن تكون كما تكون أيدي المخلوقين، فهذا تخيل و

تصور فاسد، فيقال في هذا ما يقال في ذاته و صفاته سبحانه، ليس كمثله شيء، لكن بعض المعطلة لا يتصورون و لا يعقلون إلا ما عرفوا من حال المخلوقين، فالفوقية لابد أن تكون -بزعمهم- كما تكون عند المخلوقين أو لن يصدق بها، فعقول بعض المعطلة أثرت فيها البدع و الشبهات و الفلسفات، حتى صار بعضهم لا يمكن يثبت إلا ما رآه و عرف حقيقته.

٧- قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾[فاطر:١٠]، و هذا على ظاهره، و لا دليل لصرفه عن الظاهر، حتى لو قيل بغيره، فلا يمكن إنكار الظاهر في الآية، فإن قيل: إن صعود العمل و رفعه يعني قبوله، قيل: و يدل أيضا على الصعود و الرفع الحقيقي، و لا يمكن لأحد إنكاره، و هو أولى المعنيين في الآية.

قال الطبري عند تفسيره لهذه الآية: "عن المخارق بن سليم قال: قال لنا عبد الله: إذا حدثناكم بحديث أتيناكم بتصديق ذلك من كتاب الله، إن العبد المسلم إذا قال: سبحان الله و بحمده، الحمد لله لا إله إلا الله، و الله أكبر، تبارك الله، أخذهن ملك فجعلهن تحت جناحيه ثم صعد بهن إلى السماء، فلا يمر بهن على جمع من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن حتى يحيي بهن وجه الرحمن، ثم قرأ عبد الله: (والعمل الصالح يرفعه)" و ذكر هذا ابن كثير و البغوي.

أما تأويل المتأولة، و سفسطة بعضهم بالكلام، و أن الأعمال ليست جسم و عرض و لا جوهر، و لا مادة أو أنه يعني قبول العمل لا رفعه حقيقة، فكل هذا بسبب ما غلب عليهم من الكلاميات و الفلسفات التي جعلوها حكم على كلام الله تعالى و كلام رسوله عليه الصلاة و السلام، فهذه أوهام و ادعاءات و محاولات لا حظ لها من النظر، لأنها مبنية على تصورات العقول.

فعندما تجد أحد يقول مثل هذا الكلام، فاعلم أنه خرج عن جادة الصواب، و عن سبيل الهدى و المؤمنين، و عن نور الوحي الحق المبين، فانبذ كلامه، و اتركه و اهجر قوله، و لا تسمع منه كلمة لا حق و لا باطل، لأنك لا تأمن أن يدخل في الحق باطلا، أو يلبس بعضه ببعض فيشتبه عليك الحق من الباطل فتسقط في شباكه، فإذا تمكنت البدعة و الشبهة و علقت في قلب الإنسان صعب نزعها و إخراجها، و البدع لا يقتصر شرها على ما سمع الإنسان فقط، بل تتراكم و تزيد ضلالا مع كل قول و مع الوقت، نسأل الله العافية.

فالبدع كلها بريد الشرك، و الشيطان حريص عليها كل الحرص، لأن أقلها و أدناها خروج عن الحق و هدي النبي عليه الصلاة و السلام، وهذا مبتغى الشيطان، فإذا خرج الإنسان عن هدي السنة و القرآن، سهل بعد ذلك التمادي بالبدع، فتتضاعف حتى يقع الإنسان في شراك الشيطان و شركه.

بخلاف التمسك بالحق، فإنه لا يقبل إلا الحق، و يقذف الباطل و يزهقه، فدخول البدع و الشبه إلى القلب خفي و لا يدرك أو يُعرف بسهولة، و خروجها منه صعب، إلا من أدركته رحمة أرحم الراحمين، و لهذا قالوا الشهوة أخف من الشبهة، لأن الشبهة يعتقد صاحبها أنها طاعة، بخلاف صاحب الشهوة الذي يعترف بمعصيته، و ترك الشهوة و التوبة منها أسهل من الشبهة التي يرى صاحبها أنها عبادة فيصعب تركها، لذلك حذر الكتاب و السنة منها و من الاقتراب منها و من أهلها، و كذلك حذر منها العلماء أشد التحذير، و النصوص في هذا كثيرة مبثوثة في مظانها، عافانا الله و حمانا من البدع و أهلها، و وفقنا للتمسك بالحق و السنة، و الثبات عليه حتى نلقاه.

٨- قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ**﴾[**آل عمران:٥٥**]، و الرفع يكون إلى العلو إلى السماء، و قد رُفع عليه الصلاة و السلام حقيقة، فقوله (إلي): يدل على أنه تعالى في العلو حقيقة، و لا يلزم من هذا الرفع أن يكون مع ذات الله تعالى فوق السموات، بل يُرفع جهة العلو، و الله تعالى فوق ذلك، فيخرج من دار الدنيا إلى العالم العلوي، و فرق عظيم بينهما، و لذلك كانت السموات العلا منفصلة و مختلفة تماما عن ما دونها، كاختلاف عالم الغيب عن الشهادة، و لذلك أهل السماء لا يماثلون أهل الأرض بشيء من أمور الدنيا، إلا المسميات، أما الكيفيات ففرق عظيم لا تدركه عقول أهل الأرض حتى يموتوا.

فإن قيل أن هذه الآية، مثل قوله: ﴿**وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ**﴾[**الصافات:٩٩**]، و أنه ذهابه إلى الله بالالتجاء إليه، و الهجرة من بلد الطغيان إلى بلد الإيمان، و توجه القلب إلى الله تعالى، و إخلاص العمل له سبحانه، و التوبة، و غيره من مثل هذه المعاني، فكذلك رفع عيسى عليه السلام يكون إلى دار خير من الأرض، و أهل عمل صالح، لا أنه يذهب إلى الله تعالى حقيقة، و مثله قول: إنا لله و إنا إليه راجعون، فالجواب عن هذا:

أن رفع عيسى عليه الصلاة و السلام إلى السماء و إلى الله تعالى، ليس كقول خليل الله إبراهيم عليه الصلاة و السلام و هو في الأرض، فقول: إني ذاهب إلى ربي، هذه في الدنيا، دار العمل و الابتلاء، و ما يجري عليها من قوانين و نواميس أرضية، و السنن الكونية و الشرعية، و لا يكون شيء من هذا في السماء، و لا تجري قوانين الأرض على أهل السماء، ففرق بين الحالين، فلا وجود لأهل الباطل و العصيان و أتباع الشيطان في السماء.

ففرق عظيم بين حياة أهل الأرض و أهل السماء، فالسماء مكان ملائكة الرحمن جل و علا، يصعدون إليه و ينزلون منه بالأوامر، فرفع عيسى إلى السماء، يكون إلى الله تعالى حقيقة، لأن السماء عالم علوي، أهله يجاورون الرحمن سبحانه حقيقة، أما الذاهب إلى الله في الأرض فهذا ذهاب هجرة سواء كانت حسية أم معنوية، في دار عمل و ابتلاء، دار المكلفين، و يشاركهم في الأرض مختلف الملل، و ليس شيء من هذا في السماء، مع أن الهجرة إلى الله في الأرض، فيها نوع قرب من الله تعالى من حيث حضور الملائكة إلى المهاجر إلى الله تعالى، و الملائكة ينزلون من عند الرحمن جل و علا و يصعدون إليه ففيه نوع قرب، فضلا عن المعية الخاصة لأهل الإيمان من العناية و الحفظ و النصرة و التأييد من الباري جل و علا، و لذلك نزول جبريل عليه السلام إلى الأنبياء بالوحي، ينزل به من عند الله تعالى، فهذا قرب لا يكون لغيرهم.

أما قول: إنا لله و إنا إليه راجعون، فهذا رجوع حقيقي إليه تعالى عند الموت و يوم القيامة، مما يلزم منه الرجوع المعنوي بالتوبة في الدنيا، فهو تذكير بأن معاد الإنسان و مصيره الرجوع إلى الله تعالى حقيقة، بعد الموت و يوم المعاد، و هذا يحث الإنسان للرجوع للهدى و العبادة و التوبة في الدنيا، لأن المصير الرجوع إلى الله تعالى حقيقة يوم القيامة، و الوقوف بين يديه سبحانه، و لذلك أرشد الشارع الحكيم في سورة البقرة إلى الاسترجاع عند المصيبة، لما فيه من تذكير العبد أن مآله و كل ما يملك، لله تعالى، و راجع إلى الله تعالى حقيقة بعد الموت و يوم القيامة، لا كما يفهمه بعض المعطلة، قال تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴿ ٤٥ ﴾ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة:٤٦]، و قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ [المؤمنون:٦٠]، و قال عز و جل: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [النور:٤٢] و قال سبحانه: ﴿ وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [غافر:٤٣] و قال: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [المطففين:٦]،

وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ﴾[الانشقاق:٦]، و غيرها كثير في أن مصير و معاد و رجوع كل شيء إلى الله تعالى يوم القيامة و قبله.

قال ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ﴾[البقرة:١٥٦]، "تسلوا بقولهم هذا عما أصابهم وعلموا أنهم ملك لله يتصرف في عبيده بما يشاء، و علموا أنه لا يضيع لديه مثقال ذرة يوم القيامة، فأحدث لهم ذلك اعترافهم بأنهم عبيده، و أنهم إليه راجعون في الدار الآخرة"(١).

و قد يقول قائل: إذا كان الصعود إلى العلو قرب حقيقي إلى الله تعالى، فالمؤذن عندما يصعد على المئذنة، و من يركب الطائرات، أو يصعد إلى الفضاء خارج الأرض يكون أقرب إلى الله تعالى، حتى لو كان أكفر الناس، و جوابه:

بل من يسترق السمع من الشياطين يصعدون لأعلى من ذلك، و مع ذلك لا يقال لأحد من هؤلاء أنه أقرب حقيقة، لأن كل هذا الصعود يكون في الدنيا، و الدنيا بكل ما فيها و ما حولها، يبقى في حدود طبيعته التحتيه، و لا يقال لشيء منه أسفل و أعلى بالنسبة للملأ الأعلى، فضلا عن أن يكون بعض الكفار أعلى من المسلمين في بعض الأماكن، مثل من يسكن البناء العالي المتعدد الطوابق، فيكون من في الأسفل مسلما و في أعلى المبنى كافرا أو عاصيا، فهذا لا أثر له في دار الدنيا، لأن العلو و السفل في حدود الأرض ليس كحقيقته في السماء، فالأعلى في السماء أقرب إلى الله تعالى ممن دونه، و هذا غير متحقق في الأرض، لأنها كلها على طبقة واحدة، سواء كان بعضهم أعلى من بعض أم لا.

---

(١)تفسير ابن كثير ٣٣٨/١.

فإذا ما وصل أحدهم إلى السماء حقيقة و فُتح له أبواب السماء، كما تصعد أرواح المؤمنين، فهنا يكون قربه إلى الله تعالى بحسب صعوده، و هذا لا يحصل إلا بعد الموت، و لهذا قال جل و علا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾[الأعراف:٤٠].

قال بعضهم أن من تفسيرها: أن أرواح الكفار تصعد و لا تفتح لها أبواب السماء، و بهذا يكون الموت فصل بين حال الدنيا و حقيقة الغيب، و لا تماثل بينهما، فالقرب في الدنيا يكون معنويا، بالحفظ و التأييد و النصرة و الرحمة، بمعية الله تعالى لعباده المعية العامة و الخاصة، و بقرب رسل الله تعالى للعبد، من الملائكة الذين ينزلون من عند الحق تبارك و تعالى.

٩- كذلك كل دليل ذكر فيه العلي و الأعلى، أو ذكر الإنزال من السماء إلى الأرض مما لا يقوم بذاته كالكلام، و الأمر و النهي كإنزال الكتب و منها القرآن الكريم، أو الصعود و العروج من الأرض إلى السماء مما يتوجه إلى الله تعالى مما نص عليه، فكل هذه من أدلة علو الله تعالى، بكل أنواع العلو و معانيه، علو الذات و القدر و القهر، و إنكار شيء منها إثبات لعلو ناقص، فهذه الأدلة كثيرة جدا.

فإنزال الماء و الحديد و غيرها من المخلوقات، ليست كإنزال كالكلام و الأمر و النهي و الشرع، لأن الماء و الحديد و غيرها من المخلوقات لها ذوات تقوم بنفسها، و لا تقوم بغيرها، فهذه مخلوقة، فلا يقال حديد الله أو مطر الله، كنسبة الصفة للموصوف، فليست هذه صفات للباري جل و علا.

أما الكلام و القرآن فلا يقوم بنفسه، بل يقوم بغيره، فلابد له من متكلم يعود و يرجع إليه، و هذا غير مخلوق، فينزل من عند الباري جل وعلا، فيقال كلام الله تعالى و أمره، نسبة صفة للموصوف، فالكلام صفة من صفاته الذاتية الفعلية عز و جل، يتكلم حقيقة، و ينزل منه سبحانه حقيقة.

- **أدلة علو الله تعالى من السنة**

و جاءت على أنواع:

٨- منها الصريح.

٩- ومنها الإشارة.

١٠- و منها الإقرار.

و هذا التنوع تأكيد على ثبوت هذه الصفة العظيمة لله تعالى، و أنها من أعظم صفات الربوبية و الألوهية، و أن القول بضدها، أو إنكارها أمر خطير عظيم، فإن أنكر أحد التصريح بالعلو، فلا يمكن ينكر الإشارة إليه.

و بيان هذه الأنواع على وجه الاختصار، لأن من تجرد للحق، و أغناه النص عن تخبطات العقول و الأفهام، و اتبع الوحي، كفاه الإشارة إلى ما فيه بيان و حجة، و من لا يكفيه الوحي و لا يتوقف عنده، و لا يسعه ما وسع نبي الله تعالى عليه الصلاة و السلام، و وسع أصحابه و أتباعهم، فلن يكفيه طول الكلام أو قصره:

١- ما سبق من الحديث الصريح القطعي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: "ألا تأمنوني و أنا أمين من في السماء"(١).

٢- عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"(٢).

---

(١)متفق عليه.

(٢)رواه أبو داود و الترمذي و أحمد.

٣- حديث عروج النبي عليه الصلاة و السلام إلى السماء الطويل، المتفق عليه عند البخاري و مسلم، و فرض الصلاة هناك فوق السموات العلى، و لو لم يكن رب العالمين في العلو حقيقة، لما كان هناك مزيد فائدة من العروج و الوصول لدرجات عالية، و رآى من آيات ربه الكبرى، و لكفى أن يفرضها في الأرض، كباقي الفرائض و الواجبات و الطاعات.

فهذه الأحاديث الثلاثة صريحة في إثبات العلو الحقيقي لله تعالى.

٤- حديث الجارية المشهور، أن النبي صلى الله عليه و سلم سأل الجارية: "أين الله؟" قالت: في السماء، قال: "من أنا"، قالت: أنت رسول الله، قال: "أعتقها فإنها مؤمنة" رواه مسلم.

و هذا من إقراره عليه الصلاة و السلام في إثبات علو الله تعالى الحقيقي، فالرسول عليه الصلاة و السلام وحي يوحى، لا يقول و لا يقر إلا حقا، فلو أن الجارية تكلمت بغير الحق، لأخبره الوحي بذلك، كما حصل في مواقف أخرى، و لو كان سؤاله عليه الصلاة و السلام: "أين الله" لا يُثبت إيمانا كما يزعم بعض النفاة، لكان أولى الناس بالعلم بهذا هو الصادق المصدوق المعصوم عليه الصلاة و السلام، و ليس المعطلة، الذي يُخَطّيء بعضهم مثل هذا السؤال، أما من ينكر الحديث و لا يصححه، فهذا لا يمنع حسب طريقته هذه أن ينكر أي نص مهما كانت صحته، فهذا لا قيمة لقوله، فالحديث ثابت لا غبار عليه، و دلالته واضحة كالشمس لمن سلمت فطرته، و صح عقله، و استقام علمه.

٥- حديث جابر رضي الله عنه الطويل، في صفة حجة النبي عليه الصلاة و السلام، ما جاء في خطبته عليه الصلاة و السلام يوم عرفة، التي تضمنت مسائل عظيمة من أصول الدين و فروعه، بعد أن بلغها الناس، أشهدهم على ذلك و أشار إلى العلو يشهد عليهم ربهم عز و جل، فقال عليه الصلاة و السلام: "و قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله، و أنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت و أديت و نصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء و ينكتها إلى الناس: "اللهم اشهد اللهم اشهد اللهم اشهد، ثلاث مرات"(١).

---

(١)رواه مسلم و أبو داود و ابن ماجة و الدارمي.

ففي هذا الحديث العظيم، الثابت الصحيح، و الخطبة التي تتضمن أسس الدين و ركائزه، ما يدل على علو الله تعالى بذاته حقيقة فوق كل شيء، فإشارته عليه الصلاة و السلام إلى العلو، مع قوله اللهم اشهد، فيه مسائل عظيمة، منها:

أ- أن عقيدة النبي عليه الصلاة و السلام، و كذا سائر أنبياء الله عليهم الصلاة و السلام؛ أن الله تعالى فوق كل شيء بذاته سبحانه، فإشارته عليه الصلاة و السلام إلى العلو مع كلامه بقوله: "اللهم اشهد" صريح في إثبات ذلك، و هذا من أوضح الواضحات لسليم الفطرة، و صحيح العقل.

ب- عقيدة إنكار علو الله تعالى بذاته، عقيدة مخالفة لعقيدة الأنبياء عليهم الصلاة و السلام.

ت- لو لم يكن رب العالمين جل و تقدس في العلو، لما أشار أعلم الخلق عليه الصلاة و السلام، إلى السماء يخاطب بها الخالق تعالى و تقدس، و لما كان للإشارة معنى و لا فائدة، و لكان الأنسب الكلام من غير إشارة، أو الإشارة إلى غير العلو مع قوله: اللهم اشهد، أما أن يشير إلى العلو صراحة فهذا دليل صريح على العلو الحقيقي.

ث- أنه جمع عليه الصلاة و السلام، بين الإشارة و الكلام، و لم يقتصر على أحدهما دون الآخر، فأشار إلى العلو و قال: "اللهم اشهد"، و هذا أعظم في التأكيد على أن المقصود الذات العلية تقدس و تنزه.

ج- فيه جواز الإشارة إلى الله تعالى جهة العلو، اتباعا و اقتداء بالمعصوم عليه الصلاة و السلام، الذي أمرنا الله تعالى بالاقتداء به، و اتباع سنته، و أن مخالفته ضلال عظيم، ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ ٣١ ﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** ﴾ [**آل عمران:٣٢**]، و غيرها من الآيات التي تدل على أن اتباع النبي عليه الصلاة و السلام في كل شؤونه، خاصة العقائد و العبادات، أنه هو الدين الذي أمر الله تعالى به، و الذي لا يقبل غيره، و أن مخالفته عليه الصلاة و السلام، مخالفة لأمر الله تعالى، فما أسعد من اقتدى و اهتدى بهدي النبي عليه الصلاة و السلام، الموصل إلى رضوان الله تعالى و جنته، و ما أضل و أبعد من خالفه، و اتبع الآراء الفاسدة، و الطرق الضالة، و الأفكار المخالفة، و السبل الموصلة إلى غضب الله و عقابه.

ح- أن الإشارة إلى الله تعالى جهة العلو من أعظم الدلائل التي توصل إلى معرفة الله تعالى و التعلق به، و من علامات الدين كما في حديث الجارية مما يدل على أنها علامة بين المؤمن و غيره، و من أمارات سلامة العقيدة، فكيف يسلم دين المرء إذا لم يشير إلى شيء، و لا يدري أين ربه الذي يعبده!!، هذا أقرب للمتخبط الضائع التائه، فإذا كان الذي يطلب العون و الغوث من المخلوق إما حاكم أو غيره لابد أن يعلم كيف يوصل كلامه و طلبه إليه، حتى يعينه على قضاء حاجته، فكيف بمن يملك الأمر كله، و بيده كل شيء سبحانه، و تنقطع الرغبات و الحاجات عنده، إذا وقع الإنسان في أمر لا طاقة له به، فسقطت قواه، و انقطعت به السبل، فإنه من غير أن يشعر، و لا يدرك و لا يختار سيتوجه إلى من لا يملك قضاء حاجته إلا هو تعالى، و لا يغيثه و ينجيه إلا هو، فيتوجه إليه جل و علا عند الدعاء و المناجاة والشدة و الرجاء، و لا جهة تسوق كل مخلوق إلى العلي جل و علا، إلا العلو!!

خ- أن إشارة النبي عليه الصلاة و السلام إلى العلو؛ أعلم و أحكم و أسلم من قول نفاة العلو ممن ينكر الإشارة إلى العلو، و من خالف النبي عليه الصلاة و السلام، فإنه كالذي يزعم أنه أكثر تنزيها من رسول الله صلى الله عليه و سلم، فالإشارة إلى العلو فيها كمال التنزيه لله جل و علا، و نفيها و إنكارها نقص و عيب لا يجوز في حق الله تعالى.

د- فيه إثبات الجهة لله تعالى، و أنه في جهة العلو، لإشارة النبي عليه الصلاة و السلام.

ذ- لا يلزم من قول: أن الإشارة دليل على الإيمان، أن في هذا نفي لركن الإسلام الأعظم و هو الشهادتين، أو التقليل من شأنهما، أو من أراد الدخول في الإسلام فيكفيه الإشارة إلى العلو من غير أن يتلفظ بهما، فهذا لم يقل به أحد، فالشهادتين تتضمن إثبات العلو، لأن العلو من أعظم صفات الربوبية و الألوهية، و نفي العلو قدح عظيم بالباري جل و علا، فيلزم منه أمور عظيمة لا تليق بالربوبية و الألوهية، و لهذا كانت الشهادتان تحمل معنى العلو، و أن الله تعالى منزه عن الحلول بالمخلوقات، فلابد عند الدخول في الإسلام من النطق بالشهادتين، و النبي عليه الصلاة و السلام أعلم بحال الجارية، بإعلام الوحي له عليه الصلاة و السلام، فلم يسألها: "أين الله" إلا عن علم كامل بأهمية هذا السؤال و حال الجارية، و مناسبة السؤال لإثبات ما يريده عليه الصلاة و السلام.

و لهذا من لا يثبت العلو الحقيقي لله تعالى، قد يثبت أي أمر لا يليق بالعلي الأعلى سبحانه، و قد لا يستطيع ينكر على الحلولية، إلى غيره من النقائص العظيمة تعالى الله و تقدس و تنزه.

ر- التوجه إلى العلو سبب عظيم في سكينة النفس، و طمأنينة الروح، و سلامة القلب و العقل، و استقامة الدين، و بركة العلم، لأنها الفطرة و لأنه يعلم أين من يناجيه و يدعوه و يتوجه إليه في صلواته و دعواته و كل أعماله، بخلاف منكر العلو، الذي لا يدري أين ربه، فإنه كالحيران التائه، نفسه مضطربة، و قلبه متحير متردد، و بعضهم قد لا يتحمل هذا الأمر، فيصل به الحال إلى أشد من ذلك نسأل الله العافية.

و لذلك يُرى بعض منكري العلو تغلب عليهم الفطرة فيتوجهون إلى العلو في دعاءهم، و حتى في كلامهم العادي عندما يمر عليهم اسم الله تعالى، مع زعمهم أن توجههم للسماء لأنها قبلة الدعاء كما يزعمون، لا أنه تعالى في العلو، و هذا باطل عقلا و شرعا، أما عقلا فلأن الداعي ينادي و يناجي و يدعو الله تعالى، فيقول يا الله يا رب أرحمني أعطني أشفني، و هذا نداء صريح، و طلب صريح، لا يصح عقلا أن يقال لغير جهة المسؤول، بل هذا غير لائق للمخلوق كالحاكم و غيره، فكيف يقال في حق الله تعالى و تقدس، أما شرعا فلم يرد شيء أن السماء قبلة الدعاء، بل قبلة الدعاء الكعبة، فاستقبال القبلة أفضل في كل العبادات، كالدعاء و قراءة القرآن و مجلس الذكر و غيره، و حتى في العادات، كالنوم و الجلوس من غير شيء، لأن المسلم المتيقظ الفطن، لا يخلو مجلسه من ذكر لله تعالى، فيوافق ذكره استقباله القبلة، و هذا أفضل ممن لم يستقبلها، فبعضهم لا يدري أن توجهه إلى العلو أنها ضرورة الفطرة، فإثبات العلو حصن عظيم ضد الظلمات و الضلالات.

فإن قال قائل: أن الإشارة يقصد بها علو المكانة و المنزلة، لا علو الذات، فالجواب: أن هذا لا ينازع فيه أحد أصلا، حتى تجادلون فيه، و من يزعم هذا في كل فعل يفعله فقد يُتهم بأنه شاك و متردد بعلو المنزلة و المكانة، أو أن أحد نازعه فيها، و إذا كانت للمكانة فلا مانع من الإشارة بكل صراحة و وضوح و اطمئنان، لا بتردد و حرج و حذر، كما يفعله بعضهم، و لا يمنع أن تُفعل في أكثر مواطن ذكر الله تعالى، لا نادرا أو قليلا جدا مع تحرج و حذر و تردد، فهذا دليل على أن الإشارة إنما هي للذات مع المنزلة و المكانة، و لو لم تكن كذلك لما وجد بعض النفاة في الإشارة حرج و تردد.

- **حجج منكري العلو**

و قبل النظر في حججهم و أدلتهم، ننبه على أمورا مهمة:

١- أنه مستقر عند كل ذي عقل صحيح، أن الله تعالى لا يحل في المخلوقات، و نفي الحلول هذا يلزم منه أنه بائن من خلقه، ليس شيء من ذاته في خلقه، و لا من خلقه شيء في ذاته تعالى، و لو لم يكن كذلك، لكان حالا و هذا ممتنع في حق الله تعالى و تقدس.

٢- إذا عُلم أنه تعالى بائن من خلقه غير حال بهم، بضرورة العقل و الفطرة و الشرع؛ فيُعلم أنه ليس في النصوص -خاصة التي يحتج بها المعطلة- شيء يدل على أنه تعالى حال في المخلوقات و الأمكنة المخلوقة و بين الناس، أو أنه لا يوصف بعلو أو غيره، أو أنه في كل شيء، أو ليس في شيء، و غيرها من أفهام المعطلة.

فالذي في النصوص يجب أن يُفهم على المعنى الشرعي المستقر في جميع النصوص، لا بعضها دون بعض، و هو أنه تعالى في العلو حقيقة، منزه عن المخلوقات، لا يحل فيها، و أنه خارج المخلوقات فمن يحتج بدليل يظن أن ظاهره أن ليس فوق السموات رب ففهمه باطل، فعليه أن يجمع كل نصوص الشريعة في الكتاب و السنة ليعرف من مجموعها الحق.

٣- إذا ورد نص يذكر معية الله تعالى لخلقه؛ فالمعية هنا معية علم و إحاطة و سمع و بصر، لا معية ذاتية، و المعية على نوعين معية إحاطة و تدبير و تصرف و هذه عامة لجميع الخلق، و معية نصر و تأييد و هذه خاصة بالمؤمنين.

٤- أن عمدة النفاة و حجتهم في إنكار العلو -و في غيره من العقائد- هو العقل، و العقل ليس مصدرا للتشريع، و ما يستدلون به من النصوص في هذا لابد أن يكون: إما أنه استدلال غير صحيح و في غير محله، أو أنهم يزيدون عليه ليوافقهم، و يوافق أقوالهم، و بهذا يبطل احتجاجهم و استدلالهم.

فنبدأ بحججهم العقلية ثم النقلية، على أنه لا يوجد نص يدل على أن الله تعالى في كل مكان، أو في كل شيء، أو أنه تعالى بلا مكان، أو بلا شيء، أو أنه لا داخل و لا خارج، أو أمثالها من المعاني الباطلة التي يرددها منكروا العلو، أو ما يستجد عندهم من أقوالهم و معاني باطلة، لأن بعض المخالفين للسنة لا يتوقف عند لفظ معين، بل تجره البدع إلى القول بأي لفظ يطرأ عليه، أو يدافع به عن باطله، حتى لو اخترع شيئا من

نفسه، فكل هذه المعاني و الألفاظ مردها و نتيجتها واحدة، و هو إنكار البينونة، و أن الله تعالى خارج المخلوقات بذاته تعالى.

- **فمن حججهم العقلية في إنكار العلو:**

١- أن العلو يلزم منه إثبات الجهة، و الجهة مكان، و هذا يعني التحيز و الجسم و أن الجهة تحيط به.

٢- أن العلو و الاستواء على العرش يلزم منه التناهي بزعمهم، فإذا كان الله تعالى مستو على العرش فهذا يدل على التناهي و الحد، و هذا لا ينبغي إثباته لله تعالى، لتعارضه مع حقيقة الإلهية، و لمشابهته للخلق المتناهون.

٣- أن الاستواء حاجة و افتقار للعرش.

٤- أن الله تعالى كان و لا مكان، و هو على ما عليه كان، لم يتغير عن ما كان، و القول بالاستواء ينافي هذا.

٥- يقول بعضهم: أن الله تعالى لا داخل و لا خارج، أو لا يوصف بداخل و لا خارج، لأن وجوده ليس كوجود الماديات.

٦- أن الأرض كروية، فإن كان الله تعالى في العلو، فالعلو في جهة من الأرض يكون أسفل و تحت في الجهة المقابلة، و بهذا يقال بالجهة التحتانية.

إلى آخر ما قالوا من أوهام العقول، و كلما خرج معطل أتى بأقوال جديدة، و هكذا تجرهم البدع من شبهة إلى أخرى، حتى لو خالف آخرهم أولهم، كما هو حال كثير منهم، فإن متأخري الفرق يخالفون متقدميهم في كثير من أقوالهم، كما سبق ذكر قول أبي الحسن الأشعري في إثباته لعلو الله تعالى الحقيقي، و مع ذلك فالأشعرية من بعده ينكرون العلو الحقيقي، لأن أحد أئمتهم من بعد أبي الحسن، قرر هذه العقيدة الخطيرة، و هكذا كل ما خرج مخالف للسنة، استدرك عليه عقل آخر، و لا تزال عقلياتهم تخترع عقائد، و لن تقف، لأن من جعله عقله مصدر للعقيدة فحتما سيتيه و يضيع، و قد تجره البدع إلى أعظم الشبه و المنكرات و هو الشرك، لأن البدعة بريد الشرك، فنتائج الخروج عن السنة؛ البدع التي لا تنتهي نسأل الله العافية.

أما حجتهم الأولى عن الجهة و أنها تحيز، فقد تقدم الجواب عنها، و أهم ما جاء فيه:

١- أن لفظ الجهة لم يرد صريحا في الكتاب أو السنة لا نفيا و لا إثباتا.

٢- إن كانت الجهة من لوازم نص، و النص حق و اللازم حق، فهي حق.

٣- أنها من الألفاظ الموهمة المجملة، و التي تحتمل حقا و باطل، فيُسأل عن قصد قائلها خاصة إذا كان ممن ينكر العلو؛ فإن كان مراده منها حق، فهو حق، و إن لم يكن فلا.
٤- إن أراد القائل بالجهة أن الله تعالى يحويه و يحيط به مكان، فهذا باطل، أما إن أراد به إثبات العلو الحقيقي، و أن تعالى في العلو حقيقة بائن من خلقه، غير حال بهم، فهذا حق، و ضده باطل.
٥- أن الجهة تتعلق بالمخلوق، فالمخلوق هو الذي يشير و يتجه لجهة، و لا يلزم من إثباتها أن الخالق تعالى تحويه جهة.
٦- أن نفيها لقياس الغائب بالشاهد، و هذا قياس فاسد، فالغائب لا يُقاس بالشاهد، لتعذر معرفة الوصول لكيفيته بكل الطرق، إلا النص، فلا يلزم من الجهة التحيز أو الجسم.
٧- أن بعض المخلوقات قد يُرى في جهة، و مع ذلك لا تجري على ذاته الجهات، كالسماء، و الله تعالى أولى و أكمل، و له المثل الأعلى سبحانه.

فالجهة تتعلق بالمخلوق، و عليها يجري عمله، و لا يطالب بمعرفة حقيقة من يتوجه إليه، حتى يثبت أو ينفي، لأن الإنسان مأمور بأداء التكاليف، و لا يطالب بغير هذا، فإن أُخبر عن شيء أخذ به، و إن لم يُخبر فعليه أن يؤدي ما أُمر به، و لا يتكلف ما خفي عليه و لم يؤمر به.

و لا يتحقق نفي الحلول عقلا و نقلا؛ إلا بإثبات العلو، فالذي لا يحل، سيكون خارج المخلوقات، و خارجها هو العلو، و العلو أشرف و أصح الجهات، فإن نفى أحد العلو لأنه -حسب زعمه- تحيز، فنفيه تحيز أيضا، لأن النافي للعلو لا يستطيع يخلي المخلوقات و منها الأرض من ذاته تعالى، فلابد أن يقول أنه خارج العالم.

فإن قال: أنه لا داخل و لا خارج، فيقال: هذا ممتنع عقلا، لأنه ليس شيء موجود إلا و له وجود حقيقي خارج الذهن، فلابد أن يكون إما في المخلوقات أو خارجها، أما الذي ليس في شيء لا داخل و لا خارج فهذا أقرب إلى العدم، لأن المعدوم لا يكون في شيء، فلابد من إثبات إما داخل أو خارج أو في كل شيء، و قطعا ليس داخل لأن هذا إثبات للحلول و هو منزه سبحانه عنها، و ليس في كل شيء لأنه حلول أيضا، فلم يبقى إلا أنه خارج المخلوقات منزه عنها سبحانه و تعالى.

فإن قال: أن هذا لا يلزم، لأن ذات الله تعالى لا تقاس بغيره، فيقال بحقه أنه لا داخل و لا خارج، فجوابه: أن هذا غير صحيح، لأن هذه مسلمات عقلية، و أنتم أثبت قولكم هذا من العقل، فإذا أبطله العقل، فعليكم أن تردوه بحجة عقلية صحيحة، لا متناقضة، و حجتكم أنه لا داخل و لا خارج حجة

باطلة، فقولكم أن ذاته لا تقاس بغيره، نقول: نعم هذا ثابت بالشرع، و العقل يصدقه، لا أنه دليل عقلي محض، و عليكم أن تجروا هذه القاعدة على كل ما ثبت له في الشرع، و إلا بطل ادعائكم و احتجاجكم بها في موضع دون آخر، فقولكم أنه لا داخل و لا خارج، هذا مخالف للمسلمات العقلية، فلا يصح عقلا أصلا، أما إثبات أنه خارج العالم حقيقة فهذا صحيح عقلا و شرعا، و مطابق للقاعدة أن ذاته لا تقاس بغيره سبحانه، فلا يلزم منه ما تتوهمه عقولكم من التحيز و الجسم، لأن هذا مردود بدليل شرعي و أنه ليس كمثله شيء، و بهذا تستقيم حجتنا، لأنها مكتملة الأركان، و تنهدم حجتكم، لأنها متناقضة.

قال ابن القيم رحمه الله في نونيته المشهورة، الشافية الكافية:

و أتى فريق ثم قارب وصفه ** هذا و لكن جد في النكران

فأسر قول معطل و مكذب ** في قالب التنزيه للرحمن

إذ قال ليس بداخل فينا ولا ** هو خارج عن جملة الأكوان

بل قال ليس ببائن عنها ولا ** فيها و لا هو عينها ببيان

كلا و لا فوق السموات العلا ** و العرش من رب و لا رحمن

و العرش ليس عليه معبود سوى الـ ** عدم الذي لا شيء في الأعيان

بل حظه من ربه حض الثرى ** منه و حظ قواعد البنيان

ثم قال:

و أتى فريق ثم قارب و صفه ** هذا و زاد عليه في الميزان

قال اسمعوا يا قوم لا تلهيكم ** هذي الأماني هن شر أماني

أتعبت راحلتي و كلَ مطيتي ** و بذلت مجهودي و قد أعياني

فتشت فوق و تحت ثم أمامنا ** و وراء ثم يسار مع أيماني

ما ذا الذي أحد عليه هناكمُ ** كلا و لا بشر إليه هداني

إلا طوائف بالحديث تمسكت ** تُعزا مذاهبها إلى القران

قالوا الذي تبغيه فوق عباده ** فوق السماء و فوق كل مكان

و هو الذي حق على العرش استوى ** لكنه استولى على الأكوان

و إليه يصعد كل قول طيب ** و إليه يرفع سعي ذي الشكران

و الروح و الأملاك منه تنزلت ** و إليه تعرج عند كل أوان

و إليه أيدي السائلين توجهت ** نحو العلو بفطرة الرحمن

و إليه قد عرج الرسول فقدرت ** من قربه من ربه قوسان

و إليه قد رفع المسيح حقيقة ** و لسوف ينزل كي يرى بعيان

و إليه يصعد روح كل مصدق ** عند الممات فينثني بأمان

و إليه آمال العباد توجهت ** نحو العلو بلا تواصٍ ثان

بل فطرة الله التي لم يفطروا ** إلا عليها الخلق و الثقلان

و نظير هذا أنهم فطروا على ** إقرارهم لا شك بالديان

قال الشيخ عبدالرحمن البراك، في حكم إثبات الجهة لله تعالى: "إذا أُريد بالجهة ما وراء العالم، فالنافي للجهة مبطل، إذ ليس وراء العالم شيء مخلوق؛ بل و ليس وراء العالم شيء موجود إلا الله تعال، و إذا أريد بالجهة شيء مخلوق، مثل أن يراد بالجهة نفس السماء أو العرش، و أن الرب سبحانه حال في ذلك؛ فالنافي لهذا محق، و المثبت مبطل"(١).

أما قولهم أن الجهة مكان، فجوابه: أن هذا بالنسبة للمخلوق، فالجهات بالنسبة للمخلوق مكان، فيحكم على نفسه، و لا يحكم على ما لا يعلم عن حقيقته شيء كالغيب، فإذا كان خارج الأرض في الفضاء القريب من الأرض تزول عنه الجهات، فكيف بأعلى من ذلك.

شرح العقيدة الطحاوية ص١٤٤.

كذلك قولهم: أن الجهة تحيز و جسم و يحاط بها، فيقال: إذا عُلم أن الغيب لا يعلم أحد كيفيته و حقيقته، و لا دليل على مثل هذه الأقوال إلا العقل، فهي باطلة، لأن مجرد العقل لا يُثبت عقيدة، فضلا عن أنها أقوال ظنية لا دليل عليها من الشرع، فهي باطلة من كل وجه، فهذا القول كسابقه، يصح قوله للمخلوق، لا الخالق، فالله تعالى لا يحيط به شيء تعالى، و لا يقال عنه متحيز أو جسم و لا غيرها، حتى لو كان في العلو حقيقة، لأن التحيز و الجسم عند العلو يكون للمخلوق، و لا يلزم هذا في علو الله، لأن صفات الله تعالى مضبوطة بـ (ليس كمثله شيء)، و ما كان كذلك فعلوه ليس كعلو غيره، كما أن صفاته ليس كمثلها شيء، بل علو يليق به جل و علا، و هنا يأتي التسليم و الاستسلام للنصوص، و إلا فمتى يتحقق الإسلام و الاستسلام إذا كان يلزم معرفة و تعقل كل شيء، فيجب التسليم بالصفة الثابتة و اعتقاد عدم المماثلة، حتى لو خالفت عقلك القاصر الضعيف، فيجب التزام الدليل في كل لفظ، لأن ترك المجال لمثل هذه الأقوال التي تحكم على الغيب من ماديات الدنيا، تجعل صاحبها يستمر في إثبات و نفي كل ما يدور في عقله، من غير نور من الله تعالى و من رسوله عليه الصلاة و السلام، و لا هدي من أصحابه رضي الله عنهم، و بهذا يخرج من هدي الدين القويم من غير أن يشعر، نسأل الله العافية.

قال الطحاوي في عقيدته: "لا تثبت قدم الإسلام إلا على قنطرة التسليم والاستسلام".

فإن أبى المعطل إلا الإصرار على قوله، فنقول: أنه لا يلزم من إثبات الجهة إثبات المكان، و لا يلزم من قولكم بالمكان، أن يكون متحيزا أو جسما، فإن قلتم هذا معلوم بضرورة العقل، لا يمكن رده، قيل: أن العقل أيضا يثبت علوا من غير تحيز و لا جسم، و نفيه يثبت الحلول، فالجميع متفق على أن النقص منفي عن الله تعالى، و الكمال ثابت له سبحانه، فالحلول و التحيز منفي عن الله، و بهذا يكون خارج المخلوقات، فإذا ثبت هذا عُلم بضرورة العقل أن علوه من غير تحيز، فإن أنكر العلو الحقيقي، فإنه يثبت نقيضه و هو الحلول، فإن قال لا يلزم، قيل كذلك العلو لا يلزم منه ما تدعيه.

فإن أصر المنكر، -لأن كثير منهم يصر على بدعته من غير حجة- فيقال له: إن نفيك للعلو، حقيقته إثبات للتحيز و الجسم و المكان، لأنه سيكون في المخلوقات، و هذا عين التحيز و الجسم و المكان، فإما أن تخلي المكان منه تعالى، فينتفي الحلول و التحيز، أو أن تثبته فتقع بأشد مما هربت منه.

قال الطحاوي رحمه الله: "فالله تعالى واحد لا شريك له، و لا شيء مثله، و لا شيء يعجزه، لا تبلغه الأوهام و لا تدركه الأفهام، و من لم يتوق النفي و التشبيه، زل و لم يصب التنزيه"، فبين رحمه الله أن

عقليات و أفهام المعطلة مزلة و خطر، و من نتائجها النفي أو التشبيه، فمن لا يحذر هذه الأمور من أوهام و أفهام باطلة، مما يؤدي إلى نفي ما أثبته النص، أو إثبات ما نفاه النص؛ فإنه يقع في الزلل، و لا يكون مُنزها.

و بعد أن بين أن الله تعالى ليس كمثله شيء، و لا يجوز التعقل و التفكر في حقيقة ذاته و صفاته سبحانه، بين أن وجوده تعالى مغاير لوجود غيره من المخلوقات، و مخالف لها، ولا يماثل وجوده شيء سبحانه، مما يلزم من وجود غيره في الأماكن المخلوقة و الجهات، فقال: "لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات"، و سائر المبتدعات هي المخلوقات، و الجهات فيها، فهذا نفي للحلول، و أنه تعالى خارج الأماكن المخلوقة التي من سماتها الجهات الست، فهذه الجهات في المكان المخلوق، و تحد من فيها، و هذا لا يجوز في حق الله تعالى، فلا تحويه هذه الجهات، بل هو خارجها بائن عنها سبحانه، و هذا هو إثبات العلو الحقيقي له تعالى.

فإن أنكر أحد معنى كلام الطحاوية في نفي الجهات الست، من أن معناها نفي الحلول، و نفي وجوده تعالى في المخلوقات التي تحويها الجهات، و حمله على نفي العلو، قيل: أن الطحاوي أبطل هذا المعنى، بقوله: "و هو مستغن عن العرش و ما دونه، محيط بكل شيء و فوقه، و قد أعجز عن الإحاطة خلقه" فصرح هنا أن الله تعالى محيط و فوق كل شيء، ففوقيته تعالى حقيقية و لا يجري عليها الجهات الست.

أما قولهم أن العلو مكان، فالجواب: تقدم مرارا أنه لا ينبغي قول شيء لم يرد في نص، فإن ألزمنا أحد بلازم بسبب تمسكنا بنص، فإن كان لازمه حق و موافق للنص فهو حق، و إن لم يكن فلا، فلا يلزم أن يكون العلو مكان، و لو سلمنا أنه قال بالمكان، فهو قطعا ليس مثل مكان هذا المتكلم، و مثل أمكنة الدنيا المتحيزة المخلوقة، فحتى لو قالوا به، فإطلاق هذا اللفظ يؤخذ على أنه إثبات لصفة و حقيقة و هو العلو، و لا يلزم منه إثبات ما يعرف من حال المخلوقين و أمكنتهم، فلو سلمنا جدلا أنه مكان، فإنه قطعا ليس كمكان المخلوق، الذي يقيس العلو عليه، و لا كأمكنة الأرض، فليس مثل علوه شيء، فإن قلت مكان أو لم تقل، لم يغير هذا من حقيقة الذات العلية و صفاته الأزلية سبحانه و تعالى.

و لا يفهم جاهل أو متسرع، أو غير مدرك، من كلامنا هذا و قولنا بالمكان أن العلي العظيم متحيز في مكان، فهذا لا يقول به أحد، بل منكر شنيع تعالى و تنزه، لأن بعض المعطلة يقرأ الكتب و يجرد المطولات، بحثا عن كلمة يريدها، لا يريد غيرها من الحق، فيمر عليه المسائل العظام، و الحجج والبراهين، و لا يلقي لها بالا، و كأنه ممن قيل فيهم: ﴿ **لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ**

﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[الأعراف:١٧٩]، فلا يعي و لا يدرك و لا يفهم ما يقرأ، لأن عقله و نظره مهووس

و منكب بالبحث عن كلمة يريدها، ليشنع و يتهم بها صاحب سنة، و هذا يفعله بعضهم، فإذا وجدها طار بها تشنيعا و اتهاما، فيضيف لها كلمة أو أقل أو أكثر من أوهامه و أفهامه الضالة الباطلة، و قد يكذب معها كم كلمة، فيقولها و قد يلقيها إلى مثله من المعطلة، و قد تكون هذه الكلمة حق، و في سياق حق، لكن لأن بعض المعطلة ينكر هذه الكلمة مهما كان معناها حتى لو وردت في الكتاب و السنة، فإنه ينكرها جملة و تفصيلا من غير نظر لمعناها و لا سياقها و لا غيره، فيوقع التهم و الأباطيل على العقيدة برمتها، و على صاحب الكلمة، بل قد يقع من بعضهم أشد من هذا، فيحكم على عقيدة بأكملها من موقف أو كلمة قالها آحاد الناس، حتى لو كانت منكرة عند أئمة السنة، فهذا يدل على الجهل العظيم عند بعض المعطلة، و ضلال طريقتهم و منهجهم، و سوء فهمهم.

فمقصودنا بالمكان، أن نقول لمنكر العلو: هب أنك قلت به، فهل علمت و رأيت حقيقة هذا المكان!! و إذا كان لازم العلو مكان كما تدعي، فهل هو مثل مكانك!! فكلا الأمرين ممتنع، فإن لم يستطع يثبت أنه مكان، و لا أنه مثل مكانه؛ فلا حجة له في نفي العلو الحقيقي لله تعالى.

أما حجتهم الثانية: من أن العلو و الاستواء يلزم منه التناهي والحد، فجوابه:

إن كان مقصودهم من التناهي و الحد، أن الله تعالى محدود كما هو حال المخلوقين المحدودين، فهذا باطل، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء، و لا يشبهه شيء سبحانه، و لا يحده شيء تعالى الله، كما يحد المخلوق.

أما إن كان المقصود أنه تعالى بائن من مخلوقاته، خارج عنها، غير مختلط بها، و لا ممازج لها، و لا يحل فيها، فهذا حق، و نقيضه باطل و هو الحلول.

و بهذا عندما يطلق الحد لله تعالى، أو يأتي في كلام أحد من المنزهة من أهل السنة؛ فيقصد به أنه تعالى بائن من خلقه، غير حال في خلقه، و هذا يلزم أنه سبحانه خارج عن المخلوقات، فهذا هو الحد بين الخالق و المخلوق، لا قول النفاة و فهمهم من أنه محدود تعالى الله عن فهمهم، و من فهم من هذا أنه محدود فهو فهم باطل، و قد أثبت هذه البينونة جمهور السنة من الصحابة و من بعدهم إلى اليوم ممن لا حصر لأقوالهم.

فإن أنكروا الحد و أنه تعالى بائن من خلقه، و زعموا أن هذا يلزم منه التناهي، فلم يبقى إلا قول: أنه تعالى في كل شيء، فيكون مختلط بالمخلوقات، حتى لا يقال بالتناهي، فهل يقول المعطل منكر العلو أن الله تعالى حال في الأرض؟

إن قال: نعم، فهذا عين الحلول، و ينتهي الكلام معه، لأن حاله تبين، و إن قال: لا، فقد أثبت الحد الذي ينكره، فيكون خارج الأرض، و في هذا رد على أحمد الخليلي الذي يقول: "إذا خلا منه فراغ، فهل يستطيع يزيد من نفسه أم لا، فإن زاد على نفسه فهو متغير و المتغير لا يكون إله، و إن لم يستطع يزيد على نفسه فهو عاجز و العاجز ليس بإله"، و كل هذه سفسطة عقلية لا وزن لها في الكتاب و السنة، فالعقيدة لا تبنى و لا تؤخذ من تصورات العقول، فنقول له: هل ذات الله تعالى في الأرض، إن قال نعم فهذا حلول، و إن قال لا، فنرد عليه كلامه، هل يزيد من نفسه أم لا، ليتبين للجميع أن هذا الكلام باطل و لا قيمة له في دين الله تعالى، و أنها حجة ساقطة بنيت على أوهام، نسأل الله العافية، أما إن قال أن وجوده ليس كغيره، فلا يقال لا هذا و لا هذا، فهو بذلك يبطل كل حججه العقلية التي بناها على العقل، و عجز عن رد ما ينقضها من العقل، فالحجة العقلية لابد من ردها عقلا، فإن لم يفعل فقد أبطل عقلياته.

و نقول أيضا إذا كان وجوده ليس كغيره، فكذلك ذاته و صفاته و أفعاله و علوه ليست كغيره سبحانه، و يقع أيضا في تناقض لأنه في مسألة خلق القرآن، أنكر أنه كلام الله حقيقة، لأن ذلك يلزم منه حلول صفة الكلام في القارئ، و في الورق و غير ذلك، و إنكار الحلول يعني أن الصفة خارج المخلوقات، ففي مسألة الكلام أنكر حلول الصفة، و في مسألة العلو أنكر أنه داخل و خارج المخلوقات، فالتناقض لازم لهم و لأقوالهم، لا يخرجون عنه حتى يخرجوا من البدعة إلى السنة و الحمد لله رب العالمين.

فالحد لا يُقصد به أن الله تعالى كالمخلوقات المحدودة، كما يفهم المعطلة هذا الفهم الباطل، بل يُقصد به أن الله تعالى لا يحل بالمخلوقات، بل بائن عنها، عالٍ بذاته على كل شيء سبحانه، هذا هو المقصود، فإن قلت بالحد أو لم تقل به، فلا يضر ما دمت تثبت العلو الحقيقي لله تعالى و أنه بائن من خلقه خارج عنهم غير حال بهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمنا الله و إياه: "و كذلك إذا قالوا إن الله منزه عن الحدود و الأحياز و الجهات، أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك أنه لا يحصره المخلوقات و لا تحوزه المصنوعات، و هذا المعنى صحيح.

و مقصودهم أنه ليس مباينا للخلق و لا منفصلا عنه، و أنه ليس فوق السموات رب و لا على العرش إله، و أن محمد لم يعرج به إليه، و لم ينزل منه شيء، و لا يصعد إليه شيء، و لا يتقرب إليه شيء، و لا ترفع إليه الأيدي في الدعاء و لا غيره، و نحو ذلك من معاني الجهمية"(١).

أما حجتهم الثالثة، من أن الاستواء حاجة و افتقار للعرش، فالرد عليها:

أنه هذا قول باطل، لم يقل به إلا صاحبه و من وافقه، فلم يقل به أحد من أهل السنة قاطبة، بل قالوا نقيض هذا؛ و هو أنه تعالى غني عن كل شيء، لا يحتاج إلى شيء، بل كل شيء مفتقر و محتاج إليه سبحانه.

قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾[فاطر:٤١]، و قال جل و علا: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[الزمر:٦٧]، و قال سبحانه: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ**﴾[**الأنعام:١٨**]، و قال: ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾[**الحج:٦٤**] ، و قال عز و جل: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾[**فاطر:١٥**].

فالله تعالى غني عن كل شيء، و كل شيء فقير إليه عز و جل، فالاستواء لا يعني الافتقار، فكيف يكون العالي مفتقر لمن تحته و دونه، و هو القاهر و الظاهر و العالي ليس فوقه شيء، و العلو المطلق الذي ليس فوقه شيء؛ هذا كمال الغنى، فقولهم: أن الذي يستوي على شيء محتاج إلى ما تحته، نقول: نعم هذا في حق المخلوق، الذي يكون فوقه شيء، فهذا يكون مفتقر و محتاج لما فوقه و ما تحته، أما الذي علوه و فوقيته مطلقة ليس فوقه شيء، فهذا مهيمن كل شيء ، و كل ما تحته في تصرفه و تدبيره، فيكون كل شيء محتاج إليه، و هو تعالى غني عن كل شيء.

---

(١)درء تعارض العقل و النقل ٢٤١/١.

و المحيط بكل شيء سبحانه غني عن ما أحاط به، بل المحاط به هو المفتقر، (والله بكل شيء محيط)، فالإحاطة دليل على الغنى الكامل، و المُلك المطلق، و هذا كمال الغنى.

هذا و كان الله تعالى و لا عرش، فكيف يكون محتاج و مفتقر إليه، و قد كان و لا عرش، كما صح عن النبي عليه الصلاة و السلام في عدة أحاديث، منها ما رواه الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه، أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "كان الله ولم يكن شيء قبله"، و في رواية أخرى له: "كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، و كتب في الذكر كل شيء، و خلق السماوات والأرض".

و جاء عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى، على شرط الشيخين، و صححه المحققون، قال: "كان الله قبل كل شيء"، و روى مسلم رحمه الله تعالى، عن النبي عليه الصلاة و السلام قال: "كان الله ولم يكن شيء غيره، ولم يكن شيء معه"، و في رواة أخرى له، أن النبي عليه الصلاة و السلام قال: "أنت الأول فليس قبلك شيء"، فهذه النصوص دليل على أنه تعالى كان قبل كل شيء، قبل العرش و غيره، مما يدل على غناه عن كل شيء، بل كل شيء مفتقر إليه تبارك و تعالى، ففهم نفاة العلو أن الاستواء افتقار؛ فهم باطل؛ لأن ما سوى الله تعالى مخلوق كان بعد أن لم يكن، فخلقه تعالى من عدم، و هذا بحد ذاته افتقار لمن أوجده، و أن الخالق غني عنه، لا العكس، و الله عز و جل كان و لا شيء معه، و كل هذا دليل على غناه عن كل شيء سبحانه.

فالقول بالبينونة كمال و تنزيه، و إنكارها قدح و نقص، و الحمد لله.

أما الحجة الرابعة لمنكري العلو وهي قولهم: "أن الله تعالى كان و لا مكان، و هو على ما عليه كان، لم يتغير عن ما كان".

فهذه الجملة خطيرة، لما يترتب عليها من إنكار النصوص القطعية في الكتاب و السنة، و إنكار الصفات و الأفعال، التي أثبتها الله تعالى لنفسه، و أثبتها أعلم الناس و أكملهم تنزيها لرب الناس، و هو رسوله عليه الصلاة و السلام، فهذا قول باطل، قد يؤول إلى أخطر من ذلك، لأن الذي حاله واحد قبل الخلق و بعده؛ لا يثبت له أفعال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمنا الله و إياه: "من أعظم الأصول التي يعتمدها هؤلاء الاتحادية الملاحدة المدعون للتحقيق و العرفان: ما يَأثُرُونَه عن النبي صلى الله عليه و سلم، قال: "كان الله و لا شيء معه و هو الآن على ما عليه كان"، و هذه الزيادة، و هي قوله: "و هو الآن على ما عليه كان": كذبٌ

مفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفق أهل العلم على أنه موضوع مختلق، و ليس هو في شيء من دواوين الحديث، لا كبارها، و لا صغارها، و لا رواه أحد من أهل العلم بإسناد صحيح و لا ضعيف و لا مجهول، و إنما تكلم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجهمية، و تلقاها منهم هؤلاء الذين وصلوا إلى آخر التجهم، و هو التعطيل و الإلحاد"(١).

إلى أن قال رحمه الله: "و هذه الزيادة الإلحادية، وهي قولهم: "وهو الآن على ما عليه كان": قصد بها المتكلمة المتجهمة نفي الصفات التي وصف الله بها نفسه، من استوائه على العرش، و نزوله إلى السماء الدنيا، و غير ذلك".

فحقيقة هذه الجملة المنكرة: إنكار العلو الحقيقي لله جل و علا، و إنكار الاستواء على العرش، و هذا مخالف لصريح النصوص القطعية في إثبات هذه الصفات و الأفعال لله تعالى، فقولهم: "و هو على ما عليه كان، لم يتغير عن ما كان"، أي أنه لم يستوي على العرش، و لا ينزل إلى السماء الدنيا كما يليق بجلاله و عظمته سبحانه، و هذا منكر عظيم، مخالف لهدي النبي عليه الصلاة و السلام، و هدي أصحابه رضي الله عنهم.

أما الحق تبارك و تعالى، فقد قال: (الرحمن على العرش استوى)، و عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي عليه الصلاة و السلام قال: "ينزل ربنا تبارك و تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟" متفق عليه عند الشيخان.

فمن أصدق قيلا و حديثا، الكتاب و السنة، أم أصحاب هذه المقالة الباطلة!!، و قد قال تعالى عن نفسه، و قوله الحق و الصدق: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾[النساء:١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾[النساء:٨٧]، و قال عن نبيه عليه الصلاة و السلام: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[النجم:٤].

---

(١)مجموع الفتاوى ج٢ ص ٢٧٢.

و قال عن المخالفين للكتاب و السنة: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[الروم:٢٩]، فهذه العبارة باطلة من كل وجه.

أما الرد عليها عقلا:

"إذا كان الله تعالى و لا مكان"، فإنه بعد ذلك خلق المكان، و خلق السموات و الأرض!! فلابد من النظر في هذا، و الإجابة عليه، حتى يستقيم الكلام، و إلا فهي ناقصة باطلة، فمن يتعامى و يتغاضى عن هذا، و لا يجيب عليه، فعقيدته ناقصة يدخلها الخلل و الاستدراك، و هذا الخلل لا يطرأ على الحق، فلابد من سد هذا المنفذ، و الإجابة عليه، و إلا فيبطل.

و قطعا لن يكون سبحانه بعد الخلق كما كان قبله، لأن المخلوقات لها ذات مستقلة عن ذات الله تعالى، و كانت بعد أن لم تكن، فوجودها مغاير لوجود الخالق جل و علا، و هذا لا يخرج عن ثلاثة أمور:

- إما أنه خلق الخلق في ذاته تعالى.
- أو أنه تعالى و الخلق واحد.
- أو أن المخلوقات خارج ذاته.

فالأول ممتنع، بل كفر و ضلال عظيم، لأنه عين الحلول، و أنه تعالى في كل شيء، فيكون في أماكن يتنزه المخلوق عنها، و لا ينزه بعضهم الله تعالى عنها، و يحل في الأصنام و الأوثان مما يعبد و يسجد له من دون الله، فيكون العابد و الساجد لصنم أو وثن؛ ساجد للخالق تعالى و تقدس و تنزه و تعالى علوا عظيما عن هذا، و يكون في جهات لا تليق و لا بالمخلوق، من سُفل و غيره تعالى الله و تنزه وتقدس، فكل هذا ضلال عظيم نسأل الله العافية، و بهذا يبطل هذا القول، لأنه إثبات للحلول، فلم يخلق الخلق في ذاته، و ليس في ذاته شيء من خلقه، و لا من خلقه شيء في ذاته جل و علا.

أما الثاني و هو اتحاد الخالق و المخلوق فهو كفر أيضا، لأنه يُفضي أن كل شيء هو ذات الله تعالى و تنزه، مما يترتب عليه أمورا شنيعة، و يبطل بهذا كثير من الواجبات الشرعية، بل تبطل به كلمة التوحيد و العياذ بالله، و لا يكون في الأرض مشرك، لأن المشرك سيكون عابد للواحد تقدس و تنزه، و يكون قول سبحان ربي الأعلى و قول ضدها واحد، و يصح قول: ما علمت لكم من إله غيري، فلا يقول بهذا الأمور الخطيرة و لا بعض المشركين فضلا عن أن يقول به موحد.

فإذا بطل و انتفى الأول و الثاني، و أنه تعالى غير حال في المخلوقات، و ليس هو ذات المخلوقات، فلم يبقى إلى الثالث:

و هو أنه تعالى خارج المخلوقات بذاته سبحانه، فبعد أن خلق الخلق، لم يكن سبحانه في شيء من خلقه، فعلو الله تعالى كما تقدم، على وجهين:

١- علو ذاتي أزلي، و هو علو الذات المطلق بكل معانيه، علو الذات و القدر و القهر، و هذا معلوم و ثابت بضرورة الفطرة و العقل و الشرع.
٢- علو الاستواء، و هو من أفعال الله تعالى، و هذا لا يُعرف إلا عن طريق الشرع، كما أخبر عنه جل جلاله في سبعة مواضع من كلامه العزيز.

فقولهم: و هو على ما عليه كان، لم يتغير عن ما كان، باطل عقلا و شرعا، أما عقلا فقد تقدم بيانه، و أنه بعد الخلق لم يكن كما كان قبله، و لا يقال أن هذا معناه تغير أم لم يتغير، لأن هذه الألفاظ كما سبق مرارا، لا تقال في حق الله تعالى بلا دليل من كتاب أو سنة، فأولى الناس بالإنكار عليه في قولها، هو قائلها و مخترعها، فلم يقل أحد أن الله تعالى تغير أو يتغير إلا هذا المتكلم بها.

فكونه تعالى لم يكن بعد الخلق كما كان قبله؛ لا يلزم من هذا ما تتخيله عقول المعطلة، من تغير و تحول و ما يعرض للمخلوق، لأن الله تعالى ليس كغيره يصح في حقيقته القياس، و التفكر و التعقل و التخيل، هذا ممتنع في حقه تعالى، لأنه تعالى مخالف للموجودات كلها، فذاته و صفاته و أفعاله مضبوط بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء) فمن علم هذا علم يقين، و سلم له تسليم المسلمين المؤمنين، فإنه يقف عند حدوده، و عدم تمثيله بغيره تعالى و تقدس، فكان سبحانه و لا شيء معه، و هو عالٍ أزلا و أبدا، ثم خلق الخلق، و هو بائن عنهم تبارك و تعالى، ثم استوى و علا و ارتفع على العرش على ما يليق بجلاله و عظمته سبحانه.

و أصدق و أعظم من يخبر أنه سبحانه لم يكن بعد الخلق كما كان قبله، ما صرح به سبحانه في عدة آيات في كتابه الكريم، من أنه خلق السموات و الأرض، و بعد خلقهن استوى على العرش، فأخبر أنه سبحانه استوى بعد الخلق لا قبله، قال جل و علا: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾[السجدة:٤]، و التصريح بأنه استوى بعد خلق السموات و الأرض، جاء في الأعراف و

يونس و الفرقان و الحديد مع آية السجدة، فهذا دليل صريح أنه تعالى كان و لا شيء معه، و بعد إيجاد الخلق، استوى سبحانه و تعالى، فهذا مما يبطل قولهم: "و هو على ما عليه كان"، و أن حقيقة هذا القول نفي الاستواء الحقيقي لله تعالى، و مخالفة صريح النصوص.

أما قولهم: لم يتغير عن ما كان، فهذا كلام في الكيفية، و بلا دليل و لا حجة قاطعة من الكتاب و السنة، إلا توهمات الفلاسفة، فلا يقال عن الله تعالى إلا ما جاء به نص صحيح ثابت، أما غيره فلا معول عليه.

فإن كان المقصود بقولهم: لم يتغير، أي أنه لا أفعال له و لا يفعل، فلا يستوي و لا ينزل كما يليق به سبحانه، و كذا سائر الأفعال كالكلام، و المجيء و غيره، و الغضب و الرضى، فإن هذه تكون بعد الخلق، فهذا فيه نسبة النقص و القدح بالله تعالى، و سلب الفعل عنه، و رد النصوص الصحيحة الصريحة، فإن زعموا أنهم هربوا من شيء، فقد وقعوا بأشد مما هربوا منه بزعمهم، و أن قولهم هذا تشبيه بالعدم و بالجماد، بل المخلوق الفاعل المختار أكمل ممن لا يفعل، تعالى الله و تنزه.

و إن كان المقصود أن هذه الأفعال يلزم منها التغير، و الحدوث، و الجسم؛ فهذا مع كونه إنكار للنصوص الصحيحة الصريحة، التي على الإنسان التسليم بها من غير تردد و لا حرج و لا استدراك ولا استنكار مما قد يكون فيه نوع رد للنص، فهو كلام في الكيفية، فمن قال لك أن كيفية الغيب و حقيقته، كفعلك أنت و فعل من تراهم من الناس و المخلوقات، حتى يقال أن أفعاله تعالى تغير!! و إذا كنتم تقولون هذه الأقوال الباطلة، فما الفائدة من قوله: (ليس كمثله شيء).

و هل قائل هذا القول يثبت لله تعالى ذاتا، أو صفات!! إن كان يثبت لله تعالى ذاتا، و شيء من الصفات و الأفعال أو كلها، فيُرد عليه بمثل قوله، من أن ما يثبته ليس بجسم، أو أنه جسم ردا على كلامه و شبهته، فما يقوله عن صفة و فعل، فإنه يقال في كل ما يثبته، فإما أن يثبت الجميع، مع التنزيه و عدم التمثيل و التحريف، فيوفق للحق السنة، أو ينكر الجميع و يشبهه بالعدم، و هذا كقول الملاحدة.

أما حجة بعضهم: أن الله تعالى لا داخل و لا خارج، أو لا يوصف بداخل و لا خارج العالم، لأن وجوده ليس كوجود الماديات:

فهذه مثل بقية الحجج العقلية الباطلة التي لا تعتمد على نقل صحيح و لا عقل صريح، فمثل هذه الشُبه لا حجة فيها، و لا وزن لها في الشرع، و لا ينبني عليها حكم، لا كما يفعله بعض المعطلة ممن جعل من هذه الشُبه كالنصوص الشرعية في القطعية و الحجية، فلا دليل يدل على هذا الكلام الباطل، حتى يقال

به، فإذا انعدم الدليل انعدمت الحجة و الشُبهة، و قد سبق الرد عليها، من أن القائلين بهذا، يناقضون أنفسهم و يبطلون قولهم، لأنهم يقولون به، و في نفس الأمر ينكرون أن القرآن كلام الله حقيقة، بحجة أن الصفة تحل بالمخلوق، فجمعوا بين النقيضين، نفوا علو الله تعالى و أنه بائن من خلقه، خارج عن مخلوقاته، ثم قالوا بعدم حلول صفة الكلام، فالذي ليس بالعلو و لا بائن من خلقه، أو لا داخل و لا خارج؛ سيكون في كل شيء، أو مع كل شيء، و صفته تحل بالمخلوق.

فقول لا داخل و لا خارج العالم، جمع بين النقيضين، و هذا ممتنع عقلا، بل يثبت أحد أمرين: إما الحلول أو الإلحاد، فالذي لا يقال أنه في شيء، أو لا داخل و لا خارج، إما أنه في كل شيء، أو أنه عدم، حتى يصدق عليه أنه لا خارج و لا داخل، فالذي في كل شيء هذا حلول، و العدم إلحاد، فقولهم هذا لابد له من أحد هذين الأمرين.

فإن قالوا إن وجوده ليس كوجود غيره من الماديات، فلا يقال داخل و لا خارج، فالجواب: و كذلك علوه تعالى و باقي صفاته ليس كغيره، فما المانع من إثبات كل ما ثبت من غير تمثيل و لا تعطيل، فضلا عن أنكم بهذا أبطلتم قولكم أن صفة الكلام لا تحل، لأنكم أخرجتم صفة الكلام من المخلوقات، أما عن ذاته تعالى فقد قلتم ليست بخارج و لا داخل، و هذا تناقض، و يقال لكم أيضا: إذا كان وجوده ليس كوجود غيره، و لا يقاس بغيره من الماديات، فنقول فكذلك علوه ليس كعلو غيره، و كلامه ليس ككلام غيره.

فإن كانت صفة الكلام لا تحل بالمخلوق، فسيكون خارج المخلوقات، و الله المستعان.

و مما يدل على خلل في طريقة أصحاب هذه الأقوال و اضطراب منهجهم، أنهم في مسائل يحتجون بالوقوف عند الدليل، كما احتج بعضهم في إثباتهم نعيم القبر و عذابه، على التوقف على النص في ذلك، و في غيره من المسائل، كقولهم لا داخل و لا خارج العالم، تجدهم يقولون به من غير دليل، فقولهم بالأخذ بالنص في بعض المسائل علامة على خلل عظيم، لأن ما نفوه من غير دليل؛ قد صرحت به الأدلة، لكنهم نفوه لإنكار عقولهم له، كما قال بعضهم عن بعض النصوص أنها معارضة للعقل، حتى لو اتفق على نقلها الشيخان البخاري و مسلم و وافقهم عليها أئمة الأمة، فإن بعض المعطلة لا يجد أدنى بأس من إبطالها و إنكارها، بل يقول أن النبي عليه الصلاة و السلام لا يمكن أن يقول بها، كرد بعضهم لحديث نزول الباري جل و علا في ثلث الليل الآخر، فإن هذا ثابت في الصحيحين و غيرهما، نسأل الله العافية.

فهب أن الدليل محتمل للصواب و الخطأ، أو قد يفهم على معنى غير الظاهر، فأي عقل و أي فهم و أي علم هذا الذي يقبل أن يصدق هؤلاء المنكرون الذين أتوا آخر الزمان، و يأخذ بكلامهم، و يتبعهم في أقوالهم الضالة، و يرد كلام جمهور أئمة الإسلام كالإمام أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد، و البخاري و مسلم و سفيان الثوري، و ابن عيينة، و ابن المبارك، و ابن عبد البر المالكي، و شيخ الإسلام ابن تيمية و ابن القيم و ابن كثير و الطبري و الذهبي و جمع غفير من أئمة الدين و الملة، فهل المعطلة المنكرون للنصوص الصحيحة أتقى و أعلم و أوثق و أضبط و أثبت و أعدل من أئمة الإسلام المتقدمين!! و هل هذا المنكر للسنة، أحرص من أولئك الأئمة على التثبت من كلام النبي عليه الصلاة و السلام، و قد أفنوا أعمارهم في تنقية كلامه عليه الصلاة والسلام، بل وضعوا شروط عظيمة لأجل حماية السنة، فإن قيل إنه ليس إنكار، بل قد يرد عليهم الوهم، فجوابه: هل يرد الوهم على كل هذا الجمع الغفير مع وضعهم شروط للقبول والرد، فضلا عن أن تُجمع أصح دواوين الإسلام على الإطلاق في إثبات نص، و لا يحصل الوهم عند هذا المنكر، لا يقول بهذا من عنده مسكة من عقل، فضلا عن أن يطرح للكلام و الأخذ و الرد، فإذا وجدت من الناس من هذا ديدنه و طريقته، فاحذر منه كل الحذر، و لا تسمع منه و لا القرآن الكريم، فضلا عن غيره، حتى لو جمع علوما كثيرة، و تبين منه فهما دقيقا، و تصدر و ظهر و اشتهر، و ارم بكلامه عرض الحائط، لأن من يرد حديثا اتفق أئمة الإسلام على ثبوته و صحته واعتقاده، فيرده من يرده لتعارضه مع عقله، فإنك لا تأمن أن يُدخل في كلامه من أوهام عقله، و تخبطات فهمه ما ينقض الدين و يبطل دعائمه، و الله المستعان.

أما شبهتهم السادسة وهي قولهم: أن الأرض كروية، فإذا كان الله تعالى في العلو حقيقة، فالعلو في جهة من الأرض يكون أسفل في الجهة المقابلة، و هذا لا يليق في حق الله تعالى، فالرد على هذا الكلام الباطل من وجوه:

١- تقدم مراراً أن الإنسان مطالب بما في الكتاب و السنة، و لا يطالب بغيرهما، فأي كلام لم يرد في نص، فضلا عن أن يخالف النصوص؛ فلا عبرة به، و لا يلزم أحدا بالقول أو الأخذ به، و منه هذه الشبهة الباطلة، فهذه لم ترد في نص، و لم يأمر الكتاب و لا السنة بها، فمن تركها فلن يحاسب على ذلك، أما من أخذ بها و اعتمدها و بنى عليها عقيدة فإنه مطالب بما اعتمده و اعتقده، هل أمره الله تعالى بهذا أم لا، و لن يجد في الكتاب و السنة شيئا يأمره بالنظر لكروية الأرض، حتى يبني عليه عقيدة.

فالعبرة يوم القيامة، بما في الكتاب و السنة، لا عقول و آراء الخلق، فكل شيء يجب رده إلى الوحي، و التحاكم إليه، لا للأفكار و العقليات.

٢- أن هذه الحجة شبهة عقلية، مهما بلغت فإنها تبقى حجة لا يعول عليها شرعا، لأن العبرة بقال الله تعالى، قال رسوله عليه الصلاة و السلام، لا قال غيرهما، و أيضا شبهة ظنية لأن مصدرها العقل لا النص، و لا يقال أن الواقع يؤيدها، بل الواقع يعارضها و يردها، فالفوقية في جهة ليست تحت عند الأخرى كما سيأتي بيانه إن شاء الله، و ما كان كذلك فلابد أن يخالف العقل فضلا عن مخالفته للشرع، فالأقوال و الآراء المستمدة من العقل، لا تخرج عن إطارها البشري، الذي يعتريه النقص و الخلل و التغير، و تُعرض مثل هذه الأقوال على عقل آخر، فقد يزيد عليها أو يُنقص منها، و قد يؤيد أو يعارض و يبطل، فآراء العقول تختلف و تتعدد، و قد تصل لأعداد لا تحصى، لأن كل إنسان له عقل، فكلما خرج عقل برأي، ظهر له و اعترض عليه عقل آخر، بل قد يخرج العقل الواحد بأكثر من رأي، كما يروى أن عشرة من الرجال اجتمعوا لنقاش مسألة، ليتفقوا فيها على قول و رأي، فصدروا عن أحد عشر قولا، فهكذا العقول إما في تناقض أو توافق، و ما كان هذا حاله و حقيقته، فلا يصح اتخاذه مصدرا و لا حجة في مسائل الدين، و هذا الذي أوقع المخالفون للسنة بمثل هذه الضلالات؛ أنهم اعتمدوا العقل مصدرا للعقيدة، مع ما يعتريه من النقص و الخلل، و مهما بلغ العقل من علم و نظر و ذكاء، فإنه كسائر حواس المكلف، لها حدود لا يمكن تتجاوزها، فكما أن للنظر حد طبيعي، فكذلك له حد شرعي، و مثله السمع، و كذا العقل، فحد العقل الطبيعي أنه لا يستطيع إدراك و معرفة و فهم كل شيء، فالعقل كغيره من الحواس و القوى، له حدود إن تجاوزها فقد و قع في الحرام، فكثير مما هو غائب عنه لا يستطيع معرفة حقيقته، حتى الذي رآى مثيله أو أُخبر عنه، فكيف بما لم يرى مثيله و لم يُخبر عنه كالغيب، أما حده الشرعي فإنه مأمور بالتسليم بالنصوص و عدم معارضتها بعقله، و منهي عن تجاوز ما لم يؤمر به، و لم يُخبر عنه، أو الخوض فيما لا يقدر على تعقله و فهمه، و من اعتمده مساويا أو معارضا به الوحي في مسائل الدين فلا ريب أنه واقع في الزلل و الخلل العظيم، فضلا عن أن كثير من المعطلة يرد أحاديث الآحاد بحجة أنها ظنية، فيترك كلام الصادق المصدوق عليه الصلاة و السلام، و نقل الأئمة الثقات الحفاظ العدول، و يحتج بعقله، فيجعل عقله أكثر صحة و قطعية من أئمة الدين، و كفى بهذا إبطال لمثل هذه العقول.

أما الأرض فقد ثبت أنها كروية من أقوال كثير من الأئمة و العلماء من السلف و الخلف، و استفاض عند أكثر الناس، من أهل الفلك و غيرهم، و كذلك الشواهد و الأدلة الحسية، و له ما يعضده من كلام ربنا تبارك و تعالى، كقوله تعالى: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ﴾[الزمر:٥]، و التكوير لا يكون إلا على شيء مكور، لكن كل هذا لا علاقة له بامتثال و تطبيق الأوامر و التكاليف الشرعية، و لا يؤثر هذا على الأحكام الدينية، سواء في العقيدة أو غيرها، فالشريعة لا تُعلق الأوامر و النواهي على النظر لمثل هذه الأمور، هل الأرض كروية أم لا، و لا تُلزم النصوص أحدا بالنظر لحال غيره من المكلفين، فينظر هل حال غيره مثله أو معارض له، فإن وافقه أخذ به، و إن عارضه توقف أو خالف، فهذا لا وجود له في الشرع.

و لم يسأل النبي عليه الصلاة و السلام أحدا عن هذا، و لم يطالبهم بالنظر فيه، أو أن يتخذه دليلا و حجة ليعلق عليه حكما شرعيا، و لم يفعل هذا أحد من أصحابه، و لا أتباعهم رضي الله عن الجميع، و لهذا ليس لأحد بعدهم أن يعلق فهم النصوص الشرعية بمثل هذه البدع و الشُبه، و لا أن يلزم أحدا من العباد بمثل هذه الأقوال و الأفكار الباطلة، و لا الحكم على عمل أحد بالصحة و البطلان لأجله.

فمن علق الحكم الشرعي على كروية الأرض، و أنكره لأجل هذا، فلا ريب أنه مخطيء، و قوله باطل مخالف للوحي و السلف، و من امتثل الأمر من غير نظر لكروية الأرض فلا يدخل عليه الخطأ بوجه من الوجوه، لأنها فكرة عقلية محضة، لم يأمر بها الوحي، فالقائل بها هو المخطيء، و من تركها و لم يلتفت إليها، فعمله تام سالم من الخلل، و غير مطالب بشيء.

٣- إذا كان الحكم و الأمر الشرعي من جهة النص، يلزم العمل به من غير نظر لاعتبارات عقلية أو غيره، ككروية الأرض، فكذلك من جهة المكلف، يلزمه العمل من غير نظر لمكان و حال غيره، فالأوامر الشرعية تخاطب العبد نفسه، على الحال الذي هو عليها، و بالمكان الذي هو فيه، و لا تطالبه بالنظر لمكان و حال غيره، حتى ينظر هل يعمل به أم لا، فلا علاقة لصحة عمله بعمل غيره، بل قد يبطل عمله لو نظر لغيره.

فعند دخول وقت صلاة الظهر مثلا، على المكلف أن يؤدي الصلاة في الوقت و المكان الذي هو فيه، و لا ينظر هل دخل الظهر في الجهة المقابلة في الأرض أم لا، و مثله دخول شهر رمضان من عدمه، وغيره من العبادات، فمن نظر إلى غيره فلا يصح عمله، فضلا عن مخالفته للعقل و الشرع و الواقع.

و مأمور كذلك باستقبال القبلة وفقا لمكانه و موقعه الذي يقف فيه، و لا تصح صلاته لو نظر لجهة غيره ممن يقابله من الأرض، مع أن الجهات متقابلة، فمن يسلك أحد الطريقين لنفس الجهة، فإنه سيصل لنقطة واحدة، لأن كلا الوجهتين جهتهما واحدة بسبب كروية الأرض، فيكون اتجاه الإثنين كله إلى القبلة.

فإذا توجه إلى جهة توصل إلى القبلة، أو توجه عكسها تماما، فإنه سيصل إلى القبلة في كلا الحالين، لأن الطريق واحد، فمن ينظر لمن في الجهة المقابلة من الأرض، ليصلي بنفس جهته أو عكسه، فإنه بناء على حجتهم في كروية الأرض يكون مستقبلا القبلة!!، و لا يقول بصحة عمل هذا من عنده أدنى معرفة!!

و بهذا يُعلم أن الجهة الشرعية الصحيحة للعبد، و التي يصح العمل بها، يجب أن يتوفر فيها شرطان:

١- أن يعمل وفقا لمكانه الذي يقف فيه، فيتوجه إلى الجهة التي تتحدد من مكانه، و لا ينظر لمكان غيره ممن يقابله من الجهة الأخرى من الأرض أو غيره، حتى من بينه و بينه مسافة قريبة، لأن القبلة تتغير تغيرا ملحوظا كل ما غيرت مكانك، فإذا بطل استقبالك للقبلة بالنظر لقبلة من بينك و بينه مسيرة عشرة أيام مثلا شمال أو جنوبا أو شرقا أو غربا، فالذي يقابلك من الأرض من باب أولى.
٢- أن الجهة الشرعية الصحيحة للعبد: هي أقرب الجهات إليه، فإن خالفها أو نظر للجهة الأبعد عنه؛ بطل عمله، فمثلا أصح الجهات في استقبالك للقبلة هي أقرب جهة بينك و بينها، و جهتك هذه لا تصح لمن في الجهة المقابلة من الأرض.

فيجب توفر هذان الشرطان عند العبادة، فإن اختل أحدهما بطل العمل، لا كما زعم المخالفون من النظر إلى حال و مكان غيره، ممن يقابله من الأرض أو غيره، لا في العلو و لا في غيره.

و هذا لمن يعرف هذه الأمور و يدركها، و يستطيع يميز بينها إذا أراد العبادة، أما من شذ عن هذه القاعدة، فالحكم للعام، فما خرج عنها كمن غطى عليه سحاب كثير، فحجب عنه ما يعرف به الجهات، أو كان في وسط البحر و لا يدري أين جهته، و أمثال هؤلاء ممن تساوت عنده الجهات، فهذا خارج القاعدة، و ليس داخل في كلامنا، فمن اجتهد و حرص على معرفة القبلة و عمل بعد اجتهاد، فقد برأت ذمته، و عمله صحيح، لأنه عمل وفق استطاعته و اجتهاده، و لم يفرط، و قد قال جل و علا: (فاتقوا الله ما استطعتم)، و قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة:١١٥]، و لا يعني هذا أن يفرط الإنسان و يصلي مباشرة كيفما اتفق من غير نظر و لا اجتهاد و حرص، فلا يتساوى المجتهد مع غيره، فمن فعل هذا فعليه تبعت عمله من تفريط و إهمال، حتى قال بعضهم ببطلان عمله لتفريطه

و عليه الإعادة، أما الأمر بالتوجه إلى القبلة فلا يحتاج إلى إثبات، فقد صرحت به النصوص و استفاضت به الأدلة من السنة قولا و عملا، و عليه عمل الأولين و الآخرين، و لا يخالف فيه أحد من أهل القبلة، و الله أعلم.

و قد يحتج بعض المعطلة بهذه الآية: (فثم وجه الله) على إنكار العلو الحقيقي، و أنه لا جهة لله تعالى، فأينما اتجهت، فثم وجه الله تعالى، و هذا ظاهر البطلان لا يحتاج مزيد إبطال، و لا يحتج به لإنكار العلو الحقيقي إلا جاهل أو معاند مكابر، فإن أُريد به التوجه للصلاة؛ فهل يصلي هذا المعطل -بناء على حجته هذه- في أي جهة حتى مع علمه بجهة القبلة!! فإن قال نعم فقد أبطل صلاته بنفسه، و إن قال لا فقد أبطل حجته هذه، فالأمر بالاتجاه ثابت صريح، فمن خالفه بطل عمله، فالمقصود بها لمن لا يستطيع التوجه إلى القبلة كالراكب الذي يصلي النافلة و وجه إلى غير القبلة، أو في مكان لا يستطيع التوجه إلى القبلة، أما إن أراد به علو الله الحقيقي، فالعلو الحقيقي ثابت بالنصوص القطعية الصريحة الصحيحة في الكتاب و السنة، و لا معارضة بينها و بين هذا الدليل أبدا، إلا عند المنكرون، فالله تعالى في العلو حقيقة سبحانه، و مع ذلك أينما توجهت إليه بالدعاء و التضرع، أو استحضار أنه يراك و يسمعك و يعلم عنك كل شيء، فأينما توجهت فالله تعالى معك بعلمه و سمعه و بصره سبحانه، و أينما توجهت عند دعاءك فثم وجه الله تعالى، لا شيء يحجبك عن ربك، و أينما توجهت في صلاتك في حال عدم معرفتك للقبلة فهي قبلتك و أنت متوجه إلى الله تعالى، لأنه لا يغيب عن الله تعالى في ملكه سبحانه شيء مطلقا.

و عودا على الموضوع نقول: المصلي الذي في الشام مثلا، لا يصح استقباله للقبلة إلا لأقرب جهة له إلى مكة المكرمة، و أقرب جهة لأهل الشام إلى القبلة، هي جهة الجنوب، فلو توجه عكسها تماما مما يوصل إلى القبلة، بطلت صلاته، و مع أن الجهة المقابلة له توصل إلى القبلة إلا أنه لا يقال أنه استدبر القبلة، لأن الأرض كروية، أما على حجة منكري العلو بحجة كروية الأرض، فهذا الذي استدبر القبلة صلاته صحيحة، لأن حقيقته مستقبلا القبلة لكروية الأرض، و بصحة جهته لم يكن مستدبرا القبلة، و مثله كل مصلي في أي مكان من الأرض.

فلا تقتصر شبهتهم هذه على إنكار المعلوم من الدين و العقل و الفطرة بالضرورة، و هو العلو الحقيقي لله تعالى، بل أبطلوا بها كثير من العبادات، فمجرد خروجهم عن النص و النظر إلى العقل و أحوال الطبيعة من كروية الأرض و غيرها، فهذا أول خطوات الضلال، نسأل الله العافية.

فالنصوص و الأحكام الشرعية لا تعرض على العقل و لا الطبيعة، فما وافقها أخذوا به، و ما عارضها بدلوه و غيروه، أو تأولوه، فهذا عمل غير سديد، فلا علاقة لكروية الأرض أو تسطيحها في العبادات و الأوامر و النواهي، و لا علاقة لعمل إنسان في مكان معين، بعمل غيره من أهل الأرض، فمن عرض النصوص على هذه الأمور فعمله منكر باطل.

و بهذا تكون حجتهم بكروية الأرض، دليل عليهم لا لهم؛ لأن الذي ينظر لكروية الأرض يبطل عمله، أما من يؤدي العمل حسب مكانه، و لا ينظر لغيره فعمله صحيح.

فعلى الإنسان أن يمتثل الأمر و يعتقده، وفقا لمكانه الذي يقف فيه، حتى لو تنقل لأكثر من مكان، بل لو كان طول وقته متنقلا، فعليه أن يعمل وفقا لمكانه عند أداء العبادة، و لا ينظر لغيره، مهما كان حاله، فكما أنه يصلي و يصوم و يؤدي العبادات وفقا لمكانه، و تتغير قبلته و وقته بحسب مكانه، فكذلك سائر ما أمره الشرع به، و من أعظمها اعتقاده بعلو الله تعالى الحقيقي، عليه أن يمتثل الأمر وفقا لمكانه و لا ينظر لغيره.

٤- أن الجهات الست في الأرض ليست على هيئة و قانون واحد، بل تنقسم و تختلف في ما بينها، و هذا ما قصده شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على أصحاب حجة كروية الأرض لإبطال العلو، فالجهات على قسمين:

أ- جهات حقيقية.

ب- جهات نسبية.

فالجهات الحقيقة لأهل الأرض هي: فوق و تحت، و هذه جهات ثابتة لا تتغير، لأن مرجعها و مركزها الأرض، و لا أثر لاختلاف أماكن من على الأرض من المخلوقات على هذه الجهات، فالفوقية و التحتانية واحدة لا تتغير لكل من على ظهر الأرض، لأن مرجعها و مركزها لأهل الأرض؛ هو مركز الأرض، فإن خرجت عن الأرض و سبحت في الفضاء الخارج عن الأرض و لم يكن لك مرجع تثبت عليه فحينئذ تضطرب عندك الجهات، بسبب فقدان المرجع، أما كل من يقف على وجه الأرض، فما فوقهم علو، و ما تحتهم سفل، و هذا لا يتغير في أي مكان من الأرض.

أما الجهات النسبية و هي الأربع الباقية: يمين و شمال، و أمام و خلف، فهذه متغير و غير ثابتة، لأن مرجعها و مركزها متحرك غير ثابت، فلا يعرف أحد جهته من هذه الأربع، إلا بالنظر لغيره، فبحسب وقوفه

بالنسبة لغيره، يعرف جهته من هذه الأربع، لذلك صارت جهات نسبة، أي أنه يمين بالنسبة لفلان و شمال بالنسبة لآخر، و أمام بالنسبة لغيرهم و خلف كذلك، و يتغير أيضا بتغير الجميع.

فهذه الجهات ليس لها مرجع ثابت، بل متغيرة و نسبية، بخلاف الفوقية و التحتانية، فإنها ثابتة بين السماء و الأرض.

فإن قيل: كذلك الجهات الحقيقية يمكن أن تكون نسبية، فيمكن أن يكون شيء فوق غيره، و الآخر تحته و العكس، فالجواب: أن هذا التغير وهمي و ليس حقيقي، فجهة العلو لا يمكن تتغير مع تغير من على الأرض، فهي واحدة لكل من على الأرض، فالسماء فوق الجميع و الأرض تحتهم، هذا ثابت لا يتغير مطلقا، فالتغير يقع في الجهات الأربع الأخرى، لأنه ليس ثمت يمين مطلق لا يتغير لأحد، و كذا شمال و أمام و خلف، أما فوق و تحت فإنها لا تتغير عند الجميع مهما كان حاله و مكانه.

و لذلك كان عرش الرحمن جل و علا سقف المخلوقات، و السقف عالٍ على كل ما تحته، و كل المخلوقات تحته، و جهة العرش لأهل الأرض العلو، قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩]: "أي هو مالك كل شيء و خالقه، لأنه رب العرش العظيم، الذي هو سقف المخلوقات و جميع الخلائق، من السموات و الأرضين و ما فيهما و ما بينهما تحت العرش مقهورين بقدرة الله تعالى"، أما باقي الجهات فتُعرف بالنسبة للغير، فمن قال أنه يمكن يشار إلى العرش من جهة السفل فقد قال قولا عظيما خطيرا، قد يكون قول كفري.

فالجهات الحقيقية لا تتغير مهما كان حال ما تحتها، سواء كان بعضهم فوق بعض أم لا، حتى لو قلب أحد نفسه، فجعل يداه إلى الأرض، و رجلاه إلى السماء، فالعلو لم يتغير، لا له و لا لغيره و لا للأرض، فالفوقية للجميع واحدة و هي السماء، فإن قيل: أن هذا الذي قلب نفسه، صار العلو له جهة السفل و هي الأرض، فالجواب: أن هذا في ما يظهر للرائي، و الذي يسميه أهل الهيئة و الفلك، حركة ظاهريه، بمعنى أنها غير حقيقية، كدوران الأرض حول الشمس، فحركة الشمس و شروقها و غروبها حركة ظاهرية، أي فيما يظهر للناس، لكن الحقيقة أن حدوث الليل و النهار بسبب حركة الأرض، و هذا لا يعني أن الشمس ثابتة لا تتحرك، بل الشمس و كل ما في الفضاء من أجرام كله في حركة مستمرة، قال

تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣]، و قال جل و علا:

﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس:٣٨].

فالعلو للذي قلب نفسه، علو غير حقيقي بل وهمي، لا يمكن يستقيم مع طبيعته و حياته و لا طبيعة الأرض، مثل قولهم أن العلو لجهة هو تحتاني للأخرى، كل هذا وهمي غير واقعي و لا حقيقي، بل يستحيل تطبيقه على الواقع، و لو لم يكن إلا هذا لبطلانه لكفى، لأن الأمر الوهمي الذي لا وجود له و لا حقيقة، لا يصح إثباته، فوجوده و عدمه واحد، فالذي نكس نفسه، حقيقته أنه قلب طبيعته و غير حقيقة حياته على الأرض، فلا تصح حياته مع هذا، فلا يمكث حتى يرجع للوضع الحقيقي الطبيعي، فيجعل العلو له ما يراه واقعا حقيقيا و هو فوق، لأنه لم يستقر حتى رجع إلى هذا الجهة، فلا تصح الحياة إلا هكذا، أما عند تغييرها فلا تستقيم حياته، و تزول جهاته أيضا.

أما كون قولهم مخالف لطبيعة الأرض، مما يجعله فكرة نظرية لا تتجاوز الذهن، و ما كان هذا حاله فلا حقيقة له بالواقع، و ما لا حقيقة له فلا يصح إثباته و لا بناء حكم عليه ولا اتخاذه شاهدا و حجة لشيء، فما بني على أساس باطل فنتيجته باطلة؛ أنه لا يمكن أن ينظر أو يذهب مباشرة لتلك الجهة باختراق الأرض من وسطها، فيقابلها مباشرة حتى إذا وصلها صار أعلاها أسفل منه، أو حتى على قول من يقول لو تدلى حبل من جهة فإنه يخرج من الجهة المقابلة من الأرض، فكل هذا يستحيل وقوعه و مخالف لقانون الطبيعة، حتى من جرب من الدول و حفر عشرات الكيلوات تحت الأرض، فإنهم لم يستطيعوا تجاوز ذلك، فقد تعطلت آلآتهم عند حد معين بسبب الحرارة الشديدة و الضغط العالي، و مع ذلك لا زالوا في حدود قشرة الأرض، فكيف بما هو أبعد من ذلك، من الوصول لمركزها الذي يبعد ألآف الكيلوات، فلا يمكن الاقتراب منه فضلا عن تجاوزه، لأن طبقات الأرض السفلى محمية بقدرة الله تعالى العظيمة، كما حمى حدود الأرض العلوية، فالأرض حواجز عظيمة داخلية و خارجية تحميها من كثير من المهلكات، لتستقر و تستمر عليها الحياة، فمركز الأرض لا يمكن الاقتراب منه، فضلا عن الوصول إليه، فضلا عن تجاوزه، فالاقتراب منه مهلك قاتل، و ما بعده أشد منه، و هذا يدل دلالة واضحة على أن هذا المركز الذي يمثل قاعدة و أساس لا يمكن تغييره و لا اختراق، أنه مرجع للإنسان الذي يقف عليه في معرفة أحواله على الأرض من جهات و غيرها.

و لما كان الوصول إلى هذا المركز مستحيل، و تجاوزه من باب أولى؛ صار الاحتجاج بحال من يقابله من الجهة الأخرى احتجاج باطل، لأنه مبني على شيء غير واقع و لا حاصل، بل محض وهم و تخيل.

فالمقابلة هنا لا تكون إلا باختراق الأرض حتى تتحقق مقابلة الاثنان، فيصبح أحدهما مقابل الآخر، و هذا يستحيل وقوعه، و ما كان كذلك فهو وهمي غير حقيقي، و الوهمي لا حكم له و لا عبرة به، و من قال به فإن حقيقته أنه يماثل من على الأرض بمن في الفضاء الخارج عن الأرض، و أنزل حكمهم عليهم، لأن الخارج عن الأرض يمكن مقابلة الإثنان فيه مقابلة متطابقة، لانعدام مرجع للجهات لهم، فلا فوق و لا تحت، و ما كان كذلك فيمكن الكلام عن حكمهم، أما إنزال حكمهم على من عنده مرجع للجهات في الأرض، و لا يمكن مقابلة بعضهم بعض، فهذا أمر باطل لا يستقيم، فإن قالوا: و ماذا عن المتقابلين في الفضاء، هل علو أحدهما سفل للآخر؟ قيل: إن الخارج عن الأرض غير مكلفين به، و لم نؤمر بالنظر فيه، و لا بالعمل وفقا لطبيعته، و لم ينزل الشرع عليهم حتى يُسأل عن حالهم، بل نزل الشرع للأرض، و على من يسكنها، فجاءت الشريعة موافقة مطابقة لحالهم، فمن هو خارجها من غير أهل الأرض، غير مخاطب بالتكاليف، مع أن الله تعالى لا يشار إليه و لا يوصف إلا بالفوقية الحقيقية لجميع المخلوقات، و من وقع له خلاف هذا فقد خالف النصوص، و لهذا قال تعالى عن الملائكة و هم في السموات العلا: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴿٤٩﴾يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠]، فمن قال أنه يصح أن يقال أن الفوقية و التحتية للملائكة سواء فقد قال منكرا عظيما شنيعا تعالى الله عن ذلك علوا عظيما كبيرا، و طهر الملائكة و حاشاهم عن هذا، فإذا كان هذا للملائكة، و لأهل السماء، فكيف بمن دونهم من أهل الأرض.

أما من خرج عن الأرض بإرادته و يمكنه الرجوع، فإن عباداته كالصلاة و غيرها تختل بخروجه، حتى يعود فتستقيم عباداته، و إن لم يعد فلا يصح عنده وقت و لا قبلة، بل لا يمكن أن تستمر حياته خارجها، لأسباب عديدة أهمها نقص أهم مقومات الحياة من أكسجين و ماء و هواء، و جاذبية و غيرها من ضرورات الحياة، فغازات الفضاء قاتلة لو بقي الإنسان فيها ثواني معدودة هلك، فلهذا ولغيره لا يمكنه العيش إلا بتوفر آلآلآت التي تؤمن هذه الضرورات، و لابد أن تزود كل فترة من الأرض أيضا، لا من خارجها حتى تستمر، و إلا تحطمت و هلك من فيها.

فمن هم خارج الأرض قد انعدمت الجهات بالنسبة لهم، لزوال المرجع و هو الأرض، فلا يعرف أحدهم فوق و لا تحت و لا يمين و لا شمال بالنسبة له، لذلك لا يستطيع يحدد أي جهة له.

و قريب من هذا من يركب الطائرات و يسافر لمسافات بعيدة، قد تصل لنصف يوم وقد تزيد قليلا و قد تنقص، مما يجعله يحتاج لارتفاع الطائرة إلى طبقات الجو العليا، فهذا قد يسير مع الشمس، فتكون كالمتوقفة عنده، أو يكون في ساعة من ليل أو نهار، و كل هذا اختل عنده أوقات الصلوات، لابتعاده عن مركز الأرض، و هذا لمن يكون في الهواء على حدود الأرض ليس بخارج عنها، فكيف بمن خرج عن طبقاتها و حدودها، فإن هذا يزول عنده الليل و النهار، و يسبح كمن يسبح في أعماق المحيطات و البحار المظلمة، فهذا قد اختلت عنده الجهات و الأوقات، و اختل معه العبادات، فأي عبادة تستقيم عند هؤلاء الذين خرجوا عن سطح الأرض الذي هو مقرهم الذي يوافق خلقتهم و دينهم.

فالمقصود أن أوامر الشريعة نزلت على من يمشي على الأرض، فوقه سماء و تحته أرض، فمن خرج عن هذا فقد اختل عنده كل شيء.

و لو افترض جدلا أنه اخترق الأرض و خرج من الجهة المقابلة، فإنه سيخرج منكسا، مخالفا لطبيعته و حياته، و طبيعة غيره من الناس، و لا يمكنه البقاء على هذا الحال، فلابد له من الاعتدال، لتستقيم له الحياة، فمن كانت تلك حالته من الخلل، فلا يمكن أن يُبنى عليه حكم، و لا يكون دليلا و لا شاهدا على شيء من أمور الدنيا، و ما كان أساسه باطل فما ينتج عنه باطل، فضلا عن أن أحوال كل هؤلاء الذين خرجوا عن سطح الأرض، سواء الذي نكس نفسه، أو خرج منكسا من الجهة المقابلة، أو من صعد إلى الفضاء، أو نزل أعماق المحيطات أنهم معرضون للأمراض و المشكلات الصحية، و هذا ثابت بالواقع و حاصل، يعرفه كل من له معرفة بهذه الأمور.

فإذا عُلم أن نزوله للجهة الأخرى مستحيل، فلا طريق و لا سبيل له إلا أن يسير حتى يصله، فإذا وصله تماثل الإثنان، و كانت جهتهم واحدة، و هذا مما يدل على أن مكان الواقف، هو مرجعه في تحديد جهته، لا مكان غيره ممن على الأرض، فالعلو فوقه مهما كان مكانه.

فكل هذه الأمور و غيرها تدل على أن الحكم الصحيح في تحديد الجهة الصحيحة للعبد؛ موقوف على مكانه الذي يقف فيه، و أنه جهة غيره ليست جهة له، و من نظر إلى غيره للحكم على جهته، فقد أخل بالنصوص و العقل و الحس.

فكيف بمن يجعله حجة في إنكار صفة من أعظم صفات الربوبية و الألوهية و هو علو الله تعالى الحقيقي فوق كل شيء، فلا شك أن قوله باطل من كل وجه.

فإن قالوا: أن هذا كله يتعلق بالمخلوق، و كلامنا يتعلق بالخالق تعالى، فلا يمكن يقال أنه في العلو في جهة، و في الأخرى يكون سفل، فجوابه: إذا كنتم تقصدون حقيقة علو الله تعالى، وليس الجهات المتعلقة بالمخلوق، فقولكم هذا كلام في الكيفية، و هذا كما تقدم مرارا لا يجوز الكلام فيه أصلا، فكيفية صفات الله تعالى لا يعلمها أحد أبدا، و لا يمكن الوصول إلى معرفتها، فقولكم هذا مثل سائر أقوالكم، و هذا ممنوع شرعا و عقلا، فعلو الله تعالى كباقي صفاته، علو ليس كمثله شيء، فليس كعلو المعطل و لا غيره من المخلوقات حتى يقيسه على نفسه تعالى الله و تنزه، فمن عطل بسبب تخيله، فقد جسم وشبه الله تعالى بخلقه، و هذا فعل باطل ضال.

بل الواجب أن يمتثل العبد ما أُمر به، من غير تردد أو حرج، أو يتوهم وجود تعارض بين النص و غيره، فالعبد مأمور بالامتثال، و ما يتعلق بالخالق تعالى لا علاقة له بحقيقة المخلوق، بل لا يجوز الخوض فيه، فلما أخبرك أنه في العلو، عليك أن تسمع و تطيع، و لا تنظر هل غيرك مثلك أو خلافك، و هل العلو عندك سفل عند الآخر، حتى تقرر و تحكم أم لا.

و حجة كروية الأرض في إثبات حكم أو نفيه، لا يعادل النصوص الشرعية، في الثبوت و لا القطعية، فضلا عن أن يتجاوزها، حتى يعتمد عليه منكروا العلو، و يخالفون به النصوص الصحيحة القطعية، فالذي قال إنه في العلو، هو الذي خلق الأرض و كورها، فهل إثباته للعلو غير متوافق مع خلقه، أم أنه يجري عليه نسيان ما خلق، أم أن عقول عباده الذين هم خلق من خلقه يعلم خطراتهم و ما يدور في عقولهم قبل الخلق و بعده، عرفوا ما لم توفق النصوص بين إثباته و بين الطبيعة و الواقع!! فجاء هؤلاء و قالوا لو سلمنا لظواهر النصوص للزم كذا و كذا من أوهام باطلة.

فالذي كور الأرض، هو الذي أنزل الوحي و الشرع، و هو الذي قال: (أأمنتم من في السماء)، و قال: (الرحمن على العرش استوى)، و قال: (تعرج الملائكة و الروح إليه)، و قال: (إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه)، و عرج محمد صلى الله عليه و سلم إليه، فهو أعلم بخلقه، و أعلم بصفاته سبحانه، فالواجب على العبد الامتثال وعدم الاعتراض.

فمرجع الجهات الحقيقية فوق و تحت، هو مركز الأرض، فالمركز هو من يحدد جهة كل إنسان، و ليس أحوال الناس و أماكنهم، و عليه تكون جهة العلو لكل أحد مهما كان مكانه، هو ما فوقه في المكان الذي يقف فيه، لا من مكان غيره، فتكون الأرض تحته و السماء فوقه مطلقا.

أما كون حجتهم بأن العلو في جهة هو أسفل في الجهة الأخرى معارض للنصوص، فقد جاء النهي و التحذير الشديد من رفع البصر إلى السماء أثناء الصلاة، و جهة العلو هنا شرعا و عقلا و واقعا هو ما فوق المصلي لا ما تحته، فالنظر إلى العلو في الصلاة منهي عنه بصريح المنقول، فمنهم من قال أنه محرم، و بعضهم عده من كبائر الذنوب لما فيه من الوعيد الشديد، و آخرون جعلوه مبطل للصلاة، فقد صح عن النبي عليه الصلاة و السلام عند الشيخان و غيرهما، أنه قال: "ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم، فاشتد قوله في ذلك، حتى قال: لينتهين عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم" رواه البخاري، و لفظ مسلم: "لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لا ترجع إليهم"، فدل ذلك على خطورة رفع البصر إلى السماء، و السماء فوق المصلي لا تحته، أما على قول منكري العلو أن من في الجهة الأخرى من الأرض تكون السماء تحته، فيكون نظر المصلي تحته، نظر إلى السماء، فيدخل في الوعيد الشديد، و هذا من أبطل الباطل، و على هذا لو وجه بصره لأي جهة سيكون باتجاه العلو، لأنه إذا كان العلو عندهم تحت، فباقي الجهات من باب أولى، فيكون نظره للأسفل نظر للعلو، و لا فائدة من التحذير في الحديث!! فلا يصح له بهذا نظر في صلاته، فضلا عن أنه فاعل لمعصية، أما على قول أنها كبيرة فهذا أشد، بل يعارض عقيدة الخوارج من الإباضية و غيرهم، من أن المصلي الذي ينظر لأي جهة أنه مرتكب للكبيرة، و مرتكب الكبيرة موعود بالنار، و من يدخل النار عندهم لا يخرج منها، فهل نظرهم في الصلاة كبيرة من الكبائر!!، فضلا عن أن حجتهم هذه تجعل نظر النبي عليه الصلاة و السلام داخل في النهي، فيفعل ما نهى عنه، حاشاه الله و كرمه عن هذا عليه الصلاة و السلام، فيكون من القدح الخطير، و قدح بالصحابة و امتثالهم وطاعتهم، و غيره مما يترتب على هذا القول من الطوام.

فمن ينكر منهم هذا و يرده، فإنه يبطل حجتهم بكروية الأرض على نفي العلو، و أن قولهم بعلو أحد أنه سفل للآخر، قول باطل منكر.

فالذي يصلي في جهة من الأرض، و غيره في الجهة المقابلة، فالفوقية لهما جميعا و الذي جاء النهي عن النظر إليها أثناء الصلاة؛ هي ما فوقهم جهة السماء، لا ما تحتهم جهة الأرض، فمن ينظر منهما إلى العلو، فيقال أنه نظر إلى العلو، و من ينظر منهما للأرض و لما تحته، فلا يقول أحد أنه نظر إلى العلو، بل

نظر إلى ما تحته، و بهذا تسقط و تبطل حجة منكري العلو لأجل كروية الأرض، و يدل على أن علو أحد ليس سفل للآخر، فالجهة الصحيحة لكل أحد هي جهته التي يراها من مكانه، و أن قياس جهته على جهة غيره قياس باطل فاسد.

و قد ذكر هذا أحمد الخليلي مفتي الإباضية، في أجوبة متلفزة مسجلة، من أن النظر إلى العلو أثناء الصلاة لا يجوز، و أن على المصلي أن ينظر تحته و لا ينظر إلى العلو، و مع هذا احتج في موضع آخر على إنكار علو الله تعالى بكروية الأرض، و أن علو أحد، أنه سفل للآخر، و هذا تناقض، فمرة يكون السفل علو، عند كلامهم عن علو الله تعالى، و مرة لا يكون كذلك، عند كلامهم عن نظر المصلي أثناء الصلاة، فإما أن ينكر هذا فيبطل إنكارهم للعلو بحجة كروية الأرض، أو أن النظر لأي شيء في الصلاة أنه معصية، لأنه نظر إلى العلو لأن الأرض مكورة، و الله أعلم.

٥- أنه يلزم من حجتهم من أن علو جهة سفل للأخرى، لوازم خطيرة، منها:

أ- أن المصلي حال السجود، و وضع الجبهة على وجه الأرض، شُرع له أن يقول: سبحان ربي الأعلى، و هذا مناسب لحالته هذه، فلما وضع أعلى و أشرف ما فيه و هو جبهته و رأسه، على أدنى مكان إلى الأرض، و خضع و سجد لربه تعالى، كان من اللائق أن يقول ما يليق بجلال الله تعالى، مما يضاد هذا الخضوع و الوصول لأدنى مكان في هذا الموضع، و أنه تعالى ضد هذا السفل، و أنه في العلو جل و علا، فيقول العبد سبحان ربي الأعلى، و هذا يدل على أن السفل لا يكون علوا أبدا، بل ضد العلو، فكيف يقال أنه علوا! و من قال أنه علو فإنه يعارض قول (الأعلى) في الموضع الأدنى، و أن لا معنى و لا مناسبة بين الأعلى و السجود.

و الأعلى هنا تحمل كل معاني العلو، علو الذات و القدر و القهر، و من أنكر شيء من هذه المعاني فقد أثبت علوا ناقصا.

ب- عُرج بالنبي عليه الصلاة و السلام إلى السموات العلا فصعد من الأرض إلى السماء جهة العلو، و هذا يدل على أن الفوق لكل من على الأرض هو ما فوقه لا ما تحته، فلم يعرج به من فوق مباشرة إلا لأنها هي الفوقية الحقيقية للعبد، و لو كان التحتانية كالفوقانية لصح أن يعرج به من أي جهة، و لا يقول بهذا أحد، فضلا عن أنه مخالف للعروج الواقع له عليه الصلاة و السلام.

كذلك عروج الملائكة، و العمل الصالح، و نزول الأمر و صعوده، كل هذا يكون لجهة العلو المباشرة للعبد من فوق لا من غيرها، و هذا يدل على أن كل قول مخالف لهذه الجهة المباشرة للعبد أنه باطل.

فجهة العلو أشرف الجهات و أكرمها و أكملها فلا يوصف سبحانه إلا بها، و من وصفه بغيرها فقد أثبت شيئا ناقصا، لذا فله تعالى العلو المطلق، علو الذات و الأسماء و الصفات سبحانه و تعالى.

- المسألة الثانية: نزول الباري تبارك و تعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر.

و هذه من العقائد العظيمة الثابتة بالأدلة القطعية الصحيحة الصريحة في السنة، و التي تخص أهل الحق و التنزيه و السنة، و تميزهم عن غيرهم من الفرق المخالفة لما كان عليه سلف الأمة، فنزول الرب جل و علا ثابت من كلام سيد الأولين و الآخرين عليه الصلاة و السلام، و هو أعلم الخلق بالخالق تبارك و تعالى، فقوله أصح و أصدق و أنزه من كلام غيره من العالمين، فمن ترك كلامه و اتبع غيره، فلا شك في خطأه و ضلاله، لأنه قدم كلام غيره من الناس على كلامه عليه الصلاة و السلام، و استدرك عليه، و أن كلام غيره أكثر تنزيها.

و مما ثبت في نزول الباري تعالى ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: "ينزل ربنا تبارك و تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: (من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له)" رواه البخاري و مسلم و أبو داود و الترمذي و أحمد و غيرهم.

و هذا الحديث القطعي الدلالة و الثبوت، مثل بقية الأدلة التي تثبت الصفات، في الكتاب و السنة، يجب اتباع قاعدة واحدة في إثباتها و التسليم و التصديق بها، و إمرارها كما جاءت من غير تحريف و لا تعطيل، لتستقيم عقيدة المسلم، و يكون على نور و هدى، و يسلم من الخلل و التناقض، أما من جعل لكل دليل قاعدة و طريقة، أو لم يتقيد بشيء في الإثبات و النفي، كما هو حال كثير من أتباع الفرق المخالفة؛ فلابد أن يقع في خلل و تناقض، و من كان هذا حاله، فما أبعده عن الحق و الهدى.

فإن قيل: أن المنكرون لا يكذبون النبي عليه الصلاة و السلام بل يؤمنون بما يقوله، لكنهم ينكرون أن النبي عليه الصلاة و السلام قال مثل هذا، أو أنه يخالف العقل -كما يزعمون-، فهم ينكرون ثبوت الكلام عنه، لا أنهم ينكرون كلامه حال ثبوته، فالجواب: هل هؤلاء المنكرون أوثق و أعظم تثبتا و ديانة و تقوى و عمل و بحثا و فقها و نظرا، و توفيقا و تسديدا من أئمة الإسلام السابقين، و من رواة و نقلت الحديث!!

و هل يختار الله تعالى لحمل الرسالة و الدين هؤلاء الرواة فيضلون، فيأتي من يأتي من مجهول أو متناقض، أو يشوبه علمه شوائب، أو من خلط بين بدعة و غيرها، أو من لم يفعل ما فعله نقلة السنة من أعمالا عظيمة في التثبت و تنقية السنة فيضلون و يوفق هو للسنة!! و هل يُجمع كبار و رؤوس أئمة الإسلام على نقل ما لا يصح!! ممن انتشر و ظهر وذاع و شاع ذكرهم و عملهم و أقوالهم، و أنزل الله لهم القبول، و اتبع جموع غفير من الأمة طريقتهم، و قد حملوا مثل هذه الأقوال و العقائد!! هذا يبعد أعظم البعد، فإن مثل هذه الأصول العظيمة لا يوفق الله تعالى الصواب فيها، لآحاد الناس و أفرادهم، أو جهالهم أو غيرهم، و يترك كبار الأمة فيجهلونها و يضلون فيها، فالله تعالى تكفل بحفظ الدين، و من حفظه للدين أن يوفق جمهور أئمة الإسلام للحق و الهدى و النور.

فضلا عن أن يتفق كبار الأمة على حديث، فاتفاقهم خاصة إذا كان الشيخان البخاري و مسلم، فيُعد غالبا من المقطوع بصحته و ثبوته و أن النبي عليه الصلاة و السلام قد قاله، لما مر على الحديث من التنقية و التصفية و التدقيق حتى وصل إلى هذه الدرجة، فلا مجال للكلام فيه فضلا عن رده، فمثل هؤلاء قد اختارهم الله تعالى لتصفية سنة نبيه عليه الصلاة و السلام و تنقيتها، فعملوا أعمالا للتثبت من كلام خير البرية عليه الصلاة و السلام، لا يوفق إليها إلا من اصطفاه الله تعالى، فاجتهدوا أعظم الاجتهاد، و حرصوا أعظم الحرص، و اشترطوا لقبول الحديث أشد الشروط، فيأتي من يأتي من بعدهم، ممن هو عالة عليهم فيشكك في هذا النقل أو يُعارضه، فضلا عن إنكاره و رده!!.

فإن قيل: الحق يؤخذ به، مهما كان قاله، قيل: الحق أولى به من هم أفضل و أعلم، و أقرب لزمن النبوة، ففهمهم و علمهم مقدم على غيرهم، فإن قيل: إن هناك من تكلم بشيء من مروياتهم، فالجواب: هذا كلام في الصناعة الحديثية، لا إنكار ما ثبت قطعا، و في سياق الزيادة من التثبت، و كلام في ما لا يخالف و لا يعارض أو يرد دليلا آخر قطعيا، و إن كان الكلام في حديث يكون الرد لذلك الحديث، لا إنكار و رد كل مرويات الإمام، أو بعضها مما لا كلام في صحته و ثبوته، و هذا خلاف ما يفعله المنكرون للنزول الإلهي، من المعارضة و الرد و الإنكار فمن يحتج بمثل هذا فيرد ما ثبت قطعا بحجة أن من أحاديث الراوي ما هو مردود؛ ففعله هذا ضلال و الله المستعان.

و نقلة الحديث من الصحابة و من بعدهم من التابعين و تابعيهم، هم حلقة الوصل بين الأمة و نبيها عليه الصلاة و السلام، و لا سبيل و لا طريق إلى النبي عليه الصلاة و السلام إلا عن طريقهم، و من سلك طريق غيرهم يبتغي دينا، فإنه سيأخذ دينا آخر لم يأمر به الله تعالى و لا رسوله عليه الصلاة و السلام، فإذا

لم يوثق بهم و لم يكونوا هم الأصل و العمدة و المرجع في التثبت من الأخبار و الروايات، و الإثبات و النفي للعقائد و العبادات و الأسماء و الصفات، و كانوا كسائر الناس في الأخذ و الرد، و القبول و الرفض، فكيف لأحد أن يعبد الله تعالى على بصيرة، و كيف يعرف ما جاء عن النبي عليه الصلاة و السلام، فمن ابتغى دينا غير دينهم فلا شك في ضلاله و فساد عمله و علمه و منهجه.

فإذا تبين تمام البيان أن الحديث ثابت قطعا عن النبي عليه الصلاة و السلام، و أنه قاله، فمن يرده لأن عقله لا يقبل به، فماذا يصنع بعقله لو أنه سمعه من النبي عليه الصلاة و السلام مباشرة!! هل يرده و يعارض النبي عليه الصلاة و السلام بعقله!! فإذا كان عقله لا يقبل الحديث الآن، فقد يرد الحديث إذا سمعه مباشرة، و هذا رد لأمر النبي عليه الصلاة و السلام و هو مخرج من الملة، و يلزم من هذا أن يراجع عقله الآن، فإن قال: الرسول عليه الصلاة و السلام لم يقله أصلا، فنقول أن هذا تكذيب بثبوت الرواية، و من نقلوا الحديث، و هذا التكذيب أولى به هذا المكذب، لا الصحابة و التابعون و أئمة الحديث، فهذا المكذب أولى بالتكذيب من كل ممن روى الحديث، فهل يقبل عاقلا فضلا عن طالب علم أن يصدق أو يقدم أحدا من الناس مهما كان علمه و قدره، على الصحابة و التابعون!! أما إن قال: أن قصد النبي عليه الصلاة و السلام ليس نزول الذات، و إنما نزول الأمر، فسيأتي الرد على هذا إن شاء الله تعالى.

و على هذا إذا حكم أئمة الإسلام على صحة حديث، فضلا عن أن يتفق الشيخان على روايته، كحديث أبي هريرة هذا في إثبات النزول الإلهي ثلث الليل الآخر إلى سماء الدنيا، فيجب تجاهه عدة أمور:

١- الإيمان الجازم و التصديق الكامل به، و أن النبي عليه الصلاة و السلام قد قاله حقا و صدقا.
٢- أن قوله عليه الصلاة و السلام حق، و أكمل التنزيه.
٣- أن يُحمل على ما تُحمل عليه أدلة الصفات، من الإثبات و الإيمان بها على الوجه اللائق بالله تعالى، و أنها كلها تضبط بقوله تعالى: (ليس كمثله شيء).
٤- عدم مشابهة نزول الباري جل و علا بنزول غيره، فنزوله تعالى كباقي أفعاله و صفاته، لا يماثله شيء فيها، و كل ما يرد على البال فالله تعالى خلافه، فاتباع هذه الطريقة يزيل كل إشكال و خرافة تتردد عند المعارضين المخالفين للسنة.
٥- نفي كل نقص و عيب عن الله تعالى.

٦- أن الحديث كباقي نصوص الوحي؛ لا يصح عرضها على العقل، على سبيل التحكيم و القبول و الرد، فضلا عن أن يعارضه أو يتردد فيه، أو يجد حرجا مما قضى الله تعالى، و رسوله عليه الصلاة و السلام، فمن فعل هذا فهو على خطر عظيم.

٧- أن نصوص الوحي كلها يؤيد بعضها بعض، و لا تعارض بينها، فمن وجد تعارض بين نص و آخر، فالتعارض عنده لا في الوحي، فعليه أن يصحح فهمه و علمه، فيطلب العلم الصحيح و يزداد منه، حتى يذهب عنه ما يجد من التعارض و التناقض.

٨- أن الحديث إخبار عن أمر غيبي لا يدرك لا بعقل و لا بغيره، فلا سبيل لمعرفته إلا من طريق الخبر، كغيره من أخبار الأفعال و الصفات، فإذا نفاه و أنكره المخالفون لمعارضته عقولهم، و جعلوا العقل حكما على كثير من أخبار الغيب، فمتى يكون الإيمان بالغيب!!.

٩- من تعرض لتأويل الحديث و تكلم عن كيفية النزول، كقولهم أن النزول انتقال أو خلو شيء منه و امتلاء آخر، أو حلول بمكان مخلوق، أو حوته السماء، أو غيره من ضلالات المعطلة، فإن هذا كله كلام في الكيفية، لأنه لم يقل هذا إلا بعد أن تخيل و تصور كيفية النزول، و الكلام في الكيفية ممنوع في أمور الغيب، فإذا كان بعض المعطلة لا يقدر أن يتكلم عن أحوال البرزخ و غيرها من أحوال الغيب إلا بنص، فكيف بما يتعلق بالخالق تعالى، فهو أولى بذلك، فإن قالوا: أن هذا ليس تكييف، و إنما من لوازم النزول الانتقال و فراغ شيء، فالجواب: أن هذا من لوازم نزول المخلوق، و النزول الذي رأته عينك و عرفه عقلك من كيفية النزول، ففعل المخلوق يقال له انتقال و خلو شيء منه، و امتلاء آخر، و هذا لا يقال في حق الخالق تعالى، بل جاءت النصوص لنفي مماثلته سبحانه للمخلوقين، فيثبت له تعالى نزول لا يشبهه شيء، و بهذا يبطل قول من يقول أن عقولهم لا تدرك و لا تعرف نزولا إلا هكذا.

و هذا مقصود الناظم بقوله: "و إلى السماء بغير كيف ينزل" فأثبت ما أثبته الوحي من النزول، و نفى عنه ما نفاه الوحي من عدم المماثلة و عدم التكييف، و هذا ما روي و نُقل عن جمهور أئمة السنة و الجماعة، في إثباتهم ما أثبتته النصوص مع نفي التكييف، فقالوا: ينزل بلا كيف، استوى بلا كيف، إلى آخر أقوالهم المنزهة الواضحة الجلية، السهلة التي يفهمها كل مكلف مهما كان إدراكه و فهمه و عقله، فلا يحتاج مزيد تعلم و لا تكليف له بما لا يطيق حتى يفهم أقوالهم و عقائدهم التي توافق النصوص الصحيحة، و العقول الصريحة، و الفطر السوية، و الحمد لله رب العالمين.

و هذا خلاف ما عليه أتباع كثير من الفرق المخالفة للسنة، فأقوال و عقائد و قواعد كثير منهم، فيها من التعقيد و التنطع ما تحتاج إلى فهم و دراسة حتى يُعلم و يُفهم مقصودهم، فلابد أن يرتقى عقل العبد كما يزعمون، ليكون فهمه سليما، و هذا قدح بعقيدتهم و قواعدهم، و أنها لا تناسب كثير من الخلق، و قدح بالشريعة، فالمعطلة جعلوا الشريعة خاصة بفئة دون أخرى، و هذا مخالف لخصائصها، فإنها نزلت للناس كافة، عاميهم و متعلمهم، على تفاوت عقولهم، و تنوع إدراكاتهم، فأتى هؤلاء المخالفون فمنعوا منها عامة الخلق ممن لا يمكنه إدراك كثير من الأمور، حتى يرتقي فهمه و عقله فيعرف ما عرفوا فيكون على حق و هدى حسب زعمهم، بل هذا يجعل عامة الخلق على ضلال، فمن قرأ: (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) و قال آمنت أن لله تعالى يدين ليس كمثلهما شيء، أنه على خطأ، فهذا يجعل أكثر الأمة على ضلال.

و مما يدل على هذا، ما قاله أحمد الخليلي ردا على سؤال أتاه في برنامج متلفز مسجل، و كان السؤال: ما النصيحة لمن يقرأ قوله تعالى: (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض) و الآية التي بعدها، هل يقرأهما و يعتقد التأويل المكتوب في كتب الأصحاب -يقصد كتب الإباضية- أم نُبقي الآيتين بلا اعتقاد للتأويل، من باب القول: ما لا ندرك معناه، نبقيه بلا تأويل و نؤمن به؟ فأجاب الخليلي بجواب منه قوله: "... الإنسان لو من أول الأمر أُخبر عن وجود الله و قيل له بأن الله سبحانه و تعالى لا يعبر بأنه داخل الكون و لا يعبر عنه بأنه خارج الكون و لا يعبر عنه كذا، لربما فهم الناس أن هذا مستحيل، ذلك لأن الإنسان من أول الأمر لا يكتشف هذه الحقائق إلا عندما يترقى عقله"، و هذا جواب عن هذه الآية، فإذا كانت هذه الآيات جاءت بمعنى لا يفهمه إلا من ترقى عقله، فمعنى هذا أن مثل هذه الآيات الواضحات الجلية سهلة الفهم، التي لا تحتاج مزيد علم و لا فهم؛ لا يمكن أن يفهمها كثير من الناس، و تحتاج إلى عقول كعقول هؤلاء المخالفين، و لعقول ترتقي -حسب زعمهم- حتى تصل إلى المعنى الصحيح، فمن قرأ (أأمنتم من في السماء) و قال آمنت أن الله تعالى فوق السموات بلا كيف، فهو على خطأ، فعلى هذا سيضل كثير من الناس في فهم كثير من النصوص الواضحة، التي لا تحتاج مزيد علم، لأن ظواهرها مخالفة لعقائد المعطلة، فلابد من الترقي لقواعدهم و أقوالهم حتى يكون الاعتقاد صحيحا، و يكون فهمه على ما أراد أتباع الفرق المخالفة.

و قوله: "لربما فهم الناس أن هذا مستحيل"، دليل على أن هذا القول -لا داخل و لا خارج- أنه مستحيل عند عقول الكثير من الناس، من عامة الناس و غيرهم، ممن صفت عقولهم و لم يشوبها بدعة، فهذا شاهد منهم يبطل أقوالهم، و أن عقيدتهم مخالفة للعقل.

و حقيقة ما يدعونه ليس ترقي، بل أخذ بأقوال باطلة، و بدعة ضالة نسأل الله العافية، و أنهم بطريقتهم هذه يجعلون الشريعة خاصة بفئة دون أخرى، و هذا مخالف لمراد الشارع الحكيم من أن الدين أنزل للناس كافة، يعرفون كثير من أموره من أصول و فروع، كما فهمه الأولون و يفهمه كل من سمعه ممن يعرف اللغة و يفهم الكلام، و الله المستعان.

١٠- أن قول النبي عليه الصلاة و السلام أكثر تنزيها من غيره، و استدراك غيره عليه ضلال و نقص.

١١- ألفاظ الوحي من كتاب و سنة أكمل من ألفاظ أحد من الخلق، في البلاغة و البيان و الوصف، و ما خالفها نقص و خلاف الحق.

١٢- كل نص يحمل على الأصل و هو الحقيقة في كلام العرب، فالحقيقة و المعنى الظاهر هو الأصل عند العرب، و لا تتغير الحقيقة إلا بدليل و قرينة صارفة لغيرها، فإن صرف النص لغير الحقيقة من غير دليل و لا قرينة، فهذا إفساد للغة و عبث بها، فاللغة لها ضوابط و قواعد و أصول تسير عليها، و ليست موضع عبث كل من جال بعقله معنى أنزله على أي كلام بلا دليل.

١٣- أن النبي عليه الصلاة و السلام قال: "ينزل ربنا" فأضاف النزول إلى الرب تعالى مباشرة، و لو كان النازل شيئا آخر لبينه النبي عليه الصلاة و السلام، و ما أخفاه، أو ترك معناه لعقول الناس كلٌ يأتي بالمعنى الذي يريد.

١٤- لم يقل أحد من الصحابة أن المعنى غير الظاهر، و أن النازل غير الله تعالى، و لو كان معنى غير ظاهر لقال به أحدهم، فلو كان الأمر كذلك فلابد أن يقع عند بعضهم عدم فهم، أو قول آخر غير المراد، فيظهر له من يبين له المعنى الصحيح، لكن كل هذا لم يقع، مما يزيد الأمر تأكيدا على بطلان قول النفاة، فكيف يفهم المعطلة هذا الفهم، و لم يفهمه الصحابة و لا التابعون، ففهم الصحابة أولى بالأخذ من غيرهم، و رد فهم المعطلة أولى من رد فهم الصحابة.

١٥- لو كان النازل أمر الله تعالى أو ملك من الملائكة، لما أعجز النبي عليه الصلاة و السلام ذكره، و لبينه أوضح البيان، فلا يمكن أن يقول ينزل ربنا و يكون النازل أمره أو غيره.

١٦- أن أمر الله تعالى و رحمته و ملائكته تنزل كل وقت، و لا يختص نزولهم بوقت دون آخر.

١٧- لم يخصص ثلث الليل الآخر إلا لما فيه من خصيصة و مزية عظيمة، لذلك كان الفضل و القرب و المناجاة و الصلة فيه أعظم، لهذا كان نزول الباري جل و علا أعظم الوعد لمن تحين و قام في هذا الوقت وكلم ربه و ناجاه و دعاه، فأهل الثلث الليل الآخر لهم ميزة عن سواهم، لما كان هذا وقت الغفلة عن العبادة، و استغراق النوم، و أغلق كل مخلوق بابه، و لا يسمع أحد أحدا، و انقطع الخلق عن بعضهم البعض، من حكام و محكومين، كان لابد من باب واحد لا يغلق، يسمع فيه المناجاة و الدعاء و المسألة، ليعلم كل عبد أن لكل شدة باب لا يغلق أبدا، و لكل حاجة إجابة، و للمظلوم دعوة لا تُرد، و لحث المتعلقين بالدنيا، الغارقين بملذاتها و حطامها الزائل، أن ملك الملوك باقٍ وكل ما سواه فاني، و تحذير للظالمين أن الملك الجبار لا يغفل و لا ينام و أنه يسمع دعاء المظلومين، فخص هذا الوقت العظيم بالنزول الشريف الكريم، لما فيه من معاني عظيمة لا يدركها كثير من الخلق.

١٨- لا يقال في نزوله تعالى هل يخلو منه العرش أو لا يخلو، لأن هذا:

أولا: لم يرد فيه نص فيجب تركه.

ثانيا: أنه من وحي العقول الجاهلة المعطلة المترددة الشاكة المعارضة للوحي، و ما كان كذلك فيجب رده و إنكاره و عدم القبول به و لا الجدال فيه، فمن الذي أمرك أن تقول هذا الكلام الباطل، هل خلا منه شيء أم لم يخلو منه، و لا علاقة هذا بالإيمان بالنزول و بالغيب.

ثالثا: أنه كلام في الكيفية وهذا ممنوع و باطل.

رابعا: أنه تشبيه و تجسيم، فمن يقول بهذا فإنه لم يقل به إلا بعد أن تخيل نزول المخلوقين، وكل هذا مما يبطل و يرد هذا القول.

١٩- لما عُلم أن قول خلو العرش من عدمه قول ضال باطل لما تقدم بيانه، تبين أن الحق تركه، بل مخالف للنصوص، فقد جاءت النصوص بإثبات الاستواء على العرش، و جاءت أيضا بإثبات النزول، و لم يأتي غير هذا، فيجب الإيمان بكل هذه النصوص وعدم معارضتها، أو ضرب بعضها ببعض، فيلزم الإيمان بأنه تعالى مستوٍ على العرش تعالى و تقدس، و أنه مع استواءه ينزل جل و علا

و تقدس إلى سماء الدنيا ثلث الليل الآخر من كل ليلة، فيجب الإيمان و التصديق بكل هذا، من غير تردد و لا شك و لا أدنى حرج.

٢٠- نزول الباري تعالى لا يلزم منه ما يلزم من أفعال المخلوقين، كباقي صفاته و أفعاله سبحانه، فإنه تعالى مخالف للكائنات التي إذا وجدت في مكان خلا منها آخر، و إذا ثبت وجودها في مكان عُلم أنها انتقلت من غيره إليه، و كل هذا لا يلزم إثباته للكبير العظيم المتعالي سبحانه و تعالى، لأنه واحد في كل شيء، في ذاته و صفاته و أفعاله، و وحدانيته تدل على ذلك، و أنه واحد لا مثيل له في كل ما يختص به سبحانه، فالإيمان بهذا من الإيمان بوحدانيته.

٢١- عارض من عارض النزول الإلهي؛ لما يجدونه في عقولهم من مشابهة لغيره، أو انتقال و تحول، أو أن السماء تحويه، أو غيره مما يزعمونه، كل هذا معارضة لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء)، فهذه الآية تقطع كل فكرة و شبهة و بدعة تتخيلها عقول المعطلة، و تُنهي بما لا مجال للشك و لا للمعارضة فيه، فمن يؤمن بأن الله تعالى و كل ما يثبت له بأنه (ليس كمثله شيء) فإنه لا يجد في عقله شيء مما يجده المعارضون المخالفون، فإن المخالفة و المعارضة لم ترد إلا لخلل في التسليم بأنه ليس كمثله شيء.

و مما عارضه المنكرون للنزول الإلهي، قولهم أن ثلث الليل الآخر لا يتوقف، فإذا انتهى في مكان من الأرض، فإنه يبدأ في مكان آخر، فيكون الثلث الآخر مستمر دائم، و جوابه:

١- أن أصل إنكاركم للنزول، المبني على قاعدتكم العقلية إنكار باطل، لأنه كما سبق مرارا أن العقل ليس مصدرا للتشريع و العقيدة، حتى تثبتون منه شيء، أو تنفون لأجله شيء آخر، فقاعدتكم التي استندتم إليها، قاعدة فاسدة من أصلها، و ما يبنى عليها لا شك في فساده و بطلانه، فلا يمكن معارضة نص بعقل.

٢- سبق القول أن كل قياس للخالق على المخلوق، و الغائب على الشاهد أنه قياس فاسد، فزعمكم أن الثلث الآخر مستمر فيستمر النزول، هذا يصدق على كيفية نزول المخلوق، الذي يلزم من استمرار فعله، استمرار ما هو فيه و ما يحتاجه، أما الخالق تعالى فلا يقال فيه مثل هذه الأمور، فلا تعلم كيفية نزوله حتى تقيس عليه قوانين الطبيعة عليه سبحانه!! بل ينزل في كل ثلث ليلة، و لا ينزل في غيرها، يجب التسليم و التصديق بهذا، و أنه ليس كمثله شيء تعالى.

فلا علاقة للمخلوقات لا أرض و لا غيرها بما ثبت و صح عن الله تعالى و عن رسوله عليه الصلاة و السلام، فأنت مأمور بالتصديق و التسليم و الإيمان، و منهي عن تَكلف ما لا علم لك فيه، و لم تُكلف به، و لست مسؤولا عنه، "فمن رام علم ما حظر عنه علمه، و لم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، و صافي المعرفة، و صحيح الإيمان"(١).

٣- تقدم أن العبد مأمور بالعمل وفق لمكانه الذي هو فيه، و لا علاقة له بغيره، فلا ينظر لغيره حتى يحكم على صحة أو بطلان عمله، سواء استمر ثلث الليل الآخر أو انقطع، فلم يؤمر العبد بالنظر لهذا، و غير مكلف فيه، بل مأمور بأن ينظر لنفسه، و يعمل وفقا لحاله و مكانه، فإن نظر لغيره بطل عمله، و فسد فهم و نظره.

٤- فيه إنكار لنص صحيح صريح، قطعي الدلالة و الثبوت، و أن هذا المنكر عرف ما لم يعرفه الوحي من استمرار ثلث الليل الآخر، فجاء هذا فاستدرك على الوحي، و أنه أكثر تنزيها من الأئمة نقلة الحديث.

قال الناظم:

(و أقر بالميزان و الحوض الذي ** أرجو بأني منه ريا أنهل)

و أقر أي: أعتقد و أؤمن جازما بالميزان و الحوض، "و الإيمان لغة: بمعنى الإقرار، و يتضمن أمران: الإخبار و الالتزام"(٢).

و الإيمان عند أهل السنة و الجماعة: قول باللسان، و تصديق و إقرار بالقلب و الجنان، و عمل بالجوارح و الأركان، يزيد بالطاعة و ينقص بالعصيان.

---

(١)العقيدة الطحاوية.

(٢)منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي و جهوده في تقرير العقيدة و الرد على المخالفين ص٥٥٣.

و الميزان و الحوض من أحوال يوم القيامة، و كل ما في اليوم الآخر غيب لا يدرك و لا يعرف إلا عن طريق الخبر و السمع، و لا يمكن معرفته من طريق العقل و لا القياس، فمصادر المعرفة سواء العقل أو الحس أو غيرها، لا يمكن أن تصل إلى ما لا تعرف حقيقته، إلا من ثلاث طرق: إما برؤيته، أو رؤية شبيهه، أو خبر يخبر عن حقيقته، فإذا حصل أحد هذه الثلاث تمت معرفة الشيء، و إلا فلا، كما تقدم بيانه.

و الوزن يكون للعامل و للأعمال، و مما يدل على الميزان، قوله تعالى: ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ** ﴾[**الأنبياء:٤٧**]، قال القرطبي: "و الذي وردت به الأخبار و عليه السواد الأعظم القول الأول" و قد أورد قولان الأول منهما أنه ميزان توزن به الأعمال و له كفتان، فهو ميزان حق و عدل توزن به الأعمال، لا جور فيه و لا ظلم، و هذا من كمال عدله سبحانه و تعالى، و إذا كان فيه تحذير بأن ينتبه العبد من الذنوب مهما صغرت، ففيه أيضا حث و حض على عدم تصاغر أي عمل خير مهما قل، (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره)، فقد ترجح حسنات العبد بشق تمرة، كما روي ذلك عن الصادق المصدوق عليه الصلاة و السلام، فقال: "اتقوا النار و لو بشق تمرة"(١)، فلا تدري أي عمل يكون سببا لنجاتك و فوزك، فلا تستهين بالحسنات مهما صغرت، و احرص على كل ما تقدر عليه، و بالمقابل لا تدري ما قد يكون سبب في الحساب و الجزاء فانتبه.

و قال تعالى: ﴿ **وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴿ ٨ ﴾ **وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ** ﴾ [**الأعراف:٩**]، و قوله عليه الصلاة و السلام: "كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله و بحمده سبحان الله العظيم"(٢).

---

(١)متفق عليه.

(٢)متفق عليه.

و قال عليه الصلاة و السلام: "الطهور شطر الإيمان، و الحمد لله تملأ الميزان، و سبحان الله و الحمد لله تملأن أو تملأ ما بين السماء و الأرض، و الصلاة نور و الصدقة برهان و الصبر ضياء، و القرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها"(١).

و قال سفيان بن عيينة رحمه الله: "السنة عشرة فمن كن فيه فقد استكمل السنة، و من ترك منها شيئا فقد ترك السنة: إثبات القدر و تقديم أبي بكر و عمر، و الحوض و الشفاعة و الميزان و الصراط و الإيمان قول و عمل، و القرآن كلام الله، و عذاب القبر و البعث يوم القيامة، و لا تقطعوا بالشهادة على مسلم"(٢).

و مما يدل على ذلك ما روي في حديث البطاقة المشهور، قال المحققون إسناده قوي، و موضع الشاهد فيه، قوله: "...فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، فيقول: أحضر وزنك، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات، فقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة و البطاقة في كفة، فطاشت السجلات و ثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء"(٣).

فهذا مما يدل على الميزان يوم القيامة و أن له كفتان، فهذا الشاهد منه، أما معنى الحديث فلا يتوهم أحدٌ أن أحداً من الناس يكفيه النطق بالشهادتين باللسان، من غير تصديق سواء بالجنان أو الأركان، بل قال بعض أئمة الدين أن هذا خاص بمن أسرف على نفسه بالذنوب، فلما قرب أجله تلفظ بالشهادتين مقرا و مصدقا و معترفا، تائبا عازما على التوبة و عدم الرجوع، فحال الموت بينه و بين العمل، فكلمة التوحيد إذا قيلت بصدق و يقين و إخلاص و محبة مما يقتضي العمل؛ لا يساويها شيء، و من أسلم و هاجرا بدينه فأدركه الموت قبل أن يتمكن من العمل، فقد وقع أجره على الله.

---

(١)رواه مسلم.

(٢)اعتقاد أهل السنة للالكائي ١٥٥/١.

(٣)رواه الترمذي و ابن ماجة و أحمد في المسند، و قال الحاكم صحيح على شرط مسلم و وافقه الذهبي و قال الترمذي حديث حسن غريب.

قال تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء:١٠٠]، و قال جل و علا: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[الأنفال:٥١]، و لا يقول أحد أن من نطق بالشهادتين و أصر و أسرف على نفسه بالذنوب أنه غير محاسب و لا معاتب، بل قال أئمة الإسلام خلاف هذا، و أن المصر محاسب على أعماله.

قال بعض المخالفين للسنة أن الميزان معنوي و ليس حقيقي، و أنه كناية عن العدل، قال شيخنا عبد الكريم بن عبد الله الخضير حفظه الله في شرح هذه اللامية: "الميزان الذي توزن به الأعمال، توزن به الحسنات و السيئات، و توزن به الصحف و يوزن به العامل، فقد ثبت في الحديث الصحيح: "أنه يؤتى بالرجل السمين لا يزن عند الله جناح بعوضة" فهو يوزن و الأصل الوزن للأعمال الصالحة و السيئة، و الميزان حقيقي و ليس بمعنوي كما يقوله أهل البدع، بل هو حقيقي له كفتان و له لسان، في إحدى كفتيه توضع الحسنات و في الأخرى توضع السيئات، فمن زادت حسناته على سيئاته فهو ناجٍ، و من أهل الجنة، و من زادت سيئاته على حسناته فهو الخاسر، و قد خاب و خسر من زادت آحاده على عشراته، فإذا رجحت كفة الحسنات فهذا يدخل الجنة، و من زادت سيئاته على حسناته فهذا يدخل النار، بقدر سيئاته إن كان مسلما معترفا مقرا بالله جل و علا، ثم بعد ذلك إذا عذب بقدر سيئاته إن لم تتداركه رحمة أرحم الراحمين فإنه يعذب بقدر ذنوبه ثم يخرج منها، فيكون مآله إلى الجنة، و أما من تساوت حسناتهم مع سيئاتهم فقال جمع من أهل العلم أنهم هم أهل الأعراف، و هم قوم تساوت حسناتهم و سيئاتهم يحبسون على الأعراف، ثم يكون مآلهم إلى الجنة"، ثم قال: "و الأحاديث الواردة في الميزان تفيد القطع، و كذلك ما جاء في القرآن من التنصيص على الوزن و على الميزان و الموازين، (و نضع الموازين القسط ليوم القيامة)"

فقول بعض المخالفين للسنة أن الوزن معنوي، لأن الحسنات معنوية، هذا قياس الغيب على الشهادة، فالعبد في الدنيا ليس كحاله في الآخرة، فأحوال الآخرة مختلفة تماما، فالأعمال تُجسد و يراها العامل، كما دل على هذا بعض الأحاديث، و أن العمل يأتي للميت، فإن كان صالحا أتاه على صورة حسنة و إن كان غير ذلك جاء كما كان العمل، و غيرها من أحوال البرزخ و يوم القيامة، فالأعمال في الآخرة يختلف حالها عن ما كانت عليه في الدنيا، فالدنيا دار عمل و تكليف، لا دار موافاة و مجازاة، فيرى فيها العبد ما يناسب حاله

مما يعينه على الحياة و العبادة، و يُحجب عنه ما لا يوافق و لا يناسب حاله، من كتابة الأعمال و الصحف و الملائكة الكتبة الكرام، و غيرها من الغيبيات، فإذا انتقل إلى دار الجزاء و الموافاة، رآى أعماله و شاهدها.

و قولهم أن الله تعالى ليس بحاجة لميزان، فهو يعلم أعمال العباد، فالجواب: أن الأعمال توزن ليراها العبد و يقر بنفسه على عمله، و ما الذي أدخله الجنة أو النار، قال شيخنا الخضير في شرح اللامية: "و الفائدة من الميزان كما قرر أهل العلم أن يقتنع كل إنسان بنتيجته، فلا يقول من دخل الجنة أنا دخلت الجنة بعملي، و لا يقول من دخل النار أنا عذبت و عوقبت بأكثر مما أستحق، فإذا نظر إلى عمله و قرر عليه، و أقر به و اعترف و وضع في الميزان فليس له حجة، فينقطع عذره و تخرج النتيجة من عالم الغيب إلى عالم الشهود، فإنكار الميزان من شأن المبتدعة و هو ثابت بالكتاب و السنة"

قال الناظم:

(و الحوض الذي أرجو بأني منه ريا أنهل)

الحوض: هو حوض النبي عليه الصلاة و السلام، الذي يكون في عرصات يوم القيامة، يصب فيه نهر الكوثر من الجنة، جاءت سورة كاملة في ذكره، قال تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ**﴾[**الكوثر:٣**]، و قال عليه الصلاة و السلام: "إني فرطكم على الحوض من مر عليَّ شرب، و من شرب لم يظمأ أبدا، ليردن عليَّ أقوام أعرفهم و يعرفوني، ثم يحال بيني و بينهم، فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا"(١).

و هو خاص بالنبي عليه الصلاة و السلام، و بمن اتبعه من أمته، يشرب منه من اتبع النبي عليه الصلاة و السلام، و لم يغير و لم يبدل، إما بِرِدة أو ببدعة محدثة، لقوله عليه الصلاة و السلام: "لا تدري ما أحدثوا بعدك".

---

(١)متفق عليه.

فإن قيل: أن الخطاب في الحديث خاص لمن كان في زمن النبي عليه الصلاة و السلام من الصحابة، و ليس لغيرهم، لقوله: "إني فرطكم" و هو يكلم الصحابة، و لقوله: "أعرفهم و يعرفوني" فكيف يعرف من أتى بعده، فالجواب: أن هذا الكلام رد عليه النبي عليه الصلاة و السلام، و أن الخطاب للأمة كلها، بدليل ما جاء في الحديث الذي رواه مسلم، أن النبي عليه الصلاة و السلام أتى المقبرة فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين و إنا إن شاء الله بكم لاحقون وددت أنا قد رأينا إخواننا" قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله، قال: "أنتم أصحابي، و إخواننا الذين يأتون بعد" فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ فقال: " أرأيت لو أن رجلا له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا يعرف خيله" قالوا: بلى يا رسول الله، قال" فإنهم يأتون غرا محجلين من الوضوء و أنا فرطهم على الحوض، ألا ليذادن رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول: سحقا سحقا".

و على التنزل أن المقصود الصحابة، فهل يُرَد من بدل من الصحابة، و يترك من أحدث و بدل من غيرهم ممن جاء بعدهم!!

و لكل نبي حوض كما روي في الحديث، فعن سمرة بن جندب رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "إن لكل نبي حوض و إنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، و إني أرجو أن أكون أكثر واردة" رواه الترمذي و الألباني في صحيح الجامع.

و جاء وصف الحوض عن النبي عليه الصلاة و السلام، و أنه يصب فيه نهر الكوثر من الجنة، ماءه أشد بياضا من اللبن، و أحلى من العسل و أطيب من رائحة المسك، و آنيته كنجوم السماء، و طوله شهر و عرضه شهر، من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا، يشرب منه المؤمنون، أما من لم يؤمن بالنبي عليه الصلاة و السلام أو غير و بدل فإنه يرد و يطرد عن الحوض، نسأل الله العافية.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: " قدر حوضي كما بين أيلة و صنعاء من اليمن، و أن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء" متفق عليه، و عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "حوضي مسيرة شهر، و زواياه سواء، و ماؤه أبيض من الورق، و ريحه أطيب من المسك، و كيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ بعده أبدا" متفق عليه، فهذه نصوص ثابتة في وصف حوض النبي عليه الصلاة و السلام يوم القيامة.

فإن قيل: أن هناك اختلاف في وصف طول الحوض و عرضه، فجوابه: أن هذا الاختلاف في تسميات الطول و العرض، لا في حقيقة الحوض، فظهر الاختلاف لتعدد الأوصاف، فقد يوصف طول الشيء و عرضه بالمدة الزمانية، و قد يوصف بالعلامات المكانية، فهنا تختلف مسميات الأوصاف، لكن حقيقة الشيء واحدة، مثل أن يقال طول الحجاز من اليمن إلى الشام، أو يقال طول الحجاز مسيرة شهرين مثلا، فحقيقة المسافة واحدة، لكن اختلف وصفها، و الله أعلم.

فإن قيل: إن الحوض في الجنة، و ليس في العرصات، لأن الكوثر في الجنة، فالجواب: أن الكوثر في الجنة، و يصب في الحوض الذي في العرصات، و لا معارضة؛ لأن كل أحوال الآخرة جزاء و موافاة، فقد يتقدم بعض الجزاء لأجل تمييز المؤمن المتبع من غيره، فالحوض يَرِده أتباع النبي عليه الصلاة و السلام جعلنا الله منهم، و يُرَد عنه من خالفه، فرد المخالف المحدث عنه، دليل على أنه قبل الجنة.

فإن قيل: أن العرصات أرض محشر ليس فيها شيء، كما جاء عند البخاري: "يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة نقي" فيقال: أن النصوص يفسر بعضها بعض، و هذا منهج أهل السنة و الجماعة، أنهم يجمعون بين النصوص، و لا يضربون بعضها ببعض، خلافا لما يقع عند بعض المخالفين، من الأخذ بالمتشابه، أو النظر لنص دون آخر، أو عدم مراعاة للعام و الخاص و المطلق و المقيد، فمن كان هذا صنيعه فسيقع في الخطأ، فلا معارضة بين كون المحشر أرض بيضاء عفراء، و بين وجود الحوض، فهذا يفسره و يبينه ما جاء عند مسلم، قوله: "ليس فيها علم لأحد"، فالمحشر أرض بيضاء ليس فيها بناء أو علم لأحد، و لا جدران يحجب بعضها عن بعض، هذا معنى أنها أرض بيضاء، أي: ليس فيها ما يتعلق بالمخلوقين، من بناء أو غيره، أما الحوض فهو من أمور الآخرة، و من أحوال القيامة، و مما يريده الله تعالى في العرصات.

ثم قال الناظم:

(وكذا الصراط يمد فوق جهنم)

و هذا مما يميز أهل السنة، و هو القول بالصراط، فبعض الفرق المخالفة أنكروا الصراط، و هو جسر يمد فوق جهنم، ثبت بالأحاديث الصحيحة عن النبي عليه الصلاة و السلام، و هو من أمور الآخرة التي لا يقال فيه بالرأي و لا القياس، مما جعل المنكرون ينكرونه حتى قال بعضهم كيف يمر الناس على الصراط و هو أدق من الشعرة و أحد من السيف، فهذا قياس و رأي لا يستقيم مع أمور الغيب، التي لا يمكن تثبت

إلا بالنص و السمع، فإذا ثبتت وجب التصديق بها و عدم قياس أمور الدنيا عليها، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال في الحديث الطويل: "...يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهري جهنم، قلنا يا رسول الله، و ما الجسر؟ قال: مدحضة مزلة، عليه خطاطيف و كلاليب و حَسَكَةٌ مفلطحة لها شوكة عُقيفاء، تكون بنجد يقال لها السعدان، المؤمن عليها كالطرف و كالبرق و كالريح و كأجاويد الخيل و الركاب، فناج مُسَلَّم، و ناج مخدوش، و مكدوس في نار جهنم، حتى يمر آخرهم، يسحب سحبا فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق، قد تبين لكم من المؤمن يومئذ للجبار.." الحديث، متفق عليه، و زاد مسلم قال أبو سعيد: "بلغني أن الجسر أدق من الشعرة و أحد من السيف".

و عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، و لا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، و كلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم، و في جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله، تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم من يوبق بعمله، و منهم من يخردل ثم ينجو" متفق عليه، و غيرها من النصوص التي نقلها أئمة الإسلام، فالصراط ثابت بالنصوص الصحيحة المرفوعة إلى النبي عليه الصلاة و السلام، و هو كغيره من أمور الغيب و الآخرة، مما يجب الإيمان بذلك اليوم العظيم و بما ثبت فيه، و الوقوف عند النص، و قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، و نُقل عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله: "اتبعوا و لا تبتدعوا فقد كفيتم"، فكل أحوال الغيب لا تدرك لا بعقل و لا حس و لا رأي و لا قياس، فيجب الوقوف عند الخبر و الأثر.

فمن ينكر لمعارض عقلي أو قياسي، فاعتراضه فاسد مقابل النص، فوصف الصراط و قوله عليه الصلاة و السلام: "لا يعلم قدر عظمها إلا الله" في بيان حقيقة شوك السعدان نسأل الله العافية، يدل على أن ما في الآخرة مما يشترك بالاسم مع ما في الدنيا، أنه اشتراك بالمسميات لا الحقائق و الكيفيات، و أن عقليات و قياسات المخالفين المنكرين لأمور الغيب قياسات و عقليات باطلة، تخالف الحق، فلا يعني كون الصراط في الآخرة أدق من الشعرة و أحد من السيف، أن يقاس عليه الكيفية الدنيوية، و أن هذا الوصف يستحيل سير العبد عليه في الآخرة، فلا وجه للقياس، لأن كيفيات الآخرة مختلفة تماما و ليس لها مما في الدنيا إلا المسميات، بدليل كلام النبي عليه الصلاة و السلام، و أن قدرها عظيم، فهذا القدر غير معلوم عند أهل الدنيا، ولا يوجد في الأرض، لذلك على هؤلاء المنكرون التسليم و الاستسلام و التصديق بما جاء عن الله تعالى و عن رسوله عليه الصلاة و السلام.

و لا تعارض بين المرور على الصراط و بين قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[مريم:٧١]، فقد بين حديث الصراط أن الورود هو المرور، فالمؤمن ناجٍ، و الكافر مكدوس نسأل الله العافية، كما قال عليه الصلاة و السلام: "المؤمن كالطرف و كالبرق و كالريح و كأجاويد الخيل و الركاب فناج مُسَلَّم"، فورود هؤلاء هو مجرد المرور، أما الكافر: "مكدوس" نسأل الله العافية و السلامة.

و المرور على الصراط بحسب الأعمال، و لذلك اختلف مرورهم، و لذلك قال الناظم:

(فمُسَلَم ناج و آخر مهمل)

و المُسَلَم موحد، فمن الموحدين من ينجو و منهم من يعذب بقدر ذنوبه كما تقدم ثم ينجو و يسلم، و هذه مسألة عصاة الموحدين التي ضل فيها الخوارج و غيرهم ممن قال بقولهم، فقالوا بتخليد عصاة الموحدين، أو أن من يدخل النار لا يخرج منها، و هي من المسائل التي تميز أهل الحق و السنة عن غيرهم.

فوفق الله تعالى أهل السنة و الجماعة في هذه المسألة، كما وفقهم و لله الحمد في بقية المسائل، فهم وسط بين الخوارج و المرجئة، و غيرهم من الفرق في كل مسألة، و وسط بين الغالي و الجافي، و هم العدول الخيار و لله الحمد، وفقنا الله إلى كل ما يرضيه و ثبتنا عليه، و صرف عنا كل ما يغضبه، و هدى من حاد عن الحق للرجوع إليه.

فعند المعتزلة و الخوارج، أن من دخل النار لا يخرج منها، و استدلوا بأدلة، منها ما ضلوا فهمه، و منها ما هو للكفار فأنزلوه على الموحدين، و منها ما وضعوا عليه شُبهة و ألفاظ و أحكام موهمة تحتاج بيان و توضيح، فمن أقوالهم أن العاصي يسمى بمسميات خلاف المتقي كقولهم أنه فاجر أو عاصي أو فاسق أو غيرها، و لا يقال أنه متقي، ثم يأتون بالأدلة التي تذكر هذه الأوصاف، و ما كان كذلك فلا يكون من أهل الجنة، و هذا كلام باطل و غير دقيق، و هم بهذا يضربون النصوص بعضها ببعض، فكل نص له حكم و له دلالة، و ما كان منها عام يخصص، و المطلق يعود للمقيد، أما طريقة المخالفين فطريقة باطلة تؤدي لحكم باطل، فالمسألة لا يحكم بها هكذا جزافا، بلا تعقل و لا علم، بل لابد من نظر في جميع النصوص، و للسياقات، و للقواعد و غيرها، حتى يخرج الحكم الشرعي الصحيح الموافق لكل ما جاء في الشريعة، أما على طريقة المخالفين فإن أحكامهم تخرج متضاربة، بعضها يضرب و ينقض بعض، فالفاجر قد يطلق على

الكافر و قد يطلق على الموحد العاصي، و كذلك باقي الأوصاف، فقد يطلق على المشرك عاص و قد يطلق على مرتكب أقل ذنب أنه عاص، فإنزال الحكم على الجميع هكذا طريقة ضالة باطلة.

فضلا عن أن من أصول أهل السنة في إنزال حكم على معين: توفر الشروط و انتفاء الموانع، فلا ينزل حكم على أحد هكذا جزافا من غير ضوابط و لا قواعد، و على كل معصية مكفرة أو دون الكفر، و إلا لحصل خلل عظيم عند كثير من الناس، و لا ما استقام لهم دين ولا حتى عند الخوارج أنفسهم أصحاب هذا القول.

فالخوارج مكلفون فهل هم معصومون من الذنوب، قطعا غير معصومين، فالمعصية واردة عليهم، بل قولهم بتكفير عصاة الموحدين ذنب و معصية، فضلا عن تعطيل صفات الله تعالى، فهل يحكم عليهم من قولهم!! و أنهم عصاة يجري عليهم ما يحكمون به على العصاة في الآخرة!! و هل يضمن أحدهم أن لا يختم له بمعصية، فهل يحب أن يغفر الله له أم أن يحكم عليه بقوله في الدنيا!!

فلو تعقلوا و أدركوا و عرفوا لوجدوا أنهم هم أول من ينكر و يخالف عقيدتهم هذه، فلا أحد منهم يضمن أن يلقى الله على طاعة، و لا أحد منهم لا يحب أن يغفر الله له، حتى لو قُدر أن عنده معصية، فإن قال قائلهم: أن ما يقولونه ليس من أهوائهم، بل هو حكم الشريعة، سواء ضمن أحدهم الخاتمة الحسنة أم لم يضمن، فهذا لا أثر له في الحكم، فالجواب:

١- أنه لو كانت النصوص هي الحكم و هي المقدم على كل شيء، لقدمتم نصوص الصفات على عقولكم و آرائكم، فلا يُقبل أن تأخذوا بنصوص الوعد و الوعيد -حسب زعمكم- و تخالفون في نصوص الصفات.
٢- أن هذا ليس حكم الشريعة، بل الحكم الشرعي الصحيح مخالف لما تقولونه.
٣- حتى لو فرض جدلا صحة ما تقولون، فهل يقول أحدكم أنه لا يريد المغفرة، لو قُدر أن مات على معصية، لا يقول بهذا أحد، فمن هنا تعلم أن قولهم مخالف للعقل و أنهم يخالفون أنفسكم بأنفسهم، لأن العبد المكلف معرض للخطأ و غير معصوم و لا يأمن على نفسه، فلابد أن يكون هناك حد فاصل بين المكذب الجاحد المنكر، و بين المعترف المقر المقصر، أما الجمع بين الكافر و الموحد فهذا ظلم عظيم ينزه الله تعالى عنه.

فمما استدلوا به أدلة تتعلق بالكفار و المشركين، أنزلوها على الموحدين كقوله: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[الجن:٢٣]، و هذه جاءت في سياق الكلام عن المشركين، قال قبلها: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[الجن:١٨]، و هكذا كثير من استدلالاتهم على غير الصواب، أو يبنونها على فهم باطل، أو يستدلون باستدلال في غير موضعه الصحيح، كذلك يستدل بعضهم على كل ذكر للخلود، بأنه عدم خروج، و الخلود إما أمدي أو أبدي، فقد يراد به التأبيد و عدم الخروج كحال المشرك و الكافر كفر الملة، و قد يراد به التغليظ و التشديد في الوعيد، و هو الخلود الأمدي الذي له أمد ثم ينتهي، فلا يصح فهم كل لفظ بالمعنى المجرد من غير نظر لسياق الآية، أو نظر لبقية النصوص، بل لابد من النظر إلى سياق النص، و الرجوع لبقية النصوص، فيُضم بعضها مع بعض ليعرف الحكم الشرعي الصحيح، و من لم يتبع هذه الطريقة فإنه يضرب النصوص بعضها ببعض، فيخرج حكمه ناقصا متناقضا.

فالقاعدة أن هناك حدا و فارقا كبيرا بين الإسلام و الكفر، يفرق بينهما في الدارين، و هذا الحد هو الشهادتين، فلا مساواة بين المسلم و الكافر، و لا يكون حال المسلم كالكافر لا في الدنيا و لا في الآخرة، فمن نطق بالشهادتين مقرا معترفا مصدقا، عاملا بمقتضاها ما لم يمنعه مانع شرعي، غير مبطل لها و لا ناقض من الأعمال المخرجة من الملة، فإنه لا يساوي و لا يماثل و لا يكون كالكافر في الدنيا و الآخرة، حتى لو وقع في بعض المعاصي ما لم تكن مما يخرج من الملة، فإنه في الدنيا مسلم موحد يعامل معاملة المسلمين، و في الآخرة يكون مآله الجنة، و هذا خلاف المشرك الكافر، فإنه لا يعامل معاملة المسلم الموحد لا في الدنيا و لا في الآخرة، فإنه من التناقض أن يعامل في الدنيا معاملة المسلم و في الآخرة معاملة المشرك، فيخلد في النار، و قد فرق بينهما القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾[النساء:٤٨]، فهذا دليل صريح بأن هناك حدا بين المشرك و الموحد، و أن المشرك لا يغفر له فهو خارج المشيئة، بخلاف الموحد فإنه تحت المشيئة، و المغفرة جائزة في حقه، إن شاء الله غفر له، و إن شاء عذبه بقدر ذنوبه ثم يخرج إلى الجنة، فإن قال قائل: أن المشيئة و المغفرة مشروطة بالتوبة، فإن تاب دخل في المشيئة و إن لم يتب فلا، فالجواب: أن المشرك كذلك يمكنه أن يتوب، فكيف يمنع من المغفرة بالكلية!!

فهذه الآية لمن لقي الله تعالى بعد الموت، فالحكم فيها في الآخرة لا الدنيا كما فهم بعضهم، فمن لقي الله تعالى دون الشرك فهو تحت المشيئة، و من لقي الله تعالى مشركا فلا يغفر له، و النصوص من الكتاب و السنة التي يستدل بها الخوارج عديدة، و كلها لا تدل على تخليد العصاة التخليد الذي يقع على المشرك، و لا تدل على عدم خروج الموحد، و في النصوص ما يدل على عدم دخول الجنة لمن لازال متلبسا بالمعصية، فإذا تطهر من الذنب دخل الجنة، فإن قيل: لا يوجد دليل يقول بخروج العصاة أو خروج من يدخل النار، فالجواب: وكذلك لا دليل يقول بعدم خروج الموحد، بل صرح القرآن بعدم خروج المشرك كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ. . . . ﴾ إلى أن قال: ﴿ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾[البقرة:١٦٧] و قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُواْ بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ ٣٦ ﴾ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾[المائدة:٣٧]، و لم يصرح بذلك للموحد العاصي، و لو كان تخليد الموحد العاصي كالمشرك لبينه كما بين حال المشرك، فمن يطلب دليل على هذا فهو يطلب دليل على شيء من إحداثه و ابتداعه، فهو المطالب بالدليل.

فالموحد العاصي يمر بمكفرات تكفر معصيته، و تزيل عنه الذنب، فمتى تطهر من الذنب بأحد هذه المكفرات، فإن الذنب يزول عنه، فيكون بعدها بلا ذنب فيدخل الجنة، و هذا معنى قوله: "لا يدخل الجنة كذا وكذا" فمثل هذه النصوص التي تتضمن وعيدا على موحد، فإنها من هذا الباب، لا يدخل الجنة حتى يزول عنه الذنب بأحد هذه المكفرات العشرة، وقد ذكرها أهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "و المؤمن إذا فعل سيئة فإن عقوبتها تندفع عنه بعشرة أسباب هي(١):

١- التوبة النصوح.

٢- الاستغفار.

٣- الحسنات الماحيات.

٤- دعاء الأخيار.

---

(١)مجموع الفتاوى ٤٥/١٠.

٥- أن يهدي له إخوانه المؤمنون من ثواب أعمالهم ما ينفعه الله به.

٦- المصائب و الأمراض.

٧- ما يحصل في القبر من الفتنة و الروعة و الضغطة.

٨- شفاعة النبي عليه الصلاة و السلام، و غيره في أهل الذنوب يوم القيامة.

٩- أهوال يوم القيامة و كربها.

١٠- رحمة رب العالمين.

و قال ابن القيم: "التمحيص يكون في دار الدنيا بأربعة أشياء: بالتوبة و الاستغفار و عمل الحسنات الماحية و المصائب المكفرة، فإن محصته هذه الأربعة و خلصته كان من الذين تتوفاهم الملائكة طيبين، و إن لم تف هذه الأربعة بتمحيصه، محص في البرزخ بثلاثة أشياء: أحدها صلاة أهل الإيمان عيه، و استغفارهم له، و شفاعتهم فيه، الثاني تمحيصه بفتنة القبر و الفتان و توابع ذلك، الثالث: ما يهدي إخوانه المسلمون إليه من هدايا الأعمال من الصدقة عنه، وغيره، و جعل ثوابه له، فإن لم تف هذه بالتمحيص: محص بين يدي ربه في الموقف بأربعة أشياء: أهوال القيامة و شدة الموقف و شفاعة الشفعاء و عفو الله عز و جل. (١).

فإذا زال عنه الذنب بأحد هذه المكفرات نجا و صار كمن لا ذنب له، فيدخل الجنة، و هو معنى قوله عليه الصلاة و السلام: "لا يدخل الجنة قتات" متفق عليه، أي لا يدخل الجنة و هو متلبس بالذنب، حتى يزول عنه الذنب بشيء من المكفرات، فإذا زال صار كمن لا ذنب له.

فلا يمكن يكون العابد الساجد الموحد، كالمشرك الذي لم يسجد لله سجدة، و الجاحد المنكر المكابر، فيخلد الجميع بالنار، فالتوحيد أمره عظيم و ليس بالأمر الهين حتى يهدر هكذا.

و لذلك جاءت عدة نصوص بالكتاب و السنة تدل على هذا، و أن من لقي الله تعالى لا يشرك به شيئا فإن مآله مختلف عن المشرك، و لا يخلد كالمشرك إن دخل النار، و مثل هذه النصوص تكون مرجعا و حكما على المتشابه من نصوص الوعيد التي أخطأ فهمها المخالفون.

---

(١) مدارج السالكين ١٠٨/١.

قال الناظم:

(و آخر مهمل) و هو المشرك.

و قد يقول قائل: إذا كان المصير و المآل إلى الجنة، فهذا يجعل الناس يتساهلون بأمر المعاصي، فالجواب: أن الحساب و العقاب في الآخرة ليس بهين حتى يقال مثل هذا الكلام، فالأمر خطير و لا يضمن الإنسان ما قدر الجزاء، فلا يأتي بذهنه مثل هذه الأمور، بل يسعى لكل ما فيه نجاته، فالواجب فعل الطاعات و ترك المنكرات، و لا يتهاون بأمر الجزاء، بل قد يؤاخذ على هذا، فالواجب تعظيم أوامر الله و نواهيه، و ليس مبرر لأحد لا العاصي و لا اعتراض الفرق المخالفة في أن هذا سبب في التساهل، بل هذا حكم شرعي، من تساهل به فإنه يعرض نفسه للسؤال.

قال الناظم:

(و النار يصلاها الشقي بحكمة)

فكل ما يحدث في الدنيا و الآخرة، فالله تعالى فيه الحكمة البالغة، و العدل الكامل المطلق (و لا يظلم ربك أحدا)، (و ما ربك بظلام للعبيد) و غيرها من النصوص التي تدل على عدل الله تعالى و حكمته سبحانه، (إنا هديناه النجدين) علمك طريق الخير و الشر، فما عليك إلا طاعته، و قال عليه الصلاة و السلام: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: يا رسول الله: و من يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة و من عصاني دخل النار" رواه البخاري، فالإنسان مسؤول عن عمله، فقد أعطاه اختيار و إرادة و مشيئة، يعرف الخير و يعرف الشر، و دله الوحي على ما يكون له عون على الطاعة من دعاء و أذكار و تحصين و مجاهدة و وعد بالجنة، و حذر من النفس و الشيطان و أعوان السوء.

و من حكمته سبحانه أنه يتفضل على عباده المؤمنين بالجنة، قال الناظم:

(و كذا التقي إلى الجنان سيدخل)

و التقوى: أن تجعل بينك و بين عذاب الله تعالى و قاية، و هي أيضا فعل المأمور و ترك المحذور.

ثم قال الناظم:

(و لكل حي عاقل في قبره)

لكل مكلف عمل يرافقه حيا و ميتا، في الدنيا و الآخرة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "يتبع الميت ثلاث، فيرجع إثنان و يبقى واحد، يتبعه أهله و ماله و عمله، فيرجع أهله و ماله و يبقى عمله" متفق عليه، فالعمل الصالح يأتي صاحبه في قبره في صورة حسنة طيبة جميلة، فيؤنسه في قبره، قال عليه الصلاة و السلام: "اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه" رواه مسلم، و الصلاة من أعظم الأعمال الصالحة التي ترافق الميت، قال عليه الصلاة و السلام: "إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح و أنجح و إن فسدت فقد خاب و خسر..." الحديث، رواه الترمذي و النسائي و أبو داود و صححه الألباني.

و جاء في سورة تبارك أنها المنجية و الواقية، تشفع لصاحبها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "إن سورة من القران ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غُفر له، و هي سورة تبارك الذي بيده الملك" رواه الترمذي و حسنه، و أبو داود و حسنه الألباني، قال عبدالمحسن العباد: "هذا الحديث دال على فضلها و أنها تشفع لصاحبها يوم القيامة، أي: للذي يقرؤها" شرح سنن أبي داود.

و مقابل هذا صاحب الأعمال السيئة، تأتيه أعماله على صورة سيئة نسأل الله العافية.

قال الناظم:

(عمل يقارنه هناك و يسأل)

فالعمل قرين الميت، إن كان خير فخير، و إن كان شرا فشر، و يُسأل في قبره من ربك ما دينك من نبيك، فالمؤمن يثبته الله تعالى و يجيب ربي الله و ديني الإسلام و نبيي محمد صلى الله عليه و سلم، فيفتح له باب إلى الجنة، أما الكافر و المرتاب فيقول هاه هاه لا أدري فيضرب بمرزبة من حديد يسمعها كل من يليه إلا الثقلين الإنس و الجن.

و هذا دليل على أن نعيم القبر و عذابه لا يُسمع، لكن قد يظهر أحيانا لبعض الناس لحكمة أرادها الله تعالى.

قال الناظم:

(هذا اعتقاد الشافعي و مالك ** و أبي حنيفة ثم أحمد ينقل)

فهذه المسائل العظيمة الواردة في هذه المنظومة اللامية، من مسائل العقيدة و أصول الدين و أحوال الآخرة؛ هي عقيدة الأئمة الأربعة المتبوعين، أئمة الإسلام الذي ترجع إليهم مذاهب الأمة في العقائد و غيرها، و هذا رد على بعض المخالفين ممن يزعم أنهم على عقيدة أحد هؤلاء الأئمة الأربعة، في تعطيل شيء من الصفات، أو الأقوال المخالفة لأهل السنة و الجماعة، و أنه لم يخالفهم إلا الحنابلة و أهل الحديث، فهذه فرية يرددها بعضهم، يكذبها كلام هؤلاء الأئمة و كتبهم.

فعقيدة هؤلاء الأئمة الأربعة التي على منهج أهل السنة و الجماعة و غيرهم كثير من أئمة الإسلام؛ على عقيدة واحدة في كلام الله تعالى و القرآن و أنه كلامه حقيقة تكلم به، و في علوه تعالى و أنه علو حقيقي فوق كل شيء بذاته بائن من مخلوقاته، مستو على عرشه كما قال جل و علا، و في رؤية المؤمنون لربه في الآخرة، و أنهم يرونه عيانا، و في عصاة الموحدين، و أنهم تحت المشيئة، و غير مخلدين في النار، و غيرها من عقائد أهل السنة و الجماعة و سلف الأمة المأخوذة من إمامهم عليه الصلاة و السلام، و كل هذا مخالف لعقائد الجهمية و المعتزلة و الأشعرية و الرافضة و الخوارج و أشباههم من الفرق المخالفة للسنة و الجماعة.

قال الناظم:

(فإن اتبعت سبيلهم فموفق)

فالتوفيق كل التوفيق باتباع هدي سلف الأمة النبي عليه الصلاة و السلام و الصحابة رضي الله عنهم، ثم أتباعهم بإحسان مرورا بالأئمة الأربعة المتبوعين، ثم من اتبعهم بإحسان، و عدم الإحداث و الابتداع، فمن أحدث و ابتدع فهو على غير الجادة، و على غير هدي و طريق السابقين الأولين، قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة:١٣٧]، و قال سبحانه:

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا

الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾[التوبة:١٠٠]، و قال جل و علا: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**﴾[النساء:١١٥]، فمن أعظم النعم التوفيق للسنة، و البعد عن البدعة، جعلنا الله من أتباع نبيه عليه الصلاة و السلام، و أصحابه رضي الله عنهم، في الدنيا و الآخرة.

و مخالفتهم إعراض عن سبيل و طريق و هدي النبي عليه الصلاة و السلام، و عن طريق المؤمنين، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم خط بيده خطاً ثم قال: "هذا سبيل الله مستقيما"، و خط خطوطا عن يمينه و شماله، ثم قال: "هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه" ثم قرأ: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ**﴾[الأنعام:١٥٣]، رواه النسائي و الدارمي و أحمد و قال الألباني حسن صحيح.

قال الناظم:

(و إن ابتدعت فما عليك معول)

فمن يخالف السلف النبي عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضي الله عنهم و أتباعهم، و يعتقد بعقائد لم يكونوا عليها، و لم يقل بها أحد منهم، إنما هي آراء و أفهام اخترعها أصحابها، فلا قيمة لأقواله، و لا معول على عقيدته، و عقيدته مردوده، لصريح كلام النبي عليه الصلاة و السلام: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" متفق عليه، و رد أي مردود عليه، و قال عليه الصلاة و السلام: "إياكم و محدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة" رواه أبو داود، و قال عليه الصلاة و السلام: "عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ..." رواه الترمذي و أبو داود و ابن ماجة و أحمد.

اللهم انصر به السنة و تقبله و اجعله خالصا و حجة و شافعا لي يوم ألقاك، و رفعة في الدرجات آمين يا رب العالمين.

هذا و صلى الله و سلم و بارك على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.